الدولة القومية بين إدارة التعددية الإثنية وإستراتيجيات التسوية في منطقة القرن الإفريقي

-دراسة حالة إثيوبيا-

- شوحة مريم
- زعرور حسينة

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية

برلين: المانيا

2018

المؤلف: شوحة مريم و زعرور حسينة

كتاب :

رقم تسجيل الكتاب :

VR.33690.B

الطبعة :الاولى

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

برلين _ألمانيا

لايسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو اي جزء منه أوتخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أونقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر .

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي

برلين- ألمانيا.

2018

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany:

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail: book@democraticac.de

شكر تقدير

الشكر لله عز وجل على عونه وكرمه وجميل فضله وعطائه

الحمد لله الذي هدانا حمدا يستجلب المرغوب في رضاه ويجعلنا من الشاكرين لنعمه الحمد لله الذي جعل من

كل ضيق مخرجا فما توفيقنا إلا بالله جل جلاله.

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم " :من لم يشكر الناس لم يشكر الله."

فإنه لا يفوتنا أن نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور كيبش عبد الكريم

كما أهدي ثمرة جهدي هذه إلى أعز الناس

إلى من قال فيهما الله عز وجل: " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي

إ رحمهما كما ربياني صغيرا."

إلى من حملتني، وبقلبها الكبير طاوعتني، وبصدرها الحنون دافئتني، وبكلامها الموزون

نصحتني ...إلى أروع مخلوق فتحت عيني عليه في الدنيا إلى ملاكي في الحياة ... إلى معنى

الحب وإلى معنى الحنان والتفاني... إلى بسمة الحياة وسر الوجود .. إلى من كان دعائها سر

نجاحي إلى أغلى الحبايب " أمي."

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من علمني العطاء بدون انتظار

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار .. إلى من علمني ان الحياة جهد، وأن القناعة زاد، وأن الصبر سلاح... إلى أغز ما أملك في الوجود، أ رجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثما را قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد، "والدي " العزيز.

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله إلى من تربيت وكبرت معهم، إلى من بهم أفتخر إخوتي الأعزاء حسين. محمد. عيسى

إلى رياحين حياتي: نسيمة (نصر الدين) . وسيلة . أميرة

إلى أميمة، أمين، تيماء، هارون، ميار، جلنار هبة الرحمان، أحبائي

إلى أخوالي وعماتي

وإلى كل أفراد العائلة القريب منهم والبعيد.

مريم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.

شكرا لله عزوجل الذي أعاننا على إنجاز هذا البحث

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى أمي الغالية التي لا تقدر بالثمن وأبي الغالي الذي لا يكرره الزمن نعم الوالدين حفظكما الله ورعاكما.

إلى رياحين حياتي إخوتي الأعزاء: وليد، محمد سامي، خولة " ميمي "، كاميليا، وإلى نجاح وزوجها محمد وابنهما جواد عبد الرحيم.

إلى أختاي وزميلاتي اللائي لا يحلى العيش إلا بهم: مريم، سمية.

حسينة

مقدمة:

تعتبر العرقية والاثنية من أهم المواضيع التي حظيت بالدراسة والاهتمام من طرف منظري العلاقات الدولية والمختصين في تحليل الخلافات الدولية وازداد الاهتمام بها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا، حيث شاهدنا انتعاشا وانبعاثا للحركات العرقية، والدليل على ذلك هو ظهور دول جديدة على أسس عرقية، ومن منطلق أهمية الدولة في العلاقات الدولية نبدأ هذه الدراسة بمقولة تدل على هذه الأهمية لفرنسيس باكون"**Francis Bacon** " قد تصاب الدولة القومية بجروح ولكنها لا يمكن أن تموت". فقد كانت الدولة منذ معاهدة وستفاليا 1648 ومازالت إلى حد الآن تتصدر الموضوعات في دراسة العلاقات الدولية، فمهما حدث من تغيرات وتحولات وتعدد الفواعل غير الدولاتية، تبقى الدولة هي الإطار القانوني والفكري الذي تدور في فلكه كل المبادرات والتغيرات في العلاقات الدولية، وتبقى ايضا هي رمز الوحدة والتكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

منذ تأسيس الدولة القومية **Nation State** أخذت التيارات المتضاربة في نوعية وكيفية بناء الدولة بالتوجهات المختلفة، ولكن الصيغ المشتركة لبناء الدولة قد ظلت قائمة ومتفق عليها، إلى جانب ذلك ظهرت أنظمة وسياسات مختلفة حول بناء السلطة السياسية للدول، وأنظمة متعددة ومتفاوتة في كيفية توزيع السلطات والممارسات الرسمية للدولة ومؤسساتها، وقد بلغت أوج اكتمالها أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، وصولا إلى نهاية الحرب الباردة بدأ الحديث عن وحدوية الدولة من عدمه، حيث برز اتجاهين الأول يقول بأن الدولة كل متجانس، اما الاتجاه الثاني فيؤكد على أن الدولة هي خليط من الفواعل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية. ومع هذا فقد بقيت الصراعات موجودة على الساحة الدولية، وقد أدى تفكك الاتحاد السوفياتي الى ضرورة إعادة النظر في فكرة أهمية الخطر الخارجي على الداخلي، خصوصا أن تشكل الدول الجديدة قام على أساس إثني، فلم يعد تهديد الدولة من خارج حدودها بل من داخلها، بسبب الاختلافات الإثنية، القومية، الدينية، المذهبية العقائدية...التي اصبحت تتحكم في توجيه السلطات السياسية والتأثير عليها، وقد كانت حصة القارة الإفريقية الأكبر، تعد دولها من أكثر الدول معاناة من هذه المشكلات التي وزعت بموجب سياسات دولية واتفاقيات بين القوى العظمى في توزيع الدول ورسم الحدود وبذر عناصر الفرقة القائمة على أسس قد ذكرناها سابقا.

لقد برزت خطورة ظاهرة التعددية الإثنية على وحدة الدولة الوطنية خصوصا في الربع الأخير من القرن العشرين، أين اندلعت الكثير من المشاكل الداخلية على أساس إثني في العديد من دول إفريقيا وامتدت إلى خارجها، وأسفرت عن الكثير من المآسي والمجازر في حق الإنسانية نتيجة أعمال التطهير العرقي والإبادة الجماعية، مما تسبب في تنامي الشعور بعدم الأمن والاستقرار وتزايد مشاعر الكراهية والخوف من الطرف الآخر المختلف إثنيا، وهذا ما أدى إلى تفكك العديد من الدول إلى دويلات صغيرة. يمكن أن يكون التعدد الإثني ظاهرة طبيعية ايجابية ومصدر من مصادر الثراء الإجتماعي، والثقافي، والإقتصادي للدولة إذا اتبعت الآليات والاستراتيجيات المناسبة لإدارته ويمكن أن يتحول إلى معضلة حقيقية تهدد بقاء الدولة ككل نتيجة ضعف نظامها السياسي وعدم قدرته على تلبية مختلف المطالب الإثنية، أو رفضها تماما لأسباب إيديولوجية أو عقائدية، أو لسيطرة مجموعة إثنية أكثر تطرفا على ذلك النظام وقمعها لأي جماعة تهدد مركزها القيادي في الدولة، إضافة إلى التدخلات الخارجية التي تكون في الغالب مصدرا أساسيا لتطور الصراع وذلك بدعم طرف معين على الآخر بما يخدم مصالحها، ما ينتج عنه استمرار ظاهرة الحراك والتمرد الإثني وتحولها إلى مواجهات عنيفة تهدد كيان الدولة الوطنية الأمر الذي يعد السمة المميزة لكثير من الدول المتعددة الإثنيات، وخاصة في دول العالم الثالث بسبب فشل أنظمتها السياسية في التعامل مع هذه الظاهرة، إلا أن هنالك في المقابل دولا عرفت كيف تتعامل معها، وأن تؤسس لمجتمع متعدد يقوم على أسس التعايش السلمي الذي يرتكز على التكامل والتعاون والتلاحم واحترام خصوصية الآخر، سواء كانت هذه الخصوصية دينية أو لغوية أو ثقافية، مما يساهم في تحقيق درجات عالية من الاندماج الوطني واحساس متزايد بروح المواطنة والمصير المشترك، وينعكس بالإيجاب على مسيرة التنمية في كافة الميادين. وبما أن دراستنا خصصت لدولة إثيوبيا بوتقة الإثنيات وأحسن نموذج للدراسة في منطقة القرن الإفريقي، سنحاول معرفة سياسات وإستراتيجيات تعامل هذه الدولة مع مختلف الإثنيات داخلها.

التعريف بالموضوع:

موضوع هذه المذكرة يندرج ضمن موضوعات النزاعات الإثنية، إلا أنه يعتبر دراسة سابقة لمرحلة النزاع فهو إدارة للتعددية الإثنية واستراتيجيات تسوية الخلافات داخل الدولة، يعد من بين أهم المواضيع، فهو حديث الساعة على المستوى الدولي والإقليمي. (كيف يمكن لدولة تحتوي على كيان غير متجانس أن تحافظ على استمرارها واستقرارها دون الوصول لمرحلة نزاع إثني)

اسباب اختيار الموضوع"

على ضوء اهمية موضوع التعددية الاثنية الذي يعتبر من اعقد وأصعب القضايا الداخلية للدول التي تتوفر على زخم كبير من الأعراق، وبما انه اشكال مطروح في الوقت الراهن يصعب حله، بالتالي سنحاول من خلاله معرفة العلاقة بين الاثنية والنظام السياسي، كذلك العلاقة بين مطالب الجماعات واوضاعها الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة. تعود أسباب اختيار هذا الموضوع أساسا الى أسباب ذاتية خاصة وإلى مبررات موضوعية (علمية) تتعلق بالموضوع في حد ذاته.

- **الأسباب الذاتية:**

- تتلخص في الانتماء للقارة الافريقية وهو الدافع الذي يحتم علينا دراسة المشاكل التي تعاني منها منطقة القرن الافريقي، وبتخصيص الذكر التي تعاني منها اثيوبيا كمحور جوهري للدراسة.
- سبب آخر تمثل في محاولة ايجاد سبل لمعالجة القضية التي تعاني منها التعدديات الاثنية في اثيوبيا، كذلك الرغبة الشخصية في تقصي حقائق وخبايا هذه المشاكل التي تبدو جد معقدة.

- **الأسباب الموضوعية:**

من بين الاسباب الموضوعية التي دفعتنا الى اختيار هذا الموضوع هي:

- محاولة الاحاطة بأبعاد الموضوع، فموضوع التعددية الاثنية ومسألة كيفية ادارتها من طرف الحكومة يشكل حقلا جديرا بالدراسة لما له من قيمة علمية.
- كذلك يعد موضوع ادارة الإثنيات وتطبيق استراتيجيات لتسوية المشاكل داخل الدولة موضوع جديد نسبيا خاصة بعدما وقفنا امام نقص كبير في المراجع بمكتبة الكلية، بالتالي سيكون موضوعنا اثراء للمكتبة في الاختصاص، كذلك يمثل تحديا نختبر من خلاله قدراتنا العلمية والاكاديمية لنتوج علمنا بإشباع فضولنا العلمي بنتائج نتوصل إليها.
- سبب اخر تمثل في كون ان منطقة القرن الافريقي وخاصة دولة اثيوبيا أحسن نموذج والأكثر تميزا بظاهرة الاختلافات، والتعددية الاثنية (اختلاف الاعراق، الاديان، المذاهب، الافكار.....)
- البعد الاستراتيجي للموضوع والذي سيفتح الآفاق امام بحوث اخرى في نفس المجال.

اهمية الدراسة:

لكل موضوع مهما كان شكله وطبيعته أهمية، وتكمن اهمية موضوع بحثنا في جانبين مهمين هما:

- **الأهمية العلمية:**

- تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما تقدمه لصانع القرار من خيارات يتبع من خلالها سياسات لإدارة التنوع الإثني، ووضع استراتيجيات ناجحة، والابتعاد عن السياسات غير الناجحة في التعامل مع التعدديات داخل الدولة.
- كذلك اثراء ورشات العمل المتعلقة بدراسة الإثنيات والتعدديات، والجماعات في القارة الافريقية، التي تداخلت الاثنيات وتعددت بين الدول داخلها.

- **الأهمية العملية:**

- تشخيص الاسباب الفعلية وراء بروز وظهور مطالب الجماعات ومحاولاتها للتصعيد عبر المظاهرات والتصادم في بعض الاحيان في اثيوبيا.
- الوصول الى تبني استراتيجيات وإدارة ناجحة مع ايجاد حلول للمشاكل والخلافات القائمة، مع التركيز على الظروف الداخلية لإثيوبيا.
- محاولة لإيجاد خطوات كفيلة للوصول الى دولة اثيوبية آمنة ومستقرة.

- **الإشكالية:**

تعد اثيوبيا من بين الدول التي توجد بها تعددية اثنية بشكل ملحوظ فهي دولة يطلق عليها بالفسيفساء الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على استقرار الدولة ويهدد بقائها خاصة وأن مطالب الجماعات الإثنية داخلها عديدة وتبرز من حين لآخر في أشكال مختلفة، وعلى الرغم مما سبق ذكره فإنها تتمتع بالتماسك رغم ما واجهته وما تخوضه إلى يومنا هذا من مشاكل داخلية.

على ضوء ما تم تناوله من خلال التقديم تبرز معنا معالم إشكالية موضوع بحثنا كما يلي: **الى اي مدى تبرز نجاعة سياسات الحكومة الاثيوبية في ادارة التعددية الاثنية، ومن ثم تسوية الخلافات داخل الدولة؟**

- تندرج تحت هذه الإشكالية جملة من **التساؤلات الفرعية** يمكن تجميع اهمها فيما يلي:

1) ماذا نقصد بالتعددية الإثنية؟

2) لماذا تظهر مطالب الجماعات الإثنية؟

3) كيف تؤثر التعدديات الإثنية على استقرار الدولة بخلقها لعدة مشكال وخلافات عبر مراحل مختلفة؟

4) ماهي الاستراتيجيات التي رأتها إثيوبيا بالمناسبة لتدارك الوضع وتسوية الخلافات الإثنية داخل الدولة؟

- **الفرضيات:**

لمعالجة الإشكالية وتسهيل وجهة البحث والاجابة عن التساؤلات السابقة ارتأينا طرح الفرضيات التالية :

- **الفرضية الرئيسية:**

إذا استطاعت إثيوبيا اختيار الآليات المناسبة لإدارة التعددية الإثنية وتسوية الخلافات داخل الدولة فإن ذلك يساهم في تحقيق بنائها لدولة وحدوية خالية من الانشقاقات، ويمكن القول بأنها قدمت نموذجا ناجحا يمكن للدول الاقتداء به.

- **الفرضيات الفرعية**

1) إذا تمكنت الدولة الإثيوبية من تحقيق نوع من الاستقرار والتعايش بين مكوناتها المجتمعية فإن ذلك يعني أنها اتبعت توليفة مركبة من مختلف الآليات والسياسات المناسبة لإدارة التعددية الإثنية.

2) ربما الاسباب البنيوية والهيكلية (التهميش والاقصاء) وعدم التوازن في توزيع الثروات وعزل باقي الاثنيات عن المشاركة في المؤسسات السياسية من بين الاسباب الرئيسية التي ادت الى شعور تلك

الجماعات بضرورة تغيير الوضع الذي انعكس في بروز مطالب للجماعات الاثنية في شكل مظاهرات وتمردات على الحكومة الاثيوبية

3) كلما تنوعت التركيبة الاثنية داخل إثيوبيا وتعددت كلما أثر ذلك على الاستقرار الداخلي الدولة.

4) كلما كانت الجماعات الاثنية متمسكة بالسلوك غير العقلاني كلما صعبت عملية الادارة.

5) كلما كانت ادارة الحكومة لهته الاثنيات فعالة، ووضعها لاستراتيجيات صحيحة كلما تمكنوا من الوصول الى حل، بالتالي تحقيق الاستقرار والامن.

- **مناهج الدراسة:**

ان طبيعة الدراسة وموضوع البحث هو الذي يفرض علينا المناهج التي ينبغي اعتمادها، وقد رأينا أن أفضل المناهج التي تخدم موضوع بحثنا هي كالتالي:

- **منهج دراسة الحالة:** وذلك من خلال تسليط الضوء على دولة اثيوبيا التي تشهد خلافات وأزمات بسبب التعددية الإثنية المتواجدة فيها بكثرة ودراسة العوامل المؤدية الى بروز تلك المشاكل مع التركيز على طرق واستراتيجيات تعامل الحكومات المتعاقبة مع المشكلة ومدى اسهامات الآليات المختارة والتي تم تطبيقها لاحتواء الظاهرة، ومدى اعتبار النموذج كحلول وامكانية تعميم ذلك من عدمه في باقي الدول التي تتسم بنفس الطابع المجتمعي
- **المنهج التحليلي الوصفي:** لما تقتضيه الدراسة من وصف مشاكل التعدديات الإثنية واسباب ظهور مطالب هذه الجماعات.

اضافة الى تحليل الارتباط بالاستقرار السياسي في اثيوبيا، وأي الاستراتيجيات الاكثر تناسبا لحل المشاكل.

- **المنهج التاريخي:** اقتضت الضرورة الاستعانة ببعض خطوات المنهج التاريخي، وذلك من أجل تتبع مراحل التغير التاريخي للتركيبة السكانية في إثيوبيا، ومعرفة كيفية تفاعل النظام السياسي مع الوقائع والأحداث التي ساهمت في بروز التمرد الإثني.

- **المنهج الإحصائي:** يتطلب موضوع الدراسة مجموعة من الإحصائيات والمؤشرات التي تبرز مدى تأثر البنية المجتمعية بمجموعة من العوامل خاصة المادية منها، التي تؤدي إلى رفض للوضع الراهن.

➢ **صعوبات الدراسة:** من بين الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا نذكر:

- شح في المراجع، إضافة إلى صعوبات واجهتنا في ترجمة النصوص من اللغة الإنجليزية إلى العربية لأنها تتطلب الكثير من التمعن والتركيز.
- قلة الدراسات حول إدارة التعددية الإثنية وندرة البحوث التي تربط بين متغيري آليات الإدارة واستراتيجيات تسوية الخلافات، في النموذج محل الدراسة
- ضيق الوقت الممنوح لإنجاز الدراسة، مقارنة مع طبيعة الموضوع المعقد والمتشعب

➢ **ادبيات الدراسة:**

يمكن الاشارة الى دراسات سابقة ذات الصلة بالموضوع نذكر منها:

1 لابد من الاشارة الى كتاب "التعددية الإثنية : ادارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، للمؤلف محمد مهدي عاشور. ويحاول هذا الكتاب الاحاطة بأبعاد العلاقة بين التعددية الاثنية والنظام السياسي، العلاقة بين مطالب الجماعات الاثنية واوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، كما يعرف الاثنية واتجاهات تحليلها ومطالب الجماعات الاثنية واولوياتها والمسار الذي تتخذه، ويعرض استراتيجيات ادارة التعددية الاثنية ومؤسساتها وسياساتها.

2 كتاب اخر تناول الحركات العرقية وأثرها على سلامة وامن المجتمعات "الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة الاقليات والجماعات والحركات العرقية، للمؤلف احمد وهبان. صلب هذا الكتاب هو ظاهرة الحركات العرقية واثارها في الحياة السياسية مع عرض لبعض النماذج المعبرة عن هذه الظاهرة.

3 كما يمكن الاشارة ايضا الى أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية للطالب مرابط رابح، جامعة الحاج لخضر بباتنة، تحت عنوان: أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول، دراسة حالة كوسوفو.

4 اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية للطالب ايدابير أحمد، جامعة الجزائر03، تحت عنوان: التعددية الاثنية والامن المجتمعي، دراسة حالة مالي.

- **هيكلة الخطة:**

بناء على موضوع بحثنا واستنادا للإشكالية وكذا محاولة للإجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة سلفا، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول كما يلي:

الفصل الاول: رأينا لزوم تخصيصه كإطار عام شامل للدراسة باستعمال مجمل المفاهيم والمصطلحات المستخدمة واهم المقاربات النظرية، وطرق عرضها لحلول حول الظاهرة، وذلك من أجل أخذ الفكرة اللازمة لإنجاح عملية الإسقاط في الجزء التطبيقي. حيث تناولنا الإطار المفاهيمي لدراسة الدولة القومية والتعددية الإثنية في المبحث الأول، والافتراضات النظرية المفسرة لتمرد الجماعات الإثنية في المبحث الثاني، آليات إدارة التعددية الإثنية في المبحث الثالث، واستراتيجيات تسوية مشكلات التعددية الإثنية في المبحث الرابع

أما **الفصل الثاني** المعنون بـ: خصوصية وطبيعة التعددية الإثنية في إثيوبيا، فقد قمنا بتحديد الموقع إضافة إلى الأهمية الجيوسياسية في المبحث الأول، التركيبة السوسيوثقافية والتعدد الإثني في إثيوبيا في المبحث الثاني، عوامل بروز مطالب التعددية الإثنية ومراحل تطورها في المبحث الثالث، أثر التعددية الإثنية في إثيوبيا على الاستقرار السياسي.

الفصل الثالث: ولقد ارتأينا ان نخصص الفصل الثالث كدراسة تطبيقية بأخذ دولة اثيوبيا كمثال تتجسد فيه عناصر الدراسة، حيث ثمنا بتقسيم هذا الفصل المعنون بـ: إدارة التعددية الإثنية في إثيوبيا إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول أدرجناه تحت عنوان: دور المؤسسات السياسية الرسمية في إدارة التعددية الإثنية، المبحث الثاني تناولنا فيه دور المؤسسات غير الرسمية في إدارة التعددية الإثنية، أما المبحث الثالث فخصصناه لدور المؤسسات الأمنية في إدارة التعددية الإثنية.

الفصل الرابع والأخير حاولنا من خلاله تطبيق استراتيجيات التسوية فعنوانه كان كالتالي: استراتيجية تسوية أزمات التعددية الإثنية في إثيوبيا، المبحث الأول التسوية القانونية، المبحث الثاني العدالة الانتقالية كآلية للتسوية، المبحث الثالث بناء دولة وطنية لكل التعدديات، أما بالنسبة للمبحث الرابع فقد قمنا فيه بتقييم للسياسات المطبقة من طرف الدولة من حيث انعكاساتها على أمن واستقرار الدولة.

الفصل الاول الاطار العام للدراسة:

مدخل:

تعتبر المفاهيم عنصرا أساسيا في بناء المناهج وصياغة النظريات وفرض الفروض، كما أن تحديد المصطلحات له أهمية كبيرة في مجال البحث العلمي، ذلك لأن التعريف هو الخطوة المنطقية الأولى لتحديد الماهية، بالتالي يعد تحديد المفاهيم بدرجة مقبولة من الدقة والوضوح أمر ضروري باعتبارها حجر الزاوية في عملية بناء البحث، خاصة إذا كانت هذه المصطلحات تشكل العنوان الرئيسي للبحث، لذلك سنحاول في هذا الفصل ضبط مختلف المفاهيم المتعلقة بالدراسة خاصة أن موضوع دراستنا متشعب لذلك توجب علينا أيضا توضيح الأطر النظرية التي لا يمكن الاستغناء عنها في دراسة أي موضوع لكونها تعطي الموضوع صبغة علمية خاصة تفسر لنا المشكلة و تبسطها بما يساعد على فهمها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لدراسة الدولة القومية والتعددية الإثنية

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم التعاريف المساعدة على فهم الموضوع محل الدراسة

المطلب الاول: مفهوم الدولة القومية

مفهوم الدولة هو أحد المفاهيم السياسية المركزية المحددة لهوية الكيانات البشرية في العالم الحديث، لاسيما منذ العام 1648م الذي انعقدت فيه اتفاقية وستفاليا بعد حرب الثلاثين عاما بين الأوربيين، حيث كانت الحرب مستعرة لثلاثين عاما بين الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية حتى أنهت اتفاقية وستفاليا سيطرة اللاهوت على العقل في أوربا، وكانت البداية الحقيقية لقيام الدولة الأمة، أو الدولة القومية فيها ككيان يجتمع فيه المواطنون بصفتهم شعبا وليس طوائف.

إن ما تم تأسيسه في أوربا عبر الدول التي تشكلت بعد اتفاقية وستفاليا 1648م[1] كان تسكينا وعقلنة للصراع الذي عطل الحياة السياسية والإنسانية هناك بفعل المسيحية الأوربية بمذهبيها الكاثوليكي والبروتستانتي وبناء دول جديدة على هويات قومية قامت وفق محددات الأرض واللغة والعرق.

لقد تشكلت الدول الأوربية بعد المعاهدة على أسس أخرى ومبادئ جديدة كان أهمها مبدأ الولاء القومي بدلا من الولاء الديني أو المذهبي والذي أصبح بموجبه مفهوم المواطنة مفهوما مؤسسا للرابطة

[1] عمرو، ابو بكر، "قضايا نظرية عن مفهوم العلاقات الدولية"، في:
http://fekr-online.com/index.php/article/%D8%B9%D9%86- 12.03.2017

التي تجمع بين الجميع في الدولة ويكفل لهم المساواة التامة في الحقوق والواجبات أما الدستور، بعيدا عن أي تمييز عرقي أو ديني أو لوني أو نوعي أو غير ذلك من ألوان التمييز.

مبدأ السيادة الذي يعترف لكل دولة بحق سيادتها على مواطنيها وأراضيها وهي النطاق الجغرافي الذي تتمدد فيه حدودها السياسية، والتي يتم فيها اتخاذ القرارات التي تطبق على جميع مواطنيها. والدولة حرة في داخل حدودها أن تفرض ما تشاء من قرارات متصلة بعلاقات مواطنيها.

ثم مبدأ عدم التدخل الذي يعني الحق لكل دولة في اتخاذ النظام السياسي والاقتصادي الذي تراه، دون أن تتدخل أي دولة أخرى لتمنعها عن ذلك.[1]

أولا مفهوم الدولة:

تتسم ظاهرة التعريف بالدولة بالتعقيد والغموض والتنوع، لذلك توجد صعوبة في الاتفاق على تعريف واحد، ومنه نجد تعريفات عديدة للدولة.

1) لغة: تشتق كلمة الدولة "**State**" في اللغة العربية من الفعل دال، بمعنى تغير الزمان وانقلب، ومن هذا قولهم (دالت دولتهم) بمعنى ذهبت وأتت مكانها دولة أخرى، وفي هذا تأكيد على عنصر التغيير والتحول[2].

وجاء في لسان العرب حول كلمة الدولة (بضم الدال) اسم الشيء الذي يتداول، والدولة (بفتح الدال) الفعل والانتقال من حال إلى حال، ويشير ايضا الى الأدالة والغلبة.[3]

الدولة في اللغة العربية يقابلها **State** في اللغة الإنجليزية وStata بالألمانية، **Etat** في الفرنسية، وهي في الأساس كلمة لاتينية **Statu** تعني كيان سياسي مؤلف من إقليم محدد وشعب وسلطة مؤسسة[4].

---

[1] بدون كاتب، "مفهوم الدولة .. اتفاقية وستفاليا كانت البداية الحقيقية لقيام الدولة الأم"، في:
12.03.2017 **http://hewarpost.com/?p=216**

[2] إحسان مهدي، **مبادئ القانون الدولي العام في السلم والحرب**، د ط، دمشق: دار الجليل للطباعة والنشر، 1984، ص159.

[3] ابن منضور، **لسان العرب**،المجلد الأول، بيروت : دار لسان العرب، ص1043.

[4] **Le petit Larousse**, grand Format, imprime en Belgique, ed, 2001, p402.

المقارنة بين المعنى المترتب عن اللغة العربية، وما يقابلها من معنى في اللغة الأجنبية هو التباين الواضح ففي اللغة العربية تعبر كلمة دولة عن حالة من الصيرورة والتبدل والتغير، بينما في اللغة الأجنبية تدل على الثبات. يقول مارسيل بريلو:" ان تعبير **Status** مأخودا يعني ببساطة موقفا أو وضعا قائما".[1] ثم إن مفهوم الدولة في اللغة العربية يبدو تقليديا قياسا بمفهومها في اللغة الأجنبية الذي يبدو حديثا.

2) إصطلاحا: تعددت التعاريف التي تطرقت إلى مفهوم الدولة، فقد أحصى بهجت قرني حول مئة وخمسون تعريفا للدولة، كلا منها يعرّف الدولة من اتجاه معين، وكلمة الدولة هي كلمة حديثة نسبيا حيث استعملت في أوروبا انطلاقا من عصر النهضة، وتحددا في القرن السابع عشر لتشير إلى ذلك الكيان المجرد الذي يستخدم كإطار وسند للسلطة السياسية.

أما قديما فقد استعمل اليونان تعبير المدينة(**polis-Cite**)، والرومان استعملوا-**Civatus**) (**republique** وفي القرن السادس عشر أشار جون بودان في مؤلفه كتب الجمهورية الستة(1576) إلى الجمهورية التي تسمى اليوم الدولة.

يعتبر **نيكولا مكيافيلي** أول من استعمل مصطلح الدولة في مؤلفه الأمير(1515)، ويمكن التطرق الى بعض التعاريف حول الدولة فيما يلي:

عرف الفرنسي **كاري دي مالبيرج Carre de MBG** بأنها مجموعة من الأفراد تستقر في إقليم معين تحت تنظيم خاص، يعطي جماعة معينة فيه سلطة عليا تتمتع بالأمر والإكراه. عرفها **بارتلي Bartheley** بأنها مؤسسة سياسية يرتبط بها الأفراد من خلال تنظيمات متطورة[2]، يقول **ماكس فيبر Max weber** الدولة هي مشروع سياسي منظم ولها سلطة الإكراه تمارسها على رقعتها الجغرافية وعلى السكان القاطنين فيها، كما تعمل على احتواء كل أشكال الفعل التي تحدث في نطاق سيادتها. يركز هذا التعريف على الوسائل التي تستخدمها الدولة وليس الغاية من وجودها[3]

لقد تكونت الدول الحديثة بطرق متعددة، حيث نشأت عدة حالات على أساس زيادة الوعي الوطني القومي في غرب أوروبا، على غرار بروز الدولة الإيطالية والألمانية في القرن التاسع عشر، ثم أدت صيرورة جلاء الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية إلى نشأة دول جديدة وخاصة دول العالم الثالث،

---

[1] مارسيل بريلو، **علم السياسة**. ط3، بيروت: منشورات عويدات، 1983، ص9.

[2] نعيم إبراهيم، الظاهر، **إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي**، د ط، الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2010، ص45.

[3] أحمد زايد، **الدولة:دراسة في علم الاجتماع**، القاهرة: مكتبة النصر، 2002، ص13.

ولكنها كانت نشأة ناقصة بالنظر إلى مشكلة الحدود الموروثة عن الاستعمار والتي تسببت في الكثير من الصراعات والحروب البينية، وقد استمرت نشأة الدول الحديثة خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي واليوغسلافي وانفصال العديد من المناطق في مختلف أنحاء العالم[1].

ومن خلال ما سبق ذكره نستخلص **تعريف إجرائي للدولة**:

الدولة هي تجمع سياسي يؤسس كيانا ذا اختصاص سيادي في نطاق إقليمي محدد ويمارس السلطة عبر منظومة من المؤسسات الدائمة، تعد كذلك مجموعة من الأفراد الذين يستقرون في منطقة معينة، ويخضعون لقانون وسلطة سياسية معينة. وبالتالي فإن العناصر الأساسية لأي دولة هي الحكومة والشعب والإقليم، بالإضافة إلى السيادة والاعتراف بهذه الدولة.

وإذا وقفنا أمام **تعريف للأمة** نجد ان التعريفات قد تعددت أيضا، مصطلح الأمة **Nation** مشتق من الكلمة الإغريقية **Natio**، وهي بدورها مشتقة من **Natus**، وتجدر بنا الإشارة إلى استخدام الأنجلوساكسون لفظتي أمة **NATION**، ودولة **STATE** كمصطلحين مترادفين فالأمة لديهم ليست إلا كيانا يتمتع بالاستقلال ينطوي على تجمع بشري، وإقليم، وحكومة شأنها شأن الدولة.[2]

لقد اختلف منظرو الأمة حول مكونتاها، لكن هناك إجماع على مكون رئيسي وهو الإقليم والأرض.[3] لكن الفرق واضح بين المفهومين وذلك أن الدولة لا يمكن أن تكون كذلك دون توافر شرط السلطة السياسية، على عكس الأمة التي لا تحتاج في تكوينها سوى توافر ركني التجمع البشري والإقليم اللذان يعدان عنصران ضروريان لقيام كل من الدولة والأمة، إلا أن التجمع البشري لازم في تكوني الأمة بينما لا يشترط التجانس في شعب الدولة.

ثانيا مفهوم القومية:

قبل الخوض في التعريف بمفهوم القومية، تجدر بنا الإشارة إلى أن هذا المفهوم قد تعددت واختلفت تعريفاته لتعدد واختلاف الباحثين والمحللين المهتمين بهذا المفهوم.

[1] باتريك سافيدان، **الدولة والتعدد الثقافي**، (ترجمة)، مصطفى الحسوني، د ط، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2011، ص7.

[2] (Roskim, Michael G and others), **political science, an introduction**, fourth Edition, prentice-hall international,inc,1991,pp,28-31

[3] Margaret Mary, Nikolas. *False* **Opposites in Nationalism: an Examination of Dichotomy of Civic Nationalism and Ethnic Nationalism in Modern Europe**, A thesis of Master, Australia: Center for European Studies, Monash University, 1999, pp,51,52.

1) لغة: كلمة قومية مشتقة من القوم، والقوم في اللغة العربية هم الجماعة من الناس تجمعهم جامعة يقومون لها[1]، وقوم الرجل أقاربه، والقومية هي النهضة يقال قاموا قومة واحدة. والمتمعن في هذا المعنى اللغوي يستنتج أن هناك سمتين تميزان هذا المعنى، السمة الأولى هي إرتباط القوم بمكان الإقامة، والسمة الثانية هي إرتباط القومية بالقيام بالفعل والحركة من أجل تحقيق هدف معين.[2]

يوجد إختلاف في تعريف القومية لكنهم جميعا متفقون على أن إبعاد الدين خاصة الإسلامي أمر حتمي لإنتعاشها[3]

عرفت الموسوعة البريطانية القومية بأنها "حالة عقلية يكون فيها الولاء الأسمى للفرد واجبا للدولة القومية".[4]

جاء في الموسوعة العالمية للعلوم الاجتماعية أن كلمة **Nation** مشتقة من اللفظ اللاتيني **Nasci** ومعناه يولد، وتشير كلمة **Nation** إلى مجموعة من الناس ولدوا في مكان واحد، واستخدمت قديما في الجامعات الأوروبية للإشارة إلى مجموعة من الطلاب قدموا من إقليم واحد أو دولة واحدة. وفي العصور الوسطى المسيحية أطلق اللفظ على كل الجماعات التي تدين بغير اليهودية والمسيحية حيث قام التمييز بين اليهود والمسيحيين من جهة **The Nation**، أو الغرباء **Foreigners** من جهة أخرى، أما الاستخدامات المعاصرة كما جاء في الموسوعة المذكورة، فإن كلمة **Nation** تعني مجموعة بشرية ترتبط فيما بينها بروابط تجعل ولاء أعضائها لجماعتهم، أقوى من الولاء لأي جماعة أخرى سواها، وأن العاطفة التي ترتبط بين أعضاء هذه الجماعة تجعلهم راغبين في التعاون والخضوع لحكومة واحدة تمثلهم وتعبر عنهم.[5]

---

[1] عبد السلام إبراهيم البغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، د ط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص157.

[2] مهدي محمد عاشور، **التعددية الإثنية إدارة الصراعات واستراتجيات التسوية**، د ط، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، 41.

[3] غالب بن علي، **عواجي المذاهب الفكرية ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها**، ط1، جدة: المكتبة العصرية الذهبية، 2006، ص909.

[4] زياد معن، **الموسوعة الفلسفية العربية**، د ط، بيروت: معهد الإنماء العربي، د س، ص1082.

[5] International Encyclopedia of Social Sciences, The Macmillan (2)Company an The Free press, 1972 Volume "1", PP 7, 8.

في اللغة الإنجليزية كلمة قومية **Nationalism** مشتقة من كلمة أمة **Nation** وهي مشتقة من الفعل اللاتيني **Naxi** الذي يقصد به مجموعة من البشر المولودين في رقعة جغرافية معينة من الأرض[1].

2) اصطلاحا: القومية هي تجمع أمة من الناس وارتباط بعضهم ببعض هدفا وسلوكا وغاية إما لإنتمائهم إلى لغة واحدة كما يرى القوميون الألمان، وإما لانضوائهم في عيشة مشتركة كما يرى القوميون الفرنسيون، أو لغير ذلك من أمور سياسية واقتصادية كالاشتراك في المعيشة الاقتصادية كما يرى الماركسيون، أو الاشتراك في التاريخ واللغة في البلد الواحد كما يرى كثير من دعاة القومية العربية.

مصطلح القومية حديث النشأة ويرى صوفيني **G.DE Bertier Sauvigny** أنها ظهرت في الأدبيات سنة 1798 وغياب مفهومها في المعاجم باستثناء القرن 19 وبداية القرن العشرين. وهذا دليل على أن استعمالها لم يكن شائعا إلا في العصر الحديث

تعني القومية بمفهومها العام صلة تربط بين أفراد جماعة أو مجتمع معين، بحيث يكون لدى هؤلاء ميل وشعور بالانتماء إلى جماعة معينة، تتميز بخصائص تدفع بهم إلى الرغبة في التضامن والترابط من أجل تحقيق أهداف مشتركة، في ظل إحساس عام بوحدة المصير[2].

Nationalism هي كلمة حديثة لأنها استخدمت لأول مرة في عام1798م، بيد أن كلمة **Nation** هي أقدم من ذلك بكثير. لكن كلمة قومية لم تستخدم في اللغة العربية كترجمة لكلمة **Natonalism** قبل القرن التاسع عشر، كان مقصدها من كلمة القومية هو الشعبوية والعصبية.

يعرف الإيطالي مانشيني **Mancini** القومية بأنها مجتمع طبيعي من البشر يرتبط بعضه ببعض بوحدة الأرض والأصل، والعادات، واللغة من جراء الاشتراك في الحياة وفي الشعور الاجتماعي[3].

ونجد هنسلي Hensley في كتابه"**Natonalism and international System**" يعرف القومية بأنها: "حالة عقلية من خلالها يكون الولاء السياسي للفرد نحو أمته".[4]

هناك من يقول أن للقومية مفهومين، أحدهما اجتماعي والآخر سياسي:

---

[1] حنان عبد الرازق، **الآليات المؤسساتية لإدارة التعددية الإثنية، دراسة حالة إقليم الباسك بإسبانيا منذ 1959**، رسالة ماجستير، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007، ص2.

[2] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، ط4، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985، ص 97.

[3] ساطع الحصري، **ماهي القومية**، د ط، بيروت: دار العلم للملايين، 1963، ص40.

[4] -Hinsley,F.H,Nationalism and The international System,London, **Hodder and Stoughton**, 1973, p10

المفهوم الاجتماعي: اعتبار القومية رابطة تربط الفرد ككائن اجتماعي بكيان يتحد أفراده في التاريخ والثقافة والمصالح المشتركة. (هذا الكائن الاجتماعي هو الامة) بالنسبة للمفهوم السياسي: القومية هي عقيدة سياسية قوامها الشعور القومي الذي يدفع أبناء الأمة إلى الاعتقاد بأنهم مجموعة بشرية متمايزة عن غيرها من الجماعات، لها كيانها الذاتي، وتطلعاتها القومية، كما أن لها الحق في تنظيم وحدة سياسية مستقلة عن غيره.[1]

القومية هي: مجموعة بشرية متمايزة عن غيرها من الجماعات لها كيانها الذاتي وتطلعاتها القومية، كما أن لها الحق في الانضواء في وحدة سياسية مستقلة عن غيرها وأن تنظم كيانها القومي تنظيما اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا مما يحقق لها شخصيتها القومية.[2]

من خلال التعاريف التي تطرقنا إليها سابقا نستخلص بأن:

القومية شعور متبادل بين افراد تجمع بينهم خصائص عديدة كاللغة، التقاليد، الثقافة، تجعلهم يميلون الى الانتماء لجماعة حضارية معينة ويكنون لها الولاء لتحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل الإحساس بوحدة المصير المشترك.

ثالثا تعريف الدولة القومية:

ومنه ومما سبق ذكره فمفهوم الدولة القومية هو كالتالي: الدولة القومية هي منطقة جغرافية تتميز بأنها تستمد شرعيتها السياسية من تمثيلها أمة أو قومية مستقلة وذات سيادة[3]. الدولة هي كيان سياسي وجيوسياسي بينما الدولة القومية هي كيان ثقافي وإثني. مصطلح "دولة القومية" يفيد إلتقاء وتوافق السياسي الجيوسياسي مع الثقافي والإثني معا.

مفهوم الدولة القومية يمكن مقارنته ومباينته مع مفاهيم الدولة متعددة القوميات، الدولة المدينة، الإمبراطورية، والكونفدرالية وأشكال الدولة الأخرى، والتي بدورها قد تتداخل معا أو مع مفهوم دولة القومية[4] .

[1] أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**، ط2، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1998، ص97.

[2] Paul Roe, **The Intrastate Security Dilemma, Ethnic Conflict as a Strategy**,Journal of Peace research, V° 36 N° 2 March 1999, p.194

[3] Tishkov, Valery**, Forget the 'nation': post-nationalist understanding of nationalism**, Ethnic and Racial Studies, Vol23, 2000, pp, 627

[4] Alfred Michael Boll, **Multiple nationality and international law,** Martinus Nijhoff Publishers.2007,p67

المطلب الثاني: مفهوم التعددية الإثنية وعلاقتها ببعض المفاهيم ذات الصلة

أولا مفهوم التعددية:

1) لغة: يعود أصل التعددية للدلالة إلى " عدّ " وتعني حسب وأحصى و" عادّه " معدادا وعدادا: فاخره في العدد وناهضة في الحرب، " عددّ " الشيء وأحصاه و" عدّدت " الشيء جعلته ذا عدد " تعّداد " القوم: عدّ بعضهم بعضا. تعدّدت صار ذا عدد. و"العديدّة ": الحصة والنصيب. ويتضح من المعاني السابقة أن الكلمة تعني عدم التفرد، كما تحمل مضامين نفيسة ممثلة في التفاخر والمعادة، وكذلك تتضمن معنى القدم والاستمرارية حتى يعتد بها[1].

والواضح من هذه المعاني سالفة الذكر أن المعنى اللغوي يحمل في طياته بعض الملامح الوصفية لحقيقة التعددية من حيث أنها تعني عدم الواحدية، أو التفرد، وذلك لأن أصل العد وجود الشيء القابل للإحصاء قل أو كثر، بما يعني أن هذا الشيء ليس منفردا أو وحيدا وإلا ما قبل العد والإحصاء، وتحمل مشتقات الأصل اللغوي بعض المضامين ممثلة في عمليات التفاخر التي تتسم بها المجتمعات التعددية[2].

أما في اللغة الإنجليزية فالأمر لا يختلف حيث تعني كلمة **pluralism** أن هناك تعددا وعدم الأحادية الأصعدة المختلفة[3].

2) اصطلاحا: لقد تعددت التعريفات المتعلقة بمفهوم التعددية ويمكن التطرق إلى البعض منها: يذهب معجم المصطلحات الاجتماعية إلى أن التعددية تعني: " تعدد أشكال الروح الاجتماعية في نطاق كل جماعة، وتعدد الجماعات داخل المجتمع وتعدد الجماعات نفسها[4]. وقد عرفت الموسوعة البريطانية التعددية بأنها " الاستقلالية التي تحظى بها جماعات معينة في إطار المجتمع مثل الكنيسة والنقابات المهنية والاتحادات العمالية والأقليات العرقية "[5].

وتفترض التعددية " الاعتراف بحقوق الإنسان في المجتمع وبكرامته وبرسالته مثلما تفترض الإقرار بواجباته ومسؤولياته. وعلى ذلك تعتبر "التعددية " أحد شروط الممارسة الديمقراطية وبالتالي فهي

---

[1] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط3، القاهرة: شركة الأوفست الشرقية، 1985، ص 608.

[2] محمد مهدي، عاشور. **مرجع سابق**، ص 20.

[3] c.t.oninons(ed), **The shorter Oxford English Dictionory**, the clarendon press, Oxford, 1956, p 1528.

[4] أحمد زكي بدوي، **معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية**، ط 2، بيروت: مكتبة لبنان، 1986، ص 317.

[5] **Encyclopedia Britanica**, vol 8, p 51.

تتعارض تعارضا تاما مع وجود الدولة الشمولية بل تفترض قدرا من الحياد من قبل السلطة العليا – أي الدولة – التي ينبغي أن تحترم القوى والمؤسسات التي تعمل في إطارها على تعميق الخير العام للبلاد"[1].

أما قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيعرف التعددية على أنها عبارة عن "تنظيم حياة المجتمع وفق قواعد عامة مشتركة، تحترم وجود التنوع والاختلاف في اتجاهات السكان في المجتمعات ذات الأطر الواسعة، وخاصة المجتمعات الحديثة حيث تختلط الاتجاهات الإيديولوجية والفلسفية والدينية "[2].

وقد ركز البعض على أن مفهوم التعددية، مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع على أنه متكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة، ذات مصالح مشروعة متفرقة. ويذهب أصحاب هذا المفهوم إلى أن التعدد والاختلاف يحول دون تمركز الحكم ويساعد على تحقيق المشاركة وتوزيع المنافع[3].

ثانيا مفهوم الإثنية

1) لغة: يرجع الأصل اللغوي لكلمة إثني **ETHNIC** المشتقة من الأصل الإغريقي(**EøVIKOS**) وتعني الوثني أو الهمجي غير المتمدن[4].وكلمة **ETHNOS** والتي تقابل في المدلول لفظة الأمة **NATION** ، وقوامها -لدى اليونان – جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل الواحد[5].

وقد استخدمت كلمة إثنية لأول مرة في اللغة الإنجليزية في القرن الرابع عشر وظلت تستخدم للإشارة إلى الأفراد المهمشين أو المكرهون[6]. كما كان الأوربيون يطلقون لفظة إثنية **ETHNO** على من ليسوا مسيحيين أو يهود[7].

---

[1] فاخر السلطان،" التعددية في بعدها السياسية"، في:
14.03.2017**http://www.metransparent.com/old/text's/fakher-sultan/fakher-sultan-multipartism-in-politics-htm**.

[2] سامي ذبيان، **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، د ط، لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1990، ص ص 139،138.

[3] عبد الوهاب، الكيالي. **موسوعة السياسية**، ج1، د ط، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 768.

[4] محمد مهدي، عاشور. **مرجع سابق**. ص 26.

[5] أحمد، وهبان. **مرجع سابق.** ص 106.

[6] Alexander j-c *core solidarity*, **Ethnic out group and social differentiation: a multidimensional model of inclusion in modern societies in j.dofnye A-Akiwowo(ed s)**, *National and Ethnic movement, sage*. London, 1980, pp,5-28.

[7] سعد الدين إبراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات**. د ط، الكويت: دار سعاد الصباح، 1992، ص 32.

استمر إستعمال المصطلح بلفظته الإغريقية إلى بداية القرن العشرين، حيث ترجم للألمانية إلى **das ethnikon**[1] والإنجليزية **ethnic** والفرنسية **ethnie** أما الإسبانية والبرتغالية والإيطالية فاستعملوا كلمة ethnia بدلا من ethnos، ويؤكد ورسلي أن كلمة **ethnicity** ليس لها مرادف في اللغة الإنجليزية وأصلها الإغريقي هو الأمة[2].

وفي اللغة العربية استعمل مصطلح الإثنية كمرادف مطابق لمفهوم العرقية بالرغم من أن مفهوم العرقية في جوهره يقوم على صلات الدم والسلالة، في حين تحتل الهوية والثقافة جوهر العلاقات الإثنية[3]. حيث يقول بانيكوس "**panikos** " أن الإثنية **Ethnicity** مشتقة من كلمة **Ethnos** التي تعني كلمة أمة، وأنه لا يوجد اختلاف بين الجماعة الإثنية والأمة، ويقصد بها جماعة من الأفراد لهم سمات مشتركة، وقد يرتبط هذا بالتساوي مع المهاجرين والأقليات والجماعات المشتتة التي تتشارك نفس الخصائص والتمركز الجغرافي، والزواج من الأعضاء جماعاتهم وبالتالي يتم تخليد الإثنية الخاصة بهذه الجماعات بانتقالها من جيل إلى جيل[4].

2) اصطلاحا: تعريف قاموس OXFORD:" الإثنية تضم القبيلة والأمة التي تمتلك ثقافة أو تقاليد ثقافية تميزها، ليهملا بذلك العامل الفيزيولوجي "[5].– كما يعرفها قاموس ويبستر بأنها :" السمة الطبيعية التي تتسم بها جماعة ما إزاء غيرها داخل المجتمع الواحد، وهذه السمة قد تكون اللغة، الثقافة، الدين "[6].– يعرفها قاموس علم الاجتماع ،الصادر عن الهيأة المصرية عام 1979 م ،بأنها :" جماعة ذات تقاليد مشتركة تتيح لها شخصية متميزة كجماعة فرعية من المجتمع الأكبر "[7].

هناك بعض التعاريف تركز على العامل الثقافي على غرار **Will Moore** حيث يعرفها بأنها:" جماعة تمتاز بلغة وتاريخ ودين مشترك يميزها عن الآخرين أو تتميز من خلالهم"، في حين هناك بعض تعاريف أخرى تدمج ما بين العامل الثقافي والفيزيولوجي معا على غرار **Anthony Richmond** الذي يرى أنها:" تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيولوجية (كوحدة الأصل أو السلالة) أو

[1] Harrap's allemande-francias edit Harrap publishing group paris, 1997,p 908.
[2] **Encyclopdia Universalis** , vol 6 Ency-Univers, France,1974, p 674.
[3] حنان، عبد الرزاق، **مرجع سابق**، ص 2.
[4] Panikos Panayi, **An Ethnic History of Europe since 1945**, London: Longman, 2000, p 101.
[5] **Oxford advanced learner's dictionary**, Oxford university press, Oxford, NY, 1995, p393.
[6] هيوا حاجي ديلويي، **الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية**، ط1، أربيل: مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2008، ص 54.
[7] -ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، د ط، عمان: دار مجد لاوي، 2004، ص 371.

ثقافة (كوحدة اللغة أو الدين أو التاريخ أو غيرها من المقومات الثقافية)[1].كما يعتبر فريدريك بارث "**Frederic Barth**" أن الإثنية في نظره لا تعبر عن مجموعات جامدة أو ثابتة، بل هي تجمعات بشرية غير ثابتة، أعضائها يتغيرون (على المدى الزمني البعيد)، وذلك لأن عضويتها وحدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاجتماعية[2].

ولقد عرف عالم الاجتماع البريطاني انطوني سميث " **Anthony Smith**" الإثنية بأنها " مجموعة من السكان لها أسطورة الأصل المشترك، وتتقاسم ذكريات تاريخية ولها عناصر ثقافية ومرتبطة بإقليم خاص ومتضامنة "[3]، وهي تستند إلى المشاعر التي تربطها بمن يشتركون معها في ثقافة واحدة، وتحتاج إلى أسطورة تتعلق بمنبت واحد وتاريخ مشترك، وإحساس بالتضامن وارتباط بأرض معينة فهي مسألة لماهي مع أناس يراهم المرء مماثلين له بالدرجة الأولى "[4].

كما نجد عند الأنثروبولوجيا الفرنسية الإثنية والقبيلة مرادفين، أما عند الإنجليز فالقبيلة تشير إلى نمط تنظيم سياسي جزئي، والإثنية حسب إريكسون" **Erikson**" تعني تجمعا ناتجا عن مجموع عناصر مختلفة الأعراق، نظرا لتأثير الأحداث التاريخية، ولديها أفكار نمط من العلاقات بين الأشخاص أو الجماعات الذين لديهم مميزات ثقافية مشتركة تجمعها[5].

ويتناول جورج قرم الإثنية بقوله:" الإثنية جماعة بشرية تؤكد على مستوى محدد، أفرادها نوعية خاصة موقوفة عليها دون غيرها من الجماعات، وأهم نقطتين في النوعية الإثنية هما الدين واللغة، لأنهما تكفلان تواصلا أمثل بين أعضاء الإثنية، وهذا بشرط أن يكون هذان العنصرين نوعيين فعلا ولا تشاطرهما فيهما جماعات اجتماعية أخرى "[6].

---

[1] أحمد وهبان، **مرجع سابق**، ص 108.

[2] Frederic Barth(ed), **Ethnic Groups and Boundaries**, Boston:Little Brown, 1969, p11.

[3] Anthony D Smith? **National identity**. London: pen guin books, 1995, p39.

[4] هيوا حاجي ديلويي، **مرجع سابق**، ص 54.

[5]Victor realite shale," Ethnic coflit in the horn of Africa", the electoral institute of southern Africa, April 2004, p1, in:
http://dspace.africaportal.org/jspui/bitstream/123456789/30487/1/OP19.pdf?1 15.03.2017

[6] جورج قر، **إنتاج الإيديولوجيا وصراعات الهوية في المجتمع اللبناني**. مجلة دراسات عربية، العدد 11، بيروت، سبتمبر 1978، ص 11.

ويجمع أمسال **Amselle** على العديد من الخصائص التي تميز الإثنية وهي اللغة، القيم، الإقليم العادات والوعي بانتساب أعضاء الإثنية إلى نفس المجموعة، لكنه يعتبر بأن الإثنيات في العديد من الدول هي ابتكار استعماري[1].

يرجع اختلاف الباحثين والدارسين حول إعطاء تعريف جامع للإثنية إلى عنصرين: العنصر الأول: إختلاف حول طبيعة الإثنية هل هي موحدة فعلا أم لا تعد وأن تكون سيكولوجية؟ العنصر الثاني: إختلاف حول المعيار أو المعايير التي تقوم عليها الإثنية والتي ترجع إلى اعتبارين:

بناء الباحثين لتعاريفهم على حالات محدودة والتعميم على باقي الحالات:

كالاعتماد على عامل الجنس، أو الدين، أو اللغة، وإهمال باقي العوامل الأخرى، وهذا ما يجعل التعريف ضيقا، فعدم انسجام الظاهرة يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بينها، فقد نجد عامل الدين أساسي في النزاع العرقي في إيرلاندا، والهند، وعامل الجنس في الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا واللغة في إقليم الكيبيك بكندا ...إلخ. وقد تتداخل هذه العوامل فمثلا، نجد الدين واللغة في الهند، أوفي قبرص أين تجتمع كل العوامل باستثناء العامل الفيزيولوجي.

كما ينبع الاختلاف عن اعتبارات سياسية محضة: على غرار النقاش الحاد الذي اشتد بين المفكرين الألمان ونظرائهم الفرنسيين حول أحقية ضم إقليم الألزاس، فكل طرف يحاول التركيز على العامل الذي يجعل من الإقليم المتنازع عليه آنذاك من حق دولته، حيث يؤكد المفكرون الألمان على عامل اللغة والتاريخ بحيث يقول مومسن:"ربما كان الألزاسيون قد فقدوا وعيهم القومي لكنهم لا يزالون " ألمان" باللغة، فمن حقنا نحن الألمان – بل منواجبنا – أن نوقظ هؤلاء من سباتهم وتعيد إليهم وعيهم ونحيي شعورهم بقوميتهم. في حين يقول المؤرخ الفرنسي فوستل دوكولانج " قد يكون الألزاسيون " ألمان" باللغة، ولكنهم على كل حال فرنسيون بالنزعة والمشيئة"[2].

لقد سبق لنا تقديم تعاريف تركز على عاملي الثقافة والدين مع إهمال العامل الفيزيولوجي في حين هناك تعاريف تجمع بين العاملين الثقافي والفيزيولوجي، فمن خلال التعاريف نستنتج:

* أن هناك معيارين أساسيان في تعريف الإثنية:

- المعيار الثقافي: الذي يضم اللغة، التاريخ، والعادات والتقاليد.

[1] Christian geiser, "Les approaches theoriques sur les conflits ethniques et les refugies", 19.11.1998, p7 in: www.paixbalkans.org/contributions/geiser-parant_bosnie.pdf

[2] أحمد، وهبان، **مرجع سابق**، ص ص 76،77.

– المعيار الفيزيولوجي: الذي يضم الجنس، والأصل، ولون البشرة.

* العيش في مجتمع أرحب وأوسع حيث يقول هنتغتون:" نحن لا نعرف من نكون إلا إذا عرفنا غيرنا، وذلك يتم غالبا عندما نعرف نحن ضد من، مع أنه ليس بالضرورة أن تحقق كل هذه المعايير في جماعة معينة، لكي يطلق عليها اسم إثنية، حيث يمكن أن يكون الاختلاف عن الآخر في المجتمع الواحد على أساس ديني أو لغوي أو فيزيولوجي فقط[1].

يجب أن تكون الإثنية واعية بالاختلاف كشرط لتشكيل وحدة، وقد يساعد التمييز العنصري كثيرا في ذلك فمثلا السود الموجودون في البلاد الإسلامية لا يشعرون بتمايزهم عن باقي المجتمع الأمر الذي لم يدفعهم لتشكيل جماعة، على غرار السود في الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا حيث يقول أحد الباحثين أن الإثنية: جماعة تشعر بالتمايز سواء فيزيولوجي أو ثقافي عن الجماعة أو الجماعات التي تعيش معها داخل المجتمع[2].

كما يعرفها موريس بأنها:" مجموعة محددة تختلف ثقافتها عن المجتمع الكبير الذي تعيش فيه ويعتقد أفرادها أو يعتقد الآخرون أنهم يرتبطون بأواصر عرقية أو وطنية أو ثقافية مشتركة"[3].ومن خلال هذه التعريفات يمكننا إعطاء تعريف إجرائي للإثنية:

الإثنية هي تجمع بشري ذات وعي بخصائص فيزيولوجية (السلالة، الجنس، الأصل،...) وثقافية (الدين، اللغة، التاريخ،...) تجمعهم فيما بينهم تمييزهم عن باقي الجماعات الأخرى داخل الدولة فتعرف بها (الآنا)**self** وتحدد من خلالها (الآخر)**other.**

التعددية الإثنية: هي وجود جماعات إثنية مختلفة ومتعددة ذات هويات اجتماعية وثقافية وبيولوجية متنوعة ولها نمط من العلاقات سواء سلمية أو صراعية فيما بينها داخل إقليم دولة واحدة.

ثالثا الإثنية وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة:

تعددت بعض المفاهيم التي تتداخل مع مفهوم الإثنية خاصة العرقية **Racisme**، والأقلية **Minority**والقومية **Nationalisme**، والقبيلة **Tribe**- العرقية: يمكن القول أن المفهومين من أكثر المفاهيم تداخلا واختلاطا، حيث نجد أن مصطلح العرق موجود كمصطلح أصلي في اللغة العربية، بينما مصطلح الإثنية فهو مأخوذ من اللفظة اليونانية **Ethnos** ويقصد به معجم المنجد " أعراق – أعراقا

[1] Pasic Amir, **Culture, Identity and security**,ckefeller, Brothers fund, N.Y, 1998, p7.

[2] أحمد، وهبان، **مرجع سابق**، ص 108.

[3] H.S.Morris," **Ethnic Groups"in the International Encyclopedia of the social sciences** . edited by david..sills(1968 Growell collier and Macmillan inc…volume11).p8.

(عرق الرجل) صار عريقا في الشرف والأعراق: هو ذو الأصل، يقال هو أعراق منك في كذا " أي أصل منك والجمع عروق وأعراق وهي أصل كل شيء[1].– ويذهب معجم المصطلحات السياسية إلى تعريف العرق بأنه " مصطلح يطلق على مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيائية مع فرضية إمتلاكهم لموروث جينية واحدة[2].

لذلك فإن معظم التعريفات الخاصة بمفهوم العرقية قريبة ومتداخلة مع مفهوم الإثنية، فمن قبل كان ماكس فيبر **Max Weber** ينظر للعرق والإثنية على أنها جانبين من نفس الشيء، فمقدمة فيبر حول الإثنية بوصفها واحدة من المقومات الاجتماعية تعتبر الإثنية والعرق منقسمان عن بعضها البعض وهو بذلك يشير إلى أن الإنتماء العرقي يختلف عن الإنتماء الإثني فالأول يعتمد على إعتقاد ذاتي لمجموعة الأصل[3].

ففي عام 1950م كان هناك بيان لليونيسكو حول مسألة المشهورين دوليا –**Ashly، Strauss,Claude lévi,-Gunner myrdal** والذين اقترحوا أن الوطنية، الدين، الجغرافيا، اللغة لا تتفق بالضرورة مع المجموعات العرقية، والسمات الثقافية لكل مجموعة ليس لها صلة جينية بالسمات العرقية[4]. وفي عام 1982م أكد الإنثروبولوجيين الأمريكيين – تلخيصا لأربعين عاما من البحث الإثنوغرافي – أن الفئات العرقية والإثنية هي علامات رمزية لطرق مختلفة، ويلاحظ حسب بيل أشكروفت وهيلين تفني (Bell ashcroft, Helen tevny) أن الفرق بين الإثنية والعرق كبير جدا، فالإثنية تنشأ عندما تختار مجموعة إثنية أن تنفرد بنفسها وتحصن في فضاء هويتها التي لا يمكن لأحد أن يتركها أو يأخذها منها، أما العرقية فهي تنظر كطريقة لتأسيس التقسيم وتحديد الناس وفقا لمعيار جيني ثابت[5].

---

[1] سعد الدين إبراهيم، **الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي**، د ط، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 1994، ص 27.

[2] علي الدين هلال، نفين مسعد، **معجم المصطلحات السياسية**، د ط، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1996، ص 215.

[3] ملخص كتاب لـ: بيتروبد، "العرق والطبيعة والثقافة: من منظور أنتروبولوجي"، في:
www.aljazeera.net//NR/exeres/4c78AFB321E-4EA4-C71feccbo1c2.NTM-72K

[4] **نفس المرجع السابق**. ص 8.

[5] عمر أزراج، **ظاهرة الأقليات والإثنيات في بلداننا، تطبيق الديمقراطية هو العلاج**، جريدة العرب، 2008/12/26، ص3.

وقد تطور المصطلح تطورا كبيرا في القرن العشرين، خاصة منذ الحرب العالمية الأولى، حيث أصبح ينطوي أساليب ومعايير تصنيف الكيانات البشرية، وتمتاز هويتها وفقا للخصائص العضوية كأجناس أو سلالات وكذلك وفقا للخصائص الثقافية وطرائق المعشية [1].

كما يعرفها دينكن ميشيل على أنه اصطلاح " يطلق على مجموعة سكانية تتميز بصفات بيولوجية مشتركة، تقررها العوامل الوراثية، لكنه في المقابل لا توجد عوامل وراثية محددة تفصل الجماعات العنصرية الواحدة عن الأخرى "[2].

وخلاصة القول أن ما يميز الإثنية عن العرقية أن هذه الأخيرة تعتمد على المميزات البيولوجية عكس الإثنية التي تعطي اهتماما أكبر للغة والتاريخ والمعتقدات والعادات والتقاليد وكذا الشعور بالانتماء لنفس الجماعة.

كما أن جل التعريفات ذهبت إلى استبدال البعد البيولوجي للعرق بأبعاد ثقافية واجتماعية لتخلق التمايز بين البشر وتحكم سلوكهم وتجاهلت الجانب الجسماني والطبيعي لها، فالعرق ينضوي تحت كل ما له صلة بالأمور الفطرية الخارجة عن قدرة تحكم الفرد على خلاف الإثنية التي تقوم على كل ما هو مكتسب من البيئة المحيطة بالفرد.

وقد نتج هذا الخلط في المفاهيم واعتبار المفهومين شيئا واحدا، لذلك يجب إعطاء كل مفهوم مضمونه وتجنب الخلط والتدخلات الناجمة عن سوء الاستخدام من أجل وضع حد للتأويلات الضبابية.

-الأقلية: يختلف مفهوم الأقلية عن مفهوم الإثنية فبعض الباحثين اعتمدوا على المعيار العددي ومنهم من استخدم معيار الوضع السياسي والاجتماعي، ومنهم من جمع بينهما:

أنصار المعيار العددي: يستند أنصار هذا الاتجاه على المعيار الكمي في تحديد مفهوم الأقلية والذي مفاده أن الأقلية هي جماعة سكانية أقل عددا من حيث الكم في مجتمعها.

حسب قاموس ويبستر **Webster** فإنه يبين وبأسلوب المقارنة اللغوية، بأن الأقلية: "...إنّما هي الأصغر في العدد بين تجمعين أو مجموعتين إثنتين تشكّلان سوّيا وحدة كاملة أو كلاّ تاماّ، وطبقا لذلك فإن قاموس ويبستر عرف الأقلّية بأنها جماعة من السكان تختلف عن الجماعة الأكبر في سمة واحدة، أو

[1] محمود أبو العينين، **إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا**، ط1، ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، 2008، ص13.

[2] عبد السلام إبراهيم البغدادي، **مرجع سابق**، ص180.

أكثر من السمات ذات الخلفية، الإثنية كاللغة والثقافة والدين وينتج عن ذلك عادة معاملة تفصيلية لصالح الجماعة الأكبر، بمعنى خضوع الأقلية لمعاملة تمييزية أي قائمة على أساس التمييز..."[1]

كما تعرفها موسوعة لاروس بالقول:" أن يكون البعض في وضع أقلية، يعني أن يكون أقل أهمية من الناحية العددية بحيث لا يكون لهم إلا القليل من الأصوات "[2].

وهناك تعريف تقدم به ستانيسلاف تشيرنيتشو **Tchernitchenko Stanislav** الخبير الروسي في مجال الأقليات في 1996م الذي أدخل فيه بعض التغييرات وجاء في الأخير على الشكل الآتي: " ...الأقلية هي جماعة من الأشخاص مبدئيا يعيشون بصفة دائمة على أرض تابعة لدولة، وتكون هذه الجماعة أقل عددا مقارنة بأغلبية المجتمع، بمعنى أنهم يمثلون أقل من نصف المجتمع، ويملكون خصائص وطنية أو إثنية أو دينية أو لغوية إضافية إلى مميزات أخرى خاصة بهم كالعادات والثقافة، وما يميز هذه الجماعة هي إرادتها في الحفاظ على مكتسباتها وخصائصها، وهذا لا يعني أنه يسمح للدول التي تنتمي إليها هذه الأقليات أن تجردها من جنسيتها أو تحرمها من حقها في الإقامة الدائمة..."[3]. يضيف هذا الاتجاه زيادة إلى العنصر العددي، ضرورة وجود الشعور بالانتماء لهذه المجموعة، وامتلاك نفس الخصائص التي تجمعهم.

وما يؤخذ عن هذا الاتجاه أنه ركز على الجانب العددي إلا أنه لم يقدم النسبة المحددة لكي يمكن تمييز جماعة أقلية عن غيرها لكن العنصر العددي يبقى مهم، وقد رأت نيفين عبد المنعم مسعد أن المعيار العددي أو الكمي يؤدي إل نتائج مضللة، كالتسليم بحتمية الشعور بالتمايز بين جماعات مختلفة الثقافات وتضخيم العدد في الصراع على السلطة.

أنصار الوضع السياسي والاجتماعي: في هذا الصدد يرى سعد الدين إبراهيم أنه ليست كل أقلية عددية بالضرورة مقهورة، كما أنه ليست كل أغلبية بالضرورة قاهرة وتتمحور وجهة نظر هذا الاتجاه على اعتبار أن الأقلية هي كل جماعة سكانية مضطهدة الحقوق السياسية والاجتماعية بغض النظر عن العدد الذي تمثله.

[1] نف عبد السلام إبراهيم البغدادي، **مرجع سابق**، ص80.

[2]Encyclopedia**, Grand Larousse**, paris: Librairie paris Larousse, 1978, p38.

[3] Joseph yacoub , **les minorités dans le monde : fait et analyses**, desclee de brower, paris: 1998, p123.

أما السيد اسبيرون ايديى Asbjorn Eide المقرر الخاص للجنة الفرعية المكلفة بمكافحة التمييز وحماية الأقليات فقد عرفها بأنها: "مجموعة من الناس يعرفون بمحددات عرقية أو وطنية، الثقافية أو الدين"[1].

كما يقول أيضا سليمان قلادة:" نحن لا نضع نصب أعيننا الأهمية الديمغرافية للأقليات بقدر ما نأخذ بعين الاعتبار وزنها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي"، وبالتالي ليست أقلية هي الأقل كّما، بل الأقل أهمية ومكانة، وإلا تم إلغاء العديد من الأقليات مثل الهوتو في البورندي[2].

أنصار الدمج بين المعيارين: يوجد العديد من التعاريف منها ما جاء في إطار الأمم المتحدة ضمن مناقشة اللجنة الفرعية الخاصة بمحاربة التمييز العنصري وحماية الأقليات عام 1966 م، اقترح المقرر الخاص للأمم المتحدة (فرانسيسكو اكبوتورتي) التعريف التالي:" الأقلية مجموعة تمثل أقلية عددية مع باقي سكان الدولة يوجدون في وضعية غير مسيطرة، يتمتع أعضاؤها الذين هم من موطني تلك الدولة من الناحية العرقية، الدينية، اللغوية، على خصائص مختلفة عن تلك التي يحملها باقي السكان، ويظهرون ولو بصورة ضمنية شعورا بالتضامن اتجاه الاحتفاظ بثقافتهم، وتقاليدهم ودينهم أو لغتهم"[3]. يرى أنصار هذا الاتجاه أن الأقلية هي جماعة بشرية تتميز بأنها أقل عددا مقارنة بالعدد الكلي للمجتمع أما عن الوضع السياسي والاجتماعي فيشير السيد محمد جبر إلى أن الأقلية هي مجموعة مواطني الدولة تتميز عن الأغلبية الرعايا من حيث الجنس أو اللغة وغير مسيطرة أو مهيمنة فتشعر بالاضطهاد مستهدفة حماية القانون الدولي لها[4].

ما يؤخذ على هذا التعريف أنه ربط الأقلية بعنصر الاضطهاد والقهر، غير أنه يوجد في الواقع أقليات حاكمة ومسيطرة، فهناك أمثلة كثيرة على ذلك منها: التوتسي في بوروندي التي تستحوذ على مقاليد الحكم وتسيطر على أرقى المواقع الاجتماعية والعلمية على حساب الأغلبية من الهوتو التي تعاني الاضطهاد.

وعليه نخلص إلى أن كل أقلية هي إثنية، لكن لا تغدو كل إثنية أقلية نظرا لتلافي شرط العدد فهناك إثنيات قد تشكل الأغلبية من السكان في دولة معينة.

---

[1] سالم برقوق، **الأقليات المسلمة وآليات حمايتها**، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 10، مارس 2010، ص 12.

[2] دهام، محمد العزاوي، **الأقليات والأمن القومي العربي**، د ط، عمان: مؤسسة وائل للنشر، 2003، ص 24.

[3] "Nations Unies Reconnaitre L'existence des minorités en Afrique", 2003, p 4. in: https://www.agora-parl.org/.../MRGI%20-%20Reconnaitre%20l%27existence%20des%2... 14.03.2017

[4] السيد محمد جبر، **المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الإسلامية**، د ط، الإسكندرية: منشأة دار المعارف، 1990، ص 26.

–**القومية**: القومية حركة سياسية وفكرية تسعى إلى جمع الأمة في وحدة سياسية. يرى أنتوني سميث (Antony Smith) أن جوهر مبدأ القومية يقوم على أساس المجموعة التالية من الافتراضات[1]:

*العالم المقسم إلى أمم.

*الأمة هي مصدر كل القوة السياسية والاجتماعية، والولاء للأمة يفوق جميع الولاءات الأخرى والتي تعني شعور الجماعة بالانتماء إلى كيان واحد دون أن يتعدى ذلك إلى الرغبة في تكوين إطار سياسي ينظمه. هناك من يعرف القومية على أنها صلة اجتماعية وعاطفية تنشأ من إشراك أفراد مجتمع معين في كل أو بعض الخصائص ويشعر أولئك الأفراد بأنهم يمثلون وحدة اجتماعية ويرغبون في تحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير[2].

وأخيرا نستخلص مما سبق أن القومية تشمل الأمة والعكس غير صحيح، أما الإثنية هي حركة قومية إذا تجاوزت بشعورها بالوحدة إلى الرغبة في التجمع داخل دولة مستقلة أو الانضمام إلى الدولة الأم.

-القبيلة: إن القبيلة هي إحدى أشكال التنظيم الداخلي للعرقية خاصة في الدول النامية، فالقبيلة في الأساس تقوم على رابطة القرابة Kinship، التي تعتبر علاقة اجتماعية مستندة إلى رابطة الدم الحقيقية أو المكتسبة (بالزواج أو المصاهرة)[3].

على الرغم من أن رابطة الدم تهتبر هي الأساس، إلا أن ذلك لا يحول دون وجود أفراد لا يتميزون بهذه الميزات ضمن القبيلة ذلك أنه " لما تقتضي الظروف من استعاضة عن تلك بعلاقات الحلف والتعاضد والتعايش، وفي الاستجابة لمستلزمات التلاحم الجماعي، فينتفي النسب القريب حينئذ كرابطة فعلية، لتظل ثماره ووظائفه وحدها الضمانة الأساسية لاستمرار النسب[4].

كخلاصة يمكن القول أن الإثنية تختلف عن العرق في كونها تتعلق بكل ما هو مكتسب من البيئة المحيطة للجماعة وعن الأقلية كونها لا تخضع للمعيار العددي باعتبار أن الكم في الإثنية لا يؤخذ في الحسابات، كما تصبح الإثنية أمة إذا جمعتها روابط ومعايير تشعرها بالانتماء، أما إذا تعدى شعورها

---

[1]Antony Smith, **A Europe of nation or the nation of Europe?**, Journal of peace research, N2, p130.

[2]عبد الحكيم عموش، **تحليل أبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات، دراسة نموذج القضية الكردية**، رسالة ماجستير، الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1994، ص 8.

[3]محمود أبو العنيين، **مرجع سابق**، ص16.

[4]عبد السلام إبراهيم بغدادي، **مرجع سابق**، ص 304.

بالانتماء إلى الرغبة في التجمع داخل كيان سياسي تصبح حركة قومية، أما القبيلة فهي حالة من حالات التنظيم الداخلي للعرقية.

المطلب الثاث: الجماعات الإثنية مطالبها وتصنيفاتها

لقد أضحت منطقة القرن الإفريقي مرادفة لحالة اللااستقرار، في ظل واقع بائس يزداد فيه تهميش المواطن، وهي تطرح نموذجا للفوضى، حيث تشهد انهيار مؤسسات الدول وعجزها عن توفير الاحتياجات الأساسية لشعوبها ما يترتب عن ذلك أزمات، ومشاكل في ظل تنامي الهويات التعددية، الإثنية، الدينية، المذهبية...التي تتحرك وتسعى دائما إلى تأكيد هويتها واحترامها بتمثيلها في النظام السياسي أو منحها وصفا خاصا في البلاد عبر طرحها لمجموعة من المطالب، بذلك هي تزاحم الدولة من أجل البقاء، نتاج ذلك أضحى وجود الدولة وشرعيتها في مثل هذه الظروف بحد ذاته محل شك مثل دولة الصومال.

أولا مطالب الجماعات الإثنية

تبرز مطالب الأقليات بعد كل دورة زمنية في التاريخ فالجماعات تحاول تأكيد ذاتها أو مراجعة انتمائها بالأخص في اللحظات الفارقة من عمر الأنظمة السياسية استقلال، صياغة الدستور، تحول النظم السياسية سلميا أو قسريا.

1 المطالب الاجتماعية: تتمثل المطالب الاجتماعية للجماعات الإثنية في اللغة، الدين، العادات والتقاليد وهي مطالب متعلقة بهوية تلك الأخيرة داخل الدولة، وتعرف الهوية على أنها إحساس فرد أو جماعة بالذات، أنها نتيجة وعي الذات بأنني أو نحن نمتلك خصائص مميزة ككينونة تميزني عنك وتميزنا عنهم[1]

المطالب الهوياتية تمثل الصبغة الرمزية الفاعلة في تعبئة ودعم مطالب الأقلية، وبالتالي نجد إلتفاف كبير للجماعة خلفها فكلما زادت قيم الرمزية زاد تلاحم الأقلية ولا تكاد تخلو أي دولة من بعض المطالب الرمزية المتعلقة بالهوية، إذا أنها لا تتصل مباشرة بالموارد المادية، إلا أن وجود انقسامات حادة في هذا المجال يعني وجود أزمة اندماج وتعدد الولاءات داخل المجتمع، وتتعدد الموضوعات الرمزية التي تكون محل صراع بين الجماعات، إلا أن أكثر المجالات الرمزية حدة هي تلك المتعلقة باللغة والدين[2]

[1] حبيب، صالح مهدي، **دراسة في مفهوم الهوية**، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، ع13، 2009، ص15.
[2] نفس المرجع السابق. ص ص19، 20.

اللغـة: يعتبـر عامـل اللغـة المحـرك الأساسـي للمطالـب الإثنيـة المتعلقـة بالهويـة، ومنـه يشـكل الاعتراف بلغة الجماعة كلغة رسمية في الدولة مؤشرا هاما لمكانة الجماعة وموقعها داخل الدولة، وأن لها شرعية أكبر، وموقعا أكثر أهمية من مواقع الجماعات الأخرى داخل المجتمع.[1]

وتختلف مطالب الجماعات الإثنية المتعلقة باللغة حسب وزن الجماعة في الدولة، حيث تكون المطالب عالية بالنسبة للجماعات السائدة والغالبة، وقد تتعلق بالمطالبة بأن تصبح لغتها هي اللغة الرسمية للدولة، وهذا استنادا إلى أن الجماعات الأخرى ليس لها تأثير على نطاق واسع، هنا تسعى الجماعات القليلة دون هوادة إلى تغيير الواقع سعيا منها لتحقيق التعددية اللغوية على مستوى الدولة نجاة من الخضوع لإرادات الجماعات المهيمنة.[2]

ومن أمثلة المطالب اللغوية عندنا في الجزائر، مطالب الأمازيغ بتدريسهم لغتهم، واعتبارها لغة رسمة ثانية، رفض التعريب في جنوب السودان (السابقة قبل التقسيم)، الاعتراف باللغات الإفريقية في جنوب إفريقيا بعد انتهاء الحقبة العنصرية.[3]

كذلك شكلت مسألة اللغة تهديد كبير للهند (التي تحوي ما لا يقل عن 1652 لغة في غضون 10 سنوات من استقلالها) ووحدتها فهي لحد اليوم تعترف ب ثمانية عشر(18) لغة[4]، في حين أن هناك مطالب من عدة جماعات تريد ترسيم لغتها داخل الدولة وجعلها لغة رسمية متعرف بها. ومما سبق ذكره نلتمس ان اللغة داخل الدولة، بقدر ما لها من أهمية فهي تتسم بخطورة، وتهديد لتلك الأخيرة، خاصة إذا كان المجتمع يتميز بالتوع والاختلاف الإثني، فإرضاء كل الجماعات أمر جد صعب يصل في الكثير من الأحيان إلى درجة الاستحالة ويضع الدولة في موقف حرج أمام هذا المطلب، مشكلة تحديد اللغة واجهت الكثير من الدول في إفريقيا وغيرها، وكان حل تلك المشكلة في الأغلب عند بعضها تبني لغة المستعمر[5].

الـدين: يعتبر متغير الدين من اهم المتغيرات التي ترتكز عليها الجماعات الإثنية في تفعيل مطالبها، من خلال التعبئة والحشد لصالح أو ضد النظام السياسي، حيث أن الجماعات ذات الأغلبية في المجتمعات التعددية تنادي بضرورة اعتبار دينها هو الدين الرسمي، بينما تكتفي الإثنية الأقل بالعلمانية

---

[1] إليا حريق، **الثورة الإثنية والاندماج السياسي في الشرق الأوسط**، بيروت: دار الساقي، 1998، ص283.

[2] Donald Horowitz, **Ethnic group in conflict**, London: University of carlifornia press, 2000, pp, 223-224.

[3] محمد مهدي عاشور، **مرجع سابق**، ص10.

[4] Zoya Hosan," Diversity and Democracy in India", Jawaharlal Nehru University, in: **www.eesc.europa.eu/resources/docs/zoya_hasan_paper_en.doc**

[5] محمود أبو العينين، **مرجع سابق**، ص21.

وفصل الدين عن الدولة والمساواة بين مختلف الأديان والمذاهب، كمثال على ذلك ما حدث في السودان قبل التقسيم ونيجيريا.

العادات والتقاليد: العادات والتقاليد هي عبارة عن تجارب طويلة لحياة الناس خلال تاريخهم الحافل بالأحداث والتطورات، التقاليد جمع تقليد وهو مصطلح يعني الموروث الذي يورث عن الآباء والأجداد أي تقليد الأجيال في هذا أو ذاك المجتمع لمن سبقهم من الأجيال في العقائد والسّلوك والمظاهر. يوجد فرق بين لفظي العادات والتّقاليد رغم ارتباطهما ببعضيهما فالعادة أو العادات هي الأمور المألوفة والتي اعتادالفرد على القيام دون جهد ولفترة زمنّية معّينة أّما التّقليد أو التّقاليد فيمثل الموروث الثّقافي لفرد أو قبيلة أو مجتمع عن آبائه وأجداده. لذلك فإنه من الصعب التخلي عن هذا الموروث الثقافي بالنسبة للجماعات الإثنية المتعصبة لهويتها.

يشكل الاعتراف بثقافة وتقاليد الجماعات الإثنية واحد من أهم المطالب التي تعمل هذه الجماعات على تحقيقها داخل الدولة، لأن اعتراف الدولة بتلك القيم واعتبارها جزء لا يتجزأ من التراث الحضاري للدولة ككل من شأنه أن يزيد من قيمة المجموعة الإثنية داخل الدولة، ويكسبها مزيدا من الثقة وفرض الوجود القيمي داخل الدولة، وفي هذا الصدد يتم الاعتراف بلغة الجماعة وأعيادها ومختلف طقوسها، ورموزها وشعاراتها وإدخالها في الاحتفالات الرسمية للدولة إلى جانب ذلك الاعتراف بالقيادات و الشخصيات التاريخية للجماعة و اعتبارها جزأ من التاريخ الجماعي للدولة.[1]

تمثل مطالب الاعتراف بالعادات والتقاليد واحدة من أهم المطالب الرمزية التي تتمسك بها الجماعات الإثنية حتى في أرقى المجتمعات وأكثرها تحديثا، ومن بين الأمثلة الدالة على أهمية تلك المطالب، لعل أبرزها مطالبة جماعة الباجندا في أوغندا خلال مفاوضات الاستقلال، حيث طالبوا بوضع خاص لمملكتهم البوجندا وملكهم الكاباكا وهددت بالاستقلال عن أوغندا إذا لم يحدث ذلك، وبالتالي الاستجابة لمطالبهم وتولي زعيمهم رئاسة الدولة.

2 المطالب الإثنية المتعلقة بشكل الدولة: تمثل هذه المطالب نوعا خاصا من المطالب، بحيث تقوم الجماعات الإثنية بمظاهرات وتمردات بغية الوصول الى تحقيق أهداف تسعى إليها داخل الدولة، تتمثل في تحقيق الاستقلالية عن الجماعات الأخرى (الإستقلال الإدراي) عند البعض، بحجة أن لها خصائص ومميزات تجعلها متمايزة عن الجماعات الأخرى، او الانفصال المطلق عن الدولة عند البعض الأخر.

[1] محمد مهدي عاشور، **مرجع سابق**، ص ص 83، 84.

-مطلب الإستقلال الإداري: تقوم الجماعات الإثنية التعددية بالمطالبة بالاعتراف بالاستقلال الإداري أو قدرا من الحكم الذاتي، وعادة ما تطرح مبررات إدارية لذلك، في هذا الصدد يؤكد برهان غليون•" أن التعددية الطائفية على حد تعبيره لا تتحول إلى مشكلة تهدد الحياة الوطنية حتى في الدول الاستبدادية إلا عندما يتغلب الانتماء للطائفة أو العشيرة على الانتماء للجماعة الوطنية.

الإستقلال الإداري للجماعات الإثنية علاوة على ما يتضمنه من اعتراف بقيمة الجماعة وتميزها في المجتمع، فإنه يتيح لها قدرا من المخصصات المالية، ويخلق مجموعة من الوظائف الإدارية لأبناء الإقليم الذي تقطنه تلك الجماعة، إلى جانت ما يشكله ذلك من ارتقاء بالخدمات وتقديم المزيد من المشاريع للإقليم، وهذا ما يفسر سعي العديد من الجماعات إلى تحويل أقاليمها إلى وحدات إدارية مستقلة ذات تسيير لامركزي.[1]

-مطلب الإستقلال والانفصال: يعد هذا النوع من المطالب تهديد مباشر لوحدة الدولة وبنائها، لأن الجماعات الإثنية هنا تطالب بالانفصال، وإقامة كيان سياسي جديد مستقل عن كيان الدولة، بالتالي تعلن هنا الجماعات رغبتها في التخلص من هيمنة جماعة معينة تسيطر على زمام الأمور، ويعود الفضل للنخب السائدة التي تساهم في شحن التمايز الطائفي وتوليد الحساسيات التي تكون وقودا نشطا لتوليد الصراعات.

تعتبر مطالب الجماعات الإثنية بالخروج عن الدولة تحد للإيديولوجية القومية التي تأخذ بها أي دولة، وتجدر الإشارة إلى وجود عدة دراسات، تحاول تنميط السلوك خلال مساندة، أو معارضة الانفصال: المعارضون للسلوك الانفصالي: من بينهم بوشيت **Bucheit**، يعتقدون أن هناك أسباب رئيسية لمعارضة الانفصال[2] منها احتمال التقسيم اللانهائي للدولة، خاصة لما تكون الدولة في الأصل غير متجانسة عرقيا أو دينيا مثل حالة إثيوبيا حيث أن التاريخ السياسي يثبت أنها قامت على أساس الدمج القهري لعدة إثنيات وقبائل.

•برهان غليون مفكر سوري، ولد في مدينة حمص عام 1945، أستاذ علم الاجتماع السياسي ومدير مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون بالعاصمة الفرنسية باريس، خريج جامعة دمشق بالفلسفة وعلم الاجتماع، دكتور دولة في العلوم الاجتماعية والإنسانية من جامعة السوربون.

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين، **الاندماج الوطني في إفريقيا: نيجيريا نموذجا**، ط1، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1998، ص54.

[2] Gunter lawer and Stefao Smis, **NeW Dimension to the Right to self Determination,Astudy of InTernational Response to Kosovo crisis** ,nationalism and Ethnics politics,v6,n2,2000, pp, 61-84

أما الآراء المتعلقة بتأييد الانفصال: تستند على إزالة الظلم عن المجموعات الإثنية التي هي في خطر، أو حرمانها من الفرص المتساوية للمشاركة في الحكم.[1]

يعد انفصال أي أقلية عن الدولة هو تعبير عن ضعفها، وقصورها في تكوين رابطة وطينة فعلية[2]، قد تتخذ المطالب الانفصالية أحد الشكلين، أولهما إقامة كيان مستقل تماما عن الدولة الأم كما حدث لإقليم تيمور الشرقية في إندونيسيا، والشكل الثاني هو السعي للانضمام إلى دولة أخرى، تعتقد الجماعة الإثنية أنها الأقدر على تحقيق آمالها ومصالحها كما حدث مؤخرا في شبه جزيرة القرم الأوكرانية، وغالبا ما تلجأ الجماعات الإثنية إلى تحقيق ما تصبوا إليه إلى الأدوات القسرية مثل المظاهرات وصولا إلى العنف المسلح ضد النظام القائم. قد يؤدي نجاح جماعة إثنية معينة في تحقيق هدف الإستقلال إلى مطالبة الجماعات الأخرى بنفس الشيء (ظاهرة الدعوى والانتشار)، مما قد يؤدي إلى تفكك الدولة، كما حدث لدولة يوغسلافيا في فترة السبعينات من القرن الماضي[3]، أما المرحلة الحرجة فهي التحول التدريجي من عنف داخلي منقطع إلى حرب أهلية كاملة.[4]

3المطالب الإثنية المتعلقة بسياسات النظام ومؤسساته: تعنى هذه المطالب بقضية جد حساسة لها الدور الكبير في اللعب على مسار الاستقرار الداخلي للدولة من عدمه وهي محل نقاش وجدل دائم، تتعلق هذه المطالب بقضية توزيع الموارد الموجودة داخل الدولة وإعادة توزيعها بين الجماعات الإثنية المختلفة من طرف النظام الحاكم، حيث تسعى كل جماعة إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب المادية المتاحة عبر السياسات العامة المختلفة[5]، والوصول إلى المناصب العليا في أجهزة الدولة، ومحاولة السيطرة عليها أو ضمان وجود ممثلين لها داخلها [6]بالتالي تشبع حاجياتها واحتياجاتها.

---

[1] Jemes D Fearon and David D latin,**Ethnicity In surgency and civil war**, political sience Review,v97,n1,2003,pp,81-97

[2]برهان غليون، **الإثنية والقبيلة ومستقبل الشعوب البدائية**، مجلة التسامح، العدد الثاني والعشرون، ربيع2003، ص01.

[3]محمد، مهدي عاشور، **مرجع سابق**، ص ص 88 ،89.

[4] Robert I. Rotberg, "Nation-State Failure: A Recurring Phenomenon?", in: www.au.af.mil/au/awc/awcgate/cia/nic2020/panel2_nov6.pdf, p,02

[5] كامل، مصطفى، **قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث**، د ط، القاهرة: بروفيشنال للإعلام والنشر، 1986، ص ص75، 76.

[6] Berman, Bruce J. **Ethnicity, patronage and the African state: the politics of Uncivil Nationalism**, African Afairs, London: oxford University press, vol97, No388, 1998, p337.

ويمكن التطرق لهذه المطالب في ثلاثة جوانب وهي حق التمثيل في المؤسسات والمناصب العامة، والثاني يتعلق بالمطالب الخاصة بنصيب الجماعة من الإنفاق العام أما الجانب الثالث فيتعلق بالمطالب الخاصة بحق الأرض.

-التمثيل في المؤسسات والمناصب العامة: تسعى مختلف التعدديات الإثنية لأن تكون متواجدة في مختلف هياكل السلطة أي تكون ممثلة تمثيلا فعليا فيها، يعد ذلك بمثابة اعتراف بها وبهويتها ووزنها في المجتمع لأن عدم التمثيل في السلطة يعني أن الجماعة خارجها، بالتالي فهي في تبعية وخضوع لجماعة أخرى وإقليمها يحكمه حاكم أخر. قد يؤدي الخوف من التعرض للاستيعاب وهيمنة الآخر داخل المجتمع الواحد (مثل الكيبك والخوف من الأنجلزة **les quèbec et langlais**) إلى حالة من الفوضى خاصة في حالة غياب الانسجام بين الجماعات.

وعادة ما تلجأ الجماعات الإثنية الأقل قدرة على المنافسة العامة على شغل وظائف الخدمة المدنية بسبب ضعف قدراتها التعليمية المؤهلة إلى المطالبة بإتباع سياسات التخصيص والحصص الإثنية في تولية الوظائف مما يضمن التمثيل في الأجهزة الحكومية، في المقابل تميل الجماعات الأكثر تعليما وتأهيلا إلى جعل المهارة والكفاءة في تولي المناصب العمومية[1].

-نصيب الجماعة من الإنفاق العام: تعد عملية توزيع الموارد عملية جد معقدة لا تنفك الدول والأنظمة السياسية عن محاولة إيجاد الحلول، فهي لصيقة الصعوبة والأهمية في آن واحد داخل الأوساط المتنوعة الأجناس، وما يزيد من خطورة تلك الصعوبات ضعف الموارد والتخلف الاقتصادي الذي تعاني منه الكثير من الدول.[2]

تتعلق مطالب الجماعات الإثنية بزيادة المخصصات المالية الخاصة بنصيبها من الإنفاق العام، في حين نجد الجماعات الإثنية ذات الأغلبية المسيطرة داخل الدولة تحرص على المحافظة على مكانتها ووضعها المتميز داخل منظومة المجتمع، ومع عدم القدرة الاقتصادية للأنظمة السياسية في تلبية الكثير من المطالب خاصة في الدول النامية[3]، تزداد هنا الفجوة بين مختلف الطبقات المكونة للمجتمع، يرى **collier** أن الصراع الداخلي يكون في أحيان كثيرة انعكاسا للتنافس على الموارد الطبيعة النفسية (أهم مصدر للتمرد هو الرغبة في الحصول على المكاسب المادية).

[1]Jacques, Maquet. (Translated by Jeannte Kupferman), **Power and society in Africa**, Kupferman, London: world university library, 1971, p117.

[2] Lake David A Rotchild Donald, **The international spread of Ethnic conflict**: **Fear, diffusion, and Escalation, Princetion,**N.J, princet on university press, 1998,p08.

[3] Bloom.d,and J.Sachs, "Geography, Demography, and Economic Growth in Africa",Havard institute for international Development,1998,in: **https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/1998/06/1998b_bpea_bloom_sachs_collier_udry.pdf**

وقد قدم كون **kone** فهما مشتركا بين السياسة والاقتصاد، بمعنى ان الحرمان والظلم ينتج عنفا داخليا متصاعدا والذي من المحتمل أن ينتشر على المستوى الإقليمي كون أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها والمشاكل تتفاقم عندما يجد الإنسان أنه من غير الممكن أن يتمكن من إشباع حاجياته الأساسية[1].

-المطالب الخاصة بالأرض: عانت معظم الدول من ظاهرة الاستعمار الغاشم وويلاته، أين كانت البلدان ساحات للمعارك والحروب طيلة سنوات عديدة، وبتخصيص الذكر تعد إفريقيا المشهد القريب لهته الظاهرة، وبعد نضال كبير وقبل خروج الاستعمار من الدول قام بعدة استراتيجيات من بينها رسم الحدود وتقسيم الدول التي كانت مستعمرة له دون مراعاة للتنوع والاختلاف الإثني والخصائص التي تتمسك وتمتاز بها بعض الجماعات عن غيرها في تلك الاخيرة.

أسفر عن ذلك الكثير من المعضلات التي واجهت الدول المستقلة حديثا، أين بدأ صوت الجماعات الإثنية يعلو خاصة بعد سيطرة فئات قليلة على أراضي شاسعة بينما حرمت جماعات كبيرة من حقها في استغلال أراضيها، هذا ما ولد شيء فشيء الكثير من الصراعات والنزاعات العرقية، كمثال على ذلك ما حصل في زيمبابوي حين سيطر البيض على حوالي50% من الأراضي الصالحة للزراعة وهم يمثلون 5% من عدد السكان ما جعل الحكومة تواجه مطالب متزايدة من السكان الأصليين لإعادة توزيع الأراضي.[2]

ويؤدي تجاهل الأنظمة السياسية لمطالب أصحاب الأراضي وعدم قدرتهم على إستيعاب كل المطالب إلى لجوء الجماعات المهمشة إلى وسائل عنيفة للحصول على مطالبها وعودة ولائها للأنظمة التقليدية (الطائفة، العشيرة...).

ثانيا تصنيف الجماعات الإثنية

بخصوص تصنيف الجماعات الإثنية، نجد أن ثمة العديد من الاتجاهات المتباينة بسبب وجود اختلاف حول الأسس التي يمكن الارتكاز عليها من قبل الباحثين فيما يخص التصنيف، باعتبار أن الجماعات الإثنية تختلف عن بعضها البعض وذلك بسبب وجود العديد من الخصائص منها الذاتية (كالسلالة، اللغة، الدين) ولهذا نجد أن البعض من الباحثين ركز على المميزات والصفات الذاتية التي

[1] شاكر ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية-التحديات والرهانات**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008، ص43.

[2]BERTUS DE VILLIERS, **Land reform: Issues and challenges**, JOHANNESBURG: , Issues and challenges, APRIL 2003,p20

تميز جماعة إثنية عن أخرى، والتي تلازمها عند الإشارة إليها، والأخرى مرتبطة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لذا لا يمكن تصنيف المجموعات الإثنية وفق معيار واحد.

وعلى أية حال فإن أبرز الاتجاهات في تصنيف الجماعات الإثنية تتمثل في اتجاهين وهما:

الاتجاه الاول: ويستند أنصاره في تصنيفهم للجماعات الإثنية إلى الخصائص أو المقومات الذاتية للجماعة كوحدة السلالة أو اللغة أو الدين، وذلك على النحو التالي:

1 الجماعة السلالية: وهي جماعة إثنية يرتبط أفرادها فيما بينهم من خلال رابطة الاصل المشترك، كما تعد السمات الجسمانية (أو وحدة السمات الفيزيقية كلون البشرة، ملامح الوجه ...إلخ) عنصرا هاما في تمييز جماعة بشرية عن الأخرى[1]، لكن يوجد بعض من الباحثين يميز نوعين السمات الفيزيقية يتمثلان في:

-السمات الهيكلية: وتسمى ايضا السمات المستترة، إذ أنها تحتاج لآلات خاصة لقياسها وملاحظتها. من هذه الصفات شكل وحجم الجمجمة والوجه والأنف والفك والأسنان وشكل الحواجب وعظام الوجنات والقامة وبناء الجسم ونسبة الأطراف.

-السمات السطحية أو الظاهرة: وهي التي يمكن إدراكها بالعين المجردة التي تشمل لون البشرة والشعر ولون العين وثنيتها وشكل شفاه وغيرها من الصفات[2].

وذلك على الأساس أن هذه الرابطة هي المقوم الرئيسي لذاتيتهم، ولتمايزهم جماعتهم إزاء غيرها من الجماعات التي يتشكل منها مجتمعهم[3]، ولعل أبرز مثال على ذلك هي الإيديولوجية النازية التي كانت توكد على تفوق (السلالة الآرية) على باقي السلالات الأخرى.

وتجد الإشارة إلى أن هذا التصنيف مرتبط أكثر بالجماعات العرقية التي تعتمد على أساس العرق والسلالة على خلاف الجماعات الإثنية التي تتعدى ذلك في تصنيفها.

2 الجماعة اللغوية: تشير إلى كل جماعة إثنية يشترك أفرادها في التحدث بلغة واحدة يتميزون من خلالها عن الجماعات الأخرى داخل مجتمعهم. فهي الخاصية التي من خلالها تعرف هوية جماعة ما.

---

[1] صلاح الدين الشامي، **الدولة، دراسة في الجغرافيا السياسية**، مصر: منشأة المعارف، 2001، ص118.

[2] هيوا حاجي ديلوبي، **مرجع سابق** ، ص ص 51،52.

[3] أحمد، وهبان، **مرجع سابق**، ص 190.

فاللغة ليست مجرد وسيلة للتواصل والتخاطب وإنما تتعدى لتكون وعاء للثقافة ونمط للتفكير ومخزون للتراث، وبالتالي فإن الأفراد الذين يتكلمون لغة واحدة فإنهم يتشاركون في نفس الموروث الثقافي والحضاري للجماعة التي ينتمون إليها، فتلك اللغة التي يطلق عليها في الكثير من الأحيان " لغة الأم " تمثل أداة للتنشئة الاجتماعية وعن طريقها يمكن إرساء الدعائم الأساسية للجماعة الإثنية الواحدة مما تعكس القيم والمعايير، وقواعد السلوك السائدة في الجماعة[1].

وهناك أمثلة كثيرة عن المجتمعات ذات التعددية اللغوية في العالم المعاصر منها: الهند التي توجد فيها 1652 لغة، ونيجيريا التي لها 400 لغة للأقليات المتواجدة فيها، أما كينيا فإن هناك 94 لغة تتحدث بها الجماعات فيها، إضافة إلى الكاميرون التي تعرف تنوعا لغويا يقدر ب 250 لغة، وفي بوليفيا هناك 20 لغة للجماعات، وفي إسبانيا توجد 8 لغات، وفي بنغلادش يقدر عدد اللغات فيها بنحو 52 لغة، وهذا ما يبين أن الجماعات اللغوية ليست ظاهرة تخص دولة بذاتها وإنما توجد في العديد من الدول حول العالم، وبالتالي يصعب إيجاد تجانسا لغويا في جميع دول العالم.

3 الجماعة الدينية: تشير إلى تلك الجماعة التي يمثل الدين المقوم الرئيسي لذاتيتها وتمايزها عن الجماعات الأخرى في مجتمعها. فوحدة العقيدة بين أفراد الجماعة من شأنه تقوية شعور الترابط والتضامن بينهم باعتبار أنهم يؤمنون بنفس الأفكار والمعتقدات ويخضعون لنفس القيم المستمدة من الدين التي توحد سلوكهم وتصرفاتهم. وبالتالي يؤثر العامل الديني تأثيرا كبيرا على سلوك أفراد الجماعة الواحدة.

كما يمكن القول أن الدين من الروابط الأساسية في توحيد الشعوب بغض النظر عن اختلافاتها السلالية، الامر الذي جعل البعض يكتب:" الديانات العالمية كالإسلام تعتبر القوميات مرحلة مؤقتة على خلق الأممية الدينية التي تجمع الأقوام"[2].

إن الدين لا يكتسب أهمية سياسية إلا إذا وجد تنافس أو تنازع أو صراع بين الجماعات داخل الدولة الواحدة سواء في مجال القيم أو الثروة أو السلطة أو غير ذلك من المجالات[3].

---

[1] محمد مهدي عاشور، **مرجع سابق**، ص 142.

[2] وليم سليمان قلادة، **حوار علمي حول الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، السياسة الدولية، العدد 92، أبريل 2003، ص 277.

[3] أحمد، وهبان ، **مرجع سابق**،ص142.

وعلى سبيل المثال نجد أن الهند بلد متعدد الديانات فالمسلمون والهندوس لا يختلفون فيما بينهم بصدد السمات الفيزيقية وإنما ينصب الاختلاف بين الجماعتين على العقيدة الدينية، إذا أمدت كلتيهما عقيدتها بأساس واضح لتنظيم ذاتها بما يتعارض مع الجماعة الأخرى[1].

ومن الجماعات الدينية المنتشرة حول العالم هناك جماعة الكاثوليكية المتواجدة خاصة في مقاطعة كيبيك في كندا ذات الأغلبية البروتستانتية، والجماعة البروتستانتية في إيرلندا ذات الأغلبية الكاثوليكية، والجماعة المسلمة في الفيليبين، ...إلخ.

الاتجاه الثاني: ويقوم على تصنيف الجماعات الإثنية بحسب مواقعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمعها، كما أن هناك معيار آخر وهو معيار المولد وطبيعة النشأة.

أ) **تصنيف الجماعات الإثنية حسب مواقعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية:** هناك العديد من الباحثين يصنفون الجماعات الإثنية وفق الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بحيث توجد مجموعة إثنية تحتل مكانة أفضل من الجماعات الأخرى، سواء من حيث المستوى المعيشي أو السياسي داخل مجتمعها:[2]

***الجماعة المسيطرة:** وهي تلك الجماعة الإثنية التي تهيمن على مقاليد السلطة في مجتمعها، والتي يتبوأ أفرادها أرقى المواقع الاجتماعية، كما يشكلون الفئة الاكثر ثراء في ذلك المجتمع الذي يعد بمثابة تعبير عن هويتهم.

***الجماعات غير المسيطرة:** هي الجماعة أو الجماعات التي تكون بمنأى عن السلطة، والتي يحتل أغلب أفرادها مواقع اجتماعية غير رئيسية، كما يشكل أغلبهم الفئة الأقل ثراء في مجتمعهم الذي تهيمن على مقاليد الأمور فيه جماعة مغايرة تعتبره بمثابة تجسيد لهويتها.

يجدر الإشارة مما سبق أن كثيرا من الجماعات الإثنية التي لا تسيطر تعاني من الاضطهاد أو التمييز أو الاستبعاد من قبل الجماعات المسيطرة، غير أن ثمة جماعات غير مسيطرة تتمتع بالمساواة مع الجماعات المسيطرة في مجتمعها، ذلك فضلا عن وجود جماعات غير مسيطرة تتمتع بالحكم الذاتي.

والحق أن تصنيف الجماعات الإثنية إلى جماعات مسيطرة وجماعات غير مسيطرة يكاد يتطابق مع تصنيفها إلى جماعات أغلبية وجماعات أقلية، ذلك بأن الجماعات المسيطرة غالبا ما تكون جماعات أغلبية في مجتمعاتها، في حين أن أغلب الاقليات تشكل جماعات غير مسيطرة. ومع ذلك فالأقليات

[1] أحمد، وهبان ، **مرجع سابق**، ص ص 143،144.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص 195.

ليست بالضرورة جماعات غير مسيطرة، ذلك بأن ملاحظة الواقع – وكذا التاريخ – تشير إلى أن ثمة أقليات تمتعت بوضع مسيطر في مجتمعاتها. فعلى سبيل المثال نجد أنه على إثر انقسام إمبراطورية الهابسبرج **Habsburg empire** عام 1876 إلى قسمين:

غربي (نمساوي)، وشرقي (مجري)، وعلى الرغم من أن المجريين كانوا يشكلون أقلية في القسم الشرقي إلا أنهم كانوا يتبوؤون موقع الأغلبية المسيطرة، كما كانت لغتهم هي اللغة الرسمية الوحيدة في شتى أقاليم القطاع الشرقي ما عدا الإقليم الكرواتي السلوفيني الذي يتمتع بدرجة ما من درجات الحكم الذاتي[1].

ب) تصنيف الجماعات الإثنية حسب معيار المولد والنشأة: يعتبر بعض الباحثين أن معيار المولد وطبيعة النشأة من المعايير المهمة في مهمة تصنيف الجماعات الإثنية، وحسب هذا المعيار فإنه توجد مجموعات أو جماعات إثنية تمثل السكان الأصليين للدولة.

بمعنى أن هؤلاء قطنوا إقليم هذه الدولة قبل قيام أي تنظيم سياسي عليه، كالهنود الحمر في أمريكا، وسكان أستراليا الأصليين وغيرها من الجماعات الأخرى، وغالبا ما تكون هذه الجماعات قد تعرضت للقهر أو الاضطهاد وحتى الإبادة من قبل شعوب أخرى استقرت بهذه الأقاليم التي الموطن الأصلي أو الموطن الأم لهذه الجماعة الإثنية، مع ذلك لاتزال وتعمل على المحافظة على ثقافتها وخصائصها، الأمر الذي فسره البعض بفرضية مفادها أنه كلما كانت استمرارية المجموعة الإثنية من خلال السلالات المتوالدة، كلما أدى إلى صعوبة اقتلاعها نتيجة تماسكها بموطنها الأصلي ...[2] .

وتختلف الإثنيات كذلك من حيث انتشارها وتمركزها الجغرافي، إذ توجد إثنيات تتمركز في جهة محددة من الدولة وذلك بصورتين:

إما أن تشكل هذه الإثنية أو المجموعة العرقية غالبية سكان هذا الإقليم كالناطقين بالفرنسية في إقليم " الكيبك "في كندا، أو أنها لا تمثل أهمية من حيث نسبتها العددية " كاللادين لمنطقة الدولوميت بإيطاليا.

كما توجد أقليات موزعة على إقليم الدولة دون أن تكون لها منطقة محددة فيها، إضافة إلى تركز أقليات أخرى على حدود الدولة، كالألمان في تشيكوسلوفاكيا قبل الحرب العالمية الثانية، مع تواجد إثنيات أخرى تشارك دولة مجاورة قوميتها، وإذا كانت من الإثنيات من تتواجد داخل إقليم معين، فهناك إثنيات أخرى مجزئة أو مشتتة عبر العديد من الدول كالأكراد في كل من العراق، وتركيا، وإيران، وسوريا.

---

[1] أحمد، وهبان ، **مرجع سابق**، ص 196.

[2] جاد عمار ، **المتغيرات السكانية والصراعات السياسية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 119، مصر: مركز الدراسات الاستراتيجية الأهرام، جانفي 1998، ص 62.

ج) تصنيف الجماعات الإثنية حسب غاياتها أو أهدافها: ويركز هذا التصنيف على إبراز العلاقة بين الجماعة الإثنية مع باقي الجماعات الإثنية الأخرى داخل الدولة التي تجمعهم فيما بينهم، ويمكن التمييز بين عدة أشكال لهذه الجماعات:

***الجماعة الإنصهارية:** ويقصد بها تلك الجماعة التي تسعى إلى التخلي عن سماتها المميزة لها عن الجماعة المهيمنة، وتعمل على تبني الخصائص الهيكلية للجماعة المهيمنة، أو لجماعة إثنية أخرى تعتبرها الجماعة المنصهرة أعلى مكانة في المجتمع، وكثيرا ما تتم هذه العملية عبر فترة زمنية طويلة وبصورة تلقائية وتدريجية[1].

يمكن القول أن سعي جماعة إثنية معينة نحو الانصهار نابع من إحساسها و قناعتها من عدم أخذ مكانتها الاجتماعية التي ترجوها مقارنة بغيرها مما تضطر نحو التخلي عن الخصائص والمقومات التي تميزها عن الجماعة الاخرى.

***الجماعة الاندماجية:** وتتسم الجماعة الاندماجية بأنها لا تشعر بالدونية تجاه غيرها من الجماعات في ظل تقارب الجماعات في المجتمع في السلطة والمكانة وذلك على عكس الحال بالنسبة للجماعة الإنصهارية. وكذا رغبة الأقلية أو الجماعة الذوبان في الجماعة الأخرى[2]، أحسن مثال على ذلك اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية فقد اندمجوا في المجتمع الامريكي بسبب نجاحهم الاقتصادي بينما يختلف الأمر بالنسبة إلى الجماعات الإثنية الأخرى.

ومن أهم آليات الاندماج بين الجماعات الإثنية هو التزاوج بين أفراد الجماعات الإثنية في نفس المجتمع. وقد تكون دوافع ومبررات الاندماج التكاملي هي المصالح المشتركة، أو الإحساس بمخاطر مشتركة، أو دعوة دينية أو إيديولوجية مشتركة، وقد تكون نتاج قهر خارجي على نحو ما تشهد الخبرة الاستعمارية الأوروبية لإفريقيا[3].

إن العملية الاندماجية تؤدي إلى تكوين كيان اجتماعي جديد يحتوي على مقومات مشتركة وواحدة للجماعات المدمجة مع بعضها البعض في هذه العملية، على عكس العملية الإنصهارية التي تنصهر مع الجماعات السائدة دون فقدان السمات الخاصة.

---

[1] محمد مهدي عاشور، **مرجع سابق**، ص 55.

[2] حيدر إبراهيم و علي ميلاد حنا، **أزمة الأقليات في الوطن العربي**، د ط، دمشق: دار الفكر، 2002، ص ص 38، 39.

[3] محمد مهدي عاشور، **مرجع سابق**، ص 55.

يمكن الإشارة إلى أن معظم المساعي الاندماجية من هذا النوع غالبا ما تعاني من عيب جوهري يؤدي إلى تعثرها -وهو استغلال إحدى الجماعات الإثنية ذلك المدخل الاندماجي لفرض نموذج يوحي للأخرين أن ثمة سعيا من جانب تلك الجماعة لاستيعاب الجماعات الاخرى بداخلها بدلا من الانصهار المشترك لصالح الكيان الجديد، وهو ما يؤدي إلى تمرد تلك الجماعات على مساعي الهيمنة تلك.

***الجماعة التعددية:** رغبة الجماعة في التعايش جنبا إلى جنب مع الأغلبية أو الجماعات الأخرى. وهذا ما يسمح بالتبادل المشترك والاهتمام، فهي تأخذ شكل الرغبة في المساواة السياسية والاقتصادية، مع تسامح تجاه التنوع الثقافي واللغوي والديني[1]، في ظل الاحتفاظ بخصوصيتها الإثنية داخل المجتمع المتعدد الإثنيات.

وتنطلق الجماعات الإثنية – المطالبة بالتعددية -من إدراك أن البديل إما أنه فادح الثمن حضاريا، أو غير ممكن سياسيا، ولذا يتمحور نضالها السياسي حول الحصول على اعتراف الاغلبية أو الجماعات الإثنية الأخرى بمشروعية الاختلاف والتنوع الإثني[2].

وقد تلجأ الجماعات الإثنية إلى أعمال العنف والتمرد والعصيان في حال عدم الاعتراف الأغلبية بتلك الجماعات على أساس مبدأ التعددية يوجد أمثلة كثيرة لجماعات قامت بأعمال العنف منها جماعة الهوتو في رواندا وبوروندي، وفي تشيكوسلوفاكيا سابقا، الاكراد في تركيا ،.... إلخ.

***الجماعة الإستعلائية:** هي تلك الجماعات التي تعتقد بسموها وتفوقها الإثني على باقي الجماعات الأخرى إدراكا منها بضرورة تنمية الشعور بالانتماء والاستعلاء في مواجهة الجماعات التي يفترض بها أن تتعايش معها داخل الدولة الواحدة، وتعمل هذه الجماعة بكافة الوسائل من أجل تقوية ذلك الشعور. ولذا تعمد هذه الجماعات إلى الاستئثار بالسلطة وتسخيرها لخدمة أغراضها، مع تغليف سياساتها الاحتكارية للسلطة بسلسلة من التبريرات الدينية (الحق الإلهي، الشعب المختار، الوعد السماوي...)، أو السلالية عرقية (تفوق العنصر الأبيض أو تدني العنصر الأسود)، أو تبريرات ثقافية (الرسالة الحضارية، عبء الرجل الأبيض،...) أو تاريخية (أسبقية الوجود على الإقليم) وقد تكون التبريرات اقتصادية تتعلق بالإسهام الاقتصادي والكفاءة والجدارة الاقتصادية.

[1] حيدر إبراهيم علي و ميلاد حنا، **مرجع سابق**، ص 38.

[2] محمد مهدي عاشور، **مرجع سابق**، ص 56.

مهما كانت المبررات التي تستند إليها الجماعات الاستعلائية إلا أنها تؤدي في أغلب الحالات إلى صدام وصراع نتيجة لوجود معارضة لها من قبل الجماعات الإثنية الأخرى. وتوجد أمثلة لجماعات انتهجت نفس هذا النمط منها النازية في ألمانيا، والفاشية في إيطاليا، والصهيونية في فلسطين، ...إلخ.

***الجماعة الانفصالية**: ويقصد بها تلك الجماعة التي تشعر بعدم وجود رابطة تربطها بالجماعات الأخرى، مما يؤدي لغياب فكرة التعايش والتكامل السياسي والاجتماعي داخل المجتمع الواحد، في ظل سيطرة جماعة معينة وتهميش جماعات أخرى فيصبح من الطبيعي بروز جماعات انفصالية. ولهذا النمط من الجماعات ثلاثة أهداف، الهدف الأول هو المطالبة بالانفصال عن الحكومة المركزية والتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي داخل الوحدة السياسية، والثاني هو السعي للانفصال وتكوين وحدة سياسية مستقلة تماما عن الكيان السياسي القائم، أما الهدف الثالث فهو الانفصال التام والانضمام إلى كيان سياسي آخر[1].

وترجع الرغبة في الانفصال لاعتقاد الجماعة الإثنية أن استمرارا تعايشها مع غيرها في نفس المجتمع السياسي لا يلبي طموحاتها ومطالبها، بل يؤدي إلى الأضرار بمصالحها وامتيازاتها وهذا ما يولد نزعة لدى أفراد تلك الجماعة الإثنية للمطالبة بالانفصال سواء التام أو بالحكم الذاتي[2].

هناك العديد من النماذج للجماعات الانفصالية حول العالم منها، النموذج السوداني الذي يتضمن الشكلين الأول والثاني من أشكال الانفصال، حيث نادت الجماعات الموجودة في الجنوب في البداية بالاستقلال الذاتي داخل السودان الموحد لترفع شعار فيما بعد وتطلب الانفصال التام وإقامة دولة مستقلة في الجنوب وكان لهم ذلك. وتشير بعض نماذج لمحاولات الانفصال كحركة الباسك في إسبانيا وحركة السيخ بالهند، وحركة التبت بالصين والتي تندرج ضمن الشكل الثاني للانفصال.

لقد تناولنا في هذا المطلب مطالب الجماعات الإثنية وكذا معايير التي يمكن الارتكاز عليها لتصنيف الجماعات الإثنية هذا ما يقودنا لدراسة المبحث التالي سنتناول فيه آليات إدارة التعدد الإثني وسنحاول الاقتراب من أهم تلك الآليات التي تنتهجها الدول التي تحتوي على العديد من الإثنيات للاستجابة لمطالب الجماعات المكونة لها.

[1] محمد مهدي عاشور، **مرجع سابق**، ص57.

[2] حنان عبد الرازق، **مرجع سابق**، ص 19.

المبحث الثاني: الافتراضات النظرية المفسرة لتمرد الجماعات الإثنية:

توجد العديد من النظريات التي قامت بتفسير الحراك الإثني داخل الدولة ووضحت أسباب حدوث تمرد الجماعات الإثنية، من بين هذه النظريات ما يلي:

المطلب الأول: المقاربة النشوئيةPrimordialism :

للمقاربة النشوئية دور كبير في تفسير أسباب الحراك الإثني وتمرد الجماعات الإثنية داخل الدولة المتعددة العرقيات، فهي تقوم على مفهوم محوري يدور حول أهمية القرابة وتماثل الأسر وقوة الروابط بين أفراد الجماعة في تحديد هوية الجماعة الإثنية، ترجع التصارع الإثني إلى الضغائن والأحقاد التاريخية التي ترسخت لدى الجماعات طيلة فترات من الأزمنة.

حسب دونالد هورويتز Horowitz Donald الروابط السالفة الذكر تسمح للجماعات بالتفكير في وجود الآخر المختلف (الأنا والآخر)، وعليه يعد السبب الرئيسي لبروز مشاكل أزمات وصراعات نتيجة الحراك الإثني الداخلي حسب هذه المقاربة هو وجود الحدود الافتراضية بين هذه الجماعات (الاختلاف الإثني هو مصدر الحدود بين الجماعات) نتيجة عدم وجود قرابة وروابط بينها[1].

وحسب مجموعة من الباحثين هم غريسGreetz وشيلزShills، والكرWalker وكونورConnerفإن أساس تحرك الجماعات الإثنية عن غير عادتها بمعنى التصادم والتنازع هو الاختلاف في الهوية والإحساس بوجود الحدود.

يرى wang ووزنغ، وshaw شو: أن قوة الروابط والمشاعر بين أفراد الجماعة الإثنية، ناتجة عن وجود قواعد تحرم الأنانية والسلوك الفردي مع احترام أولوية الجماعة[2]، وقد ذهب المفكر كلان Kellen في مقال له بعنوان التعددية الثقافية، إلى تفسير التجانس الذي يجمع الإثنية الواحدة بأنها جماعة من الأفراد تتقاسم نفس الصفات الوراثية والبيولوجية، إضافة إلى تقاسم الإرث الثقافي عن طريق الأسلاف[3].

يقول البروفيسور فانهانVanhanen أن المقاربة النشوئية هي مشروع بحثي صمم لاختبار أن مزيد من السكان المقسمين إثنيا، والذين يختلفون عن بعضهم البعض من حيث القيم والثقافة ترتفع لديهم

[1] Donald Horowitz, "Structure and strategy in Ethnic conflict", in: **www.worldbank.org/html/readabcd/horwitz-pdf,** 16/03/2017

[2] William,G. Cunningham. "Theoritical Framework for conflict resolution "in: http://cain.ulst.ac.uk/conflict/cunningham.htm, 14/02/2017

[3] حنان عبد الرازق، **مرجع سابق**، ص23.

احتمالات التصادم والتصارع لعدم القبول بجود الآخر، وتتقاعس نسبة التناغم فيما بينهم، وأن الدول المتجانسة هي أكثر استقرارا لأن المواطنين يشعرون أنهم جزء من مجموعة الكل، وقد استخلص هانفان من خلال أبحاثه التي أجراها وإسقاطاته على بلدان عديدة مثل السودان، روندا، بورندي، كرواتيا، البوسنة، التشاد، اليابان، البرتغال....أنه كلما زاد التوع كلما زاد النزاع الإثني وتضاعفت احتمالات الصراع، لكنه أشار إلى دولة موريشيوس وهي متباينة جدا من حيث الإثنيات، لكن لا تنتشر فيها النزاعات الإثنية بكثرة نظرا لوجود توازن في تمثيل المجموعات الإثنية[1].

مما سبق نستنتج أن المقاربة النشوئية الأولية أرجعت سبب الحراك الإثني إلى تنوع وتعدد المجموعات داخل المجتمع وانعدام التجانس فيما بينها، الذي يعد السبب الرئيسي في إبراز الاختلافات بين جماعة وأخرى التي تزيد وتضخم من ولاء الجماعة القبيلة والعشيرة على حساب الدولة وكلما زاد الإختلاف زادت درجة تعصب الإثنيات وتمسكها بهويتها (الأنا). لكن توجد أفكار أخرى مدعمة لما جاءت به هذه المقاربة، أو مناقضة ترى أنه توجد أسباب أخرى للحراك الإثني داخل المجتمع التعددي، سنتطرق إليها من خلال المقاربات الآتية.

المطلب الثاني: المقاربة الإثنو اقعية

يؤكد الواقعيون الجدد أن ما يهم فعلا في العلاقات الدولية هو العلاقات بين الدول، ذلك أن العلاقات داخل الدول ليس لها إلا دورا هامشيا على مسرح الأحداث في السياسة الدولية، وفي ضوء ذلك كان ربما من المستغرب أن نعلم أنه في الآونة الأخيرة (خصوصا الأحداث في وسط وشرق أوروبا) بدأت الواقعية الجديدة تدفع أكثر من أي وقت مضى إلى مزيد من الاهتمام بالعلاقات بين الجماعات الإثنية والقومية، على وجه الخصوص تهتم لحالات الصراع العرقي[2]،ربما كان ذلك الإلحاح المتزايد حول تكيف الاتجاه الواقعي في ظل التحول الذي طرأ في مجال الصراعات الدولية.

في هذا الإطار يعتبر Barry R Posen من أهم المنظرين في الواقعية الجديدة الذين اهتموا بمفهوم المعضلة الأمنية، وذلك من خلال إعادة صياغتها من مستوى التحليل الدولي، إلى مستوى تحليل وطني (داخلي) (العرقي البيني) **From the inter-state level to the intra-state level or inter ethnic level**، من خلال مقالته المشهورة " **the Security Dilemma and Ethnic**

[1] سمية بلعيد، **النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا**، رسالة ماجستير، قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدويلة، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009، ص26.

[2] Roe Paul, "The Societal Security Dilemma", in: **www.ciaonet.org/wps/rop01/#12,** 12.04.2017

conflict" في 1993م والتي تطرق فيها إلى دراسة حالة الصراع الإثني بين المجموعات الموجودة في يوغوسلافيا.

فمع نهاية الحرب الباردة شهد العالم مرحلة جديدة من العنف السياسي التي تستند إلى معطيين أساسيين هما بروز الدعاوي القومية والأمنية، وقد غير هذا التحول من مفاهيم الأمن الدولي وبالتالي المعضلة الأمنية الانتقال في مستوى التحليل من الدولة إلى مستوى الجماعة والفرد. قبل الغوص في مسألة المعضلة الأمنية وربطها بالمشاكل لجعلها عنصر مفسر للحراك الإثني تجدر الإشارة إلى أن الفرق بين الواقعية والإثنواقعية يؤسس للانتقال الإنتولوجي الذي جعل الجماعات الإثنية قاعدة للتحليل، هذا يعني أنه من الآن فصاعدا القواعد الأساسية للتحليل هي الجماعات الإثنية، وهذا التكيف ضروري لأن الدول لا يمكن أن تعتبر كوحدة تحليل في النزاعات الإثنية بما أن الجماعات الإثنية هي التي تراقب وتحدد الجو السياسي. ويرى مؤيدو هذه المقاربة أن هناك عاملين أساسين يساهمان في تفعيل الحراك والتمرد الإثني وهما الخوف واللاأمن.
الخوف: هناك نوعان من الخوف حسب دافيد لاك **Lake David**:

-الخوف من التجانس(التماثل): الخوف من التعرض للاستيعاب وهيمنة الآخر داخل المجتمع الواحد مثل خوف سكان منطقة الكيبك بكندا من الأنجلزة، وكذلك الخوف من سيطرة ثقافة الأغلبية، ما ينجر عن ذلك تآكل ثقافة الجماعة الإثنية قليلة العدد.

-الخوف على الحياة والبقاء: ينتج أساسا من التمييز العرقي أو الديني أو اللغوي والتهميش وانتهاك الحقوق، الذي يؤدي إلى حالة الشعور بالخوف من القضاء الحياة والبقاء، ويبرز هذا الخوف خاصة في حالة غياب الانسجام بين الجماعات الإثنية داخل الدولة الواحدة[1].
اللاأمن: يعرف باري بوزان **Buzan Barry** الأمن بقوله لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ولا يتحقق ذلك إلا إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر[2].

ويؤكد كوفمان **Kaufman** بأن الخوف من الآخر يمكن أن يقود إلى العنف، وأن تفاقم الخوف بين الجماعات من شأنه أن يحثها على الهجوم بدل الدفاع لحماية أمنها تتضاعف مخاوف الجماعات عندما تقوم الدولة برد فعل قاس تجاه الأقليات التي لا تشاطرها الولاء مما يؤدي إلى تراجع فرص التعايش

[1] Lake David A Rotchild , **Op. Cit** ,p08.
[2] Christian geiser, **Op. Cit**, p 30

والاندماج وتفاقم المعضلة الأمنية[1]. ربط **Posen** التصعيد الإثني بظاهرة الدول العاجزة أو الآيلة للانهيار حيث تتأكد بعض الجماعات الإثنية الموجودة فيها أن الحكومة عاجزة عن حماية الجميع فتعمل هذه المجموعات في ظل الفوضى الناشئة على حماية أمنها والدفاع عنه في وجه التهديدات التي تستهدف بقائهم واستمرارهم في ظل المأزق.

أسهم **Holsti**[2] ببعض حيث خلص إلى وجود انحسار ظاهرة الحرب الدولية، وفقا لما ذكره عدد الحروب بين الدول قد انخفض سنويا بمعدل 0.036% خلال الفترة من 1918م إلى 1941م وإلى 0.005 خلال الفترة من 1945 إلى 1995، وفي المقابل يشير برنامج جامعة **Leiden** البريطانية في المجلة السنوية التي تصدر حول الصراعات الدولية إلى تزايد عدد الصراعات الداخلية الناجمة عن غياب الدولة المفضي إلى العنف العرقي والعنف الفصائلي ليصل إلى 114 صراعا عام 1998.

إذن فالمقاربة الإثنو اقعية ترى أن المعضلة الأمنية هي أمر أساسي لاندلاع المشاكل وبروز الأزمات التي تؤدي إلى الصراعات، وهي العقبة الرئيسية في إيجاد الحل لأن الولاء في حالة عدم الاستقرار داخل الدولة لا يكون عابرا لأن الهوية الإثنية تنطوي على مشاعر أكثر عمقا ولأن الحروب الإثنية تقوي وتدعم هذه الهوية وهذا ما يفاقم المعضلة الأمنية ويصعب من إيجاد الحل وعليه فإن الحل الوحيد القابل للتطبيق حسب الإثنواقعيين يكمن في الفصل**(sèparation)** بين المجموعات المختلفة لتقليص فرص الإحتكاك وتخفيف حدة المأزق الأمني[3]، تتقلص المعضلة الأمنية بالفصل المادي بين الجماعات المتنافسة، فالحلول القائمة بهدف استعادة الإثنيات المتعددة حياتها السياسية وتقاسم السلطة وإعادة بناء الدولة أو إعادة هيكلة الهوية غير فعالة لأنها لا تفعل شيئا لكبح المعضلة الأمنية ولأن المخاوف والأحقاد الإثنية تتزايد نتيجة الحروب والتدابير الموجهة لإنعاش المجتمعات المتعددة الإثنيات لا يمكن أن توظف لأنها لا تجيب على المأزق الأمني[4].

---

[1] جون بيليس و سيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، (ترجمة) مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص414.

[2] Kelvi Jaako, Holsti. "The State, War, and the state of war, Cambridge studies in international relation1996", in https://www.amazon.com/State-Cambridge-Studies-International-Relations/dp/052157790X, 18.03.2017

[3] عادل زقاع، **النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث**، رسالة ماجستير، باتنة: كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2004، ص02.

[4] Christian, geiser. **Op. Cit**, pp 36, 37.

المطلب الثالث: المقاربة التفاعلية "الوسائلية"

لقد برزت هذه المقاربة كرد فعل على المقاربة النشوئية التي ترجع سبب تولد النزعات التمردية لدى الجماعات الإثنية للاختلافات الموجودة فيما بينهم داخل الدولة الواحدة، على اعتبار أن الاختلاف والقيم ليست سوى أدوات أو وسائل بيد فواعل سياسية تستعملها من أجل الوصول إلى أهداف معينة.

بل تؤكد في تحليلها لسبب الحراك الإثني على فرضية مفادها أن التمرد ليس بسبب الاختلاف القيمي بين الإثنيات، بل يعود لدور الفواعل السياسية سواء على المستوى الداخلي (النخب الحاكمة) أو الخارجي (الدول) وفي هذا السياق يعتبر باري بوزان **Barry buzan** أن الحراك الإثني مجرد ذريعة يتخذها ويتمسك بها من يريد استخدامها[1]، ومن جهته يرى **John Bown** أن فكرة الاختلاف الإثني كسبب مؤدي إلى حالة فوضى، بالتالي الوصول لمرحلة صراع اثني، هي أقرب إلى الخرافة، فكثير من الدول التي تعيش تعددية إثنية ولكنها لا تعاني من مشاكل صراعات، بل يذهب بعيدا لينفي وجود ما يسمى بالنزاعات الإثنية، مؤكدا على دور الفواعل السياسية الداخلية والخارجية، حيث يرى أن الاستعمار لعب دور أساسيا في إثارة الصدام الإثني، في ظل سياسة " فرق تسد " التي تمكنه من التحكم في الوضع الداخلي[2].

فهذه المقاربة سعت لتفسير استمرار نتائج وأفعال وسلوكات قادة المجتمعات الذين يوظفون المجموعات الإثنية كمواقع للتعبئة الجماهيرية، مثلا في حالة الانتخابات واستغلالها في سياق التنافس على السلطة، وذلك لكونها أكثر فعالية من الطبقات الاجتماعية.

لذا فإن المقاربة التفاعلية ارتكزت على وجود تفاعلات بين مختلف الجماعات الإثنية داخل الدولة الواحدة الذي من شأنه أن يسهم في تراجع حدة الصدام والصراع داخل المجتمع الواحد مع ضرورة محافظة كل جماعة على خصوصيتها دون إقصاء أو تهميش لأي جماعة، وغياب هذا التفاعل يقود إلى إثارة وتأجيج الصراعات.

وفي المقابل فإن علاقات التفاعل الإيجابي بين الجماعات داخل الدولة تتطلب وضع الاختيارات التكتيكية والاستراتيجية التي من شأنها تحقيق الأفضل لهذه الجماعات مما يساهم في بناء المجتمع

[1] Group of searchers IR "theory in practice case study", 1999, p3, in: http://www.oup.uk/pdf/bt/bayhis/cs1/section04.pdf .

[2] رابح مرابط، **أثر النزاعات العرقية على استقرار الدول: دراسة حالة نيجيريا**، رسالة ماجستير، الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990، ص 22.

بالشكل الإيجابي وتفادي مختلف الانزلاقات التي تؤدي إلى الصراعات، ومن بين هذه التكتيكات المتبعة حسب هذه المقاربة سيادة التناوب في التمثيل بين الجماعات[1].

لذلك فهذه المقاربة تعطي أهمية كبرى للترابط الاجتماعي الذي يساهم في تحقيق درجة عالية من التضامن بين أفراد الجماعات المختلفة الأعراق في مجتمع موحد دون تعصب ودونما إقصاء لأي أقلية أو عرقية، ومنه فإن هذه المقاربة تعتبر ظاهرة التنوع الإثني عامل إضافي إيجابي لديناميكية المجتمع وبناء الدولة[2].

وميز " Smith " أحد المختصين في دراسة السلالات البشرية في بريطانيا، بين وضعيتين للجماعة الإثنية:

-الوضعية التفاعلية: التي يسود فيها نوع من العلاقات التلازمية بين الجماعات الإثنية التي تلعب دورا مميزا في الحياة الاجتماعية المدنية المتحضرة، حيث تسعى إلى التخفيض من نسبة الأخطار داخل الدولة، وبالتالي التقليل من الانتماءات الطبقية التي تساهم في دعم حالة الخطر.

-وضعية مناهضة الواقع: ترتبط هذه الوضعية بعامل الإجرام الذي ينتج من التنافس العنيف بين الجماعات الإثنية حول النفوذ داخل الدولة، مما يولد الكثير من الأحقاد التي تساهم في تفجر الصراعات الإثنية[3].

وقد دعا " Berth " في المقابل إلى ضرورة وجود إتصال ثقافي بين الجماعات المكونة للدولة لتنمية روح المجتمع بما يخدم مصالح الجميع، في حين يصر في نفس الوقت على وجوب إستمرار الجماعة كوحدة لها خصائصها المميزة، وذلك عن طريق الحفاظ على الحدود بين الجماعات المكونة للمجتمع، وعليه فإن التفاعل بين الجماعات الإثنية يعد مركز تحليل هذه المقاربة، حيث يسلهم في بلورة وجود تفاعل بين الجماعات الإثنية مع الحفاظ على حدودها، لأن معرفة الآخر وإمكانياتها وقدراته يساهم في إثبات التميز وخاصة في المواقف الفعالة[4].

---

[1] Domian Moore, **Ethnicité et politique de la ville**, paris: L'harmattan, 2001, p 43.

[2] حنان، عبد الرازق، **مرجع سابق**، ص 27.

[3] بلقاسم مربعي، **آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة: دراسة في النموذج الماليزي**، رسالة ماجستير، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص ص58، 59.

[4] Domian Moore, **op.cit**.p46.

المطلب الرابع: المقاربة البنائية:Constructivism

برزت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية، كان **Nicholas Onuf** أول من استعمل المصطلح في كتابه **Word of our making** حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية **Structuralis**[1].

لقد انطلقت البنائية تخوض في مجال الإثنية من انتقاداتها الموجه للمقاربتين النشوئية والانفعالية حيث أكدت أنه لا يمكن النظر إلى الهوية الإثنية كأنها معطى طبيعي ثابت، وأن الصراع ينبع من الشعور بالانتماء، والاختلاف، فالإثنية حسب البنائية هي جماعة تتقاسم ثقافة معينة قابلة للتحول في ظل ظروف اجتماعية أو سياسية معينة، وهذا ما ذهب إليه **Lapid** (1996) عندما أكد أن الهوية الإثنية ليست ثابتة بل خاضعة للتغير في ظل ظروف سوسيو -تاريخية معينة[2].

لذا يقوم التصور البنائي على تشريح علاقة التأثير المتبادل بين طرفي الثنائية بنية **(Structure)** وعضو **(Agent)** حيث يمكن إسقاط هذا التصور على الدولة كبنية والمجموعات الإثنية كأعضاء أو وحدات، فالبنائية تتميز عن غيرها سواء الواقعية أو الليبيرالية من خلال التركيز على البنية المثالية أو المعيارية بدلا من البنية المادية ذلك أن البنية تحدد معنى وهوية الأفراد[3]. وحسب وندت تتكون البنية من الأفكار والتصورات والمعتقدات والقواعد والأعراف والمؤسسات.

إن نهاية الحرب الباردة ساهمت في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية لأنها امتلكت القدرة على تفسير هذا الحدث في ظل إخفاق الواقعية والليبرالية في ذلك، فالنظريات البنائية متعددة وهي لا تقدم لنا تصورا موحدا لتوقعاتها حول أي من القضايا المطروحة فهناك اتجاه للبنائية يركز على مستقبل الدولة ويعتبر أن الاتصالات عبر الوطنية وتقاسم القيم المدنية أدت إلى تقويض دعائم الولاءات الوطنية التقليدية كما أن بعض البنائيين يركزون على دور الضوابط والمعايير ويرون أن القانون الدولي وغيره من المبادئ الآمرة أدت إلى نخر المفاهيم التقليدية للسيادة[4].

---

[1] Klotz Audie and Lynch Cecelia, **Le constructivisme dans la theorie des relations internationales**, Critique internationale, N 02, hiver 1999.p51.

[2] Anton du Plessis, "Exploring the concept of identity in world politics" , p13 in: http://www.kas.de/wf/doc/kas_5094-544-2-30.pdf .

[3]. Kara, casulu Nilufer-uzgoren Elifl," Explaining social constructivist contributionsto security studies",p32 http://www.sam.gov.tr/perceptions/volume%20xii/ExplainingSocial.pdf

[4] عادل زقاع، "تدخل طرف ثالث في النزاعات الإثنية، فحص إفتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي والبنائي" ، ص 3، في: spmehazem.yolasite.com/.../العلاقات الدولية٪ 20٪ 20٪ 20 **عالم واحد**

عرفت القضايا الإثنية عقب نهاية الحرب الباردة رواجا كبيرا مقارنة بفترة الحرب الباردة لعدة عوامل من بينها، تزايد الاهتمام بالبعد الثقافي ومدى تأثيره على قيام تمسك الدول بوحدويتها و قدرتها على مواجهة الاختلاف الداخلي لديها، الذي وحسب البنائية أن الاختلافات في التركيبة الثقافية والهوية للجماعات الإثنية وهو نفس منطلق المقاربة النشوئية التي تعتقد أن الخلاف الإثني هو بحد ذاته السبب الأولي للتصارع وأن الجماعات الإثنية هي الفواعل الأساسية في هذه القضية، فهي تستقي سلوكها من القيم الإثنية (الهوية)، وتعبر عن وجودها بالخط الذي يفصلها عن الجماعات الأخرى ويزيد سلوكها العدائي كلما زاد انتماؤها إلى الجماعة[1].

لذلك فإن المصلحة حسب التحليل البنائي تتحدد بشكل مرتبط مع الهوية، فعندما تخفق الدولة في أن تكون بمثابة إطار لهوية مشتركة تؤطر شخصية جميع مواطنيها، فإنهم يلجئون إلى أطر بديلة، وعلى هذا المستوى فإن إطار القرابة والانتماء الإثني الواسع يعتبر البديل الأقل تكلفة والأكثر فعالية من حيث التنسيق الداخلي[2].

لقد رأت البنائية أن هناك علاقة متبادلة بين الهوية والصراعات الداخلية وإعتبرت أن الإختلافات في الهوية الثقافية للمجموعات الإثنية لا تدفع دائما إلى التصادم وإنما الصراعات الإثنية تكون نتيجة أربع تطورات مترابطة[3]:

-السياسة الإثنية للدولة (سعي الدولة لتحقيق التجانس حسب كونور قد يتماشى مع احتمال نشوب صراع، وخصوصا عندما تحدد الدولة إثنية ذات الأغلبية وفرضها بالقصر على بقية الجماعات الإثنية المتواجد في الدولة).

-العلاقات التفاعلية بين الجماعات الإثنية المختلفة داخل دولة (وهنا قد يعتمد العنف على اختلافات كبيرة في القيم الثقافية بين المجموعات الهوياتية أين هناك رغبة بين أعضاء الفريق الواحد لحماية قيمها من التهديدات الحقيقية والوهمية التي تشكلها ثقافية مختلفة أو منظومة من القيم يمكنها تكثيف العداوات بين الجماعات الهوياتية إلى حد الوصول إلى نقطة الصراع العنيف، وبخاصة في الأزمات الاجتماعية)

---

[1] وولت ستيفن،" العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، (ترجمة) عادل زقاغ وزياني زيدان، في: http://www.geocities.com-adelzeggagh/polreview.html .

[2] عادل زقاغ، "تدخل طرف ثالث في النزاعات الإثنية"، فحص إفتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي والبنائي، **مرجع سابق**.

[3] إكرام بركان، **تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية**، رسالة ماجستير، باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2010، ص ص 55، 56.

ونشأة العنف بين الجماعات الهوياتية قد تتوقف أيضا على أعمال الثقافية والسياسية للزعماء التي تفسر القيم الاجتماعية لجماعاتهم ومجال العمل الاجتماعي والسياسي.

-تأكيد الإثنية والتسييس.

-تأثير القوى الخارجية، مثل التحولات الاقتصادية العالمية وثورة الاتصالات، مما يزيد من قدرة التعبئة الجماعية.

على خلاف المقاربة النشوئية التي ترجع التمرد والعنف إلى الضغائن والأحقاد التاريخية التي ترسخت في ذاكرة الأفراد فإن البنائيين يرون أن التوجه التنازعي للهوية الإثنية ليس معطا مسبقا، بل تحكيما يديره القادة. وفي هذا الصدد يقول فيرون (**Fearon**) أن بناء الهوية على أسس تنازعيه تتحكم فيه ثلاثة عوامل[1]: المنطق الخطابي السائد، الاتجاهات أو الميول النخبوي، الكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري.

من خلال هذه العوامل يتضح تحكم النخب في الإطار الإثني واستغلاله لمصالح خاصة، وبالتالي فالتحريك السياسي هو العامل المثير الذي يؤسس لهوية ذات ميل تنازعي، وعلى هذا الأساس تقوم النخب بإعادة بناء الهوية وفق اختلافات إثنية بشكل يؤدي إلى احتكاك سلبي بين مختلف الجماعات الإثنية داخل الدولة الواحدة التي تؤسس لعلاقات تنازعية.

فالهوية التي تعتبر بناء اجتماعي يتشكل باستمرار عبر الخطابات الاجتماعية النافذة، يقوم المنظمون بالتحكم بها باستدعا ء الأساطير وإعادة صياغة المفاهيم، وإعادة تفسير حقائق سابقة بل وحتى تلفيق قصص خيالية يدعمون بها وجهات نظرهم[2].

باختصار إن هذه المقاربات كلها رصدت مختلف الجوانب حيال قضية النزاعات الإثنية، وكل مقاربة ركزت على الاختلاف الإثني وعلى دور النخب على المستويين الداخلي والخارجي في تفعيل هذا الاختلاف، وعلى دور الأفكار في وجود تلاحم بين المقاربتين النشوئية والإفتعالية لفهم أسباب النزاعات الإثنية[3]، لذا فالمقاربة البنائية نموذج يراعي عدم انسجام الظاهرة الإثنية. فتحديد الفاعل ومستوى التحليل يرتبط أساسا بالحالة المدروسة، فهناك نزاعات إثنية تلعب الفواعل الخارجية فيها الدور الرئيسي على غرار

[1] عادل زقاغ، **مرجع سابق**، ص3.

[2] إكرام بركان، **مرجع سابق**، ص49.

[3] Jack Donnelly, "Realism and international relations", Cambridge University press, 2006, p7, in: http://assets.cambridge.org/97805215/92291/frontmatter/9780521592291_frontmatter.pdf 16.03.2017

النزاع العرقي في كشمير وأبخازيا، وهناك ما تلعب الفواعل الداخلية الدور الأساسي فيه مثل النزاع العرقي في إيرلندا والباسك والكيبيك...إلخ[1].

لذلك ومن أجل التحليل والإحاطة بمختلف جوانب القضية الإثنية التي تتميز بالصعوبة والتعقيد وجب الاستناد إلى مقاربات أخرى على غرار المقاربات السابقة الذكر للإلمام بمختلف الزوايا والتي يمكن أن نذكر منها:

مقاربة الحاجات الأساسية: تقوم على افتراض ان جميع البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها، وأن النزاعات تحدث وتتفاقم عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها، أو أن هناك آخرين يعوقون إشباعها، وتشمل الاحتياجات ما هو مادي كالسكن والوظيفة وتحسين مستوى المعيشة وما هو معنوي كالحاجة للحرية والعدالة والديمقراطية[2].

مقاربة الحرمان النسبي: تعتبر هذه المقاربة أن النزاع الإثني يعود إلى فكرة الحرمان الناتجة عن وجود فجوة بين تطلعات أو توقعات المجتمع وإمكانيات السلطة مما يؤدي إلى تمرد اجتماعي داخلي، لذا وجب التوفيق بين متطلبات المجتمع وإمكانيات السلطة حتى يكون هناك استقرار داخلي، وحسب تيد غير (**Ted Gurr**) في كتابه لماذا يثور الناس ؟ (**Why men Rebel?**) فإن سبب وجود فجوة بين إمكانيات السلطة ومتطلبات المجتمع هو غياب استراتيجية ناجحة تعمل على تسيير متطلبات وتحقيق رغبات توفر الإمكانيات لدى الدولة.

وقد أستخدم مفهوم الحرمان النسبي أول مرة في أربعينات القرن العشرين، من قبل مؤلفي كتاب الجندي الأمريكي The American Solidier للدلالة على مشاعر الفرد الذي يفتقر إلى مركز ما، أو إلى ظروف جيدة يعتقد أنه يجب أن تتوفر له[3].

مقاربة الأمن الإنساني: بما أن الأمن في المجتمع مرتبط في الأساس بأمن الفرد، فقد ظهرت مقاربة الأمن الإنساني التي تعني " التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة " حسب تعريف التقرير الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية المستدامة في 1994م، وقد عدّد التقرير سبع مستويات

---

[1] عبد الغاني، دندان،" النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية: إطار نظري وإبستمولوجي"، في: http://download.mrkzy.com/do.php?id=786207 16.03.2017

[2] أحمد إيدابير، **التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي**، مذكرة ماجستير، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 101.

[3] تيد روبرت جير، **لماذا يتمرد البشر؟**،(ترجمة) مركز الخليج للأبحاث، ط2، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2003، ص 68.

تشكل كلها محتوى الأمن الإنساني وهي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، والأمن السياسي[1].

الأمن المجتمعي: لقد توسع مفهوم الأمن ليشمل عدة جوانب بغية التعامل مع مختلف التهديدات الجديدة خاصة تلك التي ترتبط بالكيانات والتنظيمات الاجتماعية التي أضحت تشكل تهديدا على وحدة الدول، لذلك برزت مدرسة " كوبنهاغن " التي تعتبر من المدارس الأولى التي تركز على التحليلات الاجتماعية للأمن، انطلاقا من إسهامات العديد من المفكرين أبرزهم باري بوزان (**Barry Buzan**)، و أوول وايفر **(Ole Weaver)**، و جاب دوويلد **(Jaab Dewild)**.

كما تزامن ظهورها مع اندلاع موجات العنف والإبادة الجماعية بين الجماعات الإثنية في كل من الجمهوريات السوفياتية سابقا، ووسط إفريقيا ...إلخ، هذا ما جعل منظرو مدرسة كوبنهاغن يضعون المجتمع كموضوع مرجع للأمن.

ترى مدرسة " كوبنهاغن " أن أحد أكبر مصادر اللاأمن مجتمعي، بتمثل في المعضلة الأمنية المجتمعية، فعندما تقوم مجموعة ما بمحاولة زيادة أمنها المجتمعي، تتسبب في رد فعل في الجماعة الثانية، بحيث هذا الأخير ينقص من الأمن المجتمعي للجماعة الأولى، السبب في حدوث هذه المعضلة، يعود إلى أن دافع الأمن لدى جماعة معينة، يمكن أن يكون كبيرا جدا بحيث ينتج سلوكا شبه إبادي تجاه الجماعات المجاورة[2].

فعندما تحس مجموعة ما باللاأمن إزاء السلطة الإقليمية أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم، فإن ذلك يؤدي إلى ما يسميه " **B.Buzan** "، بالمأزق الأمني المجتمعي، والذي حسب " **Muller** " قد يؤدي إلى غياب الأمن المجتمعي المرتبط بقدرة المجموعة على الاستمرار والحفاظ على خصوصياتها، في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة، خاصة من خلال إحساس المجموعة بوجود مساس، بمكونات هويتها من لغة وثقافة ودين وغيرها[3].

فغياب الأمن المجتمعي مرتبط أساسا حسب مولر "**Muller** " بعدم قدرة المجموعة الإثنية على الاستمرار في المحافظة على خصوصياتها، في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة خاصة من خلال إحساس المجموعة بوجود مساس بمكونات هويتها من لغة وثقافة ودين وغيرها. وهذا ما يجعل من

---

[1] تيد روبرت جير، **مرجع سابق**، ص ص80، 81.

[2] سيد أحمد قوجيلي، **الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية**، رسالة الماجستير، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2011، ص 127.

[3] أحمد إيدابير، **مرجع سابق**، ص ص81، 82.

الأمن المجتمعي مرادف للبقاء الهوياتي، ومنه فإن غياب الأمن المجتمعي قد يتسبب في تفكك الدولة كما حدث ليوغسلافيا في تسعينيات القرن الماضي[1].

وقد لخص" وايفر " تصنيف" بوزان " في شقين أساسين: الأمن القومي والأمن المجتمعي فالأول يعني به السيادة وبقاء النظام والثاني يخص الهوية وبقاء المجتمع، وبتركيزه على الأمن المجتمعي اقترح " وايفر " نقل الموضوع المرجعي من الدولة إلى المجتمع، وعلى هذا الأساس فالدراسات الأمنية تحتاج إلى تبني فهم " ثنائي " للأمن، يمزج بين أمن الدولة الذي يدور حول السيادة والأمن المجتمعي المتعلق بالهوية، فالبقاء بالنسبة لأية دولة يختصر في حمايتها لسيادتها، في حين يكمن بقاء المجتمع في حماية هويته بالأساس[2].

المبحث الثالث: آليات إدارة التعددية الإثنية

تقوم الدولة بمجموعة من الآليات بغرض إدارة التعددية الإثنية داخلها، في الغالب تتسم بكونها عنيفة، وأحيانا تكون سياسات مرنة تجاه الجماعات بغرض صهرهم ودمجهم، والهدف الأسمى من كلتا السياستين هو المحافظة على بقاء الدولة وخلق تجانس داخلي بالتالي تحقيق الاستقرار. وهو ما سنتطرق إليه.

المطلب الأول: استراتيجيات إدارة التعددية الإثنية:

تقوم هذه الاستراتيجيات بضبط الخلافات والصراعات الإثنية بحيث لا تؤثر سلبا على الدولة أو المجتمع في ظل وجود إثنيات متعددة وتتمثل فيما يلي:

أولا: استراتيجية هيمنة الدولة: يعتبر استخدام التحكم والهيمنة من قبل الدولة والنظام الحاكم، أحد أكثر الإقترابات شيوعا لإدارة الصراعات الإثنية، ويرى تشيستركروكر، أن هيمنة الدولة تعني "بناء مؤسسات ذات تحكم حكومي كفؤ، وفي نفس الوقت إقامة ما يضمن حماية الأقليات" أما كلا من **Mcgarry** وزميله فيحددان المقصود بهيمنة الدولة وتحكمها **(Hegemonic control)** في "أن تتخذ الحكومة أو السلطة في الدولة من الإجراءات ما يجعل من إمكانية قيام الجماعات الإثنية بالنضال أو الصراع العلني العنيف أمرا لا يمكن التفكير فيه أو القيام به أصلا "[3].

---

[1] بلقاسم مربعي، **مرجع سابق**، ص 68.

[2] سليم قسوم، **الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية : دراسة في تطوير مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية**، رسالة الماجستير، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2010، ص 118.

[3] محمود أبو العينين، **مرجع سابق**، ص ص88، 89.

إن استراتيجية هيمنة الدولة لا تقتصر ممارستها على الجماعات الإثنية الكبرى وجماعات الأقلية الحاكمة على حد سواء، كما أنها ليست مرتبطة بالنظم السلطوية فقط، بل تمارسها النظم الديمقراطية الليبيرالية. وتقوم هيمنة الدولة على مظهرين:

المظهر الأول: تعمل الدولة من خلاله عل استقطاب كافة الولاءات، بحيث لا تسمح بأي تعبير عن الاختلاف، ويتم تسويق الهيمنة المركزية بواسطة تشجيع سياسة التعليم، اللغة والثقافة الواحدة. المظهر الثاني: لا تمنع الدول التنوع والاختلاف فقط، وإنما تعمل على القضاء عليه من خلال السيطرة واستخدام القوة والقهر، حيث يلاحظ أن العديد من الأنظمة العسكرية في عالم ما بعد تصفية الاستعمار، قد طبقت الحلول العسكرية لمواجهة تحديات التنوع الإثني. فالنظم الشيوعية ركزت على سحق الخلافات الإثنية أملا منها في بناء هوية فوقية جديدة[1].

أحيانا قد لا تقتصر النظم المهيمنة على مقاومة مطالب الجماعات الإثنية فحسب، لكنها تطور - أيضا – مطالب مضادة من خلال سيطرتها على المجتمع، وتستخدم في سبيل هذا عدة آليات[2]، منها: سياسة الإخضاع: **Subjection**، وذلك باستخدام إجراءات قسرية لتأكيد حق الجماعة (أقلية أو أغلبية) في تقرير مستقبل البلاد، دون السماح بأية تنازلات للجماعات الإثنية أو الفرعية(الأبارتهيد في جنوب إفريقيا، بوروندي).

عزل الجماعات المناضلة: **Isolation**، فالدول المهيمنة تلجأ لعزل الجماعات الإثنية المناضلة في أطر سياسية متميزة منفصلة، وربما يكون هذا ما حدث واقعيا بالنسبة ليونيتا في أنغولا والحكم الذاتي بها، أو التقسيم الواقعي لقبرص.

الاجتناب: **Avoidance**، وذلك بتطويق **Circumscribing** واحتواء الصراع الإثني، عن طريق إبعاد الدولة عن المواجهات المباشرة بين الجماعات، مثل فرض نظام الحزب الواحد، أو النظام اللاحزبي **no party system** (غانا – سيراليون).

وعليه تفسير استراتيجية هيمنة الدولة، على أنها استراتيجية دفاعية بمعنى أنها ضرورية لبديل آخر، وهو الحرب الإثنية والخوف من اندلاع الصراع، وهذا التفسير إذا ما أخذ به، قد يفضي للدفاع عن النظم السلطوية أو الديكتاتورية، كالاتحاد السوفياتي سابقا، أو نظام الحزب الواحد.

---

[1] محمود أبو العينين، **إدارة الصراعات في إفريقيا**، مجلة الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، العدد 59، القاهرة، 2000، ص5.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص ص 90، 91.

ثانيا: إستراتيجية الفيدرالية والكميونات العرقية (الإقليمية): تعد هذه الاستراتيجية أحد أهم الاستراتيجيات التي تستند عليها الدولة لفض الاشتباك بين الجماعات، أو بين هذه الجماعات وبين السلطة المركزية، وذلك عن طريق عدة اختيارات أهمها الفيدرالية التي يقصد بها هنا.

وحسب جوج سيل **Scelle Georges** وهو من كبار منظري الفدرالية: " أن الفدرالية عبارة عن قانون ثابت لتطور المجتمعات البشرية يوفق بين الاحتياجين المتكاملين للاستقلالية والحرية لدى مجموعة، من أجل تحقيق ذاتيتها من جهة والرغبة في فرض سلطة ضرورية لتحقيق التضامن الأوسع بين الجماعات من جهة أخرى "[1].ووفقا لتعبير لاري دايموند **Diamond Larry** بأنها " تنظيم سياسي تتوزع فيه أنشطة الحكومة بين حكومة مركزية وحكومات محلية، وعلى النحو الذي يتيح لكل نمط من هذه الحكومات القيام بأنشطة تتخذ على أساسها قرارات نهائية "[2].

أما الكميونات الإثنية**Communization** أو الكنتونات **Contonization** فيقصد بها إقامة أقاليم أو كميونات الإثنية كتلك التي تشكل القاعدة للكميونات في سويسرا، بمعنى " تفويض السلطة على أساس قاعدة إقليمية إثنية "، لكل منها شكل مصغر من أشكال السيادة، يسمح بقدر غير متساوي من العلاقات بين الكنتونات المختلفة والحكومة المركزية[3]، وترتكز هذه الآلية على توزيع السلطات عن طريق تقسيم الحيز الإقليمي إلى ولايات أو مقاطعات، قد تكون متوافقة أو غير متوافقة مع الانقسامات الإثنية وكل ولاية يصبح لها قدر متماثل من السلطة بحكم نظام المجلسين، ومن خلال تمكين السلطات المحلية والإقليمية من الاستحواذ عل درجة من سلطة الحكم الذاتي يمكن للنخب في المركز السياسي أن تبعث بين القادة المحليين[4].

تساهم هذه الاستراتيجية في تحقيق التعايش بين الوحدة والتنوع على أرض واحدة جنبا إلى جنب بصورة منسجمة، أي أنه في الوقت الذي تهدف إلى تحقيق وحدة البلاد على أساس الخيارات الحرة للمواطنين، تعترف دون لبس بالخصوصيات الإثنية سواء اللغوية الدينية أو الثقافية، فالفيدرالية تهدف إل تحقيق اندماج أجزاء واستقلالها في آن واحد من خلال الإقرار بهذه الخصوصيات، وتوفير الأرضية

---

[1]Scelle Georges, **Precis du droit des Gens**, 1932 : in Favoreau Louis et Autres, Droit Constitutionnel, Dalloz, 2001, p 367.

[2] لاريدايموند، **الديمقراطية: تطورها وسبل تعزيزها**، (ترجمة) فوزية ناجي، جاسم الدفاعي، د ط، بغداد: دار مأمون للترجمة والنشر، 2005، ص 82.

[3] محمود أبو العينين، **إدارة الصراعات في إفريقيا ،مرجع سابق**، ص 92.

[4] رابحة، حاجيات، **الحركات الانفصالية في الدول الفيدرالية: دراسة في النموذج اليوغسلافي**، رسالة ماجستير، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2003-2004، ص 33.

المناسبة للمصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المشتركة، لتسهيل عملية الاندماج بين الأقاليم والمناطق من أجل مواصلة بناء الدولة وتحقيق التنمية[1].

تختلف الأنظمة الفيدرالية اختلافا كبيرا فيما بينها من حيث تكوينها الاقتصادي والاجتماعي ومؤسساتها. ودولا متجانسة السكان ودولا متنوعة السكان، وتعتبر بعض الأنظمة الفيدرالية نظما ديمقراطية أكثر حداثة واضطرابا[2].

عموما فإن الفيدرالية أداة فعالة لتنظيم وضبط الصراعات الإثنية خاصة وأنها تساهم في تفكيك ساحة الصراع إلى ساحات أصغر يمكن إدارتها. فحسب **Burgess**، تكمن عبقرية الفيدرالية في قدرتها اللامتناهية للتسوية والتوفيق بين الجماعات المتنافسة والمتنوعة، وأحيانا المتسارعة في الحصول على التنفيس السياسي داخل الدولة، وقد تعترض الفيدرالية أخطارا ضمنية لأنها تجعل السياسة أكثر تجزئة، ومن وجهة نظر بعض الباحثين أن الفيدرالية هي الخطوة الأولى تجاه الانفصال، حيث أنها تكسب رابطة الدولة القومية "**Nation state hoods** "، شرعية من خلال حماية اللغة والثقافة والدين مثل وجود دستور خاص بها وحكومة ومورد وعلم....إلخ[3].

في الأخير يمكن الإشارة لعدد من الملاحظات الهامة بصدد العلاقة بين استراتيجية الفيدرالية والكميونات الإثنية الموضح سابقا، والإثنية، أهمها:[4]

1- ينبغي ألا نبالغ في قدرة هذه الاستراتيجية وإعادة هيكلة الأقاليم على حل التوترات الإثنية، فنادرا ما يتم تخطيط الحدود الإثنية بشكل دقيق وواضح، وتلك مسألة تتعلق بالتطبيق، يضاف إلى تلك المشكلة التطبيقية مشكلة أخرى تتمثل في أن الوحدات الإقليمية الجديدة غالبا ما تكون متعددة إثنيا هي الأخرى، مما يخلق مشاكل متجددة، ربما تصل بنا إلى القول بأن التقسيم الإقليمي لا نهاية له في إفريقيا على وجه الخصوص.

---

[1] جبار قادر،" الفيدرالية: تجسيد لتعايش مفهومي الوحدة والتنوع على سطح واحد"، في: 17.03.2017 **http://www.alhiwartoday.net/node/6842**

[2] أندرسون جورج، **مقدمة عن الفدرالية ماهي الفدرالية؟ وكيف تنجح حول العالم؟**، (ترجمة) مها تكلا، وكالة التنمية الدولية الكندية (cida)، منتدى الأنظمة الفدرالية، 2008، ص 2.

[3] Osaghae Eghosae**, Federalism and the ethnic question in Africa**, in: john Mukum and others, Ethnicity and governance in the third word, Ashagatem (eds) uk, 2001, pp. 36, 37.

[4] محمود أبو العينين، **إدارة الصراعات في إفريقيا ،مرجع سابق**، ص 96.

2-أنه لا يمكن الاكتفاء بوجهة نظر الدولة في تحديد إقليم الجماعة الإثنية، فالمسألة ربما تحتاج إلى معرفة وجهة نظر الجماعات في أقاليمها، وما إذا كان التقسيم الإقليمي أو السلطات الممنوحة لها ترضيها أم لا، وتلك مسألة معقدة غاية التعقيد.

3-الإنتماء للجماعات الإثنية مسألة ليست صارمة، وليس لها معيار أو مستوى ثابت، ولا يمكن تصور أن منظومة الولاءات مسألة سهلة، بل هي معقدة، فالانتماء لجماعة ربما يكون اقتصاديا أو ثقافيا أو سلالية أو أيديولوجيا أو دينيا، ولهذا لا يمكن أن تكون هذه الاستراتيجية ناجحة إلا إذا أجبر فرد على تحديد انتمائه الإثني بشكل واضح.

ثالثا: استراتيجية الديمقراطية التوافقية واقتسام السلطة: تعد الديمقراطية التوافقية **Consociational Democracy** وتقاسم السلطة **shring Power** من الإقترابات الكلية لإدارة الصراع الإثني، سواء على المستوى المركزي للسلطة في الدولة أو على مستوى المحلي، ويقصد باقتسام السلطة صيغة حكم تقوم على ائتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة، تحتوي داخلها الجماعات الإثنية في المجتمع، بحيث يحظى كل طرف بجانب، أو نصيب من المشاركة في الحكم، على نحو يخفف من مخاوف الأقليات في المجتمعات التعددية من خطر الاستبعاد الدائم من الحكم حال التطبيق الحرفي لنظام حكم الاغلبية[1].

أما الديمقراطية التوافقية فتقوم على قبول التعددية الإثنية. مع ضمان الحقوق والحريات والهويات والفرص بالنسبة لكل الجماعات، هذا فضلا عن خلق المؤسسات السياسية والاجتماعية التي تجعل تلك الجماعات تتمتع بمزايا المساواة بدون الحاجة إلى استيعاب قهري[2].

إن هذه الاستراتيجية تأتي استجابة للشعور بضرورة الحد من الخلافات والصراعات بين الجماعات، وقناعة من السلطة الحاكمة أن تجاهل الجماعات الإثنية الأخرى سيفتح الباب أمام تنامي الصراعات، لذا فالدولة هي الإطار السياسي الذي يستطيع الإنسان من خلاله تنظيم حياته وشؤونه، لذا لزم أن تأتي الحلول من الدولة، فهناك من الدول من تستوعب مطالب الفئات الإثنية من خلال الديمقراطية والمساواة وتجري إصلاحات سياسية في صلب البنيان السياسي[3].

وهكذا فإن الديمقراطية التوافقية تأتي من بين الحلول التي تستند إليها الدول والتي تقوم على عدة أربعة مكونات رئيسية والمتمثلة في:

---

[1] محمد مهدي عاشور، **مرجع سابق**، ص 131.

[2] محمود أبو العينين، **إدارة الصراعات في إفريقيا** ،**مرجع سابق**، ص 97.

[3] أندرسون جورج، **مرجع سابق**، ص 2.

-حكومة ائتلافية موسعة تضم الأحزاب السياسية التي تمثل الأقسام الرئيسية للمجتمع التعددي. تمثيل نسبي، وقواعد للتوظيف والإنفاق تطبق من قبل مؤسسة الدولة.

-حكم ذاتي للجماعات وفق قواعد محددة، بحيث تختص كل منها بمعظم شؤونها الخاصة.

-حق الأقليات في الاعتراض دستوريا.

-لقد جاءت الديمقراطية التوافقية لحاجة المجتمعات غير المتجانسة قوميا أو دينيا وتوجد نماذج مثل بلجيكا وهولندا والنمسا من أجل تحقيق الاستقرار السياسي لكونها نظاما فعالا للحكم في المجتمعات التعددية ...فكانت معظم الدول التي استقلت حديثا بأمس الحاجة إلى هذا النمط من الديمقراطية، كونها ورثت انقسامات مجتمعية هائلة بسبب الاستعمار، وبفعل عوامل تاريخية قديمة، نذكر على سبيل المثال: لبنان، العراق، ماليزيا، نيجيريا، بورندي....إلخ[1].

يوجد شروط أساسية لكي يعمل النموذج التوافقي وهي:

الشرط الأول: ألا تكون الجماعات المتناحرة لديها خطة أو التزام بدمج الآخرين أو استيعابهم، بفرض بناء أمة أساسا. فصراع القوميات في مثل هذه الظروف يمثل مباراة صفرية، لا مجال فيها للتوافق.

الشرط الثاني: أن على القادة السياسيين، جيلا بعد جيل، أن يتبنوا نوعا من الفكر يقوم على الالتزام بالاستقرار السياسي والاقتصادي لبلادهم وأقاليمهم دونما حاجة لسيطرة أو هيمنة الدولة.

الشرط الثالث: إن قادة الجماعات عليهم التحلي بثقافة وتفهم مزايا الحكم الذاتي...، والقدرة على التوفيق والمساومة[2].

وعموما، فإن اقتسام السلطة داخل النخبة يوفر أساسا لعلاقات مستقرة...خاصة أن وبعض القادة الأفرقة يرون أن ديمقراطية الأغلبية تمثل مصدرا للصراع، وعليه فإن اختيار شكل من الحكم يسمح بمشاركة محدودة ويستند إلى تحالف النخب عسكريين ومدنيين تعتبر أساسا لاستقرار النظام وحل الصراعات.

---

[1] حسين ظاهر، **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011، ص ص 168،169.

[2] وفاء لطفي و حسين عبد الواحد، **التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراف والدروس المستفادة للمنطقة العربية –دراسة حالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق**، رسالة ماجستير، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص 42.

المطلب الثاني: سياسات إزالة الخلافات العرقية

تقوم الدولة برسم العديد من المخططات التي تترجمها عبر سياسات تتماشى وهي من أجل التمكن من التخلص والقضاء على المشاكل والخلافات الإثنية داخلها، تتعد السياسات المتبعة وتختلف، لكنها غالبا ما تتميز بتصنيفها في خانة السياسات العنيفة، والهدف الأسمى للدولة هنا هو بناء الدولة القومية، والدولة الأمة **Nation state** ، أي الدولة المنسجمة عرقيا في الداخل، والتخلص من المشاكل والأزمات التي تنفجر من زمن لآخر، قد الإبادة من جماعة ضد جماعة أخرى التي تنشأ لديها الرغبة في تطهير الجماعة الأخرى نتيجة عوامل عدة من بينها الاختلاف الإثني والأحقاد التاريخية التي تزيد من عدم قدرة جماعتين على التعايش في نفس الإقليم.

أولا الإبادة الجماعية Génocide: مصطلح الإبادة الجماعية يقصد به قتل العنصر أو السلالة تدميرا منهجي كلي أو جزئي لجماعة من الناس بدافع عوامل قومية، عنصرية، دينية، ثقافية، سياسية، أو استعمارية[1]، مصطلح الإبادة الجماعية لم يكن موجود قبل عام 1994، هذا المصطلح له مدلول خاص جدا حيث أنه يشير إلى جرائم القتل الجماعي المرتكبة بحق مجموعات معينة من البشر بقصد تدمير وجودهم كليا.[2]

في هذا الصدد نجد أن الكثير من الدول والرؤساء مارسوا الإبادة الجماعية بحق جماعات كثيرة، مثل سلوبدان ميلوزفيتش **milosovish slobodan** لاعتقادهم أنها آلية ناجحة لحل مشاكل التعدد والتنوع الإثني وتقوم هذه السياسة على استعمال كل وسائل القوة والعنف ضد الجماعات الغير مرغوب فيها[3]، تعد مذابح الآرمن من أشهر نماذج التطهير العرقي، مجازر المرتكبة بحق مسلمي الروهينجا في أراكان بورما، إبادة الأمريكيين الأصليين(الهنود الحمر). والجدول التالي يبين أهم الإبادات التي حدثت في معظم الدول بحق الجماعات داخل تلك الأخيرة.

[1] حسين ظاهر، **مرجع سابق**، ص ص 7، 8.

[2] United states Holocaust Memorial Museum,"what is genocide". in: https://www.ushmm.org/confront-genocide/defining-genocide .**15.03.2017**

[3] Garry John and Warren Leary Brendan , **The political regulation of national and ethnic Conflict**, London: Oxford University Press, 1994 p 96.

جدول رقم: 1.1 أهم الإبادات التي حدثت في الكثير من الدول بحق الجماعات عبر العالم

التاريخ	الدولة	الضحايا	الوفيات
1957-1943	الاتحاد السوفياتي	الشيشان	230000
1968-1944	الاتحاد السوفياتي	تتار القرم المشكتيانيون	175000-57000
1977-1950	الصين	أهالي التبت	غير متوفر
1972-1962	باراغواي	هنود أتشي	90000
1964-1963	روندا	التوتسي	14000-5000
1963	لاوس	رجال قبائل ميو	20000-17000
1966-1965	إندونيسيا	الصينيون	500000 مليون
1973-1965	بوروندي	الهوتو	205000-103000
1966	نيجيريا	الإيبو في الشمال	30000-9000
1984-1966	غواتيمالا	الهنود	63000-30000
1979-1969	غينيا الإستوائية	قبيلة بوبي	50000-1000
1981	باكستان	البنغاليون	3-1.25 مليون
1979-1971	أوغندا	كاراما كونغ أشولي لانغو	500000-100000
1998-1975	إندونيسيا	تيمور الشرقية	200000-60000
1978	بورما	المسلمون في الأقاليم الحدودية	غير متوفر
1987-1983	سيريلانكا	التاميل	10000-2000
1994	روندا	التوتسي	500000 مليون
1995-1992	البوسنة والهرسك	معظم المسلمين البوسنيين	200000

المصدر: سمية بلعيد، **النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا**،رسالة ماجستير، قسنطينة: كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009، ص51.

لا تنجح الإبادة الجماعية في تحقيق أهدافها، بمعنى التمكن من تحقيق الاستقرار داخل الدولة والتخلص من العنصر المغاير خاصة وأن المرارة التي تخلقها تلك الأحداث في الضحايا تبقى عالقة في الأذهان جيلا بعد جيل، بل أن أحد نتائج تعرض جماعة معينة للإبادة هي ارتفاع معدل المواليد بشكل ملحوظ في تلك الجماعة، حتى يتلقف الجيل الثاني خيوط الصراع السياسي والاجتماعي والثقافي[1].

ثانيا الترحيل القسري (النقل الإجباري للسكان)population transfers : يقصد بهذه الأداة نقل جماعة عرقية كاملة من موطنها الأصلي لتعيش في مكان آخر، وفي هذا السياق استخدم الصرب اصطلاحا قريبا من هذا المعنى وهو "التنظيف العرقي"**Ethnic cleansing** ."[2]

تم استخدام هذه الأداة في القارة الإفريقية من قبل بعض النظم بأشكال مختلفة، مثل الوضع الذي كان قائما في جنوب إفريقيا زمن الأبارتهيد، أين يتم إجبار الشعب على الترحال وإعادة توطينه **repatriation** إلى ما يسمى بالمواطن الأصلية، كما مارست إثيوبيا إبان حكم مانغستو **Mengistu Haile Mariam** هذه السياسة التي عرفت باسم سياسة التوطين الإجباري، كما مارست ذلك دول أخرى كنيجيريا والمغرب وغيرها.[3]

ثالثا حق العرقيات في تقرير مصيرها: يعتبر كل من التقسيم والانفصال من أبغض الأمور لإزالة الخلافات والصراعات العرقية خصوصا عند الحكومات والدول، ويسمح هذا المدخل الانفصالي أو التقسيمي بحل الصراعات العرقية، وذلك بتقسيم الدول المتعددة الأعراق والسماح للجماعات بالانفصال حينما تكون قد وصلت إلى درجة من استحالة التعايش معا في أطار دولة واحدة[4].

في هذا الإطار تعد حالة جنوب إفريقيا في النصف الأول من تسعينات القرن المنصرم واحدة من أبرز حالات تقرير المصير الداخلي إذ تمكنت الغالبية الإفريقية الأصول من إنهاء نظام الفصل العنصري وإقامة دولة مدنية وديمقراطية في إطار نظام تعددي يتساوى فيه مواطني هذه الدولة جميعهم.

---

[1] John Mc Garry and Brendan O'leary, **The Macro-political Regulation of Ethnic conflict: Case Studies of Protracted Ethnic Conflicts**. London and New York, Routledge, 1993, pp 8,9.

[2] محمود أبو العينين، **إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا**، ط1، ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، 2008، ص72.

[3] محمود أبو العينين، **التعددية العرقية ومستقبل الدولة الإثيوبية**، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد الخاص، 1994، ص.73

[4] محمود أبو العينين، **إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا**، مرجع سابق، ص73.

تراوحت المواقف القانونية في مسألة الحق في تقرير المصير بين اتجاهين إثنين[1]:

الاتجاه الأول: يرى أنصاره أن حق تقرير المصير يضمن للأقليات الحصول على تثميل لها في إطار الحكومة المركزية وهو ما يقتضي في بعض الأحيان منح بعض الأقليات ذات الخصوصية القومية حق الحكم الذاتي أو الفدرالية ضمن حدود الدولة القائمة يضمن لها مركزا مزدوجا (قانونيا، سياسيا) لا يصل إلى حد الانفصال[2].

الاتجاه الثاني: يرى أنصاره أن حق تقرير المصير الداخلي يتضمن حق الجماعات المتمايزة قوميا في دولة ما بالانتقال من حق تقرير المصير الداخلي، إلى حق تقرير المصير الخارجي من خلال منحها حق المطالبة بالانفصال، وهو ما تبنته جماعات قومية عديدة عبر العالم في محاولاتها للانفصال عن الدول التي توجد على أراضيها•، والجدول أدناه يبرز أمثلة عن إنفصال بعض الجماعات عن الدول داخل إفريقيا.

جدول رقم: 2.1 أمثلة عن الانفصال الداخلي للدول في إفريقيا

الدولة	الجماعة المنفصلة	سنة الانفصال
مالي	دولة السنغال حاليا	1960
ماليزيا	دولة سنغافورة حاليا	1965
باكستان	دولة بنغلادش حاليا	1974
إثيوبيا	دولة إريتيريا حاليا	1993

من إعداد الطالبتان

[1]James Crawford, **State practice and international law in relation to unilateral secession**, Report to Government of Canada concerned Uni literal secession by Quebec, 1997, p20, in: http://tamilnation.co/selfdetermination/97crawford.htm16.03.2017.

[2] فيصل عبد الرحمان علي طه، "تقرير المصير والانفصال"، في: http://www.sudaress.com/sudanile/21212 16.03.2017.

•هناك دول نهجت في دساتيرها نهجاً أقرت فيه حق المطالبة بالانفصال ومنها أثيوبيا التي تعد دولة متعددة القوميات والقبائل إذ تنص الفقرة الأولى من المادة 39 من الدستور الأثيوبي بأنّه لكل امة، قومية، شعب في إثيوبيا الحق غير المشروط في تقرير المصير بما فيه حق المطالبة بالانفصال.

كما اجتاحت حمى الانفصال أوروبا الشرقية ف أوائل التسعينات من القون الماضي من خلال انفصال جمهوريات البلطيق الثلاث: لاتفيا، إستونا، وليتوانيا، كذلك أرمينيا وأذربيجان وأوزبكستان وجورجيا وتركمنستان وبيلاروسيا، وأوكرانيا، ومولدافيا وطاجكستان وكزاخستان عن الاتحاد السوفياتي سابقا، فضلا عن تفكك جمهورية سلوفينيا والبوسنة والهرسك[1].

عادة ما يسهل عمليات تقرير المصير هو مصاحبتها لظروف معينة تكون مساعدة، فترات التحول الديمقراطي مثلا التي يصحبها عادة التعاطف مع حق تقرير المصير خاصة في الأمور التي لا تقبل المساومة بشأنها كقضايا الهوية اللغة والوطن باعتبارها مسائل غير قابلة للتفاوض ومن غير الممكن التنازل عليها بالتالي فإنه من الأنسب التقسيم او الانفصال بدلا من التعصب أكثر والتصارع بالتالي تعم الفوضى.

الاندماج الوظيفي والاستيعاب: يعتبر الإندماج **integration**، والاستيعاب **assinilation**، أحد أدوات إزالة الاختلافات والصراعات العرقية، ورغم أن هناك مفاهيم مختلفة لكلا المصطلحين لكن كلاهما يشتركان في أنهما يسعيان لإذابة الخلافات، مع أنهما يختلفان في الطريقة والأسلوب. عموما يعتبر مفهوم الاندماج أكثر شمولا وقد توسعت جوانبه بحيث صار لا يقتصر على البعد الأفقي أي خلق هوية ثقافية مشتركة وتقليل التوترات بين الجماعات، بل ينطوي على ببعد رأسي يتمثل في تحقيق التماسك بين النخبة والجماهير وجعل الولاء النهائي للدولة والوطن[2].

سياسة الاستيعاب: اتجهت غالبية الدول الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار في إطار سعيها لحل مشكلة التكامل القومي، إلى أسلوب فرض الاندماج الطائفي، ويقوم هذا الأسلوب على السعي إلى استيعاب الجماعات الإثنية المختلفة داخل حدود الدولة في إطار ثقافة الجماعة الحاكمة. إن الهدف الأساسي من هذه السياسة هو تحقيق التكامل القومي وخلق مجتمع أحادي تذوب فيه الجماعات العرقية في إطار الجماعة الوطنية اين ينتفي تعارض الولاءات، حيث يعلو الولاء للوطن على الولاء للقبيلة أو العشيرة أو الجماعة الدينية.

لقد ارتبطت سياسة الاستيعاب في التاريخ الإفريقي بنظام الحزب الواحد الاستيعابي أو نظام الدولة المركزية الموحدة، فالقيادات الإفريقية كانت ترى أن المجتمع الإفريقي يختلف عن المجتمعات الأوروبية،

[1] محمد عتريس، **معجم بلدان العالم**، د ط، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2002، ص73.

[2] محمود، محمود أبو العينين، **إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا**، مرجع سابق، ص84.

حيث يتميز بالتشرذم وسيادة الروح القبلية والقيم العشائرية، حيث أن إتاحة الفرصة للتعددية الحزبية يفتح الباب واسعا أمام تقسيم المجتمع وتهديد الوحدة الوطنية[1].

لقد جرب السودان سياسية الاستيعاب منذ استقلاله 1956م وحتى توقيع اتفاقية أديس أبابا عام 1972م التي اعترفت بالاختلافات بين الشمال والجنوب، وأتاحت للجنوب الفرصة لتطوير ثقافته المختلفة عن ثقافة الشمال.

سياسة الاندماج الوظيفي: يقصد بالاندماج الوظيفي وجود رابطة بين جماعة لا تستند بالضرورة إلى ثقافة أو هوية واحدة (مشتركة)، ولكنها تستند إلى وجود مصلحة مشتركة بالأساس، ويكون أعضاء الجماعة مستعدين لقبول المؤسسات القائمة مادامت تؤدي وظائفها بفاعلية، كما أن نظرتهم إلى القادة السياسيين باعتبارهم صالحين أو فاسدين تستند إلى قدرتهم على تأدية هذه الوظائف.[2]

وفي هذا النموذج تتعدد الخيارات التي تبدأ من قبول الجماعات الخاضعة للعيش في إطار دولة موحدة استنادا إلى بعض الأسس الوظيفية والمؤسسة مرورا بقبولها العيش في إطار دولة موحدة مع منحها الحكم الذاتي الإقليمي، وإنتهاءا بالحل الفدرالي والكونفدرالي.

وقد طبقت السودان هذا النموذج بعد فشل سياسة الاستيعاب لكونها ترفض الاعتراف بالآخر، وتراوحت الخيارات في تلك الفترة بين خياري الحكم الذاتي الإقليمي والنظام الفدرالي، لتمكين الجماعات المختلفة عرقيا وثقافيا من التعبير عن ثقافتها وهويتها في إطار الدولة السودانية، بدأ تطبيق هذا النموذج مع النظام المايوي•.

---

[1] أمباي لو، **إشكالية السلطة في إفريقيا -مع التطبيق على نيجيريا-**، د ط، الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 1998، ص113.

[2] نصر الدين إبراهيم احمد، **مشكلة الاندماج الوظيفي في إفريقيا والخيار السوداني**، مجلة المستقبل العربي، العدد 63، بيروت، 1981، ص38.

• سياسة الاندماج الوظيفي هي أفضل الطرق لإدارة التنوع الإثني وذلك أنه يتم الاعتراف من خلالها بالآخر، وتتضمن عددا من الخيارات مثل الحكم الذاتي والفدرالية (سياسة الاستيعاب التي قامت بها السودان استخدمت كأساس لاتفاقية أديس أبابا عام 1972م واتفاقية السلام الشامل علم 2005).

المبحث الرابع: استراتيجيات تسوية مشكلات التعددية الإثنية

لقد كان التحدي السياسي الأساسي لمعظم الدول المتعددة الأعراق في ظل الاختلافات الإثنية واللغوية والدينية واسعة الانتشار هو ضرورة البحث عن وسائل (مكملة لما قامت به من سياسات للإدارة) مناسبة للحفاظ على الوحدة الوطنية أولا وتحقيق الأمن والاستقرار كشرط أساسي، خوفا من تمزق الدول وتفتتها خاصة بعد فشل الصيغ البديلة لحكم جماعة على حساب أخرى في تحقيق الاستقرار.

بتسلط الضوء على منطقة القرن الإفريقي صاحبة النموذج الفسيفسائي للتعدد الإثني، شهدت هذه الأخيرة منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي العديد من التحولات والأحداث السياسية، حيث واجهت صخبا سياسيا واسعا، بدأ بتصاعد المناشدات والاحتجاجات السياسية، للمطالبة بضرورة إحداث تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، بعيدا عن النظم السلطوية ونظم الحزب الواحد والنظم العسكرية وذلك على أسس الأخذ بالإصلاحات اللبرالية حيث اتجهت معظم الدول فيها طيلة عقد التسعينات من القرن العشرين إلى الأخذ بشكل من أشكال الديمقراطية بالمضمون اللبرالي الغربي[1]، المتمثل في عدة أسس أولها التعددية السياسيةمعبراً عنها بتعدد الأحزاب السياسية، وتداول السلطة فيما بينها سلمياً، وثانيها أن القرار السياسي هو ثمرة تفاعل بين كل القوى السياسية ذات العلاقة بالموضوع موضع النقاش، ويقوم على المساومة بين هذه القوى للوصول إلي حل وسط، وثالثها احترام مبدأ الأغلبية كأسلوب لاتخاذ القرار والفصل بين وجهات النظر المختلفة، ورابعها المساواة السياسية من خلال إعطاء صوت واحد لكل مواطن، وخامس عناصر الديمقراطية الليبرالية هو تحقيق مفهوم الدولة القانونية وأهم سبل تحقيق ذلك وجود دستور، وخضوع الحكام للقانون، وانفصال الدولة عن شخص حكامها، وتدرج القواعد القانونية وإقرار الحقوق الفردية للمواطنين، وتنظيم الرقابة التشريعية والقضائية علي الهيئات الحاكمة[2].

المطلب الأول: استراتيجيات التسوية القانونية

أولا الدستور: إن دستور الدولة هو قانونها الأساسي، فالدولة حينما تظهر للوجود لأول مرة او حينما تحصل على استقلالها او يتغير شكلها او تتغير هياكلها، يتعين عليها التوفر على شرعية دستورية من خلال وضع دستور او نظام داخلي لها، والدستور كإطار قانوني للحكم لم يبرز للوجود مع دستور و.م.أ بل يعود الى العهد اليوناني وعهد دساتير المدن الاغريقية[3]، اما إذا رجعنا لتاريخ العالم

[1] Sam M Makinda, **Democracy and Multi-Party Politics in Africa**, Journal of Modern African Studies, vol 34, No 4, Cambridge: Cambridge University Press, 1996, P 555.
[2] Makinda, Op.Cit, pp 556-558.
[3] مطيع المختار، **القانون العام، مفاهيم ومؤسسات ط1**، الرباط: دار القلم للطباعة والنشر، 2007، ص 65.

الإسلامي نجد أن أول دستور عرف بالمفهوم الفني الحديث في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ويعرف "بالصحيفة"، تلك الوثيقة التي أعدها رسول الإسلام لتنظيم أحوال دولة المدينة بعد أن انتقل إليها من مكة

تحدثت المقاربة القانونية الدستورية عن دور الدساتير في توفير إطار قانوني مؤسساتي فيما يتعلق بكيفية تقسيم السلطة بين المركز والحكومات المحلية (المركز والمحيط)، ويعد هو الضامن لحقوق الأقليات داخل الدولة، يعتبر الدستور الأمريكي أحد أشكال النماذج الدستورية الفدرالية[1]، وقد نصت المقاربة على إلزامية وجود دستور مكتوب في أوساط المجتمعات الإثنية التعددية يرتكز عليه النظام ويحترم الإطار العام للعلاقة بين الوحدات المحلية والمركز.

يعد خضوع العديد من الدول إلى تجريب دساتير لا تتصل بالواقع الفعلي الذي تتعايشه، ولا تلبي المتطلبات الحقيقة للشعوب، وعليه ومع تعاظم المشكلات السياسية لتلك الدول بات من المؤكد أن أي تحرك جاد نحو الإصلاح، ينبغي أن يتم من خلال المراجعة أو التعديل أو إعادة البناء الدستوري، مع مراعاة التوافق بين النصوص الدستورية والبيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية[2]، ولقد غيرت أغلب دول منطقة شرق إفريقيا في منتصف التسعينات دساتيرها، في اتجاه تأكيد السلوكيات الجديدة على مستوى النظام السياسي، بتبني الديمقراطية والتعددية الحزبية.

فمثلا عند دراسة دستور إثيوبيا سنة 1994، يمكن ملاحظة الدور الكبير الذي لعبته الانقسامات الإثنية على مر التاريخ السياسي الإثيوبي، وفي هذا الدستور تم تقسيم الدولة إلى تسعة مناطق جغرافية في إطار السياسة اللامركزية، استنادا إلى معايير إثنية وعرقية[3].

ثانيا الانتخابات: تسعى الدول من خلال الانتخابات إلى دعم شرعية ومشروعية تواجدها في الحكم، ومحاولة التخلص من مشاكل الانقسامات في الدولة نتاج تعدد الأعراق التي غالبا ما أنهكت هذه الأخيرة الدولة بحقوقها المغتصبة والتي تسعى غالبا إلى استرجاعها أو تقاسمها مع الأطياف الأخرى في المجتمع. لقد قامت العديد من دول شرق إفريقيا خلال تاريخها السياسي بعد الاستقلال بإجراء عدة

[1] Donald Watts, **Federalism, Federations and Ethnic Conflict: Concepts and Thiories,** Canada: Forum des federations, , 2001, p31.

[2] احمد نصر الدين إبراهيم، **التحولات الديمقراطية في أفريقيا، السودان نموذجا**، ندوة أمانة الشباب والطلاب بالحزب الاتحادي الديمقراطي فرع مصر، جريدة الاتحادي الدولية، 15 ديسمبر 2001 ، ص5.

[3] Ephrem Madebo,"Ethnic Federalism and One Party Rule in Ethiopia",in: www.ethiomedia.com 21.03.2017

انتخابات، لكن لا يمكن الحكم على ديمقراطيتها إذا تم الاستناد على معايير الديمقراطية في هذا المجال•.
والجدول ادناه يبين الانتخابات التشريعية والرئاسية في دول منطقة القرن الإفريقي

جدول رقم: 3.1 الانتخابات الرئاسية والتشريعية منذ الاستقلال إلى غاية 2010م في منطقة القرن الإفريقي:

الدولة	الإنتخابات العادية	النجاح ل:		تعليق
		السلطة	المعارضة	
جيبوتي	1992ت	+		دولة الحزب الواحد حتى سيطرت السلطة على الانتخابات التعددية
	1993ر	+		
	1997ت	+		
	1999ر	+		
إريتريا				منذ تكوين إرتريا في 1993 لم تجر انتخابات لا رئاسية ولا تعددية
كينيا	1963ت	+		منافسة تعددية حتى 1969. حكم الحزب الواحد 1969-1992 السلطة فازت في الانتخابات الأولية لكنها خسرت في انتخابات 1999
	1966ت	+		
	1992ت+ر	+		
	1997ت+ر	+		
	2002ر	+	+	
الصومال	1964ت	+		تعددية إلى سنة 1969 نظام عسكري/ حزب واحد سنة 1969 انهيار الحكومة المركزية سنة 1991 إلى الآن
	1969ت	+		

المصدر: محمد البشير الأعور، **الانقسامات الاجتماعية والتنمية والديمقراطية والاستقرار السياسي في دول شرق إفريقيا1990-2009**، رسالة ماجستير، الجزائر: كلية العلوم السياسة والإعلام، جامعة الجزائر، 2010م، ص107.

• يجب الإشارة إلى وجود استثناءات عن ذلك، مثلا في الانتخابات الصومالية سنة 1964، والانتخابات السودانية 1967، والانتخابات الإثيوبية سنة1963.

تسعى الدولة من خلال تنظيمها لانتخابات إلى تذويب وصهر التعددية المجتمعية في قالب واحد ومحاولة التأثير على ولاءات هذه الجماعات بجعل الأفراد يصوتون في اتجاه معين. على النظام أن يتصف بصياغته ومضامينه الدستورية والقانونية والإجرائية بالتناسق وعدم التضارب لتقليل فرص زيادة الانقسامات والتصدعات الحادة داخل المجتمع[1].

ثالثا الإصلاحات على مستوى القطاعات: في ظل ثبات سياسات معظم الدول النامية، وعدم اتسامها بالحداثة، وتمسكها بالنماذج الكلاسيكية للإدارة، ومعاندتها للتجديد من منطلق الحرص على مواقعها تمخضت حالات من الغضب الجماهيري في الكثير من الدول النامية على شكل مظاهرات وثورات ضد أنظمة حكوماتهم مطالبين بضرورة تغيير الأوضاع على مستوى القطاعات وأيضا وضرورة تغيير طبيعة الأنظمة رغبة منهم في الحصول على استحقاقاتهم الاقتصادية خاصة، السياسية، والاجتماعية[2] (بمعنى أن محرك القاعدة الجماهرية في الدول النامية خاصة هو تنمية و إصلاح مختلف القطاعات في شتى المجالات، فكلما كانت المجتمعات بعيدة عن التنمية كلما كانت نسبة المطالبة بالتغيير أو الإسقاط للأنظمة و العكس خاصة في المجتمعات المتعددة الأعراق).

وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق نوع واحد فقط من التنمية لا يعني أن الجماعات داخل الدولة لن ترتفع أصواتها للمطالبة بالتغيير، فدولة تونس مثلا حققت التنمية الاقتصادية، إلا أن ذلك لم يمنع النظام التونسي من أن ينهار، وذلك لغياب التنمية السياسية والتنمية الاجتماعية.

جوهر عملية التغيير التي تسعى المجتمعات في الدول تحقيقها هو الانتقال من الأوضاع الراهنة إلى وضع مستدام قوامه، ولا يتحقق ذلك إلا بجملة من الإصلاحات:

1) من الناحية الاجتماعية**:** يعتبر الإصلاح الثقافي أول خطوات الإصلاح وذلك بسبب دوره في تغيير الذهنيات من نمط تفكير معين إلى نمط آخر معاكس، حيث يبدأ الإصلاح من تغيير المناهج التربوية الداخلية وإتباع سياسات تعليمية تساعد على تحقيق التفاهم والتسامح بين الجماعات الإثنية المختلفة والعمل على تضمين هذه السياسات التعليمية سبل إضفاء روح التسامح ونبذ العنصرية عن طريق الاعتراف بالتنوع اللغوي والاحتفالات الخاصة بكل جماعة وخلق شعور مشترك بالهوية الوطنية وتجاوز

[1] أندرو، رينالدزوين وآخرون، **أشكال النظم الانتخابي**، (ترجمة) أيمن أيوب، د ط، ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ،2002، ص ص 7، 8.

[2] جوان فداء الدين حمو،" سبل التغيير في الدول النامية (التنمية الاقتصادية، والتنمية السياسية، والتنمية الاجتماعية)"، في : ara.yekiti-media.org/ سبل-التغيير-في-الدول-النامية-التنمية-ا/

الولاء للقبيلة وذلك من أجل التخطيط لبناء الوحدة الوطنية، هذا من شأنه أن ينقل الثقافة ويخلق ذهنيات جديدة متسامحة تحترم الآخرين ولا تفكر إثنيا على نحو منغلق بل تفكر وطنيا وهذا هو أساس بناء الحس الوطني القومي[1].

2) من الناحية الاقتصادية: يجب على النظام الحرص على تمثيله لمصالح الجماعات المختلفة والقدرة على إحداث التوازن بين المدخلات والمخرجات والتطوير لحياة الجماهير على أسس المساواة والعدالة التوزيعية، لأن العديد من أسباب اندلاع النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية هو التهميش الاقتصادي وعليه على الأنظمة السياسية أن تعي أن التكاليف السياسية للفشل الاقتصادي تكون كبيرة وقد تؤدي إلى انهيار أنظمة سياسية بكاملها وهو ما أمكننا ملاحظته في أنحاء عديدة من القارة، فمن أجل تفادي ذلك يجب عدم التفرقة بين الجماعات وإيجاد تسويات لمطالبها وتجسيد مبدأ تكافؤ الفرص وزيادة النمو ومكافحة الفقر وذلك من أجل إعادة خلق ثقة بين المواطنين والأنظمة وانعكاس ذلك على زيادة شعبية النظام وشرعيته ، هذه الأخيرة التي تمثل أحد محاور أزمة الحكم في إفريقيا[2].

3) من الناحية السياسية: يعج المجال السياسي بهذا الخصوص بأفكار حول التعاطي مع مشاكل الإثنيات وتطوير المسار الديمقراطي ومن جملة هذه الأفكار؛ الديمقراطية التوافقية وتجسيد مبدأ تقاسم السلطة والفيدرالية. فمبدأ تقاسم السلطة هو أداة لمنع وتسوية الصراعات وبناء السلام عن طريق إشراك الأطراف المعارضة في الحكم، وتبقى أخطر عقبة أمام تقاسم السلطة في المجتمعات المنقسمة هو وجود أغلبية صلبة وعلى سبيل المثال مقدونيا التي يبلغ فيها المقدونيون 65 % والألبان 25 % التي لم ينجح فيها المبدأ ،لكن النقد الموجه إزاء المبدأ هو عدم كفاءة هذه الأطراف لتكون جزءا فاعلا في الحكم وكذلك ارتفاع تكلفة هذه العملية ، والمثال من كينيا فأعمال العنف التي أعقبت الانتخابات الرئاسية في أوائل 2008 أدت إلى تشكيل ائتلاف كبير من الوزراء، هذه المشاركة أدت إلى إنشاء 9 وزارات إضافية ليصل المجموع إلى 40 وزيرا مناصفة بين الحزبين الرئيسيين بالإضافة إلى 50 وزيرا مساعدا وعليه تكون الموارد المالية المطلوبة كبيرة لتشغيل مثل هذه القوة الكبيرة لتقاسم الحكومة ومدى انعكاس هذا التقاسم على مبدأ التنافسية في الحياة الديمقراطية[3].

---

[1] مريم شوفي، "إفريقيا بين تعاظم حدة النزاعات الإثنية والسعي نحو تطبيق الديمقراطية"، في: www.maspolitiques.com/ar/index.../751-2017-01-19-12-29-56

[2] فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل**، د ط، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2002، ص74.

[3] مريم، شوفي، **مرجع سابق.**

المطلب الثاني: تجربة العدالة الانتقالية

إن العدالة الانتقالية مطلب تتطلع إليه العديد من المجتمعات التي مرت بعملية التحول، عقب تفشي الانتهاكات الإنسانية بشكل متزايد عبر مختلف دول العالم، ففي أواخر الثمانينات وبداية التسعينات ارتفعت الأصوات المطالبة بالعدالة الانتقالية خصوصا بعد انهيار العديد من الديكتاتوريات سواء في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، وسعي دعاة حقوق الإنسان وقتها إلى إثبات وتوثيق الانتهاكات التي كانت تقوم بها الأنظمة السابقة، ومن هنا بدأ يظهر مصطلح العدالة الانتقالية التي تشير إلى محاولة تطبيق أشكال من العدالة تتلاءم مع مراحل الانتقال في حياة نظام سياسي أو مجتمع ما، يقول مارك فريمان (**Mark Freeman**):

تركز العدالة الانتقالية على مسألة الطريقة التي تعالج فيها المجتمعات التي هي في حالة انتقال من حكم استبدادي إلى ديمقراطية قصة الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان. وهي معنية أساسا بانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة المعروفة كالتعذيب، والإعدام دون محاكمة، والاختفاء القسري، والرق، والاحتجاز التعسفي لفترات طويلة، وكذلك << جرائم دولية >> معينة، بما في ذلك الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، والانتهاكات الجسيمة للقوانين والأعراف المنطبقة في النزاعات المسلحة، سواء أكانت ذات طابع وطني أم دولي "[1].

عموما فالعدالة الانتقالية تعني إعادة إقامة القواعد التي تحكم العيش المشترك في المجتمع وتحديدها والعلاقة بين المواطن والمؤسسات، بمعنى آخر: أن تؤسس لقواعد جديدة يكون على المؤسسات والمجتمع والأفراد احترامها[2].

وفي تقرير للأمين العام السابق للأمم المتحدة يعرف " العدالة الانتقالية " بأنها تشمل: "كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم وتجاوز تركة الماضي الواسعة النطاق بغية كفالته للمساءلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة، وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على السواء، مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية (أو عدم وجودها مطلقا) ومحاكمات الأفراد،

[1] إيريك سوتاس، **العدالة الإنتقالية والعقوبات**، المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 90، العدد 870، يونيو/ جوان 2008، ص89.

[2] علاء شلبي، **العدالة الإنتقالية في السياقات العربية**، ط1، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2013، ص 52.

والتعويض، وتقصي الحقائق، والإصلاح الدستوري، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات، والفصل أو اقترانهما معا"[1]، وتشتمل العدالة الانتقالية على عدة خصائص مهمة منها :

اعتمادها على مقاربة شمولية ومتكاملة، في معالجة إرث الانتهاكات الجسيمة، قدرتها على التوازن المطلوب، لخدمة مختلف الأهداف والمقاصد حسب مميزات كل مجتمع ومقتضيات الواقع، اعتمادها على مقاربة تكون الضحية في مركزها، ويكون رد الاعتبار لها من أبرز أهدافها[2].

الجدير بالذكر أن اللجوء إلى العدالة الانتقالية يكون عادة من قبل الدول التي عرفت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وبالتالي فإنها تكون مطالبة **بمعالجة ما جرى في فترات من الماضي**، كما يستوجب وجود إرادة قوية وصريحة من قبل السلطة المركزية ومختلف الفرقاء السياسيين مع إشراك فواعل أخرى منها المجتمع المدني والإعلام وممثلي الضحايا وأسرهم في هذه العملية. توجد مكونات أساسية يجب العمل بها في إطار العدالة الإنتقالية وهي متمثلة في:

أولا المحاسبة: التي تتطلب اتخاذ إجراءات جزائية اتجاه مرتكبي مختلف الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأفراد أو الجماعات، لذا يجب توفر المؤهلات اللازمة ليتمكن القضاء من القيام بدوره مما يعكس انخراط الدولة في بناء مقومات احترام القانون، وكذلك بناء الثقة في سياسية الدولة ومؤسساتها.

الكشف عن الحقيقة: فغالبا ما يتم إخفاء وتعتيم مختلف الانتهاكات المرتكبة من قبل الأنظمة خاصة الاستبدادية منها في حق المواطنين. فهناك أشكال عديدة للحقيقة منها الحقيقة الجنائية التي تعرض على القضاء من خلال توفر مختلف الأدلة التي تعكس المعاناة الفردية، وكذا الحقيقة السياسية والتاريخية.

بالإضافة إلى وجود آليات غير قضائية برزت في العقدين الأخيرين من القرن الماضي المتمثلة في لجان الحقيقة، وقد بدأ استخدام هذه الآلية في أمريكا الجنوبية، ثم انتشرت في العديد من أرجاء العالم. حيث تم تشكيل أكثر من ثلاثين هيئة للكشف عن الحقيقة حققت درجات متفاوتة من النجاح.

[1] أحمد شوقي بنيوب، **العدالة الإنتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب**، *حلقة نقاشية*، د ط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 129.

[2] علاء شلبي، **مرجع سابق**، ص 40.

وتكمن مهمة اللجان في التقصي حول أحداث ماضية، علما بأن تشكيلها يكون من طرف الدولة لكنها تتمتع بنوع من الاستقلالية ذات سلطة محدودة في نطاق زمني محدد، إلا أن التقارير الصادرة عنها تتضمن عادة توصيات للإصلاح بغية تجنب تكرار نفس المشاكل.

ثانيا جبر الضرر: إن هذا المفهوم لا يشتمل فقط على تقديم تعويضات مادية للضحايا، بل يتعدى ليصبح إقرار بمسؤولية الدولة عن انتهاكات حقوق الإنسان وبوجوب جبر الضرر المترتبة عن ذلك وفقا لمقتضيات القانون الدولي ذات الصلة، كما أن ذلك جزء من رد الاعتبار يأخذ في الحسبان انعكاسات ما تعرض له الضحايا وأوضاعهم المهنية والمالية وممتلكاتهم وانعكاسات ذلك على أسرهم، وهناك عدة أبعاد

لجبر الضرر: جبر الضرر الفردي الذي يرتبط بالضحايا، وجبر الضرر الجماعي الذي يختص بجماعات التي عانت من سياسات القمع أو الإبادة أو التهميش الشامل جراء مواقف سياسية، وأخيرا جبر الضرر القائم على مقاربة النوع الذي يتوجه لمعالجة الوضعية الخاصة للنساء ضحايا الانتهاكات.

ثالثا المصالحة: تعد هدفا يجب تحقيقه من خلال إنجاز مختلف المكونات السابقة من معرفة الحقيقة، والنقاش العمومي، وإصلاح المؤسسات وجبر الضرر.. إلخ، فالمصالحة لا تعني نسيان الماضي وإنما يجب المحافظة على الذاكرة لاستخلاص الدروس وتفادي تكرارها، فهي إذن وسيلة وهدف يتم بناؤها بالتدرج في أفق واسع يحتضنه المجتمع بكافة مكوناته، ويبني الثقة، ويبعث الأمل والاطمئنان لدى المواطن[1].

في الأخير يمكن القول أن سياسة العدالة الإنتقالية فرصة لتحقيق قدر من المحاسبة والحقيقة والمصالحة بغية التحول إلى وضع أفضل في إطار الالتزام بالمسؤولية والحكمة تجاه مختلف الانتهاكات التي تحدث لمختلف الجماعات داخل المجتمع الواحد الممارسة من طرف السلطة.

المطلب الثالث: استراتيجية بناء دولة ائتلافية

إن سياسة الائتلاف تعد من ضمن آليات تسوية الخلافات والمشاكل، التي تستند إليها الدول التي تمتاز بالتعددية الإثنية من أجل إدارتها، ومنها فالائتلاف مصطلح سياسي يطلق على مجموعة من السياسيين (على سبيل المثال أفراد أو أحزابا سياسية أو مجموعات مصالح أو حتى دول) تكون لتنجز

[1] علاء شلبي، **مرجع سابق**، ص ص 43-49.

عن طريق العمل المشترك هدفا نافعا على نحو متبادل وربما لا يمكن عموما تحقيقه بدون تكوين مثل هذه المجموعة، ويعنى المصطلح بخاصة الحكومة مؤلفة من حزبين أو أكثر بهدف ضمان[1].

إن الائتلاف الواسع أداة حيوية لبلوغ الاستقرار السياسي بالنسبة للدول التي تمتاز بالتعددية الإثنية، باعتبار أنها وسيلة مثلى للعمل بشكل مشترك، وقد عبر عنه ليبهارت بقوله " إن الزعماء السياسيين لكل قطاعات المجتمع التعددي تتعاون في ائتلاف واسع لحكم البلد، ومن الممكن مقابلة ذلك بنمط الديمقراطية الذي ينقسم فيه الزعماء إلى حكومة تتمتع بتأييد أكثرية بسيطة ومعارضة واسعة "[2].
وفي سياق الائتلاف الواسع يطرح عدة قضايا للمناقشة منها[3]:

أولا حجم الائتلاف: يلعب دور مهم في إدارة التعدد الإثني، فكلما كبر حجم الإئتلاف بضم أكبر قدر ممكن من الجماعات المختلفة، كلما ساهم ذلك في تحقيق الاستقرار السياسي في الدولة.

ثانيا شكل الإئتلاف: لا يوجد شكل مؤسساتي معين بل هناك عدة أشكال مختلفة لإدارة المجتمع التعددي، ففي سويسرا مثلا يضم المجلس الفيدرالي السويسري سبع أعضاء يمثلون الأحزاب الرئيسية والمناطق واللغات المختلفة، وأيضا في النمسا حيث تتخذ القرارات الهامة داخل اللجنة الإئتلافية العليا غير الدستورية التي يتساوى فيها تمثيل الكاثوليك والإشتراكيون، وفي هولندا فإن نفوذ المجلس الإجتماعي والإقتصادي له دور حاسم يتجاوز الوظيفة الإستشارية، كما يجد الإشارة إلى أن طبيعة النظام السياسي له دور مهم في عملية تشكيل الإئتلاف .

ثالثا وظيفة الإئتلاف: تبرز وظائف الإئتلاف في:

القيام بالحكم على قاعدة الإجماع حيث أشار إليه ليبهارت بقوله: يمكن توضيح وظيفة الإئتلاف الواسع في سياق مبدأين متنافسين، هما الحكم بالإجماع وحكم الأكثرية، حيث يؤكد إن الإتفاق الواسع بين كافة المواطنين أكثر ديمقراطية من حكم الأكثرية.

تفعيل المشاركة في الحكم وتشكيل حافز للاعتدال والتوفيق بين مختلف الإثنيات.

---

[1] قاموس المصطلحات السياسية." بوابة فلسطين القانونية"، ص 1 www.pal-lp.org، 16.03.2017

[2] أرنت ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، (ترجمة) حسني زينه، ط1، بغداد-بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص 48.

[3] بلقاسم، مربعي، **مرجع سابق**، ص ص 108، 109.

ضمان الوحدة الوطنية عن طريق إلزام مختلف الأطراف الداخلية فيه بقطع الارتباطات مع الخارج من أجل إنجاح العملية التوافقية وتحقيق الإجماع الوطني[1].

إن الإئتلاف يعطى فرصة كبيرة لممثلي الجماعات الإثنية من أجل تقديم مقترحات وصياغة قرارات في إطار مؤسساتي واسع يتماشى ومصالح كل الجماعات الموجودة داخل الدولة الواحدة. كما يرى ارنت ليبهارت بأن وجود ائتلاف كبير واسع يتمتع أعضائه بحق النقض المتبادل من شأنه تفعيل عمل الأحزاب والمجموعات الإثنية الصغيرة، من خلال تمكينها من صوت متكافئ في المداولات داخل البرلمان أو الحكومة على سواء[2].

الفصل الثاني: خصوصية وطبيعة التعددية الاثنية في اثيوبيا:

تحتل إثيوبيا مكانة مهمة في منطقة القرن الإفريقي لما لها من إرث تاريخي جد مهم الامر الذي كان له الأثر الأكبر على كل دول المنطقة، تعد إثيوبيا قلب القرن الإفريقي ومحطة التقاء العديد من الشعوب ذات الأصول المختلفة التي تمازجت فيما بينها وشكلت مجتمع متنوع.

سنتطرق في هذا الفصل من الدراسة إلى مجموعة من المحددات التي تساعدنا على فهم خصوصية وطبيعة التعددية الإثنية في إثيوبيا بدءا من الأهمية الجيوسياسية التي تشمل الموقع الجغرافي والإمكانيات الاقتصادية والموارد التي تزخر بها. مرورا بالتركيبة السوسيو ثقافية التي تتمتع بها إثيوبيا والمتمثلة في التنوع والاختلاف بين الجماعات الإثنية المكونة للمجتمع الإثيوبي التي تتباين في عدة جوانب "تعدد في الديانات واللغات العادات والتقاليد..." فهي بذلك تعد فسيفساء مشكلة لنا دولة تحتضن العديد من المتغيرات سواء طبيعيا أو عرقيا أو ثقافيا، هذا ما أدى إلى التقسيم الإداري الذي انتهجته الحكومة، وهو ما سنتحدث عنه في المبحث الثاني من هذا الفصل، كما سنحاول التغلغل اكثر ومعرفة المطالب التي تتبناها العديد من الجماعات الإثنية، مراحل تطورها، وأسباب بروزها، ودور البنية المؤسساتية المكونة للنظام السياسي في إثيوبيا في تذكية ذلك (الطبيعة الاستبدادية للنظام)، وفي الأخير إظهار تأثير التعدد الإثني على استقرار هذه الدولة سياسيا.

تعتبر منطقة القرن الأفريقي واحدة من المناطق الاستراتيجية بالغة الأهمية في التقسيم الجيوبوليتيكي للعالم. فقد استحوذت طيلة التاريخ القديم والحديث على أهمية محورية في حركة المواصلات البحرية، علاوة على امتلاكها لعوامل جذب داخلية سواء بفعل مواردها الطبيعية أو بسبب ما

[1] بلقاسم، مربعي، **مرجع سابق**، ص ص 108، 109.

[2] حنان، عبد الرازق، **مرجع سابق**، ص 46.

يتفاعل بها من تناقضات عرقية وسياسية وحضارية مختلفة، شأنها شأن جميع المناطق الاستراتيجية الهامة، تعتبر منطقة القرن الأفريقي جيوبوليتيكيا أكثر اتساعا وأشد تأثيرا عنها من الناحية الجغرافية. ذلك أن منطقة القرن الأفريقي على الصعيد الجغرافي تضم فقط كل من الصومال وأثيوبيا وأرتيريا وجيبوتي، أما على المستوى الجيوبوليتيكي، فإن المنطقة تشمل أيضا العديد من الدول والقوى التي تتفاعل وتتبادل علاقات التأثر والتأثير فيما بينها، مما يجعل منطقة القرن الأفريقي جيوبوليتكيا يضم مساحة هائلة من الدول التي تمتد عبر النتوء الشرقي للساحل الشمالي الشرقي لأفريقيا، المطل على خليج عدن والمحيط الهندي والمداخل الجنوبية للبحر الأحمر، والممتد من الداخل حتى حدود أثيوبيا وكينيا والسودان والصومال، ويمكن ذلك في هذا الإطار الإشارة بصفة خاصة إلى اليمن والسودان وكينيا بوصفها دولا ترتبط بعلاقات بالغة الخصوصية مع القرن الأفريقي.

لقد شهدت هذه المنطقة خلال الأعوام الماضية، تطورات بالغة الأهمية، لم تقتصر تأثيراتها على دولها فحسب، إنما امتدت للسياسة الدولية، تتعلق بحالة تواتر عمليات إعادة التركيب وبناء العلاقات بين دول القرن الأفريقي التي شهدت منذ أقدم العصور توترات ومشاكل وأزمات لازالت مستمرة إلى وقتنا الحالي نتيجة التناقضات في التوزيعات القومية والعرقية والإقليمية والقبلية واللغوية.

وإجمالا يمكننا القول بأن الامتداد الإثني لبعض الجماعات قد يسهم في تصاعد الأزمات وتوليد النزاعات والصراعات بين الدول في القرن الأفريقي وداخله، فالامتداد الخارجي لقومية أو جماعة إثنية ما، يوفر لها الكثير من وسائل الدعم والمساندة، خاصة في حالة حدوث صراع بينهما، وبين بعض الإثنيات الأخرى، بينهما وبين الدولة التابعة لها، مما يؤدي إلى إطالة أمد هذا الصراع وتعقيده.

المبحث الأول: الموقع الجيوسياسي لدولة إثيوبيا

تعد دراسة موقع دولة ما ليس المقصود منها التحديد المجرد الذي يربط بين أرض الوحدة السياسية وبين معالم معينه، أو مرتبط بتحديدات فلكيه أو وصفيه وإنما الجغرافيا السياسية تهدف من وراء هذا التحديد أو الوصف إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي، لأنه يعطي للدولة شخصية خاصة ويوجه سياستها باتجاهات معينه، ويؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الدولي.[1]

1بيير رينوفان جان و باتيست دوروزيل، **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية**، (ترجمة) فايز كم نقش، ط3، بيروت-باريس: منشورات عويدات، 1989، ص28

ولا يقتصر الأمر على ذلك وانما تتوقف عليه الكثير من القرارات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية منها التي تتخذها الدولة[1]. وقد يكون الموقع الجغرافي نقمة على الكثير من الدول وذلك بإدخالها في حروب مع دول أخرى وينطبق ذلك بشكل خاص على الدول الحاجزة التي تقع بين دول متصارعة[2]، وقد يكون ذلك الموقع نعمة على الدول التي يكون موردها الوحيد أساس بقائها[3]

لدولة إثيوبيا موقع جيوسياسي يميزها عن غيرها من دول منطقة القرن الإفريقي، حيث حّتم علينا وأصبح من الواجب التعرف على هذه الدولة والإمكانيات التي تزخر بها دون غيرها أيضا مكامن قوتها وأهميتها كذلك ضرورة الإجابة على بعض التساؤلات التي تجول في خواطرنا أهمها هو:

ما مدى تأثير الموقع الذي تتواجد فيه إثيوبيا على أهميتها الجيوساسية؟

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لإثيوبيا

إثيوبيا أو **الحبشة** (رسمياً، **جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية**) (بالأمهرية ኢትዮጵያ)، دولة غير ساحلية تقع في القرن الإفريقي[4]، وهي ثاني أكبر دول إفريقية من حيث عدد السكان بعد نيجيريا والعاشرة من حيث المساحة. إثيوبيا هي أقدم بلد مستقل في إفريقيا مساحتها قدرت بحوالي: 1.104300 كيلومتر مربع (مع 1 مليون كيلومتر مربع مساحة الأرض و104،300 كيلومتر مربع المياه) وهو المكون الرئيسي للكتلة الأرضية المعروفة باسم القرن الأفريقي. يحدها من الشمال وشمال شرق إريتريا، شرقا من قبل جيبوتي والصومال، في الجنوب الغربي من قبل كينيا، ومن الغرب جنوب غرب السودان. وتتراوح إحداثياتها الجغرافية بين 8 00 N و38 00 E. والخريطة الموالية ستوضح لنا الموقع الجغرافي لإثيوبيا.

تعتبر أديس بابا (الزهرة الجديدة) العاصمة الرسمية لإثيوبيا، حيث أنها بمثابة مركزا للعديد من الأنشطة الا قتصاديّة والاجتماعيّة وأنشطة أخرى،[5] فهي ثالث عاصمة في العالم من حيث ارتفاعها عن

1عبد الرزاق عباس، **الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية**، د ط، بغداد: مطبعة اسعد، 1976ص273.

2 **نفس المرجع السابق**، ص295.

3جمال حمدان، **شخصية مصر دارسة في عبقرية المكان**، ج2، د ط، القاهرة: عالم الكتب، 1981، ص 788.

4 بدون كاتب،" جمهورية إثيوبيا الفدرالية"، كوكب المعلومات، في: http://www.kawkab.info/info-48-1.html 17.05.2017

5سامر، حياتي، "أين تقع إثيوبيا"، في:
http://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%8A%D9%86_%D8%AA%D9%82%D8%B9_%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7 17.03.2017

سطح البحر[1]. تتميز إثيوبيا بكونها دولة محرومة من السواحل البحرية أي دولة حبيسة كما أن حدودها البرية تقع مع دول نامية فقيرة لديها مشكلات داخلية خاصة بها أو مشكلات مع اثيوبيا نفسها بسبب الحدود سابقا كما هو الحال مع دولة اريتريا والصومال. كما تعاني اثيوبيا من مشكلات داخلية عديدة منها التعددية الإثنية.[2] تعرف إثيوبيا ببلاد الحبشة* وهي موطن مملكة أكسوم القديمة وفي إثيوبيا وجد أقدم هيكل بشري عمره 4.4 مليون سنة، ولها أطول سجل تاريخي للاستقلال في إفريقيا إذ لم تخضع للاستعمار إلا في الفترة من 1936 وحتى 1941 عندما اجتاحت القوات الإيطالية في حملتها شرق إفريقيا قبل خروجها من المنطقة بعد توقيع الاتفاق الأنجلو -إثيوبي في ديسمبر 1944.

الشكل رقم: 1.2 خريطة توضح الموقع الجغرافي لإثيوبيا(انظر الصفحة الموالية).

1 أسامة، عوض الله،" أديس أبابا.. أيام التفاوض الستة بين الحكومة والحركة"، في:
17.03.2017 **https://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-46082.htm**

2 محمد فتحي عوض حسانين، **السياحة وأثرها على التنمية في جمهورية اثيوبيا: دراسة في جغرافية السياحة**، أطروحة دكتوراه، القاهرة: كلية الآداب، جامعة القاهرة ،2011، ص ص 15، 16.

* اسم **الحبشة** المشتق من لفظ حبشت والذي ورد في التوراة فيعني الأجناس المختلطة والمختلفة إشارة إلى التصاهر ما بين المسلمين الوافدين من جنوب شبه الجزيرة العربية والحاميين الكوشيين من سكان البلاد الأصليين.

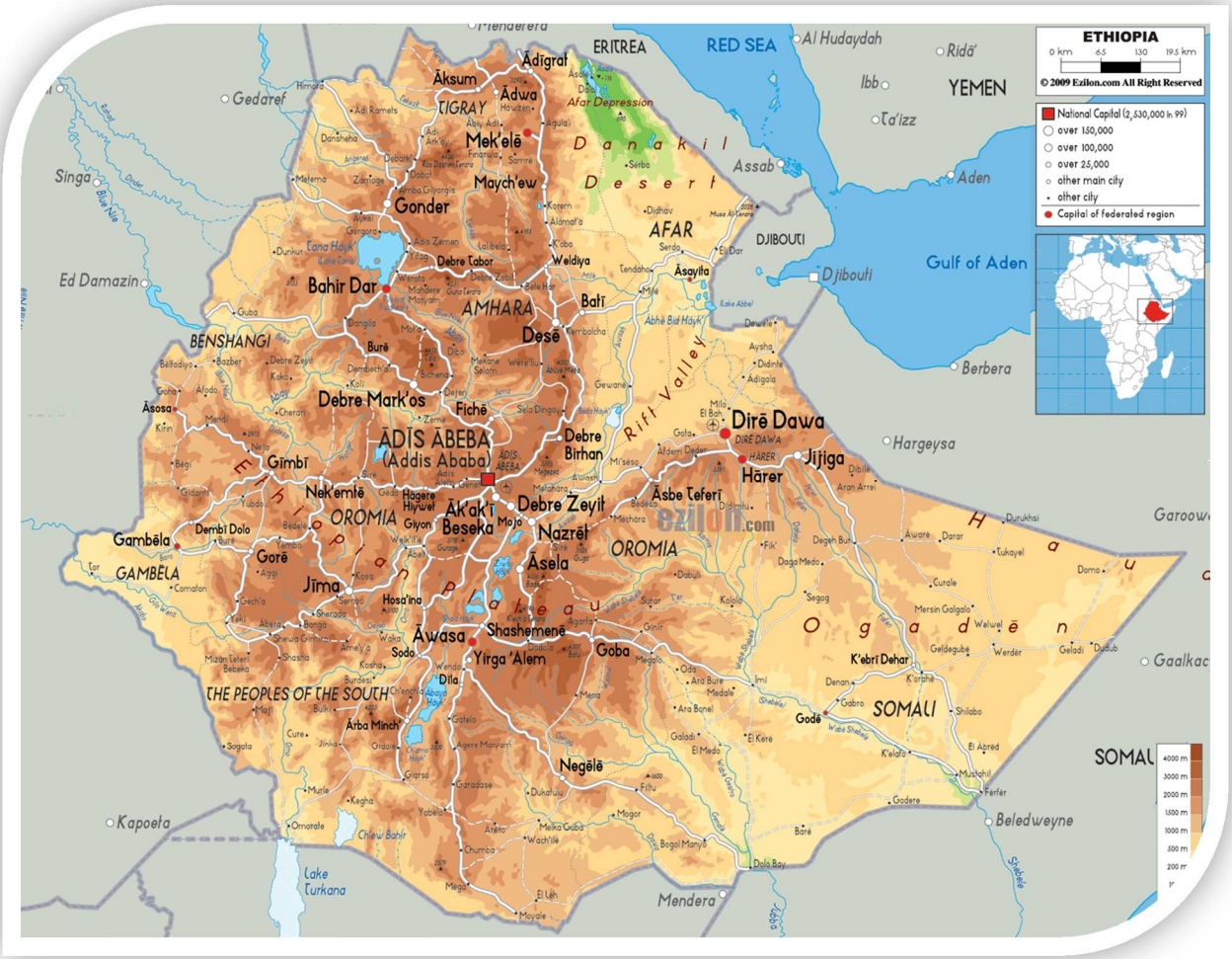

Description:" The Physical Map of Ethiopia showing major geographical features like elevations, mountain ranges, deserts, seas, lakes, plateaus, peninsulas, rivers, plains, landforms and other topographic features", In: **http://www.ezilon.com/maps/africa/ethiopia-physical-maps.html**

التضاريس:

هناك علاقة وثيقة بين التضاريس وتوزيع السكان، قد يفضل السكان المرتفعات لاعتدال المناخ فيها خاصة في المناطق المدارية، وهذا يفسر لنا أن معظم المدن الرئيسية في تلك المناطق هي فوق المناطق المرتفعة، وقد تكون السهول غير صالحة للتركز السكاني في جميع الأحوال، بسبب الظروف

المناخية غير الملائمة من ارتفاع لدرجة الحرارة ونسبة الرطوبة، صعوبة التنقل، السهول في المناطق الجافة ذات المناخ الصحراوي[1].

يأخذ سطح إثيوبيا صفة الهضبة التي تتكون من الجبال والهضاب الداخلية، ويبلغ متوسط ارتفاع سطحها أكثر من 2000 متر تغطي الهضبة الإثيوبية أكثر من نصف مساحة البلاد والتي تنحدر من الشرق إلى الغرب نحو الأراضي المنخفضة السودانية، وتتميز المنطقة الشمالية الشرقية منها بوجود أجراف شديدة الانحدار، ويقطع الهضبة العديد من الأودية العميقة كما يخترقها النيل الأزرق والذي ينبع من بحيرة تانا وهي من أكبر البحيرات الموجودة في إثيوبيا ويعد نهر النيل الأزرق المجرى الرئيسي لنهر النيل، ويقع بالهضبة أعلى القمم الجبلية في البلاد وهي قمة جبل " راس ديجن" والذي يبلغ ارتفاعه 4620 متر، ويقطعها الوادي الأخدودي المتجه من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، ويحتوي على العديد من البحيرات والأخاديد العميقة[2].

وترتكز الهضبة الإثيوبية [3]على قاعدة صخرية، وتعلوها طبقات من الصخور الرسوبية كالحجر الجيري، الحجر الرملي، كما تتغطى تلك الهضبة بطبقات سميكة من اللافا الركانية، وقد ارتبط النشاط البركاني بالانكسارات الشديدة التي صاحبت نشأة الأخدود الإفريقي الذي يزيد منسوبه في إثيوبيا على 1520 متر، ويتميز قسمه الجنوبي بوجود عدد من البحيرات، وقسمه الشمالي على حوض نهر هواش ذو التصريف الداخلي حيث ينتهي من بحيرة آبي Abbe، ويتسع الأخدود شمالا جنوب سهول النكال ومنخفض كوبال وجبال عفار.[4]

الأقاليم الجغرافية في إثيوبيا

إقليم الغالا**:** ويشغل النهايات المنخفضة للهضبة حتى مستوى 1500 -1800م ويحوي أراضي قابلة للزراعة ولاسيما في الأودية والنجود. وأكثر المناطق الملائمة للزراعة هي التي تتوضع بالقرب من مدينة هرر وذلك إضافة إلى سيادة الغطاء النباتي الاستوائي الحار، وأهم أشجاره المطاط والموز والنخيل وشجرة البن البرية.

1عبد علي الخفاف، **جغرافية السكان أسس عامة**، د ط، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص ص 103، 104.

2 Africa Encyclopedia, **Oxford University**, Press 1974, P.193

3 بدون كاتب،"المسلمون في إثيوبيا"، في: **http://www.assakina.com/politics/minorities/23973.html** 17.03.2017

4فتحي محمد أبو عيانة، **جغرافيا أفريقيا**، د ط، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1987، ص 506.

إقليم ويناديغا: ويشغل المساحات التي تبدأ من بداية انحسار خصائص الإقليم الأول وترتفع حتى 2500م فوق سطح البحر وتتنوع في هذا الإقليم المظاهر النباتية. ففي الأجزاء الجنوبية تنمو نباتات المناطق الحارة إضافة إلى الغابة التي تحمل خصائص البحر المتوسط من أشجار الحمضيات والكرمة وفي الأجزاء الشمالية تنتشر نباتات السهوب وأشجار الخيزران والزيتون.

إقليم ديغا: ويشغل الأراضي الممتدة من ارتفاع 2500م حتى 3500م وهي مناطق باردة على العموم، وتنتشر فيها نباتات جبال الألب على حساب انحسار الغابة.

إقليم شوك: ويحتل أعلى أجزاء الهضبة الإثيوبية أي يشغل القمم العالية التي تصل إلى 4620م وبسبب البرودة الشديدة واستمرار وجود الثلج فإن الحياة تكون تقريباً معدومة في هذه المناطق[1].

المناخ في إثيوبيا:

إن تأثير المناخ على توزيع السكان مهم جدا، ليس فقط بصورة مباشرة على التنظيم البشري، ولكن أيضا بصورة غير مباشرة من خلال تأثيره على التربات والحياة النباتية والزراعية، فإن المحددات التي يفرضها المناخ هي السبب وراء بقاء الكثير من المناطق على سطح الأرض، غير مأهولة بالسكان أو نادرة السكان أو متناثرة السكان[2] ، والخريطة الموالية ستوضح نوعية المناخ الخاص بإثيوبيا

1بدون كاتب،"إثيوبية (الجغرافية -في)"، في:**https://www.arab-ency.com/ar/** البحوث/إثيوبية -الجغرافية -في. 16.03.2017

2جون كلارك، **جغرافية السكان**، (ترجمة) محمد شوقي، د ط، الرياض: دار المريخ، 1984، ص49.

بالرغم من وقوع إثيوبيا في المنطقة المدارية وفي أقصى الشرق بعيدا عن مصدر الرياح الرطبة الجنوبية الغربية، فمناخها يختلف عن المناطق الجافة والشبه الجافة المحيطة بها، وذلك بسبب عامل الارتفاع العظيم الذي يعدل من درجات الحرارة[1] ويتسبب في سقوط الأمطار، فالرياح القادمة من المحيط الهندي وخليج عدن تسبب بعض الأمطار في فصل الشتاء، أما الرياح القادمة من خليج غانة والمحيط الأطلسي فتصل المنطقة في فصل الصيف، وتسبب أمطار

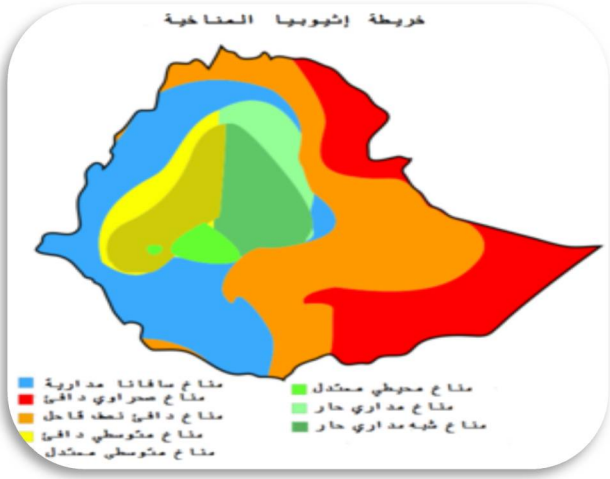

شكل رقم: 2.2 خريطة إثيوبيا المناخية. **المصدر:**
https://en.wikipedia.org/wiki/Geography_of_Ethiopia#/media/File:Ethiopia_map_of_K%C3%B6ppen_climate_classification.svg

كافية لنمو المحاصيل الزراعية المتنوعة في معظم أجزاء الهضبة وتساعد على نمو الغابات الموسمية خاصة في الأقسام الغربية والجنوبية الغربية[2]، مناخ إثيوبيا مناخ مداري موسمي تتنابه العديد من التغيرات، وذلك حسب مظاهر السطح في البلاد، ففي المنطقة الاستوائية تحت ارتفاع 830.1 متر تبلغ درجات الحرارة سنوياً حوالي 27 درجة مئوية، ويقل معدل سقوط الأمطار عن20 بوصة سنوياً، أما في المنطقة شبه الاستوائية والتي تضم معظم الهضبة وبين ارتفاع حوالي 830.1 و 440.2 متر تبلغ درجات الحرارة حوالي 22 درجة مئوية ويتراوح معدل سقوط الأمطار ما بين 20 إلى 60 بوصة، وعلى ارتفاع أعلى من 440.2 متر تبلغ درجة الحرارة حوالي 16 درجة مئوية، ويتراوح معدل سقوط الأمطار بين 50 إلى 70 بوصة، ويتركز موسم المطر الرئيسي بين نصف جوان وسبتمبر ويعقبه موسم للجفاف قد يقطعه موسم قصير للمطر في فيفري أو مارس[3].

1 بدون كاتب، "معلومات عن إثيوبيا"، سفارة المملكة العربية السعودية في:
http://embassies.mofa.gov.sa/sites/Ethiopia/AR/AboutHostingCountry/HostingCountryInfo/Pages/default.aspx
17.03.2017

2أحمد نجم الدين فليجة، **أفريقيا دراسة عامة وإقليمية**، د ط، بغداد: مؤسسة شباب الجامعة، ص 464

3 Ethiopia Weather, "climate and geography", in: http://www.worldtravelguide.net/ethiopia/weather-climate-geography21.03.2017.

السكان

عدد السكان الحالي في إثيوبيا هو 103654038 اعتبارا من يوم السبت 25 مارس 2017، وذلك استنادا إلى أحدث تقديرات للأمم المتحدة، أي ما يعادل 1.39% من مجموع سكان العالم، تحتل بذلك إثيوبيا المرتبة 12 في قائمة الدول من حيث عدد السكان، حيث بلغت الكثافة السكانية لديها حوالي 104 في الكيلو متر مربع، متوسط العمر لديها هو 18سنة. وفي عام 2016 كانت الزيادة الطبيعية إيجابية، حيث تجاوز عدد الولادات عدد الوفيات ب مقدار 2559747. ونتيجة للهجرة الخارجية، انخفض عدد السكان بمقدار 13086. وكانت نسبة الجنس من مجموع السكان 0.991 (991 من الذكور لكل 1 000 نسمة الإناث) وهو أقل من نسبة الجنس في العالم. وكانت نسبة الجنس العالمية في العالم حوالي 1016من الذكور إلى 1000من الإناث اعتبارا من عام 2016.

جدول رقم: 1.2 جدول يبين نسبة تزايد السكان في دولة إثيوبيا من 1950-2017

عام	معدل النمو	كثافة الرتبة	الكثافة (كيلومتر مربع)	الإناث%	الذكور%	تعداد السكان	الترتيب العالمي
1950	%1.85	133	18	50.364%	46..636%	18,128,034	25
1955	1.99%	136	19	50.326%	49.674%	19,947,265	25
1960	2.32%	134	22	50.293%	49.707 %	22,151,217	25
25	2.48%	135	25	50.268%	49.732%	25,013,551	25
1970	2.88%	135	28	50.242%	49.758%	28,414,999	26
1975	1.75%	136	32	50.214%	49.758%	32,568,539	26
1980	2.39%	137	35	50.223%	49.777%	35,239,974	26
1985	3.19%	138	40	50.22%	49.78%	40,775,997	23
1990	3.53%	134	48	50.131%	49.869%	48,057,094	23
1995	3.16%	127	57	50.144%	49.856%	57,237,225	21
2000	2.89%	122	66	50.139%	49.861%	66,443,603	16
2005	2.74%	116	76	50.114%	49.886%	76,608,431	15
2010	2.59%	112	87	50.095%	49.905%	87,561,814	14
2015	2.45%	107	99	50.088%	49.912%	99,390,750	13
2017	2.38%	102	104	50.088%	49.912%	104,344,901	12

Source: World meters (www.Worldometers.info)
Elaboration of data by United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division World Population Prospects: The 2015 Revisi

من خلال الجدول أعلاه نستخلص أن سكان إثيوبيا في تزايد كل عام (1950-2017[1])، خاصة وأن وكالة الإحصاء المركزي، التابعة للحكومة الإثيوبية أعلنت ان إثيوبيا في نمو سكاني مستمر، وتعد بذلك واحدة من أسرع البلدان نموا في العالم، بمعدل نمو 3.02٪ سنويا. بالرجوع إلى الوراء نجد أن في سنة 1960 بلغ عدد سكان إثيوبيا 22.2 مليون نسمة، ما يجعلنا نتوقع انه سوف يتضاعف عدد سكانها في السنوات ال 30 المقبلة، لتصل إلى 210 ملايين في 2060، والجدول التالي يبين نسبة السكان في إثيوبيا وفقا لإحصائيات هذا العام.

جدول رقم 2.2 نسبة السكان في كل منطقة من مناطق إثيوبيا وفقا لإحصائيات 2017.

الإسم	السكان في 2017	الإسم	السكان في 2017	الإسم	السكان في 2017	الإسم	السكان في 2017	الإسم	السكان في 2017
أديس أبابا	2757729	ديلا	47021	Agro أغرو	28268	بوري	22038	Guder غندر	12569
دير داوا	252279	هاغر حيليوت Hagere hilyewet	43920	منغيستKibre كيبر	27854	Robit روبيت	20679	Huruta هيريتا	12442
ماكيلا	215546	غامبيلا	42366	Maych'ew مايشاو	27186	Asaita آسايت	20342	Hirna هيرنا	12295
نزارات	213995	أكسوم	41249	Werota وروطا	26813	Bedele بادل	20293	ديجين	11739
بحر دار	168899	Waliso واليصو	38394	أصناف ديمبي دولو	26748	Nejo ناجو	20166	دابت Dabat	11544
غوندار	153914	يرغا عالم	36292	Dubti	26748	Sebeta سبطا	19533	تتلاطم الأموج	11415
	136056	موجو	34547	مذكرة	25758	باتي	19260	يكو	11398
هواسا	133097	الذهاب با	34369	Kolito كوليتو	25614	بونجا	18973	غيوان	11279
جيما	128306	Shakiso تشاكيصو	34369	Mendi رحلات	25239	باكو	17872	اليبيلا	11152
بيشوفي Bishofu	104215	نيو واي flega	33429	إنزل	24700	Yabelo يبلو	17819	Gidole جيدول	10736
Kombolcha كومبولشا	93605	Areka آركا	33150	تيبي	24169	Bedesa بدسا	17526	ديبري الشغل	10579
هرار	900218	Boditi بوديتي	32997	Kemise كاميز	23861	Wenji	17120	تولو بولو	10531
Shashemene شاشم	85871	دبري تابور	32659	Asasa آساسا	23861	Ginir جينير	16757	Sirire سيرر	10089
أربع مينش	69622	جينكا	32115	جينية	23753	Guracha جبر	16583	أديس عالم	9859
أديغرات	65000	غيمبي	31809	سيلامFinote	23463	باشنا	16411	Kofele	9643

1 Ethiopia Population (2017) – World meters, in: **http://www.worldometers.info/world-population/ethiopia-population/**.27.03.2017

							Bichena	كوفل	
ديبري Markos	59920	تيفيري abes	30772	Mtahara	23403	Gelemso جلمصو	16065	ديبري سينا	9409
دبري برهان	57787	كوريم	30633	Dodola دودولا	23116	Shambu	15258	نطح	9352
جيجيكا	56821	Asosa أسوسا	30512	Addiet القنا	22946	Abomsa	15258	بيدر	8884
إندا silase	50078	Butajira بوتاجيرا	30502	أديس زيمين	22522	الميزان تيفيري	14002	Ilu كانت	7636
Ziway	49416	ميتو	29648	Hagere مريم	22105	Wendo	12945	جدو	7499
				Sendafa صوندافا	7326	Hagereسيلام	5169		

Source: Population of Cities, In: http://worldpopulationreview.com/countries/ethiopia-population/cities/

بالنظر إلى البيانات التي قدمها التعداد السكاني الذي أجري في إثيوبيا سنة 2017 يتضح ان نسبة السكان في إثيوبيا شهدت زيادة فعلية مقارنة بالسنوات الفارطة إلا أنها تزامنت مع الحجم الكلي للبلاد، لكنها تتفاوت من منطقة إلى أخرى حسب ما هو موضح في الجدول أعلاه، فمناطق تشهد كثافة سكانية كبيرة أجرى على عكس مناطق أخرى تتوفر على نسب صغيرة بالمقارنة مع المناطق السابقة.

الهيكل العمري في إثيوبيا:

وفقا لإحصائيات **worldometer** وتقديراته فإنه من بداية عام 2017 لدى إثيوبيا التوزيع العمري التالي للسكان[1]:

نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة

سبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 سنة

نسبة السكان 65+

1 Ethyopia Population, in: http://countrymeters.info/en/Ethiopia26.03.2017

الإمكانيات الاقتصادية والموارد في إثيوبيا

يعتبر الاقتصاد غالبا هو المحرك الاساسي للأحداث والوقائع بكافة أشكالها، فكثيرا ما كان يمثل أهم نقطة خلاف بين مختلف الإثنيات داخل المجتمعات التعددية تتبع حكومة إثيوبيا عملية التصنيع القائمة على السوق والقيادة الزراعية السياسة الاقتصادية لتنمية الاقتصاد وإدارته. شهدت إثيوبيا العديد المبادرات والتدابير المتخذة في هذه الاتجاهات والتي شملت الخصخصة من مؤسسات الدولة وترشيد التنظيم الحكومي التي لا تزال العملية جارية التنفيذ.

ويعتمد اقتصاد إثيوبيا اعتمادا كبيرا على القطاع الزراعي. الزراعة تمثل 83.4% من القوى العاملة. وتؤدي حالات الجفاف المنتظمة المقترنة بممارسات الزراعة السيئة إلى جعل الاقتصاد عرضة للتغيرات المناخية، وعلى الرغم من هذه التحديات الواضحة، أظهرت إثيوبيا نموا اقتصاديا مثيرا للإعجاب على الرغم من أن نصيب الفرد البالغ 235 دولارا أمريكيا لا يزال دون المتوسط الصحراوي. غير أن مؤشر الفقر قد انخفض من مستوى عام 1996 البالغ 45.5 في المائة إلى 32.7 في المائة سنة2007[1]

حقيقة لا يمكن إنكارها أن إثيوبيا حققت تقدما كبيرا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ عام1991، وتعتبر حاليا واحدة من الدول الخمس الأسرع نموا في العالم على الرغم من أنها تقع في منطقة يسودها نوع من الصراع وعدم الاستقرار، فإن البلاد ظلت على مدى سنوات طويلة واحدة من الأماكن الأكثر استقرارا في إفريقيا، وقد ساهم ذلك بشكل كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها[2].

بذلك تمكنت من تحقيق معدل نمو سريع، الأمر الذي ساهم بصورة كبيرة في تراجع معدلات الفقر كما تم وصف ذلك ضمن التقرير الإعلامي الذي أصدره بنك التنمية الإفريقي الخاص بالإقتصاد الإثيوبي، حيث أنه مع النمو السكاني المتزايد الذي تشهده اثيوبيا فإنه تضاعف دخل الفرد ثلاث مرات على مدى السنوات الماضية من 171 دولارا في عام 2005 إلى 550 دولارا في عام 2013، وخلال

1 Health Sector Development Program IV 2010/11 – 2014/15, in http://phe-ethiopia.org/admin/uploads/attachment-721-HSDP%20IV%20Final%20Draft%2011Octoberr%202010.pdf, **p02**.14.03.2017

2 PETER PHAM ," Africa's Economic Prospects in 2017: Ten Countries to Watch",in: http://www.atlanticcouncil.org/blogs/africasource/africa-s-economic-prospects-in-2017-ten-countries-to-watch **.**18.03.2017

خطة النمو والتحول 2010-2015 كانت الاستثمارات العامة في البلاد تعادل ثلث الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013[1].

أصبحت اثيوبيا تسجل منذ سنوات أسرع نمو عالمي بعد ان كانت في عام 2000 ثاني إفقر بلاد في العالم، فمن نحو سبعة مليارات عام 1994 قفز الناتج القومي في عام 2016 إلى قرابة 62 مليار دولار وفي هذا السياق استطاعت الحكومة خفض نسبة الفقر إلى 50%[2].

الناتج المحلي الإجمالي للفرد في إثيوبيا لسنة 2015 هو 1529.89 دولار أمريكي ما يعادل 9% من المتوسط العالمي والمخطط التالي يبين نسبة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في إثيوبيا من سنة 2006 الى غاية 2016.

الشكل رقم 3.2 تمثيل بياني للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد الإثيوبي من سنة2006-2016

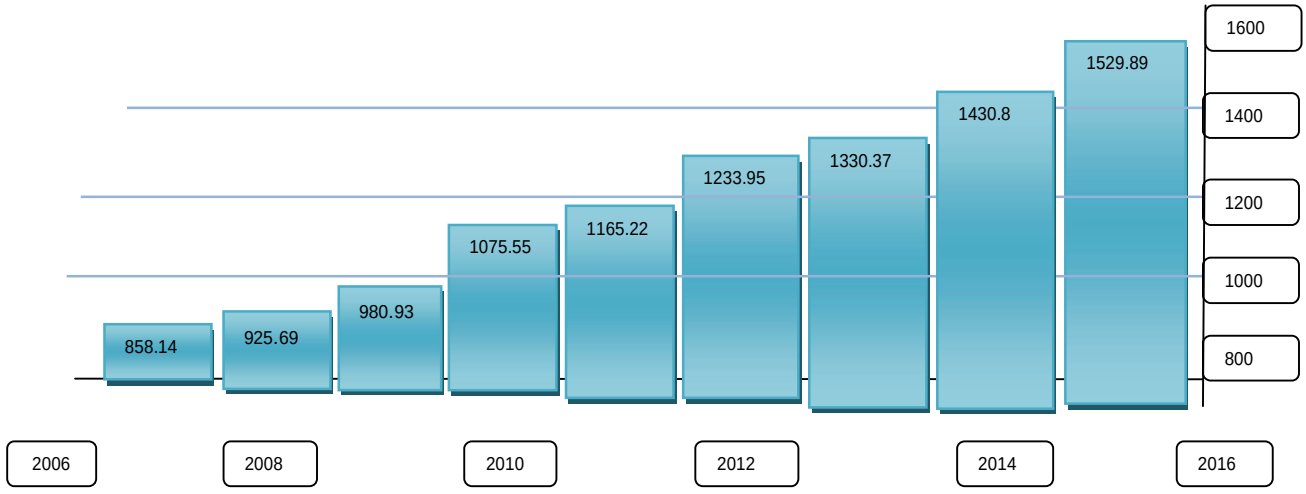

Source: *Ethiopia GDP per capita PPP*, in: http://www.tradingeconomics.com/ethiopia/gdp-per-capita-ppp

1أسماء الخولي، "إثيوبيا تدخل من باب التحول الصعب"، في:
20.03.2017. /http://aawsat.com/home/article/533676
2 بدون كاتب، "إثيوبيا..خطى متسارعة نحو اقتصاد صناعي"، في:
www.aljazeera.net/.../economyandpeople/2017/.../إثيوبيا-خطى-م... 19.03.2017

الشكل رقم: 4.2 تمثيل بياني للناتج الإجمالي المحلي لإثيوبيا من سنة2006 إلى غاية 2016

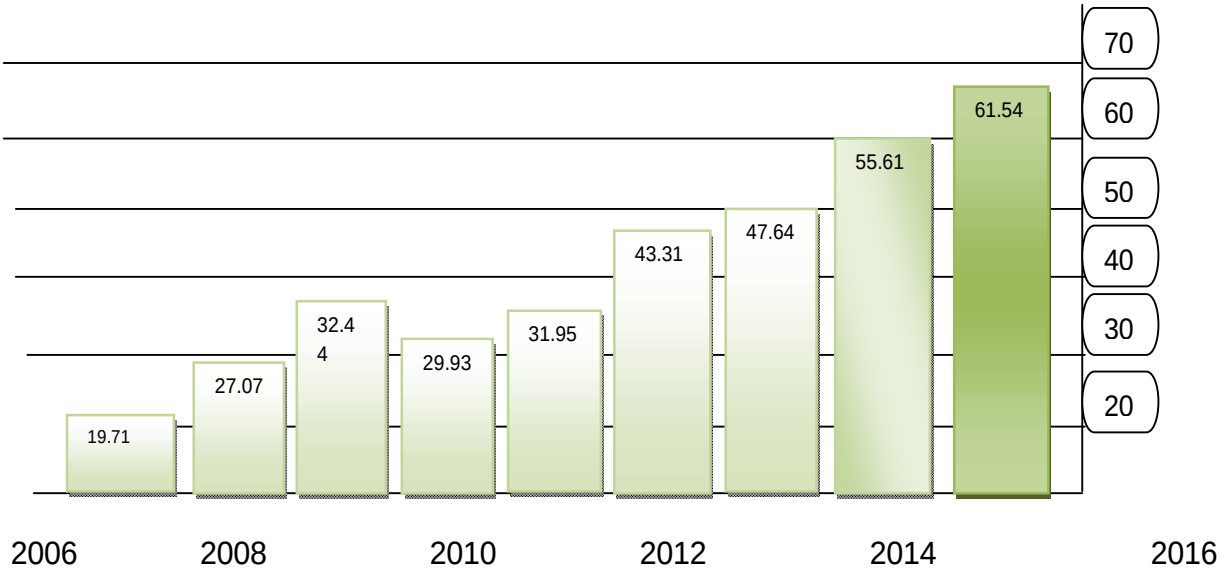

Source: Ethiopia GDP, in: http://www.tradingeconomics.com/ethiopia/gdp.

يتبين لنا من خلال التمثيل البياني أن الناتج المحلي الإجمالي في إثيوبيا عرف تزايد مستمر على مر السنوات، حيث انه قد وصل سنة 2008 إلى 27.7 مليار دولار، بينما عرف انخفاضا سنة 2010 أين أصبح يقدر ب 29.93 مليار دولار فقط، إلا أنه قدر ب 6.93 مليار دولار فقط عام 1994، وقد بلغ أعلى مستوى للإطلاق سنة 2015 حيث وصل إلى61540000000 دولا أمريكي وذلك راجع لإتسام المنطقة داخليا بنوع من الاستقرار مما ساعد على تنويع إثيوبيا للشركاء الأجانب والنهوض بالاقتصاد في دولة ليست بالنفطية.

تعتبر القهوة أكبر مصدر للنقد الأجنبي في إثيوبيا التي تسعى لتنويع الصادرات والسلع مثل الذهب والسمسم والقات والثروة الحيوانية والبستنة هذه المنتجات أصبحت ذات أهمية متزايدة.بالنسبة لها، تمثل الصناعات التحويلية أقل من 8% من إجمالي الصادرات، تقتصر على الأعمال المصرفية والتأمين والاتصالات، والصناعات القروض الصغيرة للمستثمرين المحليين[1].

1 Economy – overview, in: http://www.theodora.com/wfbcurrent/ethiopia/ethiopia_economy.html, 20.03.2017

ولكن إثيوبيا قد جذبت استثمارات أجنبية كبيرة في مجال المنسوجات والجلود والزراعة التجارية، ونشرت خطة 2016-2020 المعروفة باسم النمو وخطة التحول، لديها إثيوبيا ميزة نسبية في مجال التصدير، بما في ذلك المنسوجات والملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية، والمنتجات الزراعية المصنعة.

هناك مشاريع بنية تحتية جديدة تشمل إنتاج وتوزيع الكهرباء والطرق والسكك الحديدية والمطارات والمجمعات الصناعية لدعم التصنيع، تخطط إثيوبيا لزيادة توليد الطاقة من 8320 ميغاوات، ارتفاعا من القدرة المركبة من 2000 ميغاواط، من خلال بناء ثلاثة سدود كبرى والمزيد من التوسع إلى مصادر أخرى للطاقة المتجددة .جاري أعمال الإنشاءات في شبكة السكك الحديدية الكهربائية التي سوف تربط إثيوبيا لجميع جيرانها، مع وصلة الى ميناء جيبوتي انتهت بالفعل وتعمل جزئيا .سيتم الانتهاء تطوير وتوسيع المطار الدولي في أديس أبابا بثلاثة أضعاف ما هو عليه ليسع 25 مليون مسافر في نهاية عام 2017، في حين يجري التخطيط بناء مطار جديد بالكامل بحلول عام 2025.

وفي الوقت نفسه توسعت شبكة المطار المحلية لتسعة عشر مطارات في بلد الجبال والصحاري، ما جعل تطوير والحفاظ على شبكة الطرق تحديا .وعلى الرغم من تضاريس صعبة، قد تم بناء أكثر من مائة ألف كيلو متر من الطرق، وربط المناطق المعزولة سابقا

الزراعة-المنتجات-

إثيوبيا بلد زراعي يمتهن % 85 من سكانه[1] المقدر تعدادهم ب 90 مليون نسمة في السنوات الفارطة الزراعة التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الإثيوبي[2] كونها تسهم ب % 42,7 من إجمالي الناتج المحلي، ويعد البن محصول الصادرات الرئيسي حيث يشكل نسبة % 26 من الصادرات تليه الحبوب الزيتية بنسبة % 24.6 ثم الزهور بنسبة % 9 والحبوب بنسبة 6.3% وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في إثيوبيا ب 74.3 مليون هيكتار (45% من مساحة البلاد.)

تعد إثيوبيا واحدة من أغنى دول العالم بالنسبة للثروة الحيوانية يوجد بها 43 مليون رأس من الماشية و31 مليون رأس من الأغنام و27 مليون رأس من الماعز و2.3 مليون رأس من الجمال، فضلا عن 32 مليون نوعا ُمختلفا من الطيور الداجنة.

1أيمن شبانة، "الظهور الإثيوبي في جنوب الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، في:
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1772.aspx 20.03.2017

2 فؤاد علي بكر علي،" الاستثمار الزراعي في إثيوبيا"، في:
https://fuad1983.wordpress.com/page/9/?app-download=ios 05.04.2017.

الصناعات:

تسهم الصناعة ب 12,8 % من إجمالي الناتج المحلى وتتصدر المنتجات الجلدية قائمة أهم الصناعات الإثيوبية، ومؤخرا أصبح الإسمنت واحدا من أهم الصناعات مع إعلان الحكومة عن بدء التصدير بعد تحقيق الاكتفاء المحلى، بالإضافة إلى صناعة المنسوجات والأغذية المحفوظ. وفى مجال التعدين بدأت مؤخرا شركات أجنبية في التنقيب عن النفط بجنوب البلاد، ويُعتقد بوجود احتياطي كبير من الغاز الطبيعي بالإقليم الصومالي حيث تحول الاضطرابات السياسية في هذا الإقليم دون استثمار هذه الثروة بشكل كامل. وتشمل مجالات التعدين التنتالوم والكوارتز والبوتاس والرخام والجرانيت والذهب الذي يقدر احتياطيه ب 500 طن متري في كل أرجاء البلاد، معدل الإنتاج الصناعي الإثيوبي قدر ب: 9% بالنسبة للعالم[1]

الصـــــــــــــادرات والـــــــــــــواردات

الواردات: تستورد إثيوبيا النفط والمنتجات النفطية والقمح والسكر والذرة الرفيعة والحبوب والفولاذ والسيارات

الصادرات: تنتج إثيوبيا القهوة او البن أكثر من أي بلد آخر في أفريقيا، كما تعتبر اثيوبيا أيضا عاشر أكبر دولة منتجة للثروة الحيوانية في العالم. اما السلع الأخرى الرئيسية للتصدير فهي القات والذهب، والمنتجات الجلدية، والبذور الزيتية. كما ان التطورات الأخيرة في قطاع زراعة الزهور يعني ان اثيوبيا تستعد لتصبح واحدة من أفضل المصدرين للزهور والنباتات في العالم[2]

الطاقة:

تزخر إثيوبيا على صعيد بإمكانيات هائلة لتوليد الطاقة الكهرومائية تقدر وحدها ب 45000ميغاوات، ما يشكل ثروة هائلة للبلاد بدأت بالفعل في استغلالها بتصدير الطاقة إلى جيرانها السودان وجيبوتي والعمل لتصديرها إلى كينيا في إطار خطة تأمل منها إثيوبيا أن تكون مصدرا رئيسيا للطاقة في شرق أفريقيا، كما أن هناك إمكانيات لتوليد الطاقة الكهربائية من مصادر جيو–حرارية بقدرات تبلغ 5000 ميغاوات، فضلا عن إمكانيات هائلة لتوليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

1 Policies and strategies, in: http://www.moa.gov.et/policies-and-strategies, 04.04.2017

2 بدون كاتب،"معلومات اقتصادية عن جمهورية إثيوبيا الفدرالية"، في:
https://fuad1983.wordpress.com/page/10/?app-download=ios 05.04.2017.

العملة: عملة إثيوبيا الرسمية المتداولة هي: بير[1]

المياه:

تلعب المياه دورا مهما في العديد من دول العالم اقتصاديا، بالنسبة لإثيوبيا تعتمد على الماء الموجود بها في إنتاج الطاقة الكهربائية (سد النهضة) وأيضا الزراعة. تنبع من المرتفعات الإثيوبية أنهار النيل الأساسية وهي موسمية، وهناك انهار أخرى تنبع من الهضبة الإثيوبية وتتجه ناحية الغرب ولا تصل إلى البحر منها خور القاش الذي يتوقف عند كسلا، وخور بركة الذي ينتهي عند طوكر والاواش الذي يصب في بحيرة آبي، ويشكل الأخدود الإفريقي خط تقسيم المياه بين أحواض الأنهار[2].

الإمكانيات العسكرية:

يشير Global Fire Power العالمي المتخصص في ترتيب الجيوش وترتيب الدول من حيث قوتها العسكرية لعام 2016 الذي يعتمد في الترتيب على مؤشر القوة الذي يحدده الموقع لكل دولة على أساس تقييمات تركز على أكثر من 50 عاملا يضمن جاهزية القوات المسلحة، ومن اللافت أن الموقع لا يأخذ القوة النووية بعين الاعتبار لدى تقديم تقييماته، لكنه يضع تصنيفاته النهائية وفق حجم الدولة وموقعها الجغرافي، من أجل تقييم موضوعي لجاهزية جيوش الدول الصغيرة أو الدول التي لا تطل على البحار المفتوحة[3]، أن إثيوبيا احتلت المرتبة 42 من أصل 126 دولة عالمية قوية عسكريا لآخر إحصائيات له، ذلك وفقا لعدد سكانها الذي يصل إلى 99 مليون نسمة سنة 2016، بينما بلغت القوة البشرية المتاحة حوالي 39 مليونا.

عدد الأشخاص الصالحين للخدمة العسكرية يبلغ 25 مليونا، ويصل معدل بلوغ سن الخدمة العسكرية سنويا حوالي مليوني شخص، بينما بلغ عدد أفراد الخطوط الأمامية حوالي 185.500[4]. (سن

1 Ethiopian Parliament information, "Basic information", in: http://www.ethiopar.net/about-ethiopia 05.04.2017

2عطا حسيني إبراهيم محمد ليله، **اتجاهات النمو السكاني والتنمية البشرية في إثيوبيا**، أطروحة دكتوراه، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2012، ص22.

3 Countries Ranked by Military Strength (2016), in: http://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp, 06.04.2017

4 Current military capabilities and available firepower for 2016 detailed, in: http://www.globalfirepower.com/country-military-strength detail.asp?country_id=ethiopia ,06.04.2017

الخدمة العسكرية هو 18 سنة[1])، عدد أفراد الاحتياط هو 0، وتبلغ موازنة الدفاع الإثيوبية حوالي 340 مليون دولار، أما ديونها الخارجية 10 مليارات و30 مليون دولار، بينما يبلغ احتياطيها من الذهب والعملة الأجنبية حوالي 3 مليارات و272 مليون دولار.

القوات البرية: يمتلك الجيش الإثيوبي 560 دبابة، و780 عربة مدرعة و195 مدفع ذاتي الحركة، و1170 مدفعا مجرورا، و183 منظومة صواريخ متعددة الإطلاق.

القوات الجوية: لدي الجيش الإثيوبي 81 طائرة، و24 طائرة مقاتلة واعتراضية، و14 طائرة هجومية، و19 طائرة نقل، و11 طائرة تدريب و39 طائرة هليوكوبتر و8 طائرات هليوكوبتر هجومية وذلك سنة 2014

القوات البحرية: لا توجد لدى إثيوبيا قوات بحرية لكونها لا تطل على منافذ بحرية بعد انفصال إريتريا عنها.

التعليم:

تعد اثيوبيا في الوقت الحالي ضمن دول شرق افريقيا التي تحقق تقدما كبيرا في مجال التعليم وتعتبر جامعاتها من أفضل الجامعات في منطقة القرن الافريقي وأن 94٪ من جميع الأطفال في إثيوبيا يذهبون إلى المدارس منذ إنشاء التعليم المجاني من قبل الحكومة.

وفي عام 2001 وقعت هناك العديد من التغييرات في اثيوبيا لمسايرة متطلبات العصر المعرفي من خلال توفير مناخات ملائمة تضمن الحرية الأكاديمية للأساتذة والطلبة في المعاهد العليا والجامعات والمؤسسات التعليمية، وحققت تقدما كبيرا في زيادة إمكانية الوصول إلى جميع مستويات نظام التعليم بمعدل سريع وبما يتماشى مع الزيادة الحادة في عدد المعلمين والمدارس والمؤسسات. وقامت بإضافة تحسينات هامة في توفير المدرسين المدربين وبعض المستلزمات الأخرى التي لا غنى عنها لنظام تعليم عالي الجودة، وبالتالي انخفضت الفوارق من خلال تحسين أكثر فرص الفئات المحرومة والمناطق الناشئة. وقد بذلت جهودا كبيرة لجعل محتوى وتنظيم التعليم أكثر ملائمة لاحتياجات متنوعة من السكان، على سبيل المثال من خلال إدخال التعليم الأساسي البديل وتطوير نماذج مبتكرة مثل المدارس المتنقلة.

1 Ethiopia Military 2017, in: http://www.theodora.com/wfbcurrent/ethiopia/ethiopia_military.html,07.04.2017

وقد عززت مكاتب التربية والتعليم مشاركة المجتمع في التعليم التخطيط والإدارة وبرامج التطوير، وقد أولت اهتماما متزايد بالحاجة إلى تعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا، وتسعى إثيوبيا إلى التقدم نحو التحول إلى اقتصاد متوسطة الدخل بحلول عام2025[1].

الصحة:

لقيت إثيوبيا تحسنا بشكل ملحوظ في هذا المجال خاصة وأن المشاكل الصحية (الأمراض المعدية) تعد الرئيسية في البلاد ومن السمات الرئيسية لهذا القطاع الأولوية المعطاة لبرنامج الإرشاد الصحي الذي يوفر خدمات أساسية فعالة من حيث التكلفة تعزز الإنصاف وتقدم الرعاية لملايين النساء والرجال والأطفال .وقد أثبتت إثيوبيا أن البلدان المنخفضة الدخل يمكن أن تحقق تحسينات في مجال الصحة والحصول على الخدمات إذا كانت السياسات والبرامج والاستراتيجيات مدعومة بالإبداع والابتكار والإرادة السياسية والالتزام المستدام على جميع المستويات،[2] ومن الأمثلة على ذلك وضع برنامج الإرشاد الصحي الإثيوبي والتنفيذ السريع له. ونتيجة ذلك نرى ارتفاع كبيرة في نسبة السكان مقابل انخفاض في عدد الوفيات نظرا للقضاء على معظم الفيروسات والأمراض خاصة مرض نقص المناعة.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لدولة إثيوبيا

يقصد بالأهمية الجيوسياسية أهمية الموقع بالنسبة للدولة أثر الجغرافيا على السياسة، فهو علم دراسة تأثير الأرض (برها وبحرها ومرتفعاتها وجوفها وثرواتها وموقعها) على السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات[3].

الخصائص الجغرافية لا تعدو أن تكون جزأ هاما من المجال الحيوي الذي ترتكز عليه بلورة تقدم وتطور الدولة، للخصائص الجغرافية أهمية في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. تكمن الأهمية الجيوسياسية لأي دولة في موقعها الجغرافي بالإضافة إلى عدة عناصر أخرى تساهم في تشكيل هذه الاهمية منها شكل الدولة وتضاريسها ومناخها وطبيعة السكان المتواجدين بها بالإضافة إلى الموارد الطبيعية التي توجد بها أي قدرات وإمكانيات الدولة في المجالات المختلفة.

---

1 بدون كاتب، "التعليم في إثيوبيا الإنجازات والتحديات"، في:http://mogadishucenter.com ، 21.03.2017

2 COUNTRY/ CITY INFO, in: http://expogr.com/ethiopia/dentexpo/countryinfo.php, 23.03.2017

3حسن عبد الله المنقوري،"الأبعاد الجيوسياسية لانفصال جنوبي السودان"، في:
http://khartoumspace.uofk.edu:8080/bitstream/handle/123456789/7353/paper13.pdf?sequence=1&isAllowed=y . 26.03.2017

بالنسبة لإثيوبيا فهي تاريخيا تعاني من أنها دولة حبيسة[1] ليس لها اتصال بالبحر تتصل بالعالم الخارجي عن طريق المرور في أراضي الدول المجاورة خاصة جيبوتي، باستثناء فترة ضمها إريتريا(1952-1993). ترتفع إثيوبيا عن سطح الأرض، بينما تجاورها مناطق منخفضة نسبيا وهي أيضا تشترك في حدود يبلغ طولها(5328كم) مع (كل دول القرن الإفريقي) ست دول عربية وإفريقية هي جيبوتي، الصومال، إريتريا السودان، كينيا[2]، مما يزيد من حجم مشكلاتها مع دول الجوار أيضا تتقلص نسبة أمنها واستقرارها لما تشهده تلك المنطقة من توترات على مر الزمن. وقد أسهمت هذه العوامل في ترسخ الإحساس بالعزلة لدى صناع السياسية في إثيوبيا، وصبغ العلاقات الإثيوبية مع دول الجوار بظلال من الشك والريبة، مما جعلها في حالة بحث مستمر عن توسيع دوائر حركة سياستها وعلاقتها الخارجية، والامتداد خارج نطاق دائرة القرن الإفريقي وحوض النيل والبحر الأحمر.

زاد هذا الإحساس نتيجة انفصال اريتريا عنها باستقلال تلك الاخيرة عام 1993م الأمر الذي كان له آثار في علاقاتها مع اريتريا أو مع دول الجوار الأخرى[3]، انفصال اريتريا عن إثيوبيا أفقدها مرتكزات طبيعة هامة لها انعكاسات سالبة على موقعها الجيواستراتيجي وعلى تقليص امتدادها الأرضي داخل العمق الجغرافي، اضافة الى فقدانها نطاقات مناخية ونباتية بجانب تقليص مواردها الاقتصادية الطبيعية كما ونوعا، وفرض خريطة سياسية جديدة مع دول الجوار، هذا عرقل نوعا ما مسيرتها في التقدم، إلا أن الخصائص و المميزات الي تتسم بها إثيوبيا و قد ذكرناها سابقا أسهمت و بشكل كبير في جلب الاستثمار الأجنبي الذي كانت تبحث عنه إثيوبيا مما ساعد على نمو اقتصادها وسد بعض عجزها في عدة مجالات كالصحة مثلا حيث نجد أن معظم الشعب الإثيوبي كان يموت بسبب تفشي ظاهرة الأمراض كنقص المناعة و السيدا أيضا إقامة علاقة جيدة مع دول متطورة كالولايات المتحدة الأمريكية الصين... استراتيجية تنويع الشركاء من أجل النهوض بدولة حبيسة غير نفطية.

بذلك نستخلص بأن إثيوبيا تعد لاعبا إقليميا متنفذا في شرق إفريقيا فهي بمنزلة القلب في القرن الإفريقي، كما تعد اهم حليف للغرب (الصين)، والولايات المتحدة خاصة في مشروع مكافحة الإرهاب[4] ومواجهة حركة الشباب في الصومال، كذلك في مجال الاستثمارات.

---

1 أيمن شبانة، **مرجع سابق.**

2 بدون كاتب،القرن **الإفريقي: مسرح لصراعات محلية وإقليمية**، مركز القدس للدراسات السياسية، العدد الواحد والعشرون- السنة الخامسة-، فيفري2007، ص02

3 ايمن شبانة، **مرجع سابق.**

4 محمد الفاتح علي، "ماذا يجري في إثيوبيا؟"، في: http://www.noonpost.org/content/13358 ، 03.04.2017

المبحث الثاني: التركيبة السوسيوثقافية والتعدد الإثني في إثيوبيا

على الرغم من أن التعددية الإثنية ظاهرة عامة لا تكاد تخلو منها إلا قلة قليلة من الدول حول العالم، إلا أن هذه الظاهرة تعد أكثر تعقيدا في القارة الإفريقية، حيث تمثل نموذجا متفردا في التعدد الإثني ومن بين الدول الإفريقية التي تمتاز بوجود جماعات إثنية كثيرة على أراضيها إثيوبيا التي تتسم بتعدد كبير للجماعات الإثنية إلى درجة أن **Encyclopedia of the third world** (موسوعة العالم الثالث) عدت إثيوبيا متحفا أو معرضا للجماعات الإثنية، حيث تحتوى – بحسب الموسوعة – على أكثر من 70 جماعة إثنية من أصول وديانات ولغات متباينة، وهذا ما يجعل نسبة التجانس في إثيوبيا تصل إلى 31 في المئة.

المطلب الأول: التركيبة السوسيو ثقافية والخلفيات الاجتماعية للجماعات في إثيوبيا

تقر الجهات الرسمية أن إثيوبيا تتكون من جماعات عرقية وثقافية ولغوية عديدة، تصل في عددها باعتراف النظام الإثيوبي في عهد منغستو هيلا ميريام (1974 – 1991) إلى 85 أو 86 جماعة إثنية[1]. في حين يشير كثير من الباحثين المعنيين بإثيوبيا، إلى أنها تضم حوالي 100 جماعة إثنية تتباين في العدد بين الصغيرة والكبيرة، مختلفة في جميع النواحي وكذا التوزيع الجغرافي، فضلا عن تباين مكانتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رغم أن المصادر لا تتفق في تحديد عدد الجماعات الإثنية في إثيوبيا إلا أنها تؤكد على أن العدد كبير، وهذا ليس بالأمر السهل بالنسبة لأي نظام سياسي يسعى إلى إدارة هذا التعدد الإثني الكبير والمعقد، والموزع على تسعة مقاطعات منتشرة على أرض مساحتها 1.104300 مليون كلم مربع.

من خلال هذا المطلب سوف نشير إلى بعض الجماعات الإثنية في إثيوبيا لاسيما الرئيسية منها وذلك بحسب التأثير والحجم داخل الدولة:

الأورومو أو الجالا:

يعتبر الأورومو **(Oromo)** أو الجالا*(**Galla**) أكبر القوميات الإثيوبية على الإطلاق، إذ يشكلون حوالي 40% من مجموع سكان إثيوبيا، وتشير مصادرهم إلى أن نسبتهم تصل إلى 50 %[2]،

1 عبد السلام إبراهيم بغدادي، **البعد الإيجابي في العلاقات العربية – الإفريقية والتعددية الإثنية كرابط ثقافي**، ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 164.

***الجالا:** هي تسمية قديمة روج لها الأمهريون تحقيرا للأورومو، وهذه التسمية لا يحبها الأورومو ولا يستخدمونها.

ويتمركزون بشكل أساسي في وسط وجنوب وغرب إثيوبيا، بل يمتدون نحو الشرق، ويشكلون حوالي 60 % من سكان مدينة هرر في أقصى الشرق، إذ تقع العاصمة أديس أبابا (الزهرة الجديدة) في إقليمهم، وهم يحيطون بلهمن الجهات كلها[1].

وتقدر المساحة التي يسكنها الأرومو بأكثر من نصف مساحة إثيوبيا، وتشمل عدة أقاليم مثل أيلوابابور، أرسى، بالي، شوا، هرر، سيدامو، ولو وغيرها. يتحدث الأرومو لغة خاصة بهم هي الأرومية وتسمى أيضا الجالينية (**Gallinia**)، تمثل الفرع الشرقي من عائلة اللغات الحاميّة –الكوشيتية، وهي لغة شفاهية – غير مكتوبة ليست لها أبجدية خاصة بها – لكنها تكتب الآن بحروف لاتينية، وتنتشر في أجزاء واسعة من إثيوبيا[2]. ويدين حوالي 80 % منهم بالديانة الإسلامية، كما هناك أقلية تعتنق الديانة المسيحية وأخرى تدين بديانات تقليدية[3]. لقد ساهم الأوروميون بسبب كثرتهم وانتشارهم الواسع وتمثلهم للثقافة الإسلامية في نشر الإسلام في المنطقة المحيطة بهم.[4]

يتوزع الأورومو على قبائل عدة، مثل قبائل تولاما (**Tulama**) وبورنا (**Borana**) وقوجي (**Gojy**) وإيتلا(**Itla**) وكاريو (**Karaiya**) وراي (**Ray**) وميتش (**Mech**) وواللو (**Wolla**)، وغيرها من القبائل[5].

وتتمتع جماعة الأورومو بثقافة غنية وعريقة، والتي ظهرت آثارها في العديد من ممارسات الأورومو الاجتماعية، ولعل نظام الجدا (**Gadaa system**)، يمثل دليلاً واضحًا على ذلك، فهو نظام اجتماعي شامل يوجه الحياة السياسية والاقتصادية والدينية[6]، حيث ينظم الرجال من فئات سنية معينة، لكل فئة دزرها المحدد والمرتبط بطقوس وتنظيمات سياسية وعسكرية، وهو ما ساعد على تكريس المساواة

2محمد أحمد مواهب، **القوميات الإثيوبية والتجربة الديمقراطية**، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 5، 5 يناير، 1996، ص112.

1عبد السلام إبراهيم بغدادي، **مرجع سابق**، ص 170.

2 **نفس المرجع السابق**، ص 171.

3 محمد أحمد مواهب، **مرجع سابق**، ص112.

4 عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في إفريقيا**، سلسلة أطروحات دكتوراه، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 47.

5 **نفس المرجع السابق**.

6 محمد أحمد و عبد اللطيف محمد، **التطور السياسي لجبهة تحرير أورومو**، ط1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص ص 16، 17.

فضلا عن روح التضامن والتعاون بين أبناء الجماعة، مما ساعد على ترابطهم وتماسكهم وتعاونهم فيما بينهم على عكس الأمهريين الذين يمتازون بالنزعة الفردية ونظام تراتبي.

الأمهرا:

ينحدر الأمهرا **(Amhara)** من أصول سامية حيث هاجر أجدادهم من الجزيرة العربية إلى إثيوبيا قبل عدة قرون من ميلاد المسيح عليه السلام، وعلى الرغم من كونها أقلية صغيرة، ظلت جماعة الأمهرا تسيطر على الأوضاع السياسية بإثيوبيا لعدة قرون، وهم يشكلون الصفوة المتعلمة كما يتقلدون أهم المناصب العليا سواء في الخدمة المدنية أو في الجيش. إن جماعة الأمهرا ثانية بعد جماعة الأورومو من حيث عدد السكان الذي يتراوح ما نسبته 28%. ويتحدثون اللغة الأمهرية التي هي لغة سامية جنوبية، مشتقة من اللغة السامية الجئزية **(Geez)** القديمة. وللأمهرية أبجدية مكتوبة، وهي لغة رسمية لعموم إثيوبيا[1].

ويعتنق أغلب عناصر الأمهرة الديانة المسيحية الأرثوذكسية التي دخلت البلاد منذ القرن الرابع ميلادي، ويوجد من يعتنق الديانة الإسلامية، ولقد تمكنوا من جعل دينهم وتاريخهم، مجموعة من القيم والمقاييس التي تحدد العلاقات الاجتماعية في الدولة[2].

إن الأمهريون يعتقدون أنفسهم، ولا سيما الشوا **(Shoa)** الذين ينحدر منهم كثير من ملوك وأمراء إثيوبيا المؤسسيين والسادة التاريخيين لدولة إثيوبيا، وهم يعتبرون ثقافتهم هي العليا مقارنة مع الأخرين ويشعرون بأنهم الأكثر تحضرا وسموا، وأنهم الشعب المختار، لذا وجب على الإثيوبيين تبنيهم

لقد ظل الأمهريون يسيطرون على الحكم في إثيوبيا إلى غاية سنة 1991م عندما جاء ميليس زيناوي المنحدر من جماعة التغرين (التجراي)، بدعم من القوى الخارجية الكبرى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

تتمركز جماعة الأمهرا في الإقليم الشمال الغربي من البلاد، وينتشرون بشكل كبير في الهضبة الإثيوبية، ويعرفون إلى جانب التغرينيين باسم الأحباش، وهذا على أساس أنهم من السكان القدماء ذو أصول سامية القادمة من شبه الجزيرة العربية وأسسوا دولة الحبشة (الاسم القديم لإثيوبيا).

التغرين أو (التجرين–التجرانيون Tigray-Tigreans):

1عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في إفريقيا، مرجع سابق**، ص 166.

2- Merera Gudina, **Ethiopia Competing ethnic Nationalisms and The Guest for – Democracy**, 1960-2000, Netherlands: Shaker Publishing, 2003, p18

ينحدر التغرينيون من أصول سامية هم أيضا إلى جانب الأمهريون، ويعتنقون المسيحية الأرثوذكسية القبطية، ويشاركون الامهرا كذلك في الروح الاستعلائية والاعتقاد بنقاء عرقهم وأصالتهم[1]. إلا أنهم لا يختلطون مع الجماعات الأخرى بحكم المنطقة التي يعيشون فيها التي تمتاز بالصعوبة لأنهم يمكثون في أعلى الهضبة، فبسبب عزلتهم الجغرافية استطاعوا المحافظة على شخصيتهم ونقائهم الإثني كما يعتقدون. وتقدر نسبتهم حوالي 6%، ويتكلمون اللغة التجرينية وتوجد قلة منهم يعتنق الإسلام.

وينتشرون في المناطق الشمالية من الهضبة الإثيوبية (إقليم التجراي) ويمتدون داخل دولة إريتريا، ويعتقد التغرينيون، أنهم ينحدرون من الأكسوميين الذين أسسوا مملكة أكسوم التي كانت قائمة عند ظهور الإسلام، ويعود تاريخ تأسيسها إلى القرن السابع قبل الميلاد[2].

ويرجع أصل جماعة التغرين إلى الهجرات التي قام بها العرب من شبه الجزيرة العربية منذ آلاف السنين إلى الحبشة سابقا، وهناك من يعتقد أن اسم التجراي مشتق من اللفظ العربي " تاجر" ولا سيما أنهم كانوا في الأصل تجارًا، ولايزال قسم منهم يمارس التجارة، إلا أن أغلبهم الآن يمتهن الزراعة.

العفر: (Afar) أو الدناكل أو العداليس أو أولاد علي أو أود علي

هم من أبناء الأقوام الحامّية –الكوشيتية، المتداخلين مع العرب، إذ تعود جذورهم إلى الهجرات العربية إلى إفريقيا قبل خمسة آلاف سنة واختلطوا بالقبائل الحامّية، وأنتجوا العنصر العفري (الدنكالي). وهم قريبون عرقيا من الصوماليين. ومن مناطق العفر جدباء مقفرة، لذا تراهم في حركة مستمرة بحثًا عن المراعي. ويتوزع العفريون على ثلاث دول في منطقة تسمى المثلث العفري[3]، إذ ينتشرون في شمال شرق إثيوبيا وتمتد أصولهم إلى العفريون المتواجدون في إريتريا وجيبوتي، وينقسمون إلى قبائل وعشائر عدة، وقد ظلت تلك القومية مستقلة عبر معظمهم التاريخ حتى ضم الإمبراطور (هيلا سيلاسي) سنة 1952م أراضيهم إلى إثيوبيا، ثم عمل (منجستو) على تشتيت تجمعاتهم، وبعد سقوط الأخير خصص لهم إقليم لهم[4].

1بهاء الدين مكاوي محمد قيلي، **تسوية النزاعات في السودان – نيفاشا نموذجا** -، د ط، السودان: مركز الراصد للدراسات، 2006، ص 121.

2 عبد السلام، إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في إفريقيا، مرجع سابق**، ص 168.

3 **نفس المرجع السابق**، ص 172.

4 طه حميد حسن العنبكي، **تطورات الصراع الإريتري – الإثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية والدولية**، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 3، العددان 1، 2، 2010، ص 52.

يتحدث العفريون لغة واحدة هي العفرية، ويعتنقون الإسلام، إلا أنهم لم يتوحدوا طوال تاريخهم، كما أن علاقاتهم بجيرانهم لم تكن جيدة بحكم توزعهم على الدول الثلاث المذكورة، وهو ما يجعلهم جماعة إثنية ممتدة داخل هذه الدول بل مشرذمة، لذا فإن هناك من يطالب بكيان عفري يحفظ وحدتهم وحقوقهم[1]. ويُعد العفر ضمن إثيوبيا من الأقليات، إذ لا تتجاوز نسبتهم ما بين 1,7% و4% من مجمل سكان إثيوبيا

الكوراج أو القوارق: (Gruge–Gurage)

يسكن أبناء الكوراج، جنوب الهضبة وأماكن أخرى، ونسبتهم ما بين 2% و4%، ويحتلون المرتبة الرابعة من حيث عدد السكان في إثيوبيا، لكن لا يملكون لإقليم خاص بهم وهذا راجع إلى انتشارهم وتوزعهم، حيث يقطن عدد منهم غرب شوا في إقليم الأمهرا، بين زاوي **(Ziway)** ونهر أومو **(Omo)**. وأيضا بحكم توزعهم على جماعات فرعية، منها مهر **(Muher)** وشاها **(Chaha)**، وكل من هذه الجماعات الفرعية لها لغتها أو لهجتها المميزة وديانتها الخاصة، كما أن ملامحهم مختلفة فيما بينهم، إذ يشبهون الامهرا في الهضبة، والزنوج في مناطق السيدامو **(Sidamo)** في الجنوب الغربي من إثيوبيا.

البجة: (Beja)

يقطن أبناؤها المنطقة الشمالية، ويمتدون داخل السودان وإريتريا، وفرعهم في إريتريا يسمى بني عامر. وهم من القبائل البدوية ويتحركون باستمرار بين إثيوبيا والسودان ونسبتهم أقل من واحد في المئة[2].

الصوماليون:

لهم إقليم خاص يضم منطقة أوغادين والمناطق المجاورة لها، وأصل هذه الجماعة من القبائل العربية الصومالية، وهذا ما يفسر ارتباطهم بالصومال بحكم الأصل المشترك بينهما وكذا القرب الجغرافي للإقليم من الحدود الصومالية، وكذلك إحساسهم بانتمائهم لها أكثر من إثيوبيا التي لم تستطيع السيطرة عليهم بشكل فعلي، ولايزالون يقاومون سياسة الضم والإلحاق[3]. وهم أقلية في إثيوبيا، وتبلغ نسبتهم حوالي 6%.

1 عبد السلام إبراهيم بغدادي، **مشكلة الأقليات في القرن الإفريقي-دراسة حالة العفر في أريتريا وجيبوتي وإثيوبيا-**، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 59، الشارقة، 1998، ص 37.

2 **نفس المرجع السابق**، ص ص173، 174.

3 عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في إفريقيا، مرجع سابق**، ص 172-176.

مناطق تواجدهم هي أوغادين وهرر، وهي مناطق متنازع حولها بين إثيوبيا والصومال، ويزاولون بصفة رئيسية مهنة الزراعة والرعي[1].

الأغوا: (Agua) (Agew)

ينتشر أبناء الأغوا الهضبة ويمتدون داخل إريتريا، وهم من السكان القدماء، ومن المتأثرين بالثقافة الأمهرية، وأشهر فروعهم: أويا(**aweya**) وكومفل(**kumfel**) وقرّا(**Qaarra**) وكالا(**kala**) وكمنت (**Kemant**) وكامتا(**Kamta**) وكارمير(**Kharmir**) وبوغوس(**Bogos**) وبلين(**Bilen**) ولا تزيد نسبتهم على 1% إلى 1.5% من مجموع السكان[2].

الفلاشا أو اليهود السود أو بيت إسرائيل: (Falasha)

يعتنق الفالاشا الديانة اليهودية، وهُجِّرت أعداد كبيرة منهم إلى إسرائيل، ولم يبق في إثيوبيا سوى بضعة آلاف، يتواجدون في منطقة غواندار في الشمال وإقليم التغرين أو التيجراي في شمال غرب إثيوبيا.

وهناك من يرى أن أصلهم يرجع إلى الأغوا الذين تهودوا في القرن الثالث أو الرابع قبل الميلاد على يد إرساليات يهودية قدمت من اليمن. ويزعم بعض أبناء الفالاشا أنهم ينحدرون من السلالة السليمانية، والفالاشا ويتكلمون اللغة أغو المعروفة بكوارينيا وهم يتكلمون اللغة أيضا اللغة الأمهرية[3].

مجموعة الإقليم الجنوبي

يضم الإقليم الجنوبي – الغربي من إثيوبيا ما بين 20 و40 مجموعة إثنية مختلفة. منهم السيدامو والتلال الجنوبية، واختلفت المصادر في تحديد نسبتهم، فمنهم من يقول إنهم يشكلون ما يقارب 9%، وعلى الرغم من أنهم من أصول كوشيتية، إلا أن بعضهم له ملامح زنجية، وهم موزعون على سبع قبائل هي: أومتو(**Ometo**) وماجي(**Maji**) وكافا (**Kaffa**) وجنجرو (**Janjero**) وغيميرا (**Gimira**) وغيب (**Gibe**) وباكو (**Bako**). هناك الشانكيلا الذين يسكنون بمحاذاة الحدود الغربية مع السودان، وهم من الزنوج ويتوزعون على قبائل عدة.

---

1 طه حميد حسن العنبكي، **مرجع سابق**، ص 52.

2 عبد السلام، **مشكلة الأقليات في القرن الإفريقي-دراسة حالة العفر في أريتريا وجيبوتي وإثيوبيا-**، **مرجع سابق**، ص 175.

3 بدون كاتب،"الفلاشا جذورهم وأصولهم التاريخية ومعتقداتهم الدينية"، في: http://furat.alwehda.gov.sy/node/133511 12.04.2017

جدول رقم: 3.2 جدول يبين النسبة السكانية التي تمثلها كل جماعة إثنية داخل إثيوبيا وأماكن تواجد تلك الجماعات داخل الدولة.

الجماعة	نسبة السكان	إقليم تواجدهم
الأوروموا	%40 -50 %	وسط وجنوب وشرق وجنوب إثيوبيا
الأمهرا	28 %	الشمال الغربي من إثيوبيا
التغرين(التيجراي)	6 %	شمال إثيوبيا
العفر(الدناكل)	1,7 % - 4 %	الشمال الشرقي لإثيوبيا
الكوراج (القوارق)	2 % -4%	جنوب إثيوبيا
البجة	أقل من 1%	شمال إثيوبيا
الصوماليون	%6	الجنوب الشرقي لإثيوبيا
الأغوا	1 % -1,5%	شمال إثيوبيا
الفلاشا	/	الشمال الغربي لإثيوبيا
جماعات الإقليم الجنوبي	%9	الجنوب الغربي لإثيوبيا

من إعداد الطالبتان

اللغة في إثيوبيا:

تعتبر إثيوبيا من أغنى دول العالم من حيث عدد اللغات، إذ يتكلم أهلها نحو 82 لغة محلية، تقسم اللغات في إثيوبيا إلى أربع أصول لغوية رئيسية، وتتمثل في[1]:

اللغات السامية: يتحدث بها في الأجزاء الشمالية والوسطى والشرقية من إثيوبيا، وتستخدم فيها الكتابة الجعزية التي تتكون من 33 حرفا يدل كل منها على سبعة أحرف مما يجعل عددها 231 حرفا، وتضم اللغات السامية 13 لغة من أبرزها اللغتان الجعزية والأمهرية.

1 Language, Ethiopian Treasures, in :
http://www.ethiopiantreasures.co.uk/pages/language.htm14.04.2017

اللغات الكوشية: يتحدث بها في الأجزاء الجنوبية، والوسطى، والشرقية من إثيوبيا، وتستخدم فيها الحروف الرومانية، والكتابة الجعزية، وتتكون هذه اللغات من 24 لغة، من أبرزها اللغتان الصومالية والعفارية.

اللغات الأوموتية: يتحدثها السكان في المنطقة الممتدة بين الوادي المتصدع ونهر أومو، وتضم هذه المجموعة 28 لغة، من أبرزها لغة كافا.

اللغات النيلية الصحراوية: وهي اللغات التي يتحدثها سكان المناطق الحدودية مع السودان في غرب إثيوبيا، خاصة في مناطق جامبيلا وبني شنقول وقماز، ومن أبرز لغات هذه المجموعة لغة أوب

تعتبر اللغة الأمهرية هي اللغة الرسمية للدولة وتستخدم في الإدارة والمصالح الحكومية، كما تستخدم في المدارس الحكومية وتصدر بها غالبية الصحف في إثيوبيا وبالتالي هي لغة التعامل بين سكانها.

هذا وقد بدأت القومية الأورومية، التي تعتبر الأغلبية في البلاد من حيث عدد السكان تكتب لغتها بالحروف اللاتينية مؤخرا، وذلك تعبيرا عن رفضها لهيمنة الأمهرة الذين يعتبرون من القوميات الصغيرة الحجم[1]

بالإضافة للغات المحلية توجد هناك لغات أجنبية ذات أهمية ومكانة خاصة في إثيوبيا، وتأتي الإنجليزية على رأس هذه اللغات من حيث الأهمية، فعلى الرغم من العدد القليل الذي يتحدثها كلغة أم في إثيوبيا، فإنها تتمتع بمكانة كبيرة، حيث تُعد اللغة الرسمية الثانية لإثيوبيا، فهي لغة التعليم في المدارس الثانوية الحكومية، وفي التعليم الجامعي، كما أن لها أهمية كبيرة في مجال التجارة والاتصالات الدولية، ويمكننا أن ننظر إليها من هذه الناحية كإحدى اللغات المهمة في إثيوبيا.

كذلك تتمتع اللغة الإيطالية بأهمية ما في إثيوبيا، فقد دخلت إثيوبيا منذ ما يقرب من قرن من الزمان، واستعملت في عدة مجالات مهمة، فقد صارت لغة وطنية لعدد من الإيطاليين الذين استقروا في إثيوبيا واستوطنوا بها، ولغة ثانية لعدد من الإثيوبيين، كذلك تم استعمالها لغة للتعامل في مجال العمل والصناعة[2].

1عبد الرحمن حسن محمود، **الإسلام في شرق إفريقيا من القرن 18 إلى القرن 20**. ط1، بيروت: مركز الوحدة العربية، 2011، ص39.

2 عبد الفتاح عمر، اللغة العربية في إثيوبيا (خلفيات الانتشار وعوامل الانحسار)، في: http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=18328 22.04.2017

أما اللغة العربية، فإنها تتمتع بمكانة متميزة على خريطة اللغوية لإثيوبيا، فقد استقرت اللغة العربية في إثيوبيا منذ وقت طويل، يسبق دخول اللغات الأوروبية إلى إثيوبيا، وتحدث بها عدد كبير من الإثيوبيين، وانتشرت بينهم انتشارا كبيرا[1]. ما تم ذكره من لغات هو موضع في الخريطة التالية:

الشكل رقم: 5.2 خريطة إثيوبيا موضح عليها الأصول اللغوية الأربع الرئيسية في إثيوبيا

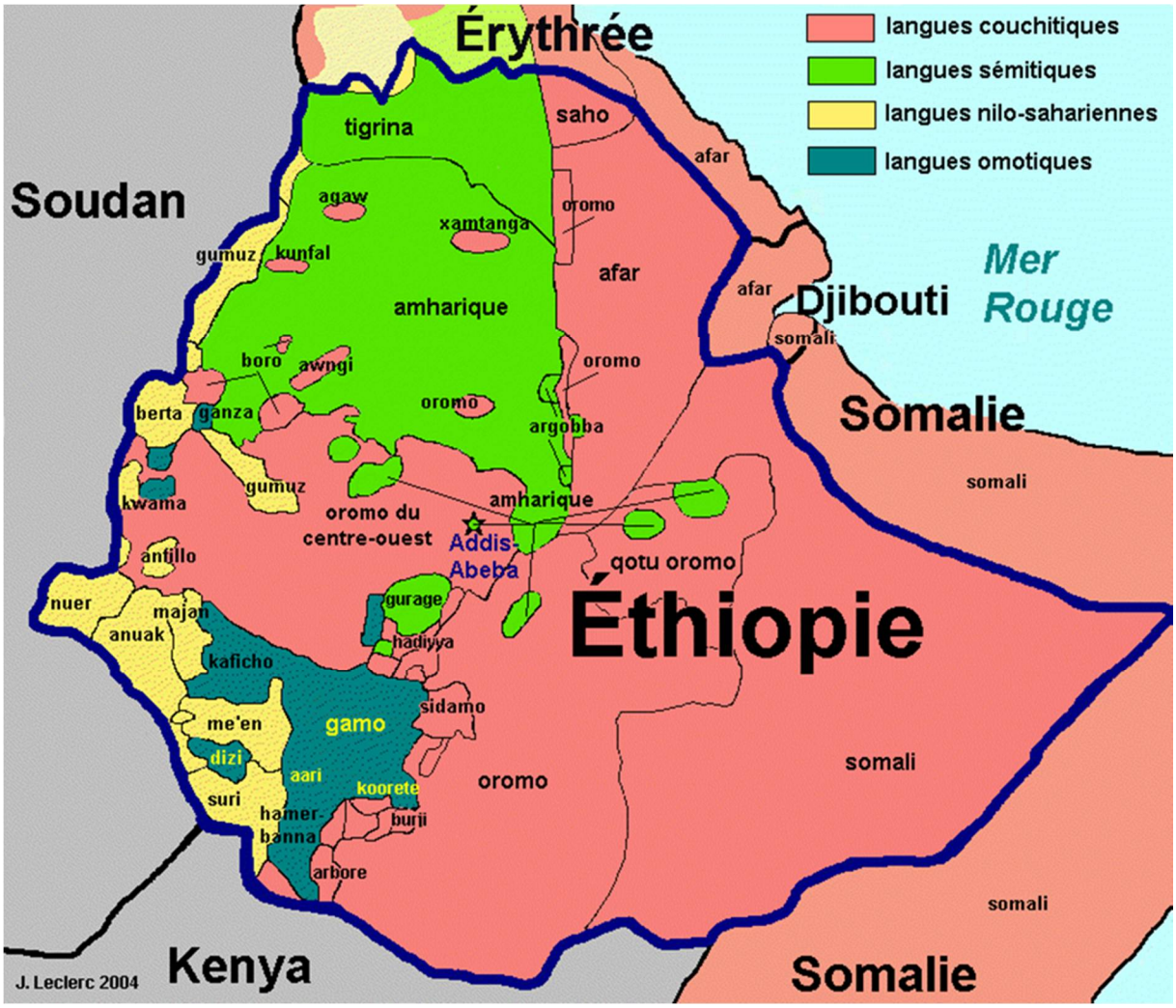

Source: Éthiopie.in: http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/ethiopie.htm

الدين في إثيوبيا:

إن المسيحية والإسلام يسودان معظم الهضبة، ولكن إلى جانبهما اليهودية فضلا عن الجماعات التي مازالت على وثنيتها[1]، فتعتبر من أكثر دول المنطقة ثراء من حيث التعددية الدينية.

1 **نفس المرجع السابق.**

ظهر الإسلام في المنطقة بداية القرن السابع، وقد تزامن مع انحطاط مملكة أكسوم الحبشية، حيث وجد المهاجرين المسلمين ملاذا آمنا من اضطهاد بني جنسيتهم القرشيين، حيث كانت الحبشة المكان الأول الذي ضم واحتضنهم، وهو ما يعني وصول الإسلام إلى إثيوبيا مبكرا كما يعود الفضل في انتشار الإسلام في إثيوبيا إلى التجار المسلمين الذين ترددوا على المناطق الداخلية وساهموا في انتشاره بين السكان[2].

كما تعد إثيوبيا من أقدم دول العالم القائمة حتى يومنا هذا، وهو ما يفسر لنا اتصالها المبكر بالديانة المسيحية، لذا تحصلت على مكانة مميزة في أول دستور حديث عام 1955م، وكان ذلك الدستور ينص على " أن الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية التي أُسست على مذهب القديس مارك تُعتبر العمود الفقري للإمبراطورية الإثيوبية، وبالتالي فهي مدعومة من قبل الحكومة "[3]، مهما يكن فإن المسيحية أصبحت الدين الرسمي للدولة الإثيوبية منذ منتصف القرن الرابع.

إلا أن دستور 1994م لم يحدد الدين الرسمي للبلاد، ولم يتضمن الدستور نصا يلزم الحكومة على المستويين الفيدرالي والإقليمي بالتدخل في ممارسات أي دين، وبالمقابل لا يتدخل الدين في شؤون الحكومة، وأن أي عادات أو تقاليد تتعارض مع هذه النصوص تُعد لاغية ولا يعمل بها[4].

ولقد تضاربت الإحصائيات حول نسبة المسحيين والمسلمين في إثيوبيا فهناك من يرشح الأغلبية إلى صالح المسيحية بنسبة حوالي 60% تضم الأرثوذكس والبروتستانت والكاثوليك فحين الإسلام يحظى بالنسبة 32% وبقية الأديان الأخرى بما فيها اليهودية والوثنية حوالي 8%، بينما تشير مصادر أخرى إلى تفوق المسلمين تتراوح نسبته ما بين 80% إلى 55% بينما المسيحية تمثل ما بين 20% و45%.[5]

المطلب الثاني: التعددية الإثنية والتقسيم الإداري للمجتمع الإثيوبي

لا تقل العوامل الجغرافية البشرية أهمية عن العوامل الطبيعية في تقدير قوة الدولة ووزنها السياسي، بل ربما تكون أهم هذه العوامل جميعا، وذلك نظرا لكون أغلب المشكلات السياسية التي تعانيها

---

1 محمد، عبد الغني سعودي، **قضايا إفريقية**، د ط، الكويت: عالم المعرفة، 1980، ص 214.

2 عبد الرحمن حسن محمود، **مرجع سابق**، ص 85.

3 **نفس المرجع السابق**، ص 241.

4 عبد الملك عودة، **إفريقيا تتحول: كلام في الديمقراطية**، د ط، القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، 2010، ص 150.

5بدون كاتب، "التركيب السكاني"، مجلة قراءات إفريقية، في: https://www.qiraatafrican.com/country/info/37?c=68 23.04.2017

دول العالم في الوقت الراهن ترجع في أصولها إلى عوامل بشرية، ويعد التكوين الإثني بما يشمله من معطيات من أهم تلك العوامل المؤثرة في تقدير القيمة السياسية للدولة ومقياسا مهما لمدى قوة ترابط أجزائها أو ضعفها، ومدى تجانس السكان وتماسكهم وشعورهم بالاندماج والولاء للدولة وبالتالي استقرارها أو عكس ذلك.

ومنطقة شرق أفريقيا يظهر فيها بوضوح التعدد الإثني، فحدود هذه الدول كما هو معروف خطط له من قبل الدول الاستعمارية الأوروبية، دون مراعاة للبنية الاجتماعية وأوضاع الجماعات الإثنية، حيث تداخلت الإثنيات وتعددت بين الدول وداخلها، وعند خروج الاستعمار من المنطقة فشلت الدول المستقلة في التعامل مع الظاهرة الإثنية[1]

تتسم إثيوبيا بأنها دولة تتقاطع فيها المسارات والخرائط التاريخية بطريقة تعبر عن تعدد الإثنيات هي دولة تزخر بتنوع هائل يحتوي على أكثر من 87 قومية وإثنية، من أصول وديانات ولغات مختلفة ومتباينة، تختلف الجماعات الإثيوبية في حجمها وثقافتها ولغتها ولهجاتها وانتشارها الجغرافي، وتختلف أيضا في مكانتها التاريخية، ومن ثم في علاقتها بالجماعات الأخرى ووزنها السياسي في الدولة، تلعب كل المتغيرات السابقة الذكر دورا كبيرا من ناحية تقسيم الإداري في هذه الدولة.

تنقسم دولة إثيوبيا إداريا في الوقت الراهن (2017) إلى تسع مقاطعات في كل إقليم برلمان ورئيس، بعضها أقاليم غنية وبعضها يعاني الفقر، إضافة إلى منطقتين حضريتين وهما أديس أبابا ودير داوا[2] .

جدول رقم: 4.2 يبين مقاطعات إثيوبيا: المساحة وأحدث التوقعات الرسمية لنسبة السكان فيه.(انظر الصفحة الموالية).

1علي أحمد نور طرابلسي، **النزاع الصومالي الإثيوبي**، د ط، القاهرة:مطبعة أطلس، 1987، ص55.

2 رشا السيد عشري،" الإحتجاجات في إثيوبيا: الأبعاد والسيناريوهات"، في: **www.qiraatafrican.com/.../الاحتجاجات-في-إثيوبيا-الأبعاد-والسينا** 27.03.2017

إسم المنطقة	العاصمة	مساحة كم مربع	السكان إحصائيات 1994/10/11	السكان إحصائيات 2007/05/28	السكان إحصائيات 2015/7/1
أديس أبابا	أديس أبابا	527	2112737	2739551	3273000
عفر	أوسا	72053	1106383	1390273	1723000
أمهرة	بحر دار	154709	13834297	17221976	20401000
بني شنقول- قماز-	أسوسا	50699	460459	784345	1005000
دير داوا	دير داوا	1559	251864	341834	440000
غامبيلا	جامبيلا	29783	181862	307096	409000
هراري	هراري	334	131139	183415	232000
أوروميا	أديس أبابا	284538	18732525	26993933	33692000
الصومالية	جيجكا	279252	3152704	4445219	5453000
تيغري	ماكيلا	84722	3136267	4316988	5056000
جنوب	أواسا	105476	10377028	14929548	18276000

Source: Ethiopia: Regions, Major Cities & Towns - Population Statistics ,in :https://www.citypopulation.de/Ethiopia.html

أولا: إقليمي إثيوبيا ذواتنا الوضع الخاص:

1) إقليم أديس أبابا•

عاصمة جمهورية اثيوبيا الفدرالية الديموقراطية الجديدة، وهي عبارة عن مدينة ولاية .**أديس أبابا Addis Abeba**حاضـــــــرة إثيوبيـة. تقـع فـي وسـط البلاد على خط عرض 9 درجـات شـمالاً وخـط طـول 38 درجـة و 50 دقيقة شرقاً ، علـى جبل أبيسنك 24200م فوق سـطح البحـر. حيـث تحميهـــا السلاســـل الجبلية العالية[1] من التيارات الهوائية الشمالية والغربية، ولذلك تتمتع بمناخ معتدل.

الشكل رقم: 6.2 *خريطة توضح موقع أديس أبابا في إثيوبيا المصدر:*
http://elbadil.com/2015/09/%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7-

تاريخ أديس أبابا: أسسها الإمبراطور الإثيوبي مينيليك الثاني في عام1885 ، وأصبحت عاصمة البلاد منذ1893 م، وأطلق عليها اسم فينفين (الوردة الجديدة). وجعلها الإمبراطور هيلا سيلاسي الأول مركزاً لحكومته منذ عام1931 م. وخضعت للاحتلال الإيطالي منذ عام 1936 حتى عام 19411. ولأهميتها الإقليمية أقامت الأمم المتحدة فيها مركزاً اقتصادياً واجتماعياً في عام 1958 لدراسة الظروف الاقتصادية والسكانية في القارة الإفريقية. وأصبحت أديس أبابا تتمتع بأهمية سياسية دولية منذ عام 1963، حيث جرى فيها أول لقاء لرؤساء حكومات الدول الإفريقية الذي تمخض عن تشكيل منظمة

• جاء اسمها من لغة أثيوبّية قديمة وهي اللغة الأمهرّية، وتعني بحسبها (زهرة **جديدة**) أو (البستان **الجديد**)، وربما يعود هذا الاسم لطبيعتها الجميلة الدائمة الخضرة

1 كفاية، العبادي، أين تقع أديس أبابا،في:
http://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%8A%D9%86_%D8%AA%D9%82%D8%B9_%D8%A3%D8%AF%D9%8A%D8%B3_%D8%A3%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D8%A7، 07.04.2017

الوحدة الإفريقية ومركزها الدائم في العاصمة الإثيوبية. ومنذ عام 1974تطورت أديس أبابا تطوراً سريعاً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية[1]

النمو السكاني والعمراني: أديس أبابا كبرى المدن في إثيوبية وفي شرقي القارة الإفريقية، يعيش فيها أكثر من مليون ونصف المليون نسمة (1984) أو 4.5% من سكان البلاد، وتضم أكثر من ثلث سكان المدن الإثيوبية، وتتفوق على المدينة الثانية حينذاك أسمرة بأربع مرات، وقد زاد عدد سكانها بين عامي 1965و1984 من نصف مليون إلى مليون ونصف المليون نسمة وإلى 2.209,000 نسمة في عام 1995، نتيجة الهجرة الريفية والزيادة الطبيعية التي بلغت 25 بالألف (بلغت نسبة الولادات 50 بالألف والوفيات 25 بالألف). وترتفع الكثافة العامة إلى أكثر من 5000 نسمة/كم مربع، وتنخفض في ضواحيها إلى ما دون 100 نسمة/كم مربع.

ترتفع نسبة الأطفال (أقل من 14 سنة) في العاصمة إلى أكثر من 40% بينما تبلغ نسبة الذين سنهم بين 15 و64 سنة نحو 56%.

وتتفوق نسبة الإناث على الذكور في العاصمة وفي معظم المدن الإثيوبية بسبب عمل معظم الذكور في الأقاليم والمناطق الزراعية والرعوية وتنقلهم بحسب المواسم الزراعية.

ينتمي معظم سكان العاصمة إلى القومية الأمهرية (أكثر من 50%)، إلى جانب أقليات من العرب والهنود وغيرهم من الأجانب من إفريقيين وآسيويين وأوربيين. ويدين نحو نصف السكان بالديانة الإسلامية ونحو 40% بالديانة المسيحية.

الوضع الاقتصادي للإقليم: يشار إلى أديس أبابا في الكثير من الأحيان بعاصمة إفريقيا فهي تتمتع بأهمية سياسية واقتصادية[2] وعلمية وثقافية وإدارية للقارة الإفريقية عامة ولإثيوبية خاصة ولاسيما لإقليم شوا. فهي مركز للمنظمات الإقليمية والدولية وللبعثات الدبلوماسية وللحكومة الإثيوبية. كما تعد أديس أبابا أهم مركز اقتصادي وصناعي في البلاد، إذ تضم أكثر من نصف الصناعات التحويلية[3] والغذائية والخفيفة، كما أقامت الحكومة فيها أهم الصناعات الحديثة كصناعة الحديد والصلب في أكاكي إحدى ضواحي العاصمة، وصناعة الإسمنت، ومعملين لتجميع صناعة الجرارات الزراعية والسيارات ومعملاً لصنع إطارات السيارات.

---

1 فؤاد علي بكر علي،"أديس أبابا عاصمة المؤتمرات"، في-http://fuadalibeker.blogspot.com/2013/02/blog post_9788.html، 07.04.2017

2بدون كاتب،"أديس أبابا: إثيوبيا"، في: https://www.tripadvisor.com.eg/Tourism-g293791-Addis_Ababa-Vacations.html ، 09.04.2017

3فؤاد علي، بكر علي. مرجع سابق.

ولقد تطورت فيها صناعة الجلود والأحذية في السنوات الأخيرة [1]، فبلغ إنتاجها أكثر من 300 ألف زوج من الأحذية منذ عام 1984، ونمت صناعة الكونسروة وتعليب اللحوم وصناعة عصر الزيوت ومطاحن الحبوب والمشروبات الروحية. وتشتهر العاصمة بالصناعات اليدوية التقليدية النسيجية والخشبية والجلدية والمعدنية والفخارية.

التعليم: تضم أديس أبابا أكبر المراكز العلمية والثقافية في البلاد. فقد أُسس فيها أول معهد للدراسات العليا في عام 1955 تحول فيما بعد إلى الجامعة الإثيوبية (12 ألف طالب في عام 1985)، وتضم مختلف الكليات العلمية والإنسانية. وفيها معاهد للأبحاث العلمية والتاريخية والاقتصادية والسياسية، كما تضم أكثر من خمسة عشر معهداً ومشفى طبياً، إضافة إلى المراكز الصحية الدولية والمراكز الصحية للأمراض المختلفة المنتشرة في المناطق المدارية، وكذلك تضم العاصمة أكبر مكتبات إثيوبية وفيها خمس دور للسينما والمسرح، يصدر في العاصمة عدد من الجرائد والمجلات باللغتين الأمهرية والإنكليزية، وفيها محطتان للإذاعة والتلفزيون.

النقل والمواصلات: تعد أديس أبابا عقدة مواصلات برية تنطلق منها طرق معبدة باتجاه المدن الرئيسية والدول المجاورة، منها طريق أسمرة -أديس أبابا، وطريق عصب -أديس أبابا حتى الحدود الكينية جنوباً. ويعد الخط الحديدي جيبوتي -أديس أبابا أهم الخطوط الحديدية في البلاد وأطولها وهو يصل المراكز الزراعية والصناعية والإنتاجية بميناء التصدير جيبوتي على خليج عدن. كما ترتبط العاصمة بخطوط جوية دولية وداخلية تصلها بأربعين مركزاً داخلياً ومع 28 مدينة دولية.

أما الخدمات العامة فما زالت ضعيفة وخاصة في مجال توفير المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي وغيرها من الخدمات[2].

1 بدون كاتب، "عمل خاص/أديس أبابا/ عاصمة إثيوبيا"، منتديات ستار تايمز، في:
http://www.startimes.com/?t=31376910، 10.04.2017

2بدون كاتب، "المواصلات في إثيوبيا"، شبكة ومنتديات زاد المسافر، في:
https://www.travelzad.com/vb/t130215.html، 06.04.2017

الشكل رقم:7.2 *خريطة إثيوبيا موضح عليها موقع دير داوا*. المصدر:
http://www.marefa.org/%D9%85%D9%84%D9%81:Ethiopia_location_map.svg

2) إقليم ديرة داوا Dire Dawa

تقع في الجزء الشرقي من البلاد[1]، على نهر **Dechatu** ، عند سفح حلقة من المنحدرات التي وصفت بأنها الى حد ما مثل مجموعة من أوراق الشاي في قاع الحوض، هي مدينة اسلامية وتعتبر قبلة الاسلام في اثيوبيا ودار العلوم الاسلامية ومن أبرز علمائها سعيد النوري وكامل محمد ومحمد غزالي وكمال بدري وابراهيم وعلى شبو وجميع سكانها مسلمون وتشتهر بمآذنها.

تأسست ديرة داوا بعد اديس ابابا أثناء الغزو الإيطالي، أمر موسو ليني أن كلا من أديس أبابا ودير داوا سيكون بمنأى الهجمات الجوية كاستجابة لمطالب الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية لسلامة مواطنيها، كانت تحت الإدارة الفرنسية.

الوضع الاقتصادي للإقليم: تم وضع عدة خطط من أجل إنعاش المنطقة فهي تحوي المراكز المالية والتجارية والمباني متعددة الاستخدامات والفنادق والمرافق الترفيهية والمستشفيات، هناك أنواع مختلفة من الموارد المعدنية التي يمكن استخدامها لأغراض الصناعة والبناء في المنطقة.[2]

دير داوا هي موطن لعدة مراكز، تعد مركز صناعي، وقد كانت بوابة لمعظم السلع التي تباع في أماكن مثل تايوان.

1 Dire Dawa City Council - Ethiopian Government Portal, in: http://www.ethiopia.gov.et/web/pages/StateDireDawa, 08.04.2017

2 The Region is endowed with rich agricultural resources, some ..., in: www.diredawabotii.gov.et/Executive%20Summary.doc ,08.04.2017

ثانيا: مقاطعات إثيوبيا التسعة:

1) مقاطعــة تيغــراي (ትግራይ تِگْـرَايْ بالتجرينية)

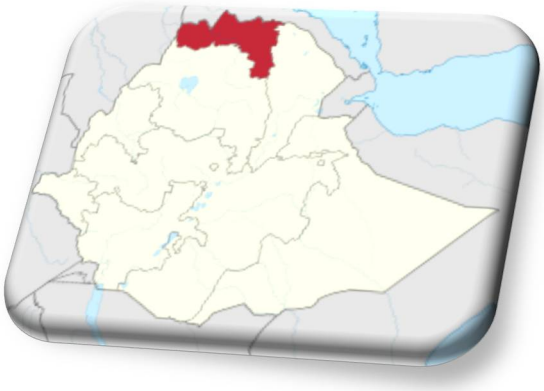

هــي احـد أقـاليم إثيوبيـا التسـعة وهـو مـوطن لقوميـة تغراي (تقراي)، يقـع فـي شـمال إثيوبيـا ويحـده مــن الشــمال إرتريــا ومــن الغــرب الســودان ومــن الشرق عفر ومن جنوبها إقليم أمهرا.

التوزيـع العرقـي: يتشـكل الإقليم من نحـو ثـلاث أربـاع السكان بالإضـافة إلـى اليوروب المتحدثين بلغـة السـاهو، الأمهرا، الكوناما، بنـي شـنقول، الرايـا، 65% يعتنقون الديانة الأرثوذكسية القبطية، و35% مسلمون[1]

خصـائص الإقليم: يهيمن علـى مكاتب الحكومـة الاتحاديـة بمـا فـي ذلـك الأجهزة العسكرية والأمنيـة، يقـال بأنه الطفل المدلل للحزب الحاكم[2]

الشكل رقم:8.2 خريطة إثيوبيا موضح عليها موقع منطقة تغراي، المصدر: http://www.marefa.org/%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9_%D8%AA%DA%AF%D8%B1%D8%A7%D9%8A

الوضــــع الاقتصــــادي للمقاطعــــة**:**

يعتمـد علـى الزراعـة بـالأدوات التقليديـة، محاصـيل الحبـوب لديـه فـي المقـام الأول: القمـح، الشـعير، والـذرة الرفيعة .محصول الثاني في السنة هو محفوف بالمخاطر أو المستحيل في معظم المناطق .البقوليات، في المقام الأولGARBANZOS ، ويزرع الكتان زيت بذر الكتان في بعض المناطق، بالنسبة لأولئك الذين يعيشون بالقرب من جرف الشرقي، يقومون بنقل الملح من منخفض عفار للبيع في الأسواق المرتفعات مصـدرا هامـا للـدخل .بالإضـافة إلـى تجـارة الملـح، والأفراد كسـب بعـض النقـود مـن خـلال شـراء الماشـية والحيوانـات الصـغيرة فـي المنـاطق المنخفضـة وبيعهـا الـى مزيـد مـن المرتفعـات، الماشـية لا تقـل أهميـة عـن حيوانات المحراث، حرث الحيوانات هي المتغير الأكثر أهمية في العملية الزراعية[3].

1زهير عبد الحسن مهدي، **إثيوبيا**، ط3 بغداد، مطبعة بغداد، 1984، ص ص 16، 17.

2Tigray Econimics and Ethiopian Politics, in **:**http://ecadforum.com/blog/tigray-economics-and-ethiopian-politics/, 10.04.2017

3Tigray, Eny clopedia of World Cultures,in: http://www.encyclopedia.com/places/africa/ethiopia-political-geography/tigray **,**10.04.2017

2) مقاطعة أوروميا بالأمهرية**?ኦሮሚያ** :

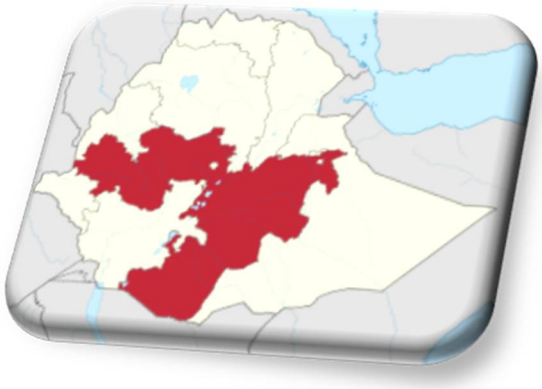

الشكل رقم: 9.2 خريطة إثيوبيا موضح عليها موقع أوروميا، المصدر:
http://www.marefa.org/%D9%85%D9%84%D9%81:Oromia_in_Ethiopia.svg

هي إحدى المناطق الاقليمية التسعة المبنية على أساس عرقي في إثيوبيا، التي تحظى بحكم ذاتي، وحسب المنظمات الحقوقية هي الأكثر تهميشا واضطهادا بشكل منهجي من قبل الحكومة الإثيوبية[1]. تشغل المنطقة مساحة 284.538 كم²، تحدها من الشرق منطقة صومالي، ومن الشمال منطقة أمهرا، منطقة عفر، منطقة بني شنقول - قماز، ومن الغرب السودان، منطقة گامبلا، ومن الغرب الأمم الجنوبية، ومن الجنوب كنيا.

في تعداد 2007 كان عدد سكانها أكثر من 27 مليون نسمة، مما يجعلها أكبر منطقة من حيث عدد السكان والمساحة، يشكل الإقليم مركز ثقل بشريا كبيرا للمسلمين في الجمهورية الإثيوبية[2]، تتكون من المقاطعات التالية مقاطعة أدامـا الخاصة، أرسي، باله، بورنا، إيلوبابور، جيما، ميراث هراغة (الغرب)،ميراث شو (الغرب)، ميراث ولكا (الغرب)، ميسراك هراغة (الشرق)، ميسراك شو (الشرق)، ميسراك ولكا (الشرق).

ساهم الأوروميون في نشر الإسلام في المنطقة المحيطة بهم[3]، وعانو التهميش السياسي والتذويب(الصهر) الإجتماعي، لذا نلاحظ أن كثيرين منهم تمهرو، بمعنى أصبحوا أمهريين، بحكم سياسة الاستيعاب التي اعتمدتها النظم السياسية الأمهرية المتعاقبة[4]، يرى بعض الكتاب والباحثين أن كلا من

1ميرفت عوف، الثورة **تجتاح إثيوبيا.. هل تنجح في إسقاط النظام؟**، في:-https://www.sasapost.com/ethiopia protests 03.04.2017

2 Tomas Zitelmann Norms and practice, **Ethnic Federalism in the Federal Democratic Republic of Ethiopia**, Centre of Modern Oriental Studies, Contriution to the Winter Course for Iraqi University Staff at the Friec Universitat Berlin, 5-27 February 2004, p1.

3عبد السلام إبراهيم البغدادي، **الوحدة الوطنية.... مرجع سابق**، ص47

4 Paul T. W Baxter, **Ethiopia's Unacknowledged problem: The Oromo**, vol77, no308, African Affairs, July1978, pp 131,132.

الإمبراطور هيلا سيلاسي والرئيس الأسبق منغستو هيلا مريام هما أصلا من الأورومو الذين تمهروا بسبب سياسة الاستيعاب الثقافي الأمهري[1]

الأوضاع الاقتصادية للمقاطعة: تحتوي هذه المقاطعة على ثروات طبيعية كبيرة تنتج هذه المقاطعة 115 ألف طن من القهوة تمثل أكثر من نصف إجمالي إنتاج البلاد منها. أيضًا تحتوي المقاطعة على 17 مليون رأس من الماشية التي تمثل 44% من إجمالي الماشية بالبلاد. ويتملك فلاحو هذه المقاطعة متوسط 1,14 هكتار من الأراضي الزراعية لكل شخص، بينما متوسط التملك القومي في البلاد يبلغ 1.01 هكتار للفرد[2].

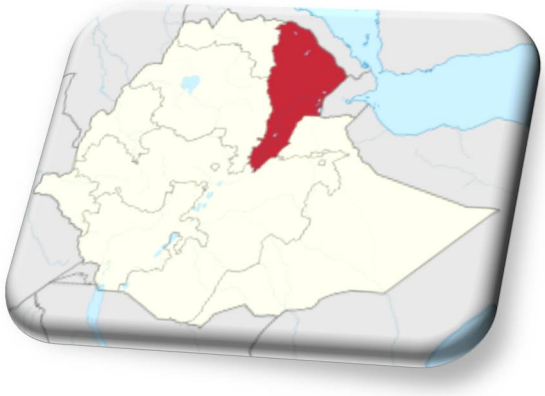

الشكل رقم: 10.2 *خريطة إثيوبيا موضح عليها منطقة عفر*، المصدر: http://www.marefa.org/%D9%85%D9%84%D9%81:Afar_in_Ethiopia.svg

3) مقاطعة عفر (تلعفر باللأمهرية አፋር)

هي واحدة من المناطق التسع في إثيوبيا المعروفة أيضا باسم منخفض عفار، هو جزء من وادي الصدع العظيم، وأدنى نقطة في إثيوبيا واحدة من أدنى المعدلات في أفريقيا، ويقع في شمال المنطقة. يتكون الجزء الجنوبي من وادي نهر أواش، الذي يصب في سلسلة من البحيرات على طول الحدود بين اثيوبيا وجيبوتي .

نسبهم: هذه القبيلة من القبائل العربية القديمة التي نزحت من جنوب الجزيرة العربية إلى أفريقيا الشرقية ويسميها الاحباش مرة باسم (الدناكل) ومرة باسم (العفار) والعفر اسم قبيلة مشهورة في اليمن. كان موطنها في جنوب الجزيرة العربية مما يلي حضرموت وعدن وعلى أثر قيام حروب بينها وبين أحد ملوك اليمن وتشديده الخناق عليها بالحرب والدمار اضطرت للهجرة إلى الحبشة منذ عهد قديم واستوطنت فيها، ويحتمل أن يكون هؤلاء العفاريون من مملكة (أوسان) التي كانت مزدهرة في جنوب اليمن استمر حكمها من عام 1000 ق.م حتى 540 ق.م وبعد هجرتها إلى الحبشة سمت عاصمتها الجديدة الكائنة في بلاد العفار أوسا طبقا لعاصمتها القديمة في جنوب الجزيرة وهم ينتمون إلى قبيلة زيد بن كهلان. وجميع أفرادها مسلمون منذ القرن العاشر الميلادي. يتحدث العفر لغتهم العفرية، وهي لغة كوشية. والعفر لهم

1 Paul T. W Baxter, **op.cit**, p 137

2علاء الدين السيد،" تظاهرات إثيوبيا: طبيعة الاحتجاجات.. وهل لها علاقة بسد النهضة"، في: https://www.sasapost.com/ethiopia-unrest/ 06.04.2017

قرابة بشعوب أورومو، وسيداما والصومال[1] والأگاو والبجا -قبيلة قحطانية، يتصل نسبها إلى عفار بن مهرة بن حيدان بن عمرو بن الحاف بن قضاعة بن مالك بن حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان بن هود النبي.. والمفرد: العفاري وذكر في بعض الدراسات ومنها الدراسة الجينية التي في كتاب (جغرافيا الجينات) وهي من أحدث الدراسات وأشهرها والتي تنسب العفار إلى قبائل البجا وهي القبائل الممتدة من جنوب مصر إلى شرق السودان وأن هذه القبائل العفار والبجا تتحدث نفس اللغة الكوشية، شعب عفار جميعهم مسلمون[2]

الأوضاع الاقتصادية للمقاطعة: يحترف العفر الرعي والزراعة وصيد الأسماك واستخراج الأحجار الكريمة من منطقة البحر الأحمر، أطلق اسم الشهرة على العفر بربان البحر الأحمر نسبة لمهارتهم في مجال عمل البحر. ان الشعب العفري عرف بكرمه وزهده وشجاعته وتعامله الطيب مع من يحيطون به. رغم أن بعض قبائل العفر هاجروا إلى المدن واعتمدت أسلوب الحياة الحضرية، فإن غالبية قبائل عفار

ظلت من الرعاة الرحل، الذين يرعون الإبل والماعز والأغنام والماشية في الصحراء، خلال موسم الجفاف، وتمثل الجمال أكثر وسائل النقل لديهم، يسكن العفاريون في خيم مصنوعة من الحصير[3]

4) مقاطعة بني شنقول* – قماز-Benishangul Gumuzالأمهرية (ቤንሻንጉል - - ጉምዝ)

هي احدى مناطق إثيوبيا كانت بالماضي تسمي المنطقة السادسة. عاصمتها أسوسا، تتكون المنطقة من 19 مقاطعة ويوجد بالإضافة إلى ذلك 33 بلدية والتي تشمل 13 مجلس محلي، وقد تم انشاء المنطقة بعد دستور سنة 1995 نظرا لافتقارها وسائل النقل والبنية التحتية للاتصالات، وهذه المنطقة تواجه تحديات كبيرة في التنمية الاقتصادية، وتقدر مساحة بني شنقول بحوالي 49,289.46 كيلو متر مربع.

الشكل رقم:11.2 خريطة إثيوبيا توضح بني شنقول-قماز، المصدر: http://www.marefa.org/%D9%85%D9%84%D9%81:Ethiopia-Benshangul-Gumaz.png

1 Ibrahim Bark and Abdel Rahman, **The Ethnic Map of Ethiopia**, Dirasat ifriqiyya, n°19, June 1998, pp 33, 34.
2 Ibid, p35.

3بدون كاتب،" بائل العفر أو المعافرة (الدناقيل)"، في:
10.04.2017 http://www.alnssabon.com/showthread.php?s=e409d0e03a28be534f711b5102d266bd&t=18318

* معنى اسم "بنى شنقول" في اللغة **الدنقلاوية** النهرية القديمة "**بلاد الذهب**"

ترجع أصول بني شنقول إلى المجموعات العربية التي هاجرت إلي أقصي جنوب النيل الأزرق إلى إقليمهم الحالي ثم تزاوجوا من القبائل المحلية[1]وعرف جزء منهم باسم **الوطاويط**

تشمل الجماعات العرقية التالية:

برتا(25.9%)،قموز(21.11%) ، أمهرة(21.25%) ، اوروموا(13.32%) ، شيناشا(7.59%) وماو (1.9%) .

الوضع الاقتصادي للمقاطعة: حسب التقرير المكتب الإحصائي الإثيوبي لعام 2005، وصل إجمالي عدد ما يملكه المزارعون في بني شنقول-قماز إلى 307,820 رأس ماشية (يمثل 0.79% من إجمالي عدد الماشية في إثيوبيا)، 65,800 خروف (0.38%), 244,570 ماعز (1.88%), 1,770 بغل (1.2%), 37,520 حمار (1.5%), 732,270 من مختلف أنواع الدواجن (2.37%)، و 166,130 خلية نحل (3.82%) تغطي الغابات أكثر من 60% من مساحة المنطقة، وتنتشر فيها أشجار البامبو، الكافور، والمطاط، البخور والصمغ بالإضافة إلى بعض الأنواع المحلية. بالرغم من ذلك، فقد أدت زيادة عدد السكان إلى تدمير الغابات، وأعلنت السلطات حملة في 8 يونيو 2007 لاستزراع 1.5 مليون شجرة في الشهرين التاليين لبدء الحملة في إطار العمل على زيادة الموارد الزراعية.

5) مقاطعة گامبلا Gambela (جامبلا، غامبلا) بالأمهرية (ጋምቤላ)

هي إحدى مناطق إثيوبيا، كانت سابقاً تسمى المنطقة الثانية عشر وعاصمتها گامبلا. الواقعة بين نهري بارو وأكوبو .يقع في گامبلا **متنزه گامبلا الوطني**، الذي يغطي ما يقرب من 5.061 كم² أو 19.6 ٪ من أراضي الإقليم، حسب تعداد 2007 الذي عقدته الوكالة الاحصائية المركزية الإثيوبية، يبلغ إجمالي عدد سكان منطقة گامبلا 306.916 نسمة.

الشكل رقم: 12.2 خريطة إثيوبيا موضح عليها موقع جامبيلا، المصدر:
http://www.marefa.org/%D9%85%D9%84%D9%81:Gambela

العرقيات الرئيسية في المنطقة:

هي نوير(46.65%) ، أنواك(21.17%)، أمهرة

1سير جيمس روبرتسون، **السودان من الحكم البريطاني إلى فجر الاستقلال**، (ترجمة) عابدين الخاجي، د ط، بيروت، دار الجيل، 1996، ص101.

(8.42%) ، كـــافيچو (5%) اورومـــو (4.83%) ، كامباتـــا(1.44%)، مزهنگـــر (4%) ، شكاتشـــو (2.27%), تگراي(1.322%) وجماعات عرقية أخرى أغلبهم من جنوب إثيوبيا 4.9%.

70% من سكان المنطقة همپروتستانت، 16.8%مسيحيون أرثوذكس، 3.8%يمارسون ديانات تقليدية، 4.9%مسلمين 3.4% ,كاثوليكوأُخ َر تشكل 1.1%.

گامبلا هي الموطن التاريخي للأنواك الأصليين. في السنوات الأخيرة كان هناك عنف ملحوظ بين الأنواك والإثيوبيين الأحدث استيطاناً للمنطقة، والذي يشار إليهم عموماً "بسكان المرتفعات."

الوضع الاقتصادي للمقاطعة: يعتمد اقتصاد غامبيلا على الزراعة والرعي وتربية النحل والمنتجات الصناعية المستوردة، الزراعة هي الممارسة بشكل رسم من قبل الشعب أنواك (تنعم جامبيلا بأراضي زراعية خصبة) هي واحدة من عدد قليل من المقاطعات التي تمتلك نسبه قليلة من الأراضي في إثيوبيا[1]. تسعون في المائة من سكان غامبيلا هم من سكان الريف، ومعظم الناس هم من المزارعين الذين يعيشون في الكفاف، ويبيعون بعض منتجاتهم في الأسواق المحلية ". وتشمل الأنشطة الاقتصادية الأخرى زراعة البن، واستكشاف الذهب (ديما وايريدا)، واستمرار العمل في الدولة المتبقية (في المقام الأول القطن في ألويرو بينو ويريدا)، واستكشاف النفط من قبل الشركات الماليزية والصينية الذي يقع في الشمال الشرقي للمنطقة. إن الأنواك "هم أساسا من يعتمدون على المحاصيل بالصيد والصيد كمصدر دخل تكميلي في حين أن النوير تعتمد إلى حد كبير على الثروة الحيوانية"[2] كما في بعض المناطق في البلاد، ازداد الضغط على الأرض بسبب تضاعف عدد السكان في الربع الأخير من القرن الماضي، فضلا عن إعادة توطين سكان المرتفعات في مناطق غامبيلا من مناطق أخرى هي أمهرا وتيغراي وسنب. "لقد زاد عدد السكان، ولكن تقنيات الزراعة لم تتغير، ويعتقد أن الأراضي المستخدمة تستخدم بشكل مفرط. وتتفاقم المشكلة بسبب انعدام الأمن، لأن المخططات الحكومية لمعالجة قضايا الزراعة -مثل حزمة الإرشاد الزراعي الوطنية -لا تصل إلى معظم الأماكن في غامبيلا [3]".

1 Economy, Information about Gambela Economy, *in*: http://gambelatoday.com/economy/, 02.04.2017

2 Abraham Sewonet, **Breaking the Cycle of Conflict in Gambella Region**, UN Emergencies Unit for Ethiopia.2002

3 UNICEF, **Livelihoods and Vulnerabilities Study, Gambella Region of Ethiopia**, 2006.

6) مقاطعة صومالي بالصومالية **Gobolka Soomaalida**بالأمهرية (ሶማሊ ክልል)

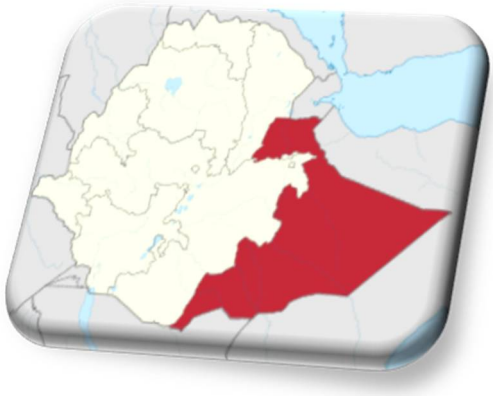

هي تاسع التقسيمات العرقية كيليوچ (في إثيوبيا عادة ما تعرف ما يطلق عليها **صومالي كالبيد**"غرب الصومال")، بسبب موقعها الجغرافي داخل منطقة الصومالي الكبير، [1]عاصمتها جيجيگا وهي ما يسميها الصوماليون اوگادين [2] وهو الإقليم الصومالي الخامس في إثيوبيا أو كما يسميه أتباع الرئيس السابق محمد سياد بري أوجادين نسبة لإحدى عشائر قبيلة الدارود التي ينتمي إليها الرئيس الراحل محمد سياد بري، وقد قام بتسمية الإقليم باسمه الحالي نظراً لتعاطفه الشديد لقبيلة والدته وحتى يضمن لهم السيادة على هذا الاقليم بعد التحرر من الاحتلال الإثيوبي .

الشكل رقم: 13.2 خريطة أثيوبيا توضح موقع منطقة صومالي، المصدر: http://www.marefa.org/%D9%85%D9%84%D9%81:Somali_in_Ethiopia.svg

جدول رقم: 5.2 نسبة السكان في إقليم صومالي سنة 2007-2015

السنة	سكان منطقة صومالي	% من إثيوبيا
2007	4.445.219	6.01%
2012	5.148.989	6.11%
2015	5.453.000	6.16 %

من إعداد الطالبتان

1 Lamberti, Marcello**, Map of Somali dialects in the Somali Democratic Republic,** H. Buske.1986 , p. 15

2 Kurian, **op.cit**, p592

الأوضاع الاقتصادية للمقاطعة: الإقليم غني بموارده الرعوية، ففي المناطق الشرقية والجنوبية يعمل السكان بالرعي، ويعشون حياة بدوية، وتنتشر تربية الأبقار والاغنام، والماعز، والإبل، ويمارسون الزراعة الخفيفة[1].

هناك تدهور في الأحوال المعيشية والاقتصادية يصل إلى حد المجاعة، ويؤدي لموت الأفراد والمواشي بشكل يومي، يتهمون الحكومة الإثيوبية بإغلاق الحدود مع كينيا وجيبوتي والصومال لمحاصرة شعب أوغادين[2]. تم تعيين مسؤولين ومجالس لديها مسؤولية إدارة الميزانيات وأنشطة التنمية في المنطقة[3]، تم مؤخرا اكتشاف النفط في هذا الإقليم. وفقا لCSA، اعتبارا من عام 2004-2005، 71.8٪ من السكان في المنطقة تقع في أدنى خمس الثروة والمعيشة، معدل وفيات الرضع هو 57 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية، يقع ما لا يقل عن نصف هذه الوفيات في الشهر الأول من حياة الرضي.

7) مقاطعة الأمم الجنوبية Southern Nations

هو اقليم يقع في اثيوبيا يسكنه العشرات من قبائل الإثيوبية ومنه سيداما وهى قبيله حاميه وغوراجيه وهى من اصول عربيه وكان جميع افردها من المسلمون ولكن أصبح نصفها تقريبا مسلمون وولاييتا وهي من أصول إفريقية وقبائل أخرى صغيره مثل غامو وغوفا وهديه والابا ويم وباسكيتو وبنش وتسامى وزاى وديزو وسورما ويشتهر الاقليم انه مصدر البن وفيه تم اكتشاف أول حبة، ومن أشهر شخصيات التي ولدت بالاقليم منغستو هايلى مريم من ولاييتا والشيخ

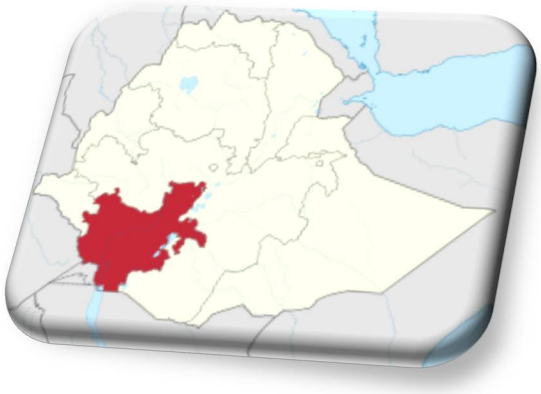

الشكل رقم: 14.2 ***خريطة أثيوبيا موضح عليها موقع منطقة الأمم الجنوبية***، **المصدر:** http://www.marefa.org/%D9%85%D9%84%D9%81:Southern_Nations,_Nationalities,_and_People%27s_Region_in_Ethiopia.svg

1بدون كاتب، **أوغادين**، موسوعة الجزيرة، في: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2014/11/14/%D8%A3%D9%88%D8%BA%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%86 06.04.2017

2بدون كاتب، **قصة الخلاف**، منتديات ستار تايمز، في: http://www.startimes.com/?t=29729199، 06.04.2017

3 Tobias Hagmann and Mohamud H. Khalif, **State and Politics in Ethiopia's Somali region since 1991,** the International Journal of Somali Studies, Vol 6, Bildhaan, 2008, p. 33

الكبير حسن انجامو من الابا والقائد العسكري الدموي يتروس أولنغا من غامو وكثير من شيوخ المسلمين الذين ساهموا بنشر الإسلام بالمنطقة.

الوضع الاقتصادي للمقاطعة: استنادا إلى سجلات التفتيش الإثيوبية يمثل الشاي والقهوة في الإقليم 44.2% من إجمالي الإنتاج في إثيوبيا، الماشية تمثل 20.5% من إجمالي الماشية الإثيوبية، الأغنام 18.8 % من إجمالي الأغنام، الماعز 17.6% من إجمالي الماعز في إثيوبيا، الخيول 19.7% من إجمالي الخيول في إثيوبيا، البغال43.1% من إجمالي البغال في اثيوبيا، الحمير 11.1% من إجمالي الحمير في إثيوبيا، الدواجن 21.3% من إجمالي الدواجن في إثيوبيا، خلايا النحل 16.7 % من إجمالي خلايا النحل في الدولة، تمثل البطاطا والقمح القهوة أهم المحاصيل للإقليم.[1]

8) مقاطعة هراري

الشكل رقم: 15.2 ***خريطة أثيوبيا موضح عليها موقع منطقة هراري،***
المصدر:
http://www.marefa.org/%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9_%D9%87%D8%B1%D8%B1%D9%8A

تقع في شرق إثيوبيا وهي العاصمة الإقليمية للشعب الهراري حسب التقسيمات الجغرافية العرقية، تقع المدينة على قمة تل في الملحق الشرقي في المرتفعات الإثيوبية حوالي خمسمائة كيلومتر من أديس أبابا على ارتفاع أكثر من 1885 متر. وقد سميت هرر بجوهرة الشرق ولها أسماء عديدة[2].

أهم قبائل هراري: الاورومو 45% أمهرة 27% وتعد قبيلة هررى من قبائل العربية حيث اختلط فيها العلويون واهل بيت الرسول وقبائل الشيباني العربية.

الوضع الاقتصادي للمقاطعة: المنطقة معروفة بالقهوة والنسيج وتجليد الكتب، يشارك أغلب سكان الإقليم في الزراعة والتجارة ، من بين المنتجات الزراعية الرئيسية الذرة الرفيعة البرتقال المنجو، يتم تقديم مجموعة متنوعة وغريبة من السلع المعروضة للبيع، والملابس الملونة والمجوهرات التي يرتديها الناس،

1 Ethiopian Governement Portal, "the Southern Nations, Nationalities and People's Regional State", in: http://www.ethiopia.gov.et/web/pages/StateSNNP 11.04.2017

2محمد عمر أبرار،"الأثر الثقافي التركي في إثيوبيا: مدينة هرر نموذجا"، مركز البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية،ص182 في: research.iua.edu.sd/مؤتمر%20العلاقات%20الإفريقية%20التركية.. 10.04.2017

شعب الهراري متفوق في الحرف اليدوية الفضة، الدباغة، السكاكين، إنتاج الشفرة ،وصنع الصندل، كما ان المنطقة غنية بالمعادن مثل الغرانيت الرخام ويوجد أكثر من 80 مستثمر برأس مال قدرة 200 مليون في المنطقة مما قد يخلق و يوفر فرص عمل[1].

9) مقاطعة أمهرة

الشكل رقم:16.2 *خريطة إثيوبيا موضح عليها موقع منطقة أمهرة*، المصدر: http://www.marefa.org/%D8%A3%D9%85%D9%87%D8%B1%D8%A9

هي واحدة من تسعة انقسامات عرقية في اثيوبية عاصمتها بحر دار، كانت تعرف سابقا بالإقليم الثالث في إثيوبيا، حدودها مشتركة مع تيغري شمالا، العفر في الشرق، أوروميا في الجنوب، بني شنقول قماز في الجنوب الغربي وجمهورية السودان في الغرب.

الوضع الاقتصادي للمقاطعة: إقليم الأمهرة واحد من المناطق المنتجة للمحاصيل الرئيسية في البلاد بكميات كبيرة كالقمح البذور الزيتية، الذرة الرفيعة، الشوفان الفول البازلاء، يشارك نحو 85% من الناس في الزراعة، كما تجني المحاصيل النقدية مثل القطن السمسم عباد الشمس قصب السكر.

بحيرة تانا وجميع الأنهار المتواجدة في المنطقة لهم دور كبير في ري الأراضي كذلك توليد الطاقة الكهرومائية مع اكتساب ثروة السمكية كبيرة.

يتمتع الإقليم بثروات حيوانية تقدر ب 9.1 مليون رأس من الأبقار، 8.4 مليون رأس من الأغنام والماعز، الخيول 1.6 مليون، 8.5 مليون من الدواجن، تم العثور على 40% من أعداد الثروة الحيوانية للبلد في هذه المنطقة مما يعطي فرصة كبيرة لإنتاج الحليب وتوفر اللحوم وتجهيز الاغذية وكذلك الاستفادة من الجلود والصوف للإنتاج، كما تتواجد بالمنطقة موارد معدنية مثل الفحم الحجر الجيري الجبس، الأحجار الكريمة، الكبريت، تم العثور على الينابيع الساخنة والمياه المعدنية أيضا[2].

1 Ethiopian Government Portal, "The Harari People's National Regional State", in: http://www.ethiopia.gov.et/web/pages/StateHarari,10.04.2017

2 Ethiopian Government Portal, The Amhara National Regional State, in: http://www.ethiopia.gov.et/web/pages/StateAmhara ,10.04.2017

المبحث الثالث: عوامل بروز مطالب التعددية الإثنية ومراحل تطورها

تسعى الجماعات الإثنية داخل إثيوبيا للوصول إلى تحقيق لاكتفائها الذاتي وإشباع حاجياتها الأساسية عبر سلسلة من الطرق الأساليب التي تعبر من خلالها عن مطالبها، التي تصنف في خانة المنبوذة لدى النظام الحاكم الذي يسعى دائما إلى تجنبها وقمعها إن برزت. تسهم إلى حد كبير الطبيعة الاستبدادية للسلطة من عدمها في بروز وتطور مطالب الجماعات الإثنية من سلمية إلى عنيفة من عدمها. وهو ما سنتطرق إليه من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: طبيعة البنية المؤسساتية ونظام الحكم في إثيوبيا

أولا: خلفية عن النظام السياسي الإثيوبي

1) فترة حكم الإمبراطور منليك الثاني: بدأت إثيوبيا في شكلها الحالي تقريبا في عهد منليك الثاني، الذي كان الإمبراطور من 1889 حتى وفاته في عام 1913. من قاعدته في محافظة الوسطى من شوا، قام منليك بسياسة توسيع الإمبراطورية إلى الجنوب والشرق والغرب، وضم الأراضي المتمثلة في أورومو، سيداما، كوراج، وجماعات أخرى مأهولة بالسكان. خلال فترة حكمه، قام بعدة أمور كتشييد الطرق والكهرباء والتعليم، ووضع النظام الضريبي والمركزية، والأساس من ذلك قام ببناء مدينة أديس أبابا – التي أصبحت عاصمة أشوا في عام 1881، بعد أن صعد إلى العرش في عام 1889 تم تغيير اسمها إلى أديس أبابا، عاصمة الحبشة جديدة. استطاع منليك أن يؤمن الحدود الجديدة لإثيوبيا من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات مع الدول الاستعمارية الأوروبية لتحديد الحدود بين إمبراطوريته وبين المستعمرات الأوروبية في المنطقة.

2) عصر حكم هيلا سلاسي (1930 – 1974): امتد حكم الإمبراطور لأكثر من نصف قرن، واشتهر باستخدام الوسائل الدستورية والقانونية والرسمية لبسط سيطرة السلطة المركزية، ففي عام 1931 أصدر أول دستور مكتوب للبلاد والذي جرد على نحو رسمي الزعماء المحليين من سلطاتهم وامتيازاتهم التقليدية[1]، فقد جاء هذا الدستور ليؤكد سيطرة هيلا سيلاسي على نفوذ القوى التقليدية وخاصة الكنيسة التي كان لها تأثير كبير على السلطة وتتدخل في شؤون الإمبراطور حيث قرر " استنادا إلى دمائه الإمبراطورية وإلى المكانة التي يتمتع بها، أن شخص الإمبراطور يعد مقدسا، وكرامته مصانة،

1Zemelak, Ayele, **Local Government in Ethiopia: Still an Apparatus of Control?,** Law, Democracy & Development Journal of the Faculty of Law, Vol 15, Western cap, University of the Western Cap, The Faculty of Law 2011, p.138.

وسلطته لا تتنازع "[1]، ووصلت الأمور لمداها في عام 1942 عندما أصدر قوانين الإصلاح الإداري الإقليمي والمحلي 1942/1. وأعلن أن الغرض من هذا الإصلاح تحديث وتوحيد الإدارات الإقليمية والمحلية. بينما كان الدافع الرئيسي لها هو المضي قدما نحو المزيد من تركيز السلطات في يد الحكومة المركزية، وكجزء من هذا الإصلاح قام بإعادة رسم حدود الأقاليم والمناطق المحلية[2].

شهدت إثيوبيا خلال فترة حكمه لأول مرة في تاريخها دستورا وقوانين حديثة تنظم عملية إدارة الدولة وتنظيم السلطات فيها، إلا أنها استقرت في جانب كبير منها في عرش الإمبراطور، فقد احتفظ هيلا سلاسي لنفسه بتعيين الإداريين والحكام المحليين على مستوى الأقاليم والمقاطعات، وكان عليهم التصرف كوكلاء عنه في مواقعهم وليس فقط كموظفين في الدولة عينهم الإمبراطور، وهو ما يعني أن نظام الحكم المحلي لم يكن هو المعني بالأساس عند وضع دستور أو قوانين الإصلاح الإداري بقدر ما كان خلقا لجهازا وأدوات سلطة لحكم الأقاليم والمجتمعات المحلية باسم الإمبراطور، وليس بإثم الدولة أو بحكم وظائفهم الدستورية والقانونية.

تعرض الإمبراطور هيلا سيلاسي لمحاولة انقلاب فاشلة سنة 1960م، ونتيجة لذلك قام باتخاذ العديد من الإجراءات منها تسريح جيوش الأقاليم وإنشاء جيش حديث يكون تحت إمرته، كما أنشئ نظام مالي موحد للإمبراطورية وأيضا وزارة المالية التي أخذت على عاتقها مهمة جمع الضرائب وبذلك حرم على مدراء الأقاليم من حقوقهم السابقة في جباية الضرائب ومن حقوقهم في جزء من هذه الضرائب لصالحهم[3].

كانت محاولات تركيز الحكم المركزي على إثيوبيا عملية متناقضة مع الواقع التاريخي والاجتماعي والاقتصادي، ومع التنوع الإثني في البلاد، وقد نتج عن تركيز السلطة والثروة في يد جماعة إثنية محددة – الأمهرا –تهميش باقي الجماعات، أسفر ذلك عن نصف قرن من الحرب الأهلية في البلاد[4].

3) فترة حكم منغستو (الدرج): قام المجلس الإداري العسكري المؤقت المسمى بالدرج **(Derg)** سنة 1974م وفي سنة 1974م أسقط النظام الملكي بعد انقلاب عسكري قام به مجموعة من العسكر ضد الإمبراطور هيلاسيلاسي الذي استلم الحكم خلفاً لجده من أمه (منليك الثاني عام 1889م)[1].

1إبراهيم أحمد نصر الدين و إجلال محمود رأفت، **القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية**، د ط، القاهرة: دار النهضة العربية، 1985، ص 63.

2 Zemelak, Ayele. **op, cit**.

3 إبراهيم أحمد نصر الدين إجلال و محمود رأفت، **مرجع سابق**، ص ص، 64، 65.

4 Zemelak Ayele, **Local Government in Ethiopia: Adequately Empowered?**, a research paper submitted in partial fulfilment of the requirement for the, LL.M Degree, The Faculty of Law, University of the Western Cape, 2008, p.21

سبق هذا الانقلاب محاولات عديدة لتغيير الوضع الداخلي المتردي في إثيوبيا، كان أبرزها محاولة انقلاب فاشلة في عام 1960، كانت ترمي إلى تحويل إثيوبيا لملكية دستورية ليبرالية وتنفيذ عدة إصلاحات اجتماعية كان الوضع الإثيوبي آنذاك بحاجة لهذا الإصلاح. إلا أن الانقلاب فشل بسب بقاء القسم الأكبر من القوات المسلحة موالية للإمبراطور، عدم حصول الانقلابين على دعم الجماهير، لعدم إدراك تلك الجماهير لأهمية إسقاط النظام الحاكم في حينها. كذلك مارست الولايات المتحدة الأمريكية دورا ماديًا في إفشال الانقلاب. فقد كان الأمريكان يعدون إثيوبيا ذات أهمية استراتيجية وحيوية بالنسبة لمنطقة البحر والجناح الجنوبي للشرق الأوسط[2].

بإسقاط النظام الإمبراطوري لهيلا سيلاسي وتولى الدرج السلطة ذو التوجه الاشتراكي، تمسك منغستو باتجاه عام يقضي بالحفاظ على إثيوبيا بحدودها وسيادتها، كما كانت في ظل حكم الإمبراطور، واستخدام القوة في قمع محاولات الجماعات القومية في الاستقلال، ولاسيما في إريتريا والصومال الغربي[3]. وقام بحركة تأميم واسعة طالت كافة الأراضي الحضرية والريفية، وأنشأ مؤسستين على المستوى المحلي هما: جمعية سكان المناطق الحضرية **(Urban Dwellers Association (UDP**، وجمعية الفلاحين **Peasant Association (PA)** ، وأنشئت فروع هاتين المؤسستين في كل من المستويات الإدارية، في الولايات **Woreda** المستوطنات **Kebele**، والمدن والأقاليم، وكان الهدف المعلن لها هو تنظيم سكان المدن والفلاحين لإدارة شؤونهم، والمشاركة في النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والعمل على حل مشاكلهم، ولهذا الغرض منحت تفويضا رسميا بالعمليات التنموية الهامة مثل مد الطرق، وبناء الأسواق والمنازل، والمدارس، وكافة العمليات التنموية الأخرى[4].

وقد كان منح **UDP** و**PA** هذه السلطات والمسؤوليات نوعا من تفويض السلطة من قبل الحكومة المركزية إلى المؤسسات المحلية وهو ما كان يتلاقى مع توجه الدرج المعلن في سياساته عن الاعتماد على الذات والاشتراكية الإثيوبية، كذلك كانت قدرة هاتين المؤسستين على تقديم الخدمات **Service Delivering** أحد إنجازاتهما في البداية حيث انطلقت حملات محو الأمية في أماكن عديدة، وانتشرت

---

1 خلود محمد خميس، **التجربة الانتخابية الإثيوبية الثالثة بعد التحول نحو الديمقراطية**، في مجموعة باحثين، من ندوة (النظم الانتخابية إطار نظري. وتجارب عربية ودولية)، مركز الدراسات الدولية، 2006، ص 106.

2 علي أي مزروعي و مايكل تايدي، **القومية والدول الجديدة في إفريقية من حوالي 1935 إلى الوقت الحاضر**، (ترجمة) شاكر نصيف لطيف، ج2، ط1، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1990، ص ص 110، 111.

3 حسين علوان، **النظام السياسي في إثيوبيا**، حلقة دراسية، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، الجامعة المستنصرة، 1986، ص ص8-15.

4 Zemelak Ayele**, Local Government in Ethiopia: Still an Apparatus of Control?**, **op.cit**, p139.

المحال العامة التي تقدم السلع الغذائية الأساسية، بالإضافة إلى التوسع في مجال الخدمات الصحية والتعليم[1].

4) فترة الحكم الانتقالي: وفي عام 1991م دخلت إثيوبيا تحولا جديدة: سقوط حكم منغستو وصعود نظام ميليس زيناوي، وقد كان أخطر تحولاته استقلال إرتيريا سنة 1993م تاركة إثيوبيا بكل مكوناتها وثقلها الإقليمي دولة حبيسة بدون منفذ بحري[2]. أطاحت الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية الإثيوبية(**Ethiopian People's Revolutionary Democratic Front (EPRDF**بحكم الدرج، وبعد أيام قليلة عقد مؤتمر وطني شكل حكومة انتقالية أصدرت ميثاق **Transitional (TPC) Period Chater**، والذي كان بمثابة دستور مؤقت لحين صدور الدستور –في 1995 – وقد اعترف الميثاق بحق تقرير المصير لكافة الأمم والقوميات في البلاد، وسمح لكل جماعة عرقية بإقامة حكم ذاتي بدءا من مستوى المقاطعات، ووضع الأساس لتشكيل حكومات محلية وإقليمية على أساس نمط من التسوية بين الجماعات العرقية في البلاد، وحددت المناطق بأربعة عشر منطقة، وتم الاعتراف بأربعة وستون مجموعة إثنية، سمح لثمانية وأربعون منها فقط بالحكم الذاتي على المستوى المحلي والإقليمي، وصنفت المجموعات الإثنية الباقية على أنها أقليات لا يحق لها تشكيل حكومات محلية، لكن لها الحق في التمثيل في المجالس المحلية، وقد كان هذا الميثاق هو الحجر الأساس لما عرف بعد ذلك بالفيدرالية الإثنية[3].

ثانيا: نظام الحكم الحالي:

سياسة إثيوبيا تجري في إطار جمهورية برلمانية اتحادية فدرالية، حيث رئيس الوزراء هو رئيس الحكومة. تمارس السلطة التنفيذية من قبل الحكومة، وتناط السلطة التشريعية الاتحادية بكل من حكومة ومجلسي البرلمان. استناداً إلى المادة 78 من الدستور الإثيوبي 1994م، فإن السلطة القضائية مستقلة تماًما عن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية[4]، ويمكن هيكلة النظام السياسي في:

1) السلطة التنفيذية:

1Zemelak Ayele**, Local Government in Ethiopia: Still an Apparatus of Control?**, op.cit, p139.

2 يونس عبدلي موسى، **إثيوبيا بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل**، الصومال: مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 2006، ص 4.

3, Zemelak Ayele Zemelak Ayele**, Local Government in Ethiopia: Still an Apparatus of Control?**, **op.cit**, p22.

4 The Economist Intelligence Unit's Index of Democracy 2010.

تتمثل في رئيس الدولة الذي يكون منصبه شرفي وينتخب لفترة رئاسية تدوم ستة سنوات من قبل المجلسين التشريعيين، والرئيس الحالي هو مولاتو تيشومي (منذ 7 أكتوبر 2013).

رئيس الحكومة (رئيس الوزراء) الذي له صلاحيات واسعة ويتم تعيينه من الحزب الذي يصل إلى السلطة عقب الانتخابات التشريعية، ومن صلاحياته اختيار أعضاء الحكومة (مجلس الوزراء)، ويعتمده مجلس نواب الشعب[1].

2) السلطة التشريعية: وتتكون من مجلسين هما[2]:

مجلس الاتحاد، أو مجلس الأعيان (المجلس الأعلى): يتكون من ممثلي القوميات الموجودة في إثيوبيا، تنتخب مجالس الولايات ممثليهم في مجالس الاتحاد لمدة خمس سنوات، ويتألف أعضائه من 108 عضواً، تختارهم مجالس الولايات لمدة خمس سنوات. يمارس هذا المجلس مجموعة من الاختصاصات من بينها تفسير الدستور، ويقرر المجلس القضايا التي تتعلق بحق الأمم والشعوب في تقرير مصيرها، وتشمل حق تقرير المصير. ويعمل المجلس على إيجاد الحلول للخلافات التي تحدث بين الولايات، ويحق لمجلس الاتحاد المطالبة بتدخل القوات الاتحادية في حال انتهاك أي ولاية للدستور.

مجلس الشعب، أو مجلس النواب (المجلس الأدنى): يمارس مجلس الشعب مجموعة من السلطات على رأسها سن القوانين والتشريعات التي تتوافق مع الدستور، ويقوم المجلس بانتخاب مرشح لرئاسة الجمهورية، يتولى هذا المرشح منصب رئيس الجمهورية إذا حصل على موافقة أغلبية ثلثي الأصوات في جلسة مشتركة لمجلس الشعب ومجلس الاتحاد. ويقوم المجلس بانتخاب رئيس الوزراء، ويتولى الحزب أو الائتلاف الفائز بأغلبية مقاعد المجلس بتشكيل الحكومة بعد مصادقة مجلس الشعب عليها، وتعد الحكومة مسئولة مسؤولية جماعية أمام المجلس، ويحق للمجلس استجواب رئيس الوزراء أو أي عضو من أعضاء الحكومة. ويتألف مجلس الشعب من 547 عضواً، ينتخبون بالاقتراع الشعبي المباشر، ولمدة خمس سنوات.

3 السلطة القضائية:

1بدون كاتب،" النظام السياسي"، مجلة قراءات إفريقية، في: www.qiraatafrican.com 23.04.2017

2 بدون كاتب،"إثيوبيا السياسية"، دراسات إفريقية، في:

http://www.afran.ir/ar/modules/publisher/item.php?itemid=215 23.04.2017

تُعد المحكمة الاتحادية العليا أعلى سلطة قضائية في إثيوبيا، ويوصي رئيس الوزراء بتعيين رئيسها ونائبه، ويعتمد تعيينهما مجلس نواب الشعب. أما القضاة الاتحاديون الآخرون، فيقدم رئيس الوزراء المرشحين، الذين يختارهم مجلس القضاء الإداري، إلى مجلس نواب الشعب، لتعيينهم.

وفيم يخص النظام القانوني، فقد تبنت إثيوبيا نظاما انتقاليا، يجمع بين المحاكم الوطنية والمحاكم الإقليمية، ويقصد بالمحاكم الإقليمية محاكم الولايات التسع التي قسمت وفقا للدستور على أساس عرقي إلى: عفار، وأمهرة، وهراري، وشعوب جامبيلا، وبني شنقول-قماز، والأمم الجنوبية، وصومالي (أوغادين)، وتيجراي، وأورومو، إضافة إلى منطقتين تتمتعان بالحكم الذاتي هما أديس أبابا (العاصمة) ودير داوا[1] كما سبق وان ذكرنا.

أما الأحزاب السياسية فتتمثل في:

1 حزب عفار الوطني الديموقراطي ANDP، بزعامة Mohammed Kedir.

2 منظمة وحدة كل الأثيوبيين **AEUO**، بزعامة **Hailu Shawel**.

3 أرينا تجراي **Arena Tigray**، بزعامة **Gebru Asrat**.

4 منظمة شعب أرجوبا الديمقراطية **APDO**، بزعامة **Abdelkader Mohammed**.

5 حزب بني شنقول (قماز) الديموقراطي الشعبي **BGPDP**، بزعامة **Mulualem Besse**.

6 حزب التحالف من أجل الوحدة والديموقراطية **CUDP**، بزعامة **Ayele Chamiso**.

7 الحزب الديمقراطي الإثيوبي **EDP**، بزعامة **Mushe Semu**.

8 المنتدى الإثيوبي الديمقراطي الاتحادي **FORUM** (قاد اتحاد الديمقراطية والعدالة **UDJ**، 6 أحزاب تشكلت من أجل انتخابات عام 2010 البرلمانية)، بزعامة **Dr. Moga Frissa.**

9 الجبهة الشعبية الثورية الديموقراطية الإثيوبية **EPRDF** (وهي تضم: حركة أمهرة الوطنية الديموقراطية **ANDM**، ومنظمة أورومو الشعبية الديموقراطية **OPDO**، والجبهة الديموقراطية لشعب جنوب إثيوبيا **SEPDF**، وجبهة تحرير الشعب التيجراني **TPLF**).

10 حركة وحدة شعب جامبيلا الديمقراطية **GPUDM**.

1 بدون كاتب،" جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية"، ص1، في: http://www.f-law.net/law/showthread.php?11650 24.04.2017

11 الجبهة الديمقراطية لشعب جوراج، بزعامة **Girma Bogale**.

12 تحالف هرري الوطني **HNL**، بزعامة **Yassin Hussein**.

13 حركة أورومو الفيدرالية الديموقراطية **OFDM**.

14 مؤتمر شعب أورومو OPC، بزعامة **Imerera Gudina**.

15 تحالف قوى صومالي الديمقراطية **SODAF**، بزعامة **Buh Hussein**.

16 حزب صومالي الشعبي الديموقراطي **SPDP**، بزعامة **Abdullah Sheck Abdelfattah**

17 اتحاد شعب جنوب أثيوبيا الديمقراطي **SEPDU**، بزعامة **Tilahun Endeshaw**.

18 القوى الإثيوبية الديمقراطية المتحدة **UEDF**، بزعامة **Beyene Petros**.

19اتحاد الديمقراطية والعدالة **UDJ**، بزعامة **Dr. Negasso Gidada**

جماعات الضغط :

1 الجبهة الوطنية للشعب الإثيوبي **EPPF**.

2 الجبهة الوطنية لتحرير أوجادين **ONLF**.

3 جبهة تحرير أورومو **OLF**، بزعامة **Daoud Ibsa**[1]

المطلب الثاني: مراحل تطور مطالب الجماعات الإثنية:

سنحاول من خلال هذا المطلب الوقوف أمام أهم مطالب واحتياجات الجماعات الإثنية في إثيوبيا التي غالبا ما تسعى لتحقيقها.

يرى مجموعة من المفكرين أن الجماعات الإثنية لهم مجموعة من المطالب إذا لم يستطيعوا أن يحققوها فإن ذلك يؤدي بهم إلى سلك طريق العنف والتمرد، وقد قام برتون **John Burton** ومفكرين آخرين بوضع ترتيب للاحتياجات الإنسانية،[2] التي قمنا بتمثيلها في الشكل التالي:

1 بدون كاتب،"إثيوبيا السياسية"، **مرجع سابق**.

2موسى بن قاصير، البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، رسالة ماجستير، باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007-2008، ص30

الشكل رقم: 17.2 مخطط يوضح الاحتياجات الإنسانية التي تسعى الجماعات الإثنية إلى تحقيقها

من إعداد الطالبتان

ماسلو *Abraham maslou* يرى بأن تحقيق الاحتياجات يؤدي إلى تجنب العنف داخل الدولة[1].

أولا: المطالب الإنفصالية: ربط إدوارد آزار الانفصال بين الدولة والمجتمع في الكثير من أنحاء العالم بالفترة الإستعمارية، أين نجد المجموعات الهوياتية«**Community Groups**» موسومة بالخصومات التاريخية «**Historical Rivalries**»، أو بانقسامات، وقواعد الإرث الاستعماري، ونتيجة لذلك في فترة ما بعد الاستعمار **Host-Colonialperiod**، تبرز جماعة طائفية واحدة، أو تحالف من الجماعات وتهيمن على الكثير من المجتمعات المتعددة الأعراق[2].

1) مطالب الأورومو:

بدأت المعاناة التاريخية للأورومو منذ تمكن حكام الحبشة من ضم بلادهم خلال القرن التاسع عشر، ولم تنجح محاولات التمرد العفوية في تخليص الأورومو من مظالم النظام الإثيوبي وتحقيق العدالة بين الإثنيات الإثيوبية. حرص النظام الإثيوبي منذ القدم على الفصل بين الأورومو وبين تاريخهم وممارساتهم التقليدية، وذلك ليحول دون انبعاث الهوية التي تفجر طاقات النضال والتحرر من السيطرة[3]،

1 Huitt W," Maslow's hierarchy of needs, Educational Psychology Alternative", Valdosta G.A Valdosta state university, in: http://tabacco.t-a-b-a-c-c-o.org/?p=2314 10.04.2017

2 Cordula Reimann, "Why are Violent, Intra-state Conflicts Protracted?", Looking at Azar's Model of Protracted Social Conflict from a Gender-sensitive Perspective: in: http://www.researchgate.net/publication/242121267 12.04.2017

3عبد الوهاب الطيب البشير، **البعد الإثني في السياسة الداخلية وعملية التحول الديمقراطي**، آفاق أفريقية، العدد18، 2005، ص ص 38، 39.

كان التمييز السلبي ضد الأورومو سببا في شعورها بالاضطهاد لذا لم تنشأ أبدا قومية إثيوبية موحدة داخل المجتمع الإثيوبي[1].

نشأ الوعي القومي للاورومو في خمسينيات القرن 20 عند دخول طلاب الأورومو المدارس والجماعات وتعلموا اللغة الأمهرية، أين اكتشفوا مدى تزييف النظام الإثيوبي لتاريخهم فكان هذا سببا في استثارة هذه الأجيال ضد النظام الذي يجافي العدالة بتشويه تاريخهم واضطهاد وقمع جماعتهم[2]. تطور وعي الجماعة التي استوعبت مدى تناقض المجتمع فهي أكبر الإثنيات وأعظمها موارد، ولا يمثلون شيئا في الواقع السياسي الذي تسيطر عليه الأقلية الأمهرية، كما كان للتعليم الثقافي الأثر الكبير في تطور النضال منذ السبعينات.[3]

بعدما كان الأورومو يخجلون من التحدث بلغتهم أمام الأخرين تحول الأمر فيما بعد إلى نقيضه أي صار الأورومو يخجلون من تغيير لغتهم من أجل تعزيز الانتماء لهويتهم، استخدموا عدة فنون منها التقليدية (الأغاني والموسيقى التي كانت تتحدث عن جرائم النظام الإثيوبي، كان لها دورا محبوبا في المقاومة السياسية للأورومو ضد الحكومات الإثيوبية المستبدة[4]).

تم إنشاء عدة جمعيات من مختلف أقاليم الاورومو كمسار أولي من أجل حماية الذات خشية ذوبان الهوية الأورومية[5]، كمسار ثاني تمثل في تطوير الوعي الإيجابي الجزئي ليبلغ مرحلة الوعي الجماعي الشامل لذا كانت المتشا-توليما رائدة القومية الأورومية الحديثة **The Pioneer Of Modern Oromo Nationalism**[6]، هنا بدأ الأورومو مراجعة انفسهم وإعادة النظر في مواقفهم، برفضهم للانتماء الأمهري والعودة إلى الجذور والهوية الأورومية [7]

1إبراهيم نصر الدين، **الديناميات السياسية في إثيوبيا من نظام الحكم الإمبراطوري إلى ممارسات الدرج**، الندوة الدولية للقرن الإفريقي بالقاهرة1985، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، 1987، ص ص15، 16.

2 SARAH Sarah**, Ethnicity and Power in Ethyiopia**, PH.D These, University of Edinburgh,2003, p124

3 Jan Hultin, **Rebounding Nationalism: state and Ethnicity in Wollega 1968-1976,** Africa: Journal of the international African institute, Edinburgh: Edinburgh University press, vol.73, no.3, 2003, p407.

4 Demitu Argo," Oromo Art as apolitical Resistance", in: http://www.academia.edu/6547566/Oromo_Art_as_a_Political_Resistance_by_Demitu_Argo, 10.04.2017.

5Asafa, Jalata, **Oromo nationalism and the Ethiopian discourse** :**the searth for freedom and Democracy**, Asmara, the red sea press: 1998,p4

6Asafa, Jalata. Horwood, Schaffe. *Oromo National Political Leaderchip: Assessing the past and Mapping the Future*. The Journal of Oromo Studies, Volume14, Number1, February/March2007, pp 88, 89.

7 Shaheed A, Adejumobi. *The History Of Ethiopia, London: Greenwood Press*. 2007, p106.

تم حل الجمعية عام1967 التي كانت نقلة نوعية لمسيرة نضال الأورومو فمما سبق ذكره اقتصرت مطالب نخبة الأورومو على تحقيق العدالة والمساواة بين الإثنيات، والمطالبة بنوع من الحكم الذاتي.[1] حيث تحولت التوجهات والمطالب الهادئة إلى استراتيجية المواجهة مع النظام الإثيوبي بهدف الانفصال لإنشاء دولة مستقلة.[2]

بدأ عمل النخبة القومية (النهضة القومية للأورومو قامت على أكتاف المثقفين) يتحول من المجالات الثقافية والاجتماعية إلى المجال السياسي العسكري[3]، وبعدما كانت قضية القومية من المحرمات المحظور تناولها صارت جزءا من الخطاب العام لمختلف الإثنيات[4]، وظهر عام 1969 وللمرة الأولى في إثيوبيا -شعار حق تقرير المصير، مع بداية السبعينات تم إنشاء جبهة تحرير الأورومو. بدأت حركات التحرر الإثنية من التعريف الستاليني للأمة "بأنها جماعة إنسانية ثابتة تكونت تاريخيا، ونشأت على أساس الوحدة والإقليم، ووحدة الحياة الاقتصادية والتكوين النفسي والعقلي الذي يتجسد في ثقافة مشتركة"، وبناء على ذاك التعريف ترى الإثنية أنها تشكل أمة متميزة، بالتالي الأمة هي التي تقرر مصيرها ولا يمكن أن يتدخل أحد في حياة أي امة[5]، 1964 إنشاء حركة تحت شعار حركة التماسيحcrocodiles، ومن اللافت للنظر أن شعارها الأرض للفلاح/ الأرض لمن يغرسها ما يدل على تغلغل النزعة العرقية، يعد العمال والفلاحون اكثر الفئات تعرضا للاستغلال والاضطهاد.[6]

شكلت الأورومو منظمات قومية عديدة منها "جبهة تحرير أورومو الإسلامية"، و"الرابطة الدولية لشعب الأورومو"، و"جمعية المرأة الأوروموية"، و"شباب مسيرة الأورومو"، لكن أبرز وأكبر هذه المنظمات هي "جبهة تحرير الأورومو" التي نشأت عام 1973، فحققت شعبية عظيمة في مناطق قوميتها. وفي عام 1991 شاركت الجبهة -مع "الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية"- في تشكيل حكومة انتقالية للبلاد إثر إسقاط حكم منغستو هيلا مريام، الذي استولى على حكم البلاد عام 1974 وكان مدعوما من الاتحاد السوفياتي، لكن الجبهة التي لا تزال ينظر إليها بوصفها الصوت المعبر عن مظالم الأورومو خرجت من التحالف الحاكم إثر انتخابات صيف 1992، وشنت بدءا من 1993 "كفاحا مسلحا"

1 Berbanu Gutema Blacha, **Ethnicity and restructuring of the state in Ethiopia**, Aalborg University, Duper Research, Series, Working Paper No.6, p17.
2 Sarah Vaughan, **op.cit**, pp 133,134
3 Asafa, jalata, **Oromo nationalism nationalism and the Ethyiopian discourse…**, **op.cit**, p5.
4Sarah Vaughan, **op.cit**, p134
5 Asafa jalata**, Ethiopia and Ethnic politics: The Case of Oromo Nationalism**, Dialectical Anthropology, volume18, Numbers3,4, 1993,p393
6محمد أحمد وعبد اللطيف محمد. مرجع سابق. ص103.

ضد الحكومة الإثيوبية التي تقودها قوميتا الأمهرية والتغراي آنذاك، ولم تشارك في الحكم منذ ذلك التاريخ بل أصبحت تطالب بالحكم الذاتي أو الانفصال إلى يومنا هذا[1].

احتجاجات 2012 المطالبة بعدم الترويج للأفكار الموصوفة بالهدامة وسط مسلمي إثيوبيا تدخل بشكل غير قانوني في الشئون الإسلامية؛ من خلال رصد وثيق لأنشطتهم داخل المساجد، وإجبار رجال الدين على ممارسة شعائر طائفة الأحباش-التي تدعي الإسلام بينما تقوم بتكفير المسلمين، وإشاعة الفتنة بين الأمة، والعمالة في مقابل المال للحكومات في الوقت الذي يحظر دستور الحكم الإثيوبي التدخل في الممارسات الدينية[2].

مؤخرا قام أبناء الأرورمو بانتفاضة ضد الخطة التي أعلنتها الحكومة الإثيوبية أواخر 2015 لتوسيع العاصمة التي تقع بقلب إقليم أروميا، وتخوُّف سكان الإقليم من التوغُل الحكومي على أراضيهم الزراعية وتهجير الفلاحين منها، ورفعوا مطالب تضمنت الاعتراف بلغتهم كلغة رسمية للولاية، وتحسين الإدارة على المستوى المحلي.

ملخص الأهداف التي تسعى الأورومو إلى تحقيقها جراء الإحتجاجات التي تقوم بها هي:

الأهداف السياسية: تجسد غاية الحصول على حق تقرير المصير لشعب الأورمو، الانفصال عن إثيوبيا.
الأهداف الاقتصادية: تدعيم ركائز اقتصاد الجماعة، من خلال سياسات الإصلاح الزراعي، تأميم الثروات وتشجيع الصناعات والتجارة الخارجية، إعادة توطين المزارعين الذين قام النظام بطردهم من أرضهم وتوزيع الأراضي الزراعية بطريقة عادلة.[3]

الأهداف الثقافية: تطوير النظم التعليمية، تسهيل الحصول على التعليم والرعاية الاجتماعية، جعل التعليم إلزاميا في المرحلة الابتدائية، والنهوض بلغة الأورومو وتنمية ثقافتهم.[4]

1 بدون كاتب،" الأورومو.. كبرى قوميات إثيوبيا وأشدها حرمانا"، في:
http://www.aljazeera.net/home/print/f2543b4a-bc1a-44bb-9be3-0cdcb2096083/7e37c3fb-bdff-4b12-990d-0beda2c9ae0a 02.04.2017

2 بدون كاتب، "مسلمو إثيوبيا... الضحايا الجدد ل"ذريعة الإرهاب"، في: https://www.islamtoday.net/ein/artshow-15-171074.htm 09.04.2017

3حسن مكي محمد أحمد، **الأورومو (الجالا)**، *دراسة تحليلية*. دراسات إفريقية، العدد الثالث، الخرطوم، المركز الإسلامي الإفريقي، أفريل 1987، ص99.

4Asafa Jalata**, Ethiopia and Ethnic politics…,op.cit**, p393.

2) مطالب اقليم صومالي "أوجادين"

أزمة إقليم أوجادين خلفها الاستعمار الأجنبي بعد رحيله، تاركًا ورائه حدودا رسمها وفقا لمصالحه بعيدا عن اعتبارات الصراع التي تخلقها هذه التقسيمات، دون أدنى اعتبار لعوامل الجغرافيا والتاريخ والتوزيع الديمغرافي والتركيبة الإثنية والدينية والعرقية للسكان، في مطلع عام 1948 إلى عام 1954 سلمت بريطانيا [1]الأراضي الأوجادينية إلى أيدي الإثيوبيين بناء على الاتفاقية التي وقعتها بريطانيا مع إثيوبيا سنة 1897م[2].

وقد كان واضحا أن هذه السياسات هدفت إلى تفتيت الهوية القومية الأساسية في القرن الإفريقي (القومية الصومالية) في المقابل لذلك نرى بأنه منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا والجماعة الإثنية في ذلك الإقليم تواجه الضم والانصهار مع مختلف الإثنيات في إثيوبيا ولا تتنازل عن مطلبها بالاستقلال وحق تقرير مصيرها، والمخطط التالي يبين تذبذب ولاء الأفراد فيما بين الجماعة والدولة بسبب سياسات تقوم بها تلك الأخيرة.

الشكل رقم: 18.2 مخطط يوضح ولاء الأفراد متى يكون للدولة ومتى يصبح للجماعة

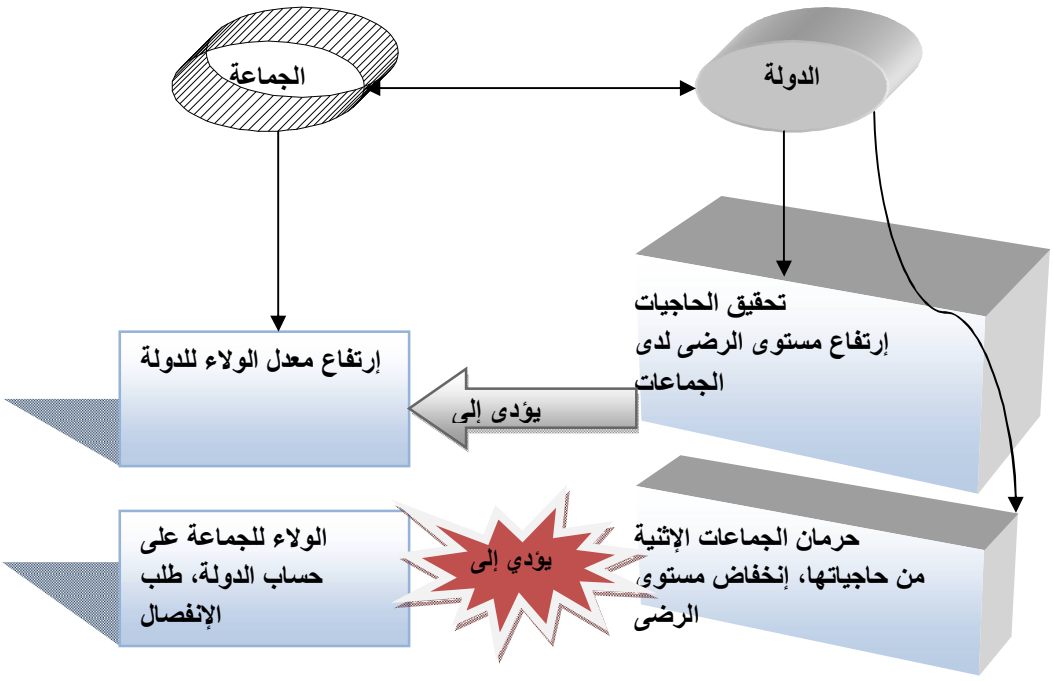

من إعداد الطالبتان.

1صلاح الدين حافظ، **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي**، د ط، الكويت: عالم المعرفة، 1982، ص51.

2أبو آدم،" لمحة عن تاريخ أوجادين"، في: http://www.ogadennet.com/arabic1/?p=49 09.04.2017

تّوجه العديد من الاتهامات للسلطات الإثيوبية بشأن الأوضاع في إقليم أوغادين، فهناك تدهور في الأحوال المعيشية والاقتصادية يصل إلى حد المجاعة، ويؤدي لموت الأفراد والمواشي بشكل يومي، وتتهم الحكومة الإثيوبية بالقيام بعمليات إبادة جماعية وقتل وحرق القرى وهدم الآبار وعمليات الشنق والقتل، وغيرها من الجرائم البشعة؛ بالإضافة إلى إغلاق الحدود مع كينيا وجيبوتي والصومال لمحاصرة شعب أوغادين.

يتحدث **إدوارد آزار** عن الجماعات الأقلية **(minority groups)** أنها عندما تتمكن من الوصول إلى السوق**(Market)** أو المؤسسات السياسية **(Political Institutions)**، أو الاعتراف بوجودها الطائفي **(The recognition of communal existence)**، يؤدي ذلك إلى فهم أوسع بكثير لاحتياجاتها، فإذا لم تلبى فإنها تصبح المتغيرات السببية المغذية للعنف[1].

لا يجد أبناء صومال أوغادين تعليما... ولا خدمة صحية... ولا وظائف...لا يسمح لهم التجارة بل يهرّبون بعض البضائع الضرورية من الصومال... ولا يستطيعون أن يزرعوا أرضهم بطريقة تنتج لهم شيئا معقولا؛ لا صحافة أو غيرها من وسائل الإعلام، وأقرب شاهد هو زيارة قناة الجزيرة للمنطقة وبثها صورا من المعاناة، ومن بعدها قطعت العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر.

هنا تفسر **نظرية الإحباط** العدواني القائمة على تصور **جون دولر** ومجموعة باحثين أن العدوان ينتج دائما من الإحباط[2]، الذي يتولد نتيجة فشل الفرد في تحقيق هدف معين، وقد يتولد الإحباط بسبب نقص الموارد الاقتصادية أو عوامل أخرى تؤثر على سلوك الفرد او الجماعة[3].

بالنسبة لهذه الجماعة في بداية الأمر كانت دولة الصومال تساعد الجبهة في العمليات التي كانت تقوم بها نظرا لكون الصومال بعد استقلالها كانت تطالب بهذا الإقليم من إثيوبيا واستخدمت كل الوسائل لاسترجاعه، لكنها فشلت بسبب دعم القوات الامريكية والغربية لإثيوبيا أيضا، توقف الدعم السوفياتي للطرف الآخر لمرحلة. تمكنت جبهة تحرير أوجادين التي تأسست عام 1963[4] من أن تصبح أقوى جبهة

1 Mellissa M.C.Beaudoin, **Protracted social conflict : Areconceptualization and case analysis**, University of south carolina,2013, pp 7,8

2لويد، جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، (ترجمة) محمد بن احمد مفتي، ومحمد السيد سليم، ط1، الرياض: عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود،1989، ص20.

3علي أبو زهري وآخرون، **اتجاهات طلاب الجامعات الفلسطينية نحو العنف ومستوى ممارستهم له**، مجلة جامعة الأقصى، المجلد12، العدد 1، جانفي2008، ص133.

4صلاح خليل، "إثيوبيا وأزمة إقليم أوجادين.. هل ينجح اتفاق التسوية؟"، الحوار المتمدن، دراسات وأبحاث في التاريخ والتراث واللغات، العدد3480، 2011، في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=274751 07.04.2017

على ساحة الإقليم حيث نجحت بعد انهيار الدولة في الصومال، في جعل قضية أوجادين مستقلة بذاتها وأخرجتها عن التبعية للحكومات الصومالية[1].

بعد الانقلاب على بري رئيس الصومال 1991، أصبحت إثيوبيا أكبر المستفيدين من حالة غياب الدولة في الصومال بعد سقوط حكومة سياد بري، حيث لم يعد أمامها خصم يمتلك جيشا منظما يطالب بحقوق تاريخية أو يدعم الجماعات التي تسعى لهذا الغرض.

بعد حصول الجبهة على دعم من إريتريا 1998 اين حملت الجبهة السلاح ضد الحزب الحاكم، أجبرت إثيوبيا على محاولة تسوية الخلاف، وقد حددت الجبهة المتحدة لتحرير اوجادين مبادئ وثوابت فكرية وسياسات انطلقت منها حيث أعطت الأولوية للمحيط الحضاري والجغرافي للشعب الأوجادينى، كما تبنت الوسائل السلمية لتحقيق أهدافها، وتعلق على الاستفتاء الشعبي لحق تقرير المصير آمالا كبيرة، ولا ترى استخدم الكفاح المسلح إلا كحل أخير للقضية، إضافة إلى ذلك فقد تضمن الاتفاق بعض الجوانب الايجابية وهى العمل على توفر الحريات الأساسية لشعب أوجادين وحقه في تقرير مصيره، إضافة إلى حرية الدين والتعليم، وإعادة التأهيل والتعمير ومساعدة العائدين وتوفير الأجواء لعودة الذين نزحوا إلى الخارج، كما تضمنت بنود الاتفاق إيقاف الأعمال القتالية وإطلاق جميع سجناء المنتمين إلى الجبهة.

هناك أسباب دفعت إثيوبيا إلى الاتفاق مع الجبهة بعد أن كانت تعتبرها منظمة إرهابية، حيث تعرضت أديس أبابا لانتقادات دولية على اثر الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في ماي 2010، إضافة إلى الضغوط التي مارستها واشنطن ردا على تطور العلاقات الإثيوبية الصينية، هذا على جانب أما على الجانب الآخر فان إثيوبيا تسعى إلى الاستفادة من الثروة المعدنية والاكتشافات البترولية في إقليم أوجادين من أجل معالجة مشكلات الفقر ونقص الخدمات في الأقاليم المختلفة، وهو الامر الذى كان الصراع يحول دون تحقيقه، في المقابل نجد الجبهة ترفض أي محاولات للتنقيب في الإقليم من طرف الشركات الأجنبية.

مطالبهم بإختصار: الحرية الدين الكرامة حق تقرير المصير، طرد المحتلين الإثيوبيين من المنطقة، يعتبرون القضية تصفية استعمار، كما أنهم لا يقبلون الاندماج ولا الصهر مع مختلف الإثنيات لكونهم مختلفين عن باقي الجماعات ولهم هوية خاصة لن يتخلوا عنها حسب رأيهم.

3) مطالب بني شنقول قماز

1زيد، أبو يوسف، "أوغادين أو الصومال الغربي.....احتلال الأحباش.....منذ 8194.....فلسطين ثانية"، منتديات ستار تايمز، في: http://www.startimes.com/?t=29729199 07.04.2017

هم المجموعات التي هاجرت إلي إثيوبيا والمنطقة الحدودية، ويعتقد أن قبائل البني شنقول هم سودانيين فروا أمام الغزو المصري الذي سيره محمد علي باشا لجمع الذهب من جبالهم، [1]والرجال لبناء جيشه وقد مارس الأتراك أبشع الأساليب في تنفيذ أهدافهم مما دفع العديد من القبائل أن تفر أمام جيوشهم، وعند هروبهم في اتجاه الأراضي الإثيوبية مارس فرسان البني شنقول العنف ولم يرضخوا إلي سلطان ملوك الأحباش.[2]

ضمت بعد مطالبات الملك منليك الثاني بضرورة تبعية هذه المنطقة الغنية بالذهب (اقليم بني شنقول) وشعر الانجليز بضرورة أن يحتفظوا بالنيل الازرق في مقابل تنازلهم لإثيوبيا عن اقليم بني شنقول.

بعد سقوط أم درمان في يد القوات البريطانية تدخلت إثيوبيا واحتلت منطقة فازوغلي والروصيرص ولكن الإنجليز بقيادة الميجور پارسونز أجروا مفاوضات مع الملك منليك الثاني وخرجوا باتفاق معاهدة أديس أبابا 1902 بموجبه يحتفظ الملك منليك الثاني بإقليم بني شنقول ذي الأغلبية المسلمة الذين يتحدثون اللغة العربية، وأن يسحب قواته إلي منطقة جنوب فازوغلي والروصيرص.

1سير جيمس روبرتسون، **مرجع سابق**، ص103

2بدون كاتب، **من هم بني شنقول**، مدونة الدويم للدراسات التاريخية، في:
11.04.2017 http://boshker.blogspot.com/2009/09/blog-post_7614.html

نستخلص مما سبق أن الإثنية ظاهرة تاريخية قديمة، يتطلب تفسيرها وفهمها ضرورة الإلمام بمختلف الأبعاد المادية والمعنوية المرتبطة بها، ولكل جماعة إثنية مكوناتها الخاصة سواء وراثية أو مكتسبة التي تميزها عن باقي الجماعات الأخرى.

إن التعددية الإثنية ظاهرة تعبر عن وجود جماعات إثنية مختلفة داخل دولة واحدة، حيث تستند كل جماعة إلى روابط سلالية ولغوية ودينية وثقافية معينة، إعتقادا منها بوحدة الأصل والتاريخ المشترك والشعور بالإنتماء إلى تلك الجماعة أين يتفاعل أفرادها مع بعضهم البعض. ويتداخل مفهوم الإثنية مع مفهوم العرقية بشكل كبير مع وجود فرق في إعتقاد بإرتباط مفهوم العرق بسمو عرق على آخر، إلى جانب أن الإثنية قد تكون السبب وراء دفع حركة إثنية من اجل إقامة كيان مستقل، أما الأقلية فتشير إلى المعيار العددية والمتميز بالقلة داخل الدولة.

كما يوجد نوعية من العلاقات بين الجماعات الإثنية داخل الدولة الواحدة منها العلاقات الإنسجامية التي تعطي الفرصة للمشاركة في مختلف الجوانب سواء سياسية أو إجتماعية أو إقتصادية وكذا ممارسة الحقوق الفردية والإلتزام بالقيم والعناصر المشتركة، وتساعد على إستقرار الدولة، والعلاقة التنافسية التي تقود إلى صراعات عنيفة مما تؤدي إلى تفكك وإنهيار الدولة.

وترتكز الأطر النظرية المفسرة لظاهرة التمرد الإثني داخل الدولة على العديد من المقاربات:

منها المقاربة الأولية (النشوئية) وهي ترجع إرتباط الحراك الإثني داخل الدولة إلى عنصر التجانس الذي يجمع أفراد الجماعة الإثنية الواحدة، لانها تتقاسم نفس المكونات الذاتية (سلالة، لغة، الدين، الثقافة..إلخ) والبيولوجية الموروثة عن الأسلاف.

والمقاربة التفاعلية (الوسائلية) التي ترتكز على إزدياد الوعي بين أفراد الجماعة الإثنية الواحدة، نتيجة تفاعلهم مع جماعات اخرى داخل الدولة ومنه السعي نحو إكتساب مكانة مرموقة بداخلها، لذلك فإن هذه المقاربة تعطي أهمية قصوى للترابط الإجتماعي الذي يساهم في تحقيق درجة عالية من التضامن بين أفراد الجماعات مختلفة الإثنيات في مجتمع موحد، دون تعصب ولا إقصاء لأي جماعة إثنية.

أما المقاربة الإثنواقعية فقد ركزت على عنصر الخوف، المرتبط بعملية إدراك الطرف الآخر على أنه تهديد فعلي ووشيك، وهذا ما يؤدي إلى للأمن وتفاقم المعضلة الأمنية.

وأخيرا تذهب الإفتراضات البنائية إلى الإقرار بأن الهوية تعتبر بناء مستمر التشكيل عبر التفاعل الاجتماعي ذلك أن المصلحة حسب التحليل البنائي تتحدد بشكل مرتبط بالهوية، فعندما تخفق الدولة في أن تكون بمثابة إطار لهوية مشتركة تؤطر شخصية جميع مواطنيها، فإنهم يلجئون إلى أطر بديلة قد تدعو للعنف وعدم العقلانية.

ومع هذا فإن تفسير ظاهرة التعدد الإثني والحراكات الناجمة عنها يتطلب الإلمام بمختلف المقاربات النظرية التي وضعت من طرف الباحثين وعدم الاقتصار على اتجاه واحد وذلك بسبب تعقد الظاهرة.

اما فيما يخص السياسات والإستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة لإدارة التعدد الإثني فقد تتخذ أشكال عديدة منها الفيدرالية التي تتميز باللامركزية السياسية وكذا الديمقراطية التوافقية وتقاسم السلطة وتأسيس إئتلافات التي تعطي مجالا واسعا للجماعات الإثنية للمشاركة في السلطة بحيث يتيح الفرصة للنخبها السياسية لتمثيل جماعتهم وتلبية مطالبهم ومحاولة بناء دولة قومية ذات مصالح مشتركة.

وهناك آليات قصرية التي تتبعها الدول خاصة الديكتاتورية والشمولية منها، للحد من المطالب الإثنية والتي تتمثل في الهيمنة المطلقة للدولة في مختلف الشؤون ويمكنها أن تتحول إلى عنف خصوصا إذا أصرت الجماعات على مطالبها وتمادت فيها، فقد تلجأ إلى الإبادة الجماعية والترحيل القسري..إلخ من أجل الحد من التمردات والحركات الإنفصالية التي تهدد أمن وإستقرار الدولة.

إن الإعتماد على الإستراتيجيات السابقة لإدارة التعدد الإثني يتطلب تنمية شاملة في مختلف المجالات سواء سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية التي تسهم في إستقرار الدولة وتماسكها، خاصة إذا كانت الدولة قد عانت في تاريخ سابق من إنتهاكات جسيمة مما إستوجب إقامة عدالة إنتقالية من أجل بناء دولة تجمع مختلف الجماعات الإثنية في ظل حكم سياسي أكثر إنصافا وديمقراطيا. لذلك يمكن القول أن عملية إدارة التعدد الإثني تتطلب إيجاد الآليات المؤسساتية وقوانين التنظيم والسياسات العامة التي تتلائم مع خصوصيات كل دولة.

يتحدث آزار بخصوص الدولة التي تتخللها عدة طوائف منطوية تحت سيادتها، أنه في حالة عدم قدرة هذه الدولة على تلبية حاجيات تلك الطوائف فإن تلك الأخيرة تستعين بأطراف خارجية خاصة إذا كانت هناك روابط وإنتماءات قبلية تجمعها بها، لطلب مساعدات عسكرية..إنسانية.. لمواجهة

الحرمان..)[1]هذا ما يؤدي إلى التبعية. (كما أنه ربط سبب طلب الانفصال بين المجتمع والدولة في الكثير من انحاء العالم راجع للفترة الإستعمارية[2]).

الشكل رقم: 19.2 مخطط يوضح الإشكال الذي تعاني منها الدولة الحاوية لجماعات إثنية عند تجاهلها لجماعة معينة لها انتماءات قبلية لطرف خارجي

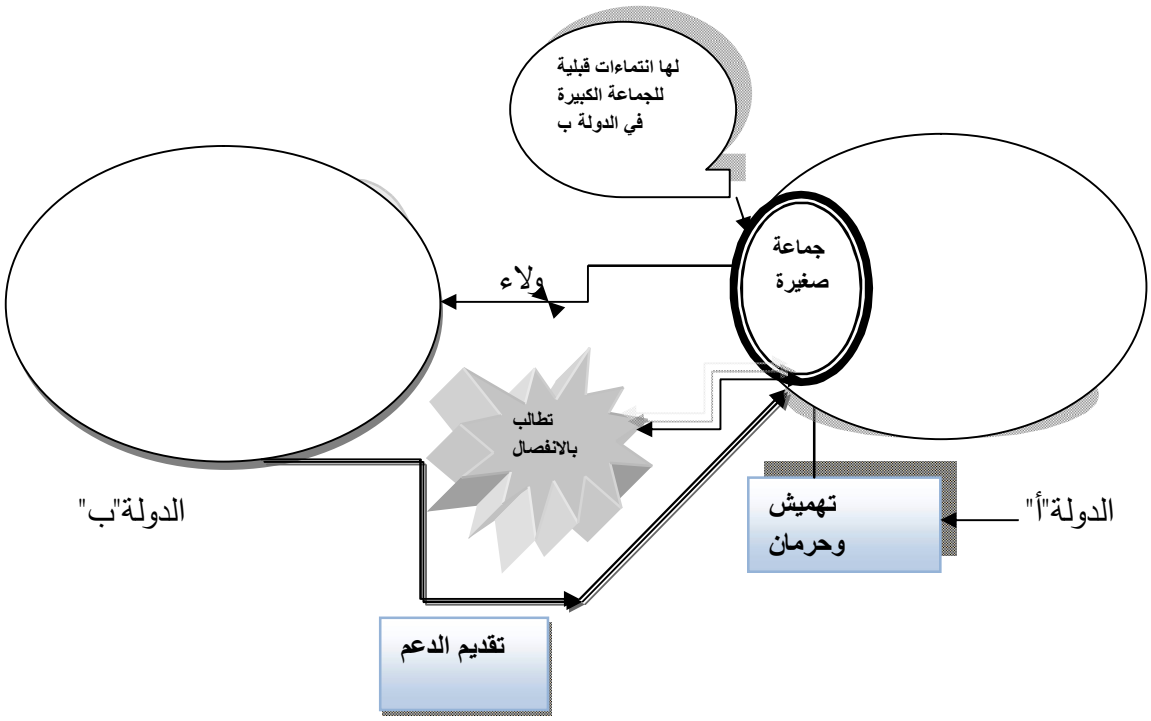

من إعداد الطالبتان.

تجسد ما سبق ذكره وما هو ممثل في المخطط بعد اعلان ضم اقليم بني شنقول الي الإمبراطورية الحبشية، الذين لم يجدوا الترحيب الكافي من السلطات الامبراطورية واعتبروا مواطنين من الدرجة الثانية وفي بداية عام 1931، بدأ أول تمرد رسمي علي السلطات الامبراطورية في أديس أبابا وكانت مطالبهم متمثلة في الآتي:

1 Denis J.D Sandole And Others**, Handbook of Conflict and Resolution**, London: Routledge: taylor & Francis Group, 2009, p23.
2 Oliver Ramasbothan and Others, **Understanding Contemporary Conflict**, 3rd Edition, UK, Malden, MA: Polity Cambridge, 2011, p86.

العودة بإقليمهم إلى الاراضي السودانية على أساس أن أراضيهم وشعبهم جزء لا يتجزأ من السودان وقوبل هذا الطلب بالعنف وعدم القبول من قبل السلطات الامبراطورية. (مسألة هوية وانتماء)، وهذا ما تحدث عنه إدوارد أزار في دور الدولة تجاه الطوائف

المطالبة بحكم ذاتي في إطار الدولة الاثيوبية وهذا المطلب قوبل بالقوة والرفض خلال حكم الامبراطور هيلاسيلاسي ومنقستو، استمر نشاط عناصر البني شنقول من أجل الحصول على مطالبهم منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا.

القلة القليلة فقط من التحقت بالمدارس الحبشية في ظل حكومة التغراي الذي يمنع التعلم بكل أشكاله عنهم، تم مؤخرا 2015 رفض مشروع سد النهضة من قبل أهالي الإقليم فهو يلتهم مسافة 40 كيلومتر من الإقليم وأبدو معارضتهم كما تم توجيه **إنذار** للشركة الإيطالية "ساليني" التي تقوم بتنفيذه، و تم تحذيرها من استكمال المشروع لانه يبنى على ارض محتلة، واعتبار ابناء اقليم شنقول أن لهم الحق في اتخاذ أي إجراء لإيقاف تنفيذ هذا المشروع، لأنه سيطرد سكان الإقليم ويحرمهم من ثرواته، والحركة ستتخذ ما تراه مناسبا من أجل الحصول على حق تقرير المصير والحصول على السد لأنه في ارضهم[1].

ثانيا مطالب الجماعات الاندماجية:

1) **مطالب الأمهرا:**

بعد استيلاء جماعة التيغراي على مفاصل الحكومة داخل إثيوبيا، بدا نفوذ الامهرا يتقاعص إلى حد التلاشي فترة بعد أخرى، إلى ان أصحبت هذه الجماعة من بين الجماعات الأخرى داخل المجتمع، إثنية كغيرها تلامسها كل المعاناة، من تهميش واسبعاد...الخ، الأمر الذي أدى إلى خروج هذه الإثنية إلى باحتجاجات ومظاهرات تطالب فيها بضرورة الالتفاتة لها بما ان لها تاريخ عريق داخل الدولة وانها تتميز عن باقي الجماعات داخل الدولة، بدأت الاحتجاجات منذ عام 2001 ثم تصاعدت في نوفمبر 2014 وقد أدت قرارات الدولة الأخيرة بخصوص الاستثمار داخل هذه المنطقة وتوسيع العاصمة إلى موجة احتجاجات لم تشهد لها الدولة مثيل منذ فترة معتبرة حيث شارك فيها طلاب المدارس والجامعات[2] ثم إلتحق بهم بقية السكان حيث صعدت المعارضة من لهجتها ومطالبها من التهميش إلى تغيير نظام الحكم واتهام الحكومة بالتدخل في شؤون إقليمهم. بحكم أن الأمهرا تستند إلى ثقل سكاني كبير فإن تصاعد الاحتجاجات أعطاها زخما جديدا ودفع منظمات دولية للحديث عن قمع السلطات الاثيوبية للمعارضين وتقييدها للحريات العامة

1بدون كاتب،" 'زعيم 'بني شنقول': إثيوبيا تجرأت وتخطط لبيع المياه كالنفط لمصر"، البوابة نيوز، في: http://www.albawabhnews.com/314676 11.04.2017

2بدون كاتب، "احتجاجات الاورومو والأمهرا في إثيوبيا إلى أين؟"، في:http://aawsat.com/home/article/793296/

2) **مطالب العفر:**

تمكنت هذه المدينة من الحفاظ على استقلالها حتى عام 1875م، ثم تعرضت للغزو المصري، وبعد مرور عشر سنوات نالت استقلالها، إلا أنّ هذا الاستقلال لم يدم سوى عامين، حيث تعرضت المدينة لانهيار في السادس من يناير عام 1887م عندما وقعت معركة**Chelenqo** ، حيث دُمجت هذه المدينة مع الإمبراطورية الإثيوبية على إثرها، وكان مقرها موجوداً في شيوا[1] تدهورت الأوضاع العفر عندما تحالف يوهانس أحد أباطرة الحبشة، واستعان بقوات من البرتغال للقضاء على الممالك والسلاطين الإسلامية، وجمع شتات الممالك الموزعة داخل الحبشة تحت سيطرته، فأجبر الكثيرين على الدخول في المسيحية وهدم المساجد وقتل الأبرياء، أحدث ذلك تغييرات كثيرة في التطور الحضاري والاجتماعي للعفر. بعد استيلاء يوهانس على المنطقة، حيث حرم العفر من التعليم والرعاية الصحية والمياه النقية، فانتشرت الأمراض وزاد الجهل وتفككت السلطنات داخل المنطقة العفرية. ورغم حفاظهم على وحدتهم داخل المثلث كقبائل رحل، إلا أنهم حرموا من الاتصال بالعالم الخارجي وهمشوا داخل الإمبراطورية الحبشية، فتدهورت أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير. توقف الزمن بالعفر من عهد يوهانس إلى عهد الإمبراطور هايلا سيلاسي الذي تولى الحكم عام 1930. كان نظام حكمه إقطاعياً وانتقائياً، يمنح الأراضي لمن يحب ويسحبها ممن لا يرضى عنه، في عام 1948 هبت هرر تطالب بحقوقها العادلة[2].

ثم جاءت الثورة الشيوعية بقيادة مانجستو عام 1975، وكان هدفها، رغم ادعائها بأنها لا دينية، استيطان المسيحيين الموجودين بأعالي الجبال في سهول بلاد العفر المسلمين.

بعد زوال مانجستو وعصابته الشيوعية، عرفت القومية شيئا من الانفراج[3] تم إعادة النظر في الطوائف ومنح الأقاليم استقلال ذاتي، لكنهم لم يعطوااهتماماً كافياً للمسلمين في هذه المناطق. وهذه اللامبالاة لجماعة العفر تعتبر نوعاً من الاضطهاد، إضافة لذاك لم يمنح النظام أبناء العفر فرص للتعليم، وعندما يمتحن الطالب العفري الشهادة الثانوية لن يدخل الجامعة رغم أنه حصل على درجات تمكنه من دخول الجامعة إلا أنه يجبر على دخول معهد تأهيل المعلمين.

1صابرين السعو،" مدينة هرر في إثيوبيا"، في:
http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9_%D9%87%D8%B1%D8%B1_%D9%81%D9%8A_%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7

2 بدون كاتب، واقع المسلمين في إثيوبيا بين الغثائية والضياع (تقرير)، منتدى أنصار السنة، في:
11.04.2017 **http://www.ansarsunna.com/vb/showthread.php?t=39105**

3بدون كاتب، "احتجاجات مسلمي إثيوبيا.. الأسباب والنتائج-قراءات إفريقية"، في: /.../www.qiraatafrican.com/احتجاجات-مسلمي-إثيوبيا-الأسباب-والن ...، 11.04.2017

في عام 1993م عندما جرى استفتاء بحق تقرير لشعب الإرتري صوت الشعب أبناء العفر بنعم للاستقلال بنسبة 98%، ولكن بعد تحقيق إعلان استقلال إرتريا ظل النظام يتنكر لدور العفر في تحرير البلاد ومارس معهم أبشع الجرائم في إنسانيتهم التي لم يشهدوها من قبل، حيث عمل علي طمس وتهميش هوية وثقافة هذا الشعب وزج أبرياء من العفر إلى سجون بعيدة[1]، سعى العفر إلى تقرير مصيرهم وخلق أمة تسمى أفاريا خاصة بعد انتقال الطلاب إلى مصر للبحث عن العلم الذي لعب دورا كبيرا في الوعي بالهوية العفارية[2]، أين تعالت الأصوات بضرورة تحسين أوضاعهم المعيشة ومساواتهم مع الإثنيات الأخرى داخل الدولة وعدم سلبهم لحقوقهم الشرعية لأنهم حرموا من حقوقهم الإنسانية والحريات الأساسية[3] في شتى المجالات، ومعارضة الاستيلاء على الأراضي، وعدم تشويه دينهم ومعتقداتهم. كما تم مؤخرا عام 2012 تكوين لجنة تتكون من 17 فردا مهامها وواجباتها الدفاع عن المسلمين ومكتسباتهم الدستورية ورفع مطالبهم بصورة سلمية.

3) مطالب الجماعات الجنوبية:

يرى فيري ماكس نيف **Max Neef** أن تحقيق السلم والأمن يكون دائما عندما تلبى حاجات الإنسان الأساسية من طرف الدولة.[4] يعاني معظم سكان هذه المنطقة من البطالة والحرمان من المناصب العامة داخل الدولة حيث تبرز عدة مطالب منجرة وراء سياسات الدولة التي تعد هي السبب الرئيسي في نشوب احتجاجات الجماعات، والمحددة لنوعية مطالب تلك الأخيرة، يعتبر سكان هذه المنطقة أن السياسات التي تقوم بها السلطة من تهميش وقمع وإقصاء سياسة متعمدة وممنهجة تجاه المجموعات الإثنية[5]، وأنه لابد لها من توفير مناصب عمل كأبسط حق من حقوقهم وتخليصهم من الحرمان والتهميش الذين هم فيه. توجد صعوبة بالغة في إدارة هذا الإقليم لا بسبب التنوع الكبير بل لعدم وجود خبرات وكفاءات محلية كافية قادرة على إدارة هذا التنوع، لذا يتطلع بعض المفكرين إلى أن تتبع الحكومة الفدرالية نوعا من المركزية تجاه إقليمهم، على الأقل لمعالجة مشكلات البطالة والتوظيف في القطاع العام، لهذا

1 The Core of Human Rights violation Areas in Afar Region of Ethiopia, in: http://afar-infocenter.com/the-core-of-human-rights-violation-areas-in-afar-region-of-ethiopia-2/.

2 Yasin Yasin Mohammed**, Political history of the Afar in Ethiopia and Eritrea**, Hamburg: Afrika Spectrum 43 GIGA Institute of African Affairs, (2008),pp 45,46.

3 Sophia Tesfamariam," Ethnic cleasing in Ethiopia", in: http://dehai.org/demarcation-watch/articles/Sophia_Tesfamariam_ethnic_cleansing_in_Ethiopia.html 11.04.2017

4 Gert Danielson, Meeting Human Needs, "preventing violence : Applying human needs theory to the conflict in Srilanka ", lisal, September 2005 in**:,** http://www,flebox,vt,edu/users/tcarouso/NVC, .10.04.2017

5 See More: Ethnicity, **state and human rights in Ethiopia, Historical background: from unitary state to ethnic federalism**, HUMR 4501 Ethnic Challenges to the Nation State:Studying State Responses from a Human Rights perspective case study: Ethiopia, pp 4 ,5.

نلاحظ أن الكثير منهم ينضم إلى الحزب الحاكم في العاصمة أديس أبابا (حزب رئيس الوزراء ميلس زيناوي) لإيجاد فرص أفضل للعمل.[1]

4) مطالب غامبيلا (جامبيلا)

يتعرض شعب غامبيلا للتمييز من الألوان والعرق والثقافات والتقاليد، ونفي من حقوق الإنسان الأساسية في الأمن والحرية والرخاء، والتمثيل السياسي الشعبي في السياسة الإثيوبية. ما ولد شعور بالظلم والتهميش لهم داخل الدولة، ترجمت ملاحظاتهم بما يخص الأوضاع التي هم فيها بمطالب واحتجاجات يعبرون من خلالها عن عدم رضاهم بمجريات الأحداث ولابد من تغيير الأوضاع، واحترام الدولة للقوانين التي نص عليها الدستور الذي يؤكد على الإحترام الكامل لحقوق الفرد والشعوب الأساسية كشرط مسبق.[2] أين بدأت الجماعات تنادي بصوت عال إلى الوحدة والتضامن،[3] برفع شعارات مناهضة لما تقوم به الدولة من تمييز لإثنية على حساب أخرى، تسعى الجماعة هنا إلى التنعم بحياة كريمة دون حرمان أو استبداد.

المبحث الرابع: أثر التعددية الإثنية في إثيوبيا على الاستقرار السياسي

ينتج عن مشاعر الاستياء والسخط لدى أفراد الجماعة جراء الأوضاع المتدنية، وجراء الإحساس بالظلم من طرف جماعات إثنية مغايرة، مجموعة من الممارسات والنشطات تقوم بها الإثنيات المضطهدة من اجل لفت انتباه السلطة لها، كذلك من أجل تغيير الوضع، بالتالي التأثير على الدولة واستقرارها السياسي.

المطلب الأول: أزمة الاستقرار السياسي للدولة

يعتبر الاستقرار السياسي من أكثر المفاهيم السياسية غموضاً وتعقيداً، حيث يشير إلى عدم الاستقرار الحكومي أو التغيرات السريعة المتتابعة في عناصر الهيئة الحاكمة، وقد يرى البعض أن المفهوم يعني عدم استقرار النظام، بمعنى التحولات في الإطار النظامي للدولة، مثل التحول من حكم مدني إلى حكم عسكريأو العكس، وقد يزداد المفهوم اتساعاً ليشمل صوراً متعددة للعنف السياسي، كأعمال الشغب والمظاهرات والاضطرابات والحروب الأهلية والحركات الانفصالية، والواقع أن لجوء الجماهير إلى الشغب والمظاهرات يعكس السخط الشعبي على السلطة الحاكمة وقراراتها، بل وقد يعبر عن بداية لحركة عنيفة للإطاحة بالحكم (السلطة)، كما أن الحروب الأهلية والانفصالية تعد أعنف

1 Zitelmann**, op.cit**, p19

2 Adem Kassie Abebe, Human **Rights Under The Ethiopian Constitution: A Descriptive Overview**, 42Mizan Law Review ,Vol. 5 No.1, Spring 2011, pp,41-71.

3 Gambella Nilotes United Movement/Army calls for greater freedom (Press Release**),** in: http://oromiapress.com/unite-must-unity-prevails-success-prevails-freedom-justice-oppressed-ethiopians-tplfeprdf-government-must-stop-killing-detention-intimidation-mass-demonstrators/, 10/04/2017.

صور عدم الاستقرار السياسي في الدولة التي تعاني الانقسامات الداخلية الحادة، خاصة عندما يعجز النظام القائم عن تسوية التوترات الناتجة عن هذه الانقسامات. أو يظهر ذلك العجز في نهاية النظام أو فناء الدولة. ومن المفكرين الذين عرفوا الاستقرار السياسي نجد:

فلقد حدد هورويتز **(L.Hurwits)**، عدة مضامين استنبطها من دراسة بعض الحالات في أوروبا، من بينها خلو المجتمع من أي صراع محلي أو أي تفاعلات تتصف بالعنف. وأيضا ثبات النظام الموجود أي عدم وجود تحولات فجائية، وذلك الثبات يتدعم أكثر من خلال الطواعية من قبل الشعب في اختيارهم لأنماط السلطة الموجودة[1].

تعريف مارتن بالدام: يرى بأن الاستقرار السياسي مفهوم ليس واضح المعالم، ولكنه يتحدد من خلال أربعة أبعاد أساسية وهي: حكومة مستقرة، نظام سياسي مستقر، القانون والنظام الداخلي، الاستقرار الخارجي[2].

في حين يعرفه حمدي عبد الرحمن حسن بأنه: "عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن تحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقص شرعيته، وكفاءته من جهة أخرى "[3].وهذا التعريف يشير إلى أن وجود التناقض في المجتمع، مع استطاعة السلطة القائمة التحكم فيه سيؤدي إلى الاستقرار، لكن إذا ما فشلت السلطة في التحكم فيه فسيقود ذلك إلى عدم استقرار سياسي وتناقص في شرعية النظام، بحيث يصبح أمر تغييره مقبولاً من قبل بعض المؤثرات داخل المجتمع، حتى وإن كانت هذه المؤثرات ليست سوى مؤثرات ناتجة عن إحدى الإثنيات الأقليات الموجودة في المجتمع.

كما هناك من الباحثين من يربط الاستقرار السياسي بالعنف السياسي كون الالتجاء إلى هذا الأخير يعكس إفلاس النظام في وسائل التعبير الأخرى، أو قناعة بعدم جدواها، كما يرتبط الاستقرار السياسي بمضمون التغيير السياسي واتجاهه، لأن هناك من التغيير ما يهدف إلى زيادة شرعية النظام وفعاليته حتى وإن اقترن بالعنف السياسي، وإن وجود هذا التغيير يساهم في حفظ النظام من اهتزاز شرعيته، وتدني فعاليته، وعليه يكون العنف السياسي الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي بجميع

1عبد الرحمن، خليفة، **إيديولوجيا الصراع السياسي**، د ط، القاهرة: دار المعرفة الجديدة، 1999، ص ص 169، 170.

2 Martin paldam, **Does economic growth lead to political stability**, university of Aarhus, p172.

3حمدي عبد الرحمن حسن،"الجيش والسياسة والاستقرار في إفريقيا"، في:
http://alarab.com.qa/details.php?docId=76705&issueNo=454&secId=15، **2017/10/11**.

مستوياته من عنف رسمي أو شعبي أو غير ذلك، بدءاً من وسائل قمع المعارضة مروراً بالانقلابات العسكرية، وإنتهاءاً بالعصيان السياسي أو العسكري، يخضع للدراسات التجريبية المعتمدة على عدة مؤشرات، منها أثر التعددية الإثنية على الاستقرار السياسي، ومنها أثر الحالة الاقتصادية، وغيرها من المدخلات والتناقضات في بنية المجتمع، ومن خلال هذا الرأي ترى نيفين مسعد أن الاستقرار السياسي هو: "ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات لمجاوبة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات، دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، دعماً لشرعيته وفعاليته."[1]

هناك العديد من المؤشرات التي تدل على وجود استقرار السياسي منها: الانتقال القانوني للسلطة داخل الدولة، شرعية النظام السياسي، السيادة، الثبات في المناصب القيادات السياسية، الاستقرار البرلماني، غياب العنف(الاغتيالات السياسية) واختفاء الحروب الأهلية، الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية، الاقتصاد الناجح، قلة الهجرة الداخلية والخارجية، الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية، لكن سنركز على مؤشر الأخير الذي مفاده أن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي، غالباً ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف التعددية. اختلف الباحثون حول تحديد درجة تأثير التعددية الإثنية على استقرار السياسي، حيث تشكلت ضمن هذا النقاش أربعة اتجاهات رئيسية، حيث يمكن الاستنتاج من خلالها أن العوامل الإثنية كعنصر مهدد للاستقرار السياسي، لا تتحدد بدرجة التعددية الإثنية وحدها، وإنما في استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية.[2] وهنا يمكن التمييز بين نوعين من سلوك النخب الأولى يتعامل مع الإثنيات من منطلق الاستيعاب بالقوة وهذا ما ينتج عنه الولاء للجماعة التي ينتمي إليها الفرد أي غير الوطنية وتسمى بالولاءات الأولية التي تقود إلى المطالبة بالانفصال أو الحكم الذاتي، والثاني يتعامل مع الإثنيات من منطلق المساواة في الحقوق والواجبات.

لقد حاولنا إعطاء تعريف الاستقرار السياسي مع الإشارة للمؤشرات الدالة على وجود الاستقرار داخل الدولة ومن خلاله سنحاول إذن التطرق إلى أثر التعددية الإثنية في إثيوبيا على الاستقرار السياسي، لذا فإن الاستقرار السياسي يمثل متطلبا أساسيا يقتضه نجاح الجهود التنموية، والدولة الإثيوبية مثلها مثل دول العالم الثالث تفتقر إلى الاستقرار السياسي، أو إن شئنا فإنها تعاني أزمة استقرار. ويمكن القول بأن لأزمة الاستقرار.

1نيفين عبد المنعم مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، ط1، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1988، ص هـ.

2 **نفس المرجع السابق**، ص ص6 – 12.

المطلب الثاني: وسائل المجموعة الإثنية في التأثير على الاستقرار السياسي الإثيوبي

يعتبر الاحتجاج أحد الاتجاهات والأدوات التي مارستها القوميات والشعوب والأجناس الإثيوبية في مواجهة النظم السياسية، وهو يمثل درجة أخرى، الانتقال والتحول من اتجاه وحالة المواجهة البيضاء عن طريق الخضوع والامتثال والتأييد القسري إلى تبني وممارسة الرفض والاحتجاج.

وقد قامت العديد من الجماعات الإثنية في إثيوبيا باحتجاجات ومظاهرات واسعة النطاق سواء ضد النظم السياسية الأمهرية المسيحية المسيطرة سابقا أو سيطرة التيغراي الآن، فالمطلع على التاريخ الإثيوبي يعرف أن الحكومات السابقة كافحت من اجل احتواء مختلف الضغوطات الناجمة عن الجماعات الإثنية التي لا يمكن التنبؤ بما ستقوم به، في ظل بروز العديد من الجماعات السياسية ذات التوجه الإثني التي تنادي بالحقوق والحريات التي تناهض من أجلها، ما جعل مختلف الانظمة السياسية التي حكمت إثيوبيا تمنع وتقيد نشاطها التي تراه تهديدا حقيقيا لاستقرارها السياسي بالدرجة الأولى[1]، ويظهر من خلال شكل وطبيعة الواقع الصراعي في إثيوبيا، من بين الأدوات التي اتبعتها الجماعات الإثنية الإثيوبية في مواجهتها للنظم وهي:

الاحتجاج الخفيف: بحيث تم التعبير عنه بعدة طرق ووسائل تمثلت في:

اللجوء للمعارضة السلمية بواسطة الخطابات الجماهيرية العامة، وتقديم الإلتماسات واستخدام الملصقات والمطبوعات السرية والدعاية ضد النظم السياسية.

إتباع نشاط سياسي منظم على نطاق ملموس تضمن النشاط والحركات والمنظمات القومية ثم في مرحلة لاحقة بعد تكوين الأحزاب، لجأت كلها لممارسة النشاط السياسي الحزبي التقليدي تحت مظلة مصالح ومطالب المجموعات الإثنية المعارضة.

استخدام أسلوب المظاهرات والإضرابات والاعتصامات، أظهرت المشاركات فيه مئات وآلاف المحتجين من أتباع وعناصر القوميات والشعوب الإثيوبية المعارضة للنظم السياسية.

الاحتجاج العنيف: يعّبر الاحتجاج العنيف عن استخدام القوميات والشعوب الإثيوبية لوسائل وأساليب أكثر عنفاً لمواجهة سياسات النظم السياسية الإثيوبية الرافضة لتحقيق مطالبها وحقوقها، وهو على ذلك

1 Terrence Lyos, **Ethiopia Assessing Risks to Stability**, Washington: Center For Strategic& International Studies, Jun 2011, p 2.

يمثل زيادة في جرعة المقاومة والمواجهة باستخدام طرق جديدة أو زيادة طرق وأساليب الاحتجاج الخفيف حيث:

- تمارس الشعوب والقوميات الإثيوبية المقموعة الإسلامية منها والمسيحية، عبر تنظيماتها (حركات، منظمات، أحزاب)، أعمال تخريبية متفرقة، كل حسب مناطق وجودها وتركزها، ويتم من خلالها تدمير رمزي للممتلكات الخاصة بالحكومة وأحيانا يلحق الضرر بممتلكات الأفراد.

السعي المتكرر للقيام بمظاهرات وصدامات تزيد من عملية الضغط على النظم السياسية الإثيوبية، لتنفيذ المطالب والحقوق، وهذه التظاهرات غالباً ما كانت واسعة الانتشار غطت أغلب البيئات الجغرافية في إثيوبيا، ساعد على ذلك طبيعة انتشار القوميات والشعوب المعارضة والمحتجة، وتوزيعها في كل اتجاهات إثيوبيا.

- دخول الشعوب والقوميات الإثيوبية المتضررة من سياسات النظم السياسية في عمليات تمرد محلية صغيرة ، يتم تنظيمها أكثر، ليزداد معها حجم المجموعات المتمردة ، كانت نتيجتها ظهور وبروز الحركات والتنظيمات القومية / الإثنية ، خاصة الكبيرة ، وصاحبة الضرر الأكبر من سياسات النظم السياسية الأمهرية المسيحية، لذلك نجد أن أغلب الجماعات الإثنية لجأت إلى الوسائل العنيفة من أجل تحقيق مطالبها على غرار جبهة تحرير الاورومو، جبهة التحرير الوطنية لأوغادين المتواجدة في جنوب شرق إثيوبيا التي تدعو للانفصال بسبب الاعمال الوحشية ممارسة من طرف الحزب الحاكم الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي مما جعل هذه الاخيرة تضع قيود على الاحزاب المعارضة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والحد من الحملات التي تقود إلى زعزعة الاستقرار السياسي[1]. وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى عدم الحصول على نصيب من السلطة أو الثروة الاقتصادية للبلاد، فضلا عن المعاملة الجائرة التي كانت تمارس من طرف السلطة سابقا أو الآن، وهذا ما يدفع ببعض الإثنيات المطالبة بالانفصال الذي شكل تهديدا كبيرا لاستقرار ووحدة إثيوبيا وأحسن مثال على ما حدث مع حركات التحرر في إريتريا سابقا التي شكلت فيما بعد كيانا مستقلا بها سنة 1993م[2].

وتأسيساً علي هذه المقاييس، التي تعبّر وتعمل علي توصيف مظاهر الاحتجاج الخفيف والعنيف ، يبدو أنها في الحالة الإثيوبية ارتبطت كثيراً بطبيعة وشكل النظم السياسية ، فقد تصاعدت حدة الاحتجاجات والمظاهرات التي جاءت كرد فعل عن السياسيات التعسفية من قبل السلطة الحاكمة فخلال فترة الستينات وأوائل السبعينات عرفت الساحة الإثيوبية موجة من الاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات من قبل الطلبة

1 Terrence Lyos,**op.cit**, p7.

2 بدون كاتب،" الإحتجاجات في إثيوبيا: الأبعاد والسيناريوهات"، مجلة قراءات إفريقية، في:www.qiraatafrican.com

والموظفين بدرجة كبيرة بسبب تردي الأوضاع المعيشية، وقد صاحب تلك الأحداث تمرد داخل الجيش الذي نظم على أسس طبقية، وقبلية، واقتصرت قيادته على الجماعة الحاكمة المتمثل في الأمهرا في حين قاعدة الجيش تتشكل من أبناء كافة الجماعات الأخرى، وكان هذا التناقض الطبقي داخل الجيش هو العامل الأساسي في انقسام على نفسه، وسيادة روح التذمر والتمرد داخله خاصة مع تدهور الأحوال المعيشية لصغار الضباط نتيجة لتدهور القيمة الحقيقية لرواتبهم، فضلا عن عدم افساح المجال أمامهم للترقي للمناصب العليا في الجيش[1].

لقد كانت الجماعات الإثنية تأمل بعد عام 1991 في إقامة نظام يضمن حقوقهم إلا أنه لم يكن حسب تطلعات الجماعات الإثنية المضطهدة فسرعان ما اندلعت الاحتجاجات والمظاهرات فالعاصمة أديس أبابا ومختلف المناطق شهدت اضطرابات لم تعرفها من قبل، فلم تكن هناك حركة سياسية منظمة وراء هذه الأحداث، وإنما كان لكل جماعة مطالبها الخاصة التي هي بالأساس ذات طابع اقتصادي وليس سياسي، واجهها النظام بإطلاق الرصاص على المتظاهرين وقدر عدد الضحايا ما بين 600- 1000عامل وطالب، كما صاحبه اغتيالات واعتقالات في صفوف الاتحاد الكونفدرالي وهو اتحاد كل عمال إثيوبيا (A.E.T.U)[2].

فانتشرت حركة التمرد في إثيوبيا بشكل واسع في الفترة الأخيرة، لاسيما في ظل زيادة رقعة المعارضة الإثيوبية واستمرار المظاهرات الإثنية المطالبة بتغيير الحكومة نتيجة ما وصفوه بانتشار الفساد وسوء توزيع ثروات البلاد وتحكم الأقلية التيجراي وسيطرتها على كافة موارد الدولة. لكن السلطات تعاملت معها بمزيد من القمع والكثير من الإجراءات الأمنية المشددة[3].

إن موجة الاحتجاجات والمظاهرات التي عانت ولازالت تعاني منها إثيوبيا شكلت تهديدا حقيقيا على استقرار النظام السياسي الذي في كل مرة يحاول المواجهة بشتى الطرق ليحافظ على الاستقرار.

كخاتمة لهذا الفصل يتضح لنا أن إثيوبيا تحتل مكانة القلب في منطقة القرن الإفريقي، موقعها الجيوسياسي جعلها مصدر استقطاب لجل الاستثمارات الأجنبية في المنطقة الأمر الذي ساعد في نموها الاقتصادي في رقعة تتصف بخاصية إثنو سياسية، يطلق على هذه الدولة بالفسيفساء نظرا لتعدد الإثنيات وانتشارها الواسع في الدولة الناتج عن التوسع الذي شهدته فترة حكم الأباطرة سابقا، وبما أنها بلد يحوي

1إبراهيم أحمد نصر الدين و إجلال، محمود رأفت، **القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية**، د ط، القاهرة: دار النهضة العربية، 1985، ص ص 74، 75.

2**نفس المرجع السابق**، ص 85.

3 بدون كاتب،" 70% من الإثيوبيين يطالبون بالانفصال"، وكالة كليوباترا للأنباء، في: http://www.misrjournal.com/1004525، 17.04.2017

داخله نسيج اجتماعي غير متجانس بالنظر إلى تعدد اللغة والدين .. فإنها مقسمة حسب ما سبق ذكره إلى تسعة مقاطعات ونظرا للكثافة السكانية الجد عالية مقابل ندرة الموارد التي تختلف من مقاطعة لأخرى خلق للدولة ما يعرف بالمنافسة فيما بين الجماعات من اجل الحصول على تلك الأخيرة، ينتج عن ذلك الوصول في الكثر من الأحيان إلى حالة من اللاتعايش فيما بين الإثنيات، إضافة إلى الطبيعة الاستبدادية للسلطة وسيطرتها التامة على الحكم، غالبا ما تعد السبب المحفز والمحرك الرئيسي لتطور مطالب الجماعات الإثنية، ونشوب سلسلة من المظاهرات والاحتجاجات من حين لآخر، ما ينتج عنه تأثير كبير على الاستقرار السياسي الداخلي للدولة. هذا ما أدى بإثيوبيا إلى انتهاج مجموعة من السياسات من اجل خلق حالة من التناغم والانسجام فيما بين الإثنيات وكسب قبول ورضى الشعب عنها والمحافظة على وحدوية الدولة. كل هذه العوامل تحفزنا على محاولة التغلغل أكثر في مفاصل هذه الدولة ومعرفة ماذا يجري داخلها؟ وكيف هي سياساتها المنتهجة من أجل خلق حالة من التعايش فيما بين الإثنيات داخلها وكسب دولة خالية من الإنشقاقات؟ وهو ما سنتطرق إليه لاحقا.

الفصل الثالث: ادارة التعددية في اثيوبيا:

لاتزال مسألة التعددية الإثنية تضع المجتمعات على محك الاختبار لتباين مدى قدرتها على التعاطي الايجابي مع ظاهرة التنوع التعدد والاختلاف، وتشير التجارب الى وجود نمطين من التفاعل مع هذه الظاهرة:

النمط الأول: وهو التفاعل السلبي الذي تتجسد من خلاله مظاهر الصراع والصدام والحروب، الأمثلة كثيرة وبالأخص في القرن الماضي (20)، مثل العراق أين مورس التعصب القومي ضد الكرد، والتعصب الطائفي ضد الشيعة منذ تأسيس الدولة العراقية ما أدى إلى تكبد المجتمع العراقي ثمنا باهظا لهذا النمط من التعامل مع قضية الاختلاف في البلد. كذلك النموذج اللبناني والحرب الأهلية التي حصلت في القرن المنصرف إضافة إلى ذلك التعصب القومي بين القوميات التي كان يتشكل منها الاتحاد اليوغسلافي سابقا والمذابح الجماعية التي ارتكبت، ما أسفرت في الأخير إلى انهيار ذلك الاتحاد.

اما النمط الثاني من التفاعل يعد ايجابيا قائما على أساس التسامح والتعايش بين المختلفين فكريا وعرقيا، فلم يجلب هذا النمط لهذه المجتمعات سوى التقدم والرخاء، وأحسن مثال على ذلك: الاتحاد الأوروبي الذي صار مظلة تجمع تحتها العديد من القوميات الأوروبية، كذلك نموذج الولايات المتحدة الأمريكية الذي

يجمع تنوعا هائلا من البشر من أصول مختلفة يضمن لها الدستور الأمريكي إطارا قانونيا تتبوء من خلاله مناصب مهمة في الدولة.

وبما أن إثيوبيا تعد متحفا للجماعات الإثنية ونموذجا للتداخل الإثني الأمر الذي يلزم عليها تطبيق آليات وسياسات تحقق لها الاستقرار السياسي، والتعايش الاجتماعي، إذن أي النمطين السالفي الذكر اعتمدت إثيوبيا؟ ، وما مدى التزامها بآليات الإدارة؟ .

المبحث الأول: دور المؤسسات السياسية الرسمية في إدارة التعددية الإثنية

إثيوبيا كغيرها من دول القارة الإفريقية، تعاني من أزمة داخلية حيث الخلافات بينها وبين شعوبها ميزة وسّمة دائمة لها، وقد ترك هذا الوضع الدولة هشة تواجه من حين لآخر سؤال البقاء.

وقد تعرضت بعض أقاليم الدولة للانفصال فعليا في مرحلة سابقة، مما أضعفها وحولها لدولة حبيسة بلا منفذ خارجي على العالم، ما جعل السلطة الحاكمة تتبنى مجموعة من الإجراءات والتدابير لإدارة هذه التعدديات الإثنية لبناء أمة موحدة خالية من الإنشقاقات.

تتسم المؤسسات السياسية داخل الدولة بأهمية كبيرة، بما أنها تلعب دور كبير في عملية إدارة التعددية الإثنية، وتكمن أهمية هذه المؤسسات في العمليات الجوهرية التي تقوم بها داخل الدولة، فهي تسهم إلى حد كبير في تكوين رابطة (أحد قنوات الإتصال) وثيقة بين أفراد الجماعات والسلطات الحاكمة أساسها الثقة من خلال مجموعة أعمال وسياسات تكسب من خلالها شرعية ومشروعية للنظام ورضى ومشاركة للشعب، غياب هذه المؤسسات ينتج عنه مشاكل وأزمات داخل الدولة التي هي في غنى عنها.

وقد قامت المؤسسات السياسية الرسمية داخل إثيوبيا بتشريع مجموعة من الأجندات والخطط وتنفيذها عبر سياسات من أجل إدارة التعددية الإثنية داخل الدولة.

المطلب الأول: تطبيق السياسات الإستيعابية (التساومية) (الدمج والصهر، الإستيعاب المادي والمؤسسي)

قامت إثيوبيا بمجموعة من السياسات من اجل صهر الجماعات وتذويب الفروقات الاجتماعية، وبذلك تحقق الاندماج داخل الدولة. من بين أهم السياسات مارستها من أجل تحقيق تجانس فعلي مايلي:

أولا سياسة توحيد اللغة:

وجدت نظرية علاقة اللغة بالتفكير اهتماما كبيرا من قبل الباحثين اللسانيين والسلوكيين والفلاسفة والاطباء النفسانيين نظرا للتطبيقات العملية التي اثبتتها بعض الابحاث الجادة في مجال اللغة وعلاقتها بالتفكير او تحديدا علاقتها بتشكيل التفكير، نظرية سابير -ورف كانت ولا تزال محل جدل كبير، فالنظرية تشير الى ان اللغة بما تحتوي من مفردات ومن نماذج ورموز ليس فقط تسهل عملية توجيه التفكير بل وتتحكم في طريقة التفكير[1]

يعد التنوع العرقي اللغوي المذهبي الديني عقبة خطيرة امام بناء الدولة في اثيوبيا التي تمثل بوتقة بامتياز[2]، لأن أساس بناء الدولة القومية يتمثل في التحدي الرئيسي بالاستعاضة عن الهوية العرقية بالهوية الوطنية، عبر إنشاء دولة موحدة على أساس الاستيعاب* الثقافي كمرحلة أولية، وذلك باستخدام الأمهرية كلغة واحدة للتعليم والخطاب العام (توحيد الإثيوبيين عن طريق إنفاذ الثقافة الامهرية على جميع المواطنين)، والثقافة المسيحة الأرثوذكسية باعتبارها الثقافة الأساسية من الهوية الوطنية، في عام 1943 أعلن عن سياسة لغوية رسمية لأول مرة في البلاد، اللغة الأمهرية لغة رسمية لإثيوبيا ووسيلة للتدريس في جميع المدارس الابتدائية في جميع انحاء الإمبراطورية، علاوة على ذلك ساهمت السياسة الإمبراطورية أحادية اللغة والسياسة أحادية الثقافة كثيرا في الصراع الاجتماعي في الستينات، كانت هناك مجموعات لغوية تقاوم الهيمنة اللغوية والثقافية، كانت هناك حركات طلابية 1960 تساهم في توعية وتعبئة المنظمات المعارضة التي خاصت ضد الملك وقاومت سياسة الاستيعاب.

حاول الإمبراطورة توحيد البلاد من خلال القمع الاستغلال والاستيعاب القسري للمجموعات اللغوية بيد ان هذه الممارسة لم تكن ناجحة، حيث أصبح القمع اللغوي الذي فرض بحجة بناء الأمة سببا للتمرد والتفكك داخل الدولة، وقد شكلت أوجه عدم المساواة الثقافية والهيكلية الحكم الإمبريالي، أدى ذلك إلى الإطاحة بالحكم الملكي في ثورة 1974.

الهندسة العرقية الثانية 1974 -1991: بعد ثورة 1974 أزال المجلس العسكري آخر ملك من السلطة، تمت إعادة صياغة الفكر الاشتراكي، تم تقديم إصلاحات سياسية واعدة كانت اللغة والحقوق الأخرى ذات الصلة في المقدمة. حاولت الحكومة العسكرية الاحتفاظ بدولة وحدوية ومعالجة "المسألة

[1] سالم موسى، *اللغة وأثرها في توجيه وتقييد الفكر البشري*، في: **http://www.middle-east-online.com/?id=101374** 06.05.2017

[2] Alem Habtu, **Ehnic Federalism in Ethiopia: Bckground, Present Conditions and future Prospets**, International Conference on African Development Archives, Paper 57, 2003, p11.

•الاستيعاب هو مصطلح عام لعملية تتبع عدة مسارات، تجمع مجموعات مختلفة من أجل خلق ثقافة مشتركة، ومجتمع جديد فريد من نوعه (الاستيعاب هو بوتقة انصهار).

• وفقا لدستور 1987 (المادة2) كانت إثيوبيا دولة وحدوية تكفل المساواة بين القوميات و تكافح الشوفينية والقومية الضيقة.

القومية" في إطار الماركسية اللينينية*، ولمعالجة هذا الأخير أنشات معهد لدراسة القوميات عام 1983، كانت سياسة فترة الدرج لينينية في النظرية وستالينية في الممارسة (سياسة الإستيعاب).

كانت سياسة اللغة في الدرج واعدة لأنها نظمت المساواة بين اللغات والثقافات، إلا أنها ظلت حبر على ورق، من ثم يمكن القول ان السياسة كانت استمرار للأيديولوجية الأحادية والثنائية التي كان يتبعها العاهل الأخير الذي كان يعزز الاستيعاب اللغوي والثقافي[1].

الواقع كان استمرار للسياسة الامبريالية **Amharization** وقد اختفت الحرية اللغوية والثقافية التي وعد بها الدرج مبكرا وعاد النظام الى قمع السكان الأصليين بدلا من تشجيع الاندماج الطوعي لمختلف الأمم والقوميات في الهيكل الاجتماعي السياسي للبلد، كانت الوحدة تطالب بالقوة، على الرغم من انه كان من المأمول أن تخفف ثورة عام 1974 من القمع الوطني وتشكل وحدة البلاد على أسس جديدة ديمقراطية، تم تدمير الامل مع مجيئ الحكومة العسكرية وحرم الشعب من جميع حقوقه الديمقراطية ، حرمت الدول والقوميات المضطهدة من حقها في تقرير المصير إلى جانت حقوقها الديمقراطية

واصلت القوميات المضطهدة المطالبة بحقوقها في استخدام لغاتها لأغراض مختلفة، وتنمية ثقافاتها وتحديد مصائرها بنفسها، نتيجة ذلك تزايدت الحدود الإثنية التي قاومت القمع الوطني منذ أن استولى الدرج على السلطة السياسية، في العقد الأخير من حكمهم أصحبت القومية العرقية عاملا رئيسيا في زوال النظام العسكري المركزي*.

فشلت محاولتا الهندسة الاجتماعية في عامي 1974 و1991 على التوالي، فجاءت الهندسة الاجتماعية الثالثة1991: بعد الإطاحة بالدرج اختفت سياسة اللغة الأحادية، وبدأت عملية الأخذ بسياسة اللغات المتعددة وممارسات اللغات الحالية، بتنفيذ سياسة لغوية جديدة تشجع على استخدام للغات الأم كوسائل الإعلام والإدارة والاتصالات الجماهرية والامهرية فقط كلغة عمل اتحادية

يمكن اعتبار السياسة اللغوية الحالية امرا طبيعيا لأنه لا يمكن إيجاد سياسة مثالية ترضي المصالح والآراء السياسية لكل مواطن في البلد[1] ومع ذلك قد تكون لهذه التناقضات آثار سلبية على وحدة البلد وتنميته ولذلك ينبغي بحثها وتخفيفها من خلال التفكير وإصلاحات السياسة اللغوية.

[1] Yanattan Araya Zemaryam, **MultinGual Language policy and Language practice in Ethiopia: opportunities and challenges for Nationali Unity and Development**, A thesis of Doctor, Addis Ababa: the School of Graduate Studies and the Department of Foreign Language and Literature Addis Ababa University, 2014, pp 6, 8.

• عدم المساءلة القانونية لكبار المسؤولين الذين اتخذوا مزيدا من الاتجاهات الاستبدادية تحت منجستو، ساعد على التمرد الإقليمي وزيادة الوعي العرقي.

كملاحظة: كان من الواجب على المجموعات العرقية تعلم الامهرية وتغيير أسمائهم كذلك من اجل الحصول على الجنسية.

جدول رقم: 1.3 يبين نسبة الناطقين لأهم اللغات المتحدث بها في إثيوبيا.

اللغة	عدد الناطقين
الأمهرية	17.372.913
أورومو	17.080.000
التيجرينية	4.424.875
صومالي	3.334.113
سيدامو	1.876.329
عفر	1.439.367
ولايتا	1.231.678

Source: Appleyard, D. and M. Orwin. The Horn of Africa. In: Simpson, A. (ed.): Language and National Identity in Africa. Oxford : Oxford University Press, 2008, p272.

يتبين لنا من خلال الجدول أن اللغة الأمهرية تعتلي الهرم في نسبة المتحدثين بها في إثيوبيا نتيجة السياسات التي تم تطبيقها على مر السنوات، تليها لغة أورومو ذوي الأغلبية العددية في الدولة، أما اللغة التيجرينية فعدد الناطقين بها قليل مقارنة باللغات السابق ذكرها، أما لغة سيدامو وعفر فعدد الناطقين جد متقارب فيما بينها تأتي من بعدها لغة ولايتا بنسبة أقل قليلا، أما لغة صومالي فترتيبها كان من بعد اللغة التيجرينية.

[1]Yanattan Araya Zemaryam, **op.cit**, p9.

جدول رقم: 2.3 يبرز اللغات المهيمنة في إثيوبيا والمعمول بها داخل الإدارات الحكومية

المقاطعة	لغة العمل	لغة الأغلبية	لغات أخرى للتكلم
التيغراي	التيغرينية	تيجرينية بنسبة94%	**الأمهرية، كوناما وليوروب**
أوروميا	أورومو	أورومو 85%	**الأمهرية، كوراج، التغرينية**
بعيدا	بعيدا	بعيدا91%	**الأمهريـــة، التغرينيـــة، أوروموـــو، أرغوبـــا، وولايتا**
الصومال	الصومالية	الصومالية 96%	**أورومو، الأمهرية وكوراج**
أمهرة	الأمهرية	الأمهرية 91%	**أورومو، أغوا**
بني شنقول - غماز -	الأمهرية	/	**بيرتا، جوموز، أمهرة، أورومو.الخ**
غامبيلا	الأمهرية	/	**انواك والأمهرية، أورومو، تيجرينية.. الخ**
الأمم الجنوبية	الأمهرية	/	**وولايتا، سيدامو، كوراج، كيمباتا، الإعراس، مالو..إلخ**
أديس أبابا	الأمهرية	الأمهرية50%	**وولايتا كوراج، سيمامو كافا سيدامو، جيديو غوفا، اديا، كيمباتا، الإعراس، مالو.. الخ**
دير داوا	الأمهرية	أورومو 48%	**الأمهرية، الصومالية كوراج.. إلخ**
هرر	هراري وأورومو	52%	**الأمهرية، هراري، كوراج..إلخ**

Éthiopie, in: **http://www.axl.cefan.ulaval.ca/afrique/ethiopie.htm**

ثانيا دور التعليم في تعزيز الوحدة الوطنية في إثيوبيا:

تسعى المجتمعات المتعددة الثقافات على أساس نهج الاستيعاب إلى بناء امة ذات هوية واحدة بفرضها لهوية الأغلبية على هويات الاقلية[1]. ترى الدولة بأن للمتعلمين دور في نشر وتوجيه هوية الدولة يلعبونه للفوز بقلب وعقل المواطنين ومن ثم قبول حكم الدولة وإعطاء ولائهم للحكم والبقاء كأعضاء سياسيين قانونيين في الدولة.

وبشكل أكثر تحديدا تنظم الدول الحديثة تعليم المواطنين على أساس نهج بناء الأمة الذي تتبعه كوسيلة لحماية الوحدة الوطنية وأداة لتحقيق الأهداف الوطنية، يتجسد ذلك في إثيوبيا حيث سعى مينليك، سيلاسي، منغستو الى البحث عن وحدة وطنية إثيوبية من خلال فرض هوية مجموعة إثنية مهيمنة على حساب الهويات العرقية التي كانت غالبا ما تقاوم استيعاب الهوية.

تم إدخال التعليم الحديث أساسا لتسهيل عملية بناء الأمة المتماثلة، وقد نفذ سيلاسي خليفة مينليك ذلك بشكل كبير كوسيلة للاستيعاب بجعل الأمهرية وسيلة التعليم في المدرسة الابتدائية، واللغة الإثيوبية الوحيدة في المدارس في فترة ما بعد 1941 التي شهدت التوسع الهائل في التعليم في المحافظات المفضلة، كما قام سيلاسي بدس أشخاص ناطقين للأمهرية خاصة القديسين بين أوساط الإثيوبيين الذين أصبحوا خيول العمل لمشروع الاندماج الوطني.

كما أنه أصح من الواجب على المجموعات العرقية الأخرى تعلم الامهرية وتغيير أسمائهم كذلك من اجل الحصول على الجنسية. في أوائل 1960 وراء تعليم اللغة الأمهرية، بدأت عملية تدريس التاريخ الانتقائي الذي يمجد فقط المجموعة المهيمنة.

على الرغم من ان حكم الدرج في السنوات الأولى لم يكن يبدوا تابعا لمجموعة عرقية معينة من اجل كسب الوضع السياسي في ذلك الوقت، إلا انه من حيث سياسة بناء الأمة لم يكن مختلفا عن النظام السابق، حيث تم استخدام التعليم كأداة امتصاصية كذلك ويتطلب التعليم السياسي في هذه الفترة للطلبة الإثيوبيين ان يتلقوا الأيديولوجية السياسية والاقتصادية الماركسية اللينينية وأساطير القومية الإثيوبية غير القابلة للتقسيم[2].

[1] Yonatan Tesfaye, **Institutional Recognition and Accommodation of Ethnic Diversity: Federalism in South Africa and Ethiopia**, A thesis of Doctor, Republic of South Africa, Faculty of Law, University of the Western Cape, 2008, p43.
[2] TeKeste Negash, **Education in Ethiopia: From Crisis to the Brink of Collapse**, Discussion paper23, Uppsala: Sweden, Nordiska Afrikainstituet, 2006, p16.

باختصار لم تجلب السياسات الإمبريالية ولا سياسات التجانس العسكرية التي يتبعها المجلس العسكري كأدوات لبناء الأمة الاستقرار والديمقراطية والوحدة في إثيوبيا المتعددة الثقافات، بل إن سياسة التعليم الاستيعابية كانت تثير السخط الجماهيري من خلال السماح للمهيمن بأن يكون له دور كبير في الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية للدولة، وقد تم تهميش إثنيات إثيوبيا وقومياتها وشعوبها وحرمانهم من فوائد المواطنين، هكذا بدأت نظرة العداوة تتجلى لدى الجماعات ضد الدولة وبدأ الحديث عن الحاجة إلى المساواة الوطنية والوحدة الديمقراطية التي تحترم هوياتهم.

سياسة الاستيعاب للوحدة كلفت النزاهة الوطنية لإثيوبيا وقد فازت إريتريا وأنشأت حكومتها الخاصة، وكانت القوى العرقية الأخرى تسعى للاستقلال، هنا سعت الحكومة الجديدة إلى إنقاذ الدولة الإثيوبية، أين أصبح من الواضح أن رحمة الوحدة الإثيوبية لا تقتصر إلا على الاعتراف بالهوية المتعددة الثقافات، والسبيل الوحيد المتبقي للسلامة الوطنية هو الوحدة الديمقراطية[1]، ومن بين السمات المميزة لسياسة التعليم الجديدة هو السماح للغات العرقية التعليم في المدارس الابتدائية.

وبغية التنفيذ الفعال للسياسة الجديدة أكدت الحكومة الإثيوبية أيضا على الحكم الديمقراطي واللامركزي للقطاع على نحو يكفل المشاركة المتساوية للقوميات.

جهود إثيوبيا الرامية إلى تنفيذ التعليم المتعدد الثقافات تستحق التقدير الذي لا حدود له، في قلب هذه العملية تم التلاعب بالتعليم كوسيلة للهيمنة والاضطهاد، وقد حرمت المجموعات الإثنية المهملة من حقها في التعليم والبحث في تاريخها وهويتها وممتلكاتها الثقافية، وعلاوة على ذلك أنشأت التعليم الاستيعابي مشاركة غير منصفة على المستوى الوطني واستبعدت المجتمعات المهمشة من فوائد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتما ذلك الاستبعاد أنجب ردة فعل تمثلت في نضال واسع.

ثالثا الفدرالية: يمكن اعتبار هذه السياسة كآلية للإدارة، في حين يمكن أن تصنف كاستراتيجية جيدة تساهم في تسوية أزمات الإثنيات داخل الدول. في عام 1995 اعتمدت إثيوبيا على النموذج الفدرالي اللامركزية في الحكم من اجل التخلص من المشاكل الإثنية المتواجدة داخلها وقد نص الدستور في ذلك العام على تأسيس هيكل اتحادي عرقي يعتمد على الحكم الذاتي الإقليمي للجماعات العرقية

[1] Andreas Eshete, **Abuses and Uses of Cultural Diversity: African Past, Ethiopian Present**, Addis Ababa :Paper presented at the Fifth International Conference on Federalism, December 2010, pp 6, 7.

المختلفة، ومع ذلك فقد واجهت عدة تحديات من طرف الجماعات العرقية[1]. (سنتطرق في شرح هذه النقطة بالتفصيل في الفصل الموالي).

رابعا سياسة الإدماج المؤسسي:

بالعودة للنظرية اللبرالية الدولة هي مجموعة من الأفراد يتم إناطتها إلى الحكم بشكل فعال، وتتعامل مع كافة أعضاء المجتمع كمواطنين على قدم المساواة من الناحية القانونية، وهذا ما لم يحدث تجريبيا في معظم أنحاء العالم، حيث تميل السلطة السياسية المهيمنة **Hegemonic**» «**Groups** في الكثير من الدول إلى استخدام الدولة لتعظيم مصالحها على حساب الآخرن (استبعاد الأقليات)[2].

من بين الشروط الاجتماعية الضرورية لإحلال حقوق الإنسان، محاولة الدولة الحصول على نوع من الشرعية يدعى بالشرعية الموضوعية أو المؤسسية، حيث يتحول الفرد من مجرد كونه رقما مجهولا في المعادلة الاجتماعية، إلى كونه مواطنا ذا حقوق (صاحب حق داخل دولته) ومشاركا فاعلا في المجال السياسي[3].

بناء الدولة يفرض أجندة من القضايا المتشابكة والمعقدة التي تفرضها متطلبات[4] المحافظة على دولة إثيوبية خالية من الانشقاقات. سعت إثيوبيا إلى تقليص الهوة فيما بين الجماعات الإثنية داخلها عبر إدماج جميع ممثليهم وإشراكهم في السلطة التي غالبا ما كانت هناك صراعات من أجل الوصول إليها، ما يجعل الحكومة الإثيوبية تواجه تحديا مزدوجا لأنها تهدف إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على دولة استبدادية سابقا[5]، أيضا عبر افتعال صراعات خارجية (مصر، قضية سد النهضة) من أجل تصعيد الروح القومية بين الأوساط الإثنية[6].

اعتمدت الجبهة الثورية على نموذج الديمقراطية الشكلية التي تظهر من خلاله، الحد من سيطرة جماعة إثنية واحدة على المفاصل السياسية والاقتصادية للبلاد، وإشراك كافة الجماعات الإثنية في الحكم؛

---

[1] Asnake Kefale**, Ethnic Decentralization and the Challenges of Inclusive Governance in Multiethnic Cities: The Case of Dire Dawa**, Ethiopia: Regional & Federal Studies, Vol 24, No 5, 20 Dec 2014, p589

[2] Cordula Reimann**, op.cit**.

[3] محمد سبيلا ، **الأسس الفكرية لثقافة حقوق الإنسان**، ط1، المغرب : المركز الثقافي العربي، 2010، ص52

[4] أيمن السيد عبد الوهاب، "إريتريا إشكاليات بناء الدولة والتفاعل مع بيئة إقليمية مضطربة" (1-2)، في: http://www.acrseg.org/40103 8.05.2017

[5] Aalen Lovise ,**Ethnic Federalism and Self-Determination for Nationalities in a Semi- Authoritarian State: the Case of Ethiopia**, International Journal on Minority and Group Rights, Vol 13, 2006, p243.

[6] رياض حسن محرم، "حول الصراعات القبلية وانتفاضة الأورومو في إثيوبي"، الحوار المتمدن، العدد 5020، ديسمبر 2015، في: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=497673 07.05.2017

ومشاركة مجموعة من الأحزاب المعبرة عن الجماعات الإثنية الأخرى في الحكم، إلا أن هذه الجماعات تدين بولائها للجبهة الثورية الحاكمة، ولا تعبر بالضرورة عن مطالب القوميات الممثلة لها، وهي أربعة أحزاب تشارك في الائتلاف الحاكم هي: المنظمة الديمقراطية لشعب الأورومو(OPDO) ، وحركة أمهرة الوطنية الديمقراطية(ANDM) ، والحركة الديمقراطية لشعوب جنوب إثيوبيا(SEPDM) ، وجبهة تحرير شعب التيجراي .(TPLF)

كما نص الدستور والقانون على قدرة المواطنين على اختيار حكومتهم بشكل سلمي في انتخابات دورية حرة ونزيهة قائمة على الاقتراع العام والمتكافئ. لكن العملية الانتخابية المتعاقبة أثبتت وجود امتيازات انتخابية للحزب الحاكم حدت من تلك القدرة بشكل كبير. علاوة على قمع المعارضة حيث تعرض أعضاء أحزاب المعارضة للعنف والتحرش خلال الفترة التي تسبق وتعقب الانتخابات المحلية التي اجريت في مايو 2015، وقيام الحكومة بتقييد حرية الإعلام واعتقال أعضاء المعارضة وأن الاحزاب المكونة للحزب الحاكم قد تم منحها امتيازات بجانب امتلاكها للعديد من الشركات وقيامها بمنح الوظائف وعقود الصفقات التجارية للمؤيدين الموالين.

وقد أفادت تقارير بقيام السلطات الحكومية بإنهاء عمل المعلمين وموظفي الحكومة الآخرين إذا وجدت بأنهم ينتمون إلى أحزاب المعارضة، أو إعطاء تعليمات صارمة بعدم تمكين الأحزاب من استئجار المقرات وتحجيم أنشطتهم. وبحسب مجموعات أورومو المعارضة فإن حكومة أوروميا الإقليمية ما زالت تهدد بفصل أعضاء حزب المعارضة ولاسيما المعلمين من وظائفهم لا سيما إذا اكتشف أنهم أعضاء سريون في حزب OLF، وكذلك المعارضون الذين كانت لديهم علاقات تربطهم بمجموعة جين بوت 7 المعارضة.

وفى الواقع تجد أحزاب المعارضة صعوبة في الحصول على التصريحات المطلوبة لفتح المكاتب الإقليمية، مما يؤثر بشكل سلبي على قدرتهم على التنظيم وشن الحملات كما أن شرط الحصول على تصريح من جانب الأحزاب قبل عقد الاجتماعات العامة أو تنظيم التجمعات العامة قد تمت استخدامه من جانب السلطة لحظر أنشطة المعارضة[1].

وقد استحدث النظام الحالي منذ وصوله إلى السلطة العديد من القوانين واللوائح والاجراءات التنفيذية لا سيما قبل الانتخابات التشريعية والمحلية الأخيرتين خلقت بدورها ميزة واضحة للحزب الحاكم في المنافسة الانتخابية. كما خيمت حالة من الشك على مدى استقلال اللجنة القومية الإثيوبية للانتخابات، ولاسيما بشأن قراراتها المتعلقة بتسجيل الأحزاب ومؤهلات المرشحين. ويؤكد ذلك تصريح

[1]Ethiopia Human Rights Report, **Country Reports on Human Rights Practices for 2015 United States Department of State**, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, pp 21, 22.

حزب سمایاوي المعارض "أن المجلس الوطني للانتخابات في إثيوبيا رفض تسجيل أسماء أكثر من نصف مرشحيه المقترحين لمجلس النواب فمن بين 400 مرشح لم يستطع غير 139 الترشح للانتخابات". وفى السياق ذاته أعلن ائتلاف "مدرك" المعارض أن المجلس الوطني للانتخابات في إثيوبيا وافق على270 مرشحا من 303 كان قد اقترح تسجيلهم[1].

خامسا حرية التجمع السلمي:

ينص الدستور والقانون على حرية التجمع ومع ذلك لم تحترم الحكومة هذا الحق إلى حد بعيد، حيث إن منظمي الاجتماعات أو المظاهرات العامة الكبرى عليهم إخبار الحكومة قبل 48 ساعة من ذلك ومن ثم الحصول على تصريح من أجل التجمع، ويمكن للحكومة رفض منح التصريح، ولكنها قد تطلب انعقاد تلك الفعالية في وقت أو مكان مختلف بحجة الأمن القومي أو حرية التحرك، وفي حالة إذا ما قررت السلطات بأنه يتعين أن تنعقد الفاعلية في وقت أو مكان آخر فإن القانون يتطلب إخطار المنظمين كتابيا في غضون 12 ساعة من وقت تقديم طلبهم.

الشكل رقم: 1.3 مخطط يبين مستوى مشاركة المواطنين في الحياة السياسية داخل إثيوبيا منذ 2006-2015

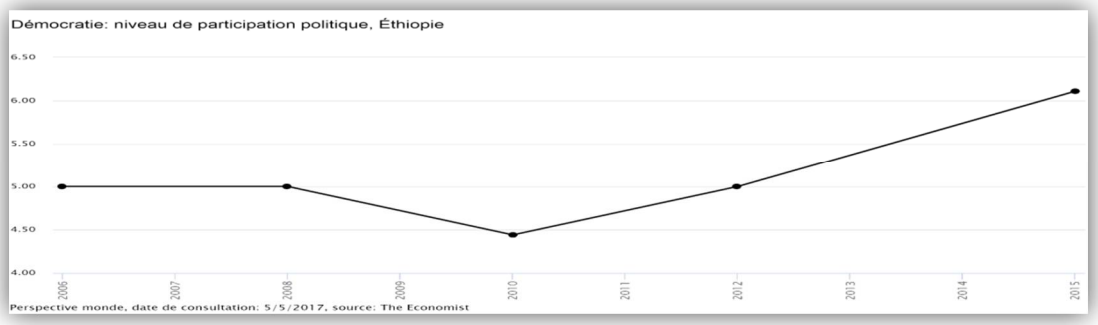

Source: Perspective monde, "Outil Pédagogique des grandes tendances mondiales depuis 1945", 5 May 2017 in :
http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=ETH&codeStat=EIU.DEMO.PARTIC&codeStat2=x

[1] منظمة العفو الدولية، **حالة حقوق الإنسان في العالم**، إثيوبيا: تقرير منظمة العفو الدولية، 2016/2015، ص54

المخطط أعلاه يبين الديمقراطية ومستوى مشاركة المواطنين في الحياة السياسية. الترتيب من 1 إلى 10، 10 تعني أعلى مستوى للمشاركة السياسية للمواطنين. المشاركة في الانتخابات الدخول ضمن أحزاب سياسية، المجتمع المدني، الحركات الاجتماعية ..الخ . إن المتمعن للخط البياني يرى بأن هناك ارتفاع في نسبة المشاركة عاما بعد عام داخل إثيوبيا، لكن لما نعلم ان نسبة الارتفاع او الزيادة هي من 1 إلى 10 ندرك أن المشاركة ضعيفة جدا.

سادسا الحقوق النقابية والعمالية:

ينص الدستور والقانون على منح العمال باستثناء الموظفين المدنيين وبعض فئات العمال في القطاع الخاص الحق في تكوين أو الانضمام إلى النقابات وتنظيم الإضرابات القانونية والتفاوض بشكل جماعي على حقوقهم، وعلى الرغم من أن النصوص والقوانين الأخرى تقيد أو تنظم تلك الحقوق بشكل مفرط وأن القانون يحظر على الموظفين الإداريين والمعلمين وإخصائيي الرعاية الصحية والقضاة ووكلاء النيابة وموظفي القطاع الأمني والعمال المحليين والعمال الزراعيين الموسميين من تنظيم تلك النقابات.

ويتطلب القانون عدد 10 عمال كحد أدنى لتكوين النقابة وفي حين يمنح القانون كافة النقابات الحق في التسجيل إلا أن الحكومة يمكن أن ترفض تسجيل النقابات العمالية التي لا تستوفي شروط تسجيلها ويمكنها إلغاء تسجيل إحدى النقابات بشكل أحادي.

وبالنسبة للقوانين واللوائح التي تخالف حقوق العمال في تكوين النقابات بحرية فتشتمل على قرار ولائحة مجلس الوزراء رقم 2009/168 بشأن الجمعيات الخيرية، وعلى الرغم من أن الدستور والقانون يمنحان العمال الحق في الإضراب لحماية مصالحهم إلا أن القانون يحتوي على نصوص تفصيلية تنص على الإجراءات الشكلية المعقدة التي تجعل الإجراءات القانونية لتنظيم الإضرابات أمرا في غاية الصعوبة، كما يحظر القانون الإضرابات التي يقوم بها العمال الذين يقدمون الخدمات الأساسية بما في ذلك النقل الجوي وعمال خدمة الحافلات والنقل العام وموردو الطاقة الكهربية والغاز وعمال المستشفيات والصيدليات والإطفاء والاتصالات..إلخ، ويعتبر مخالفة هذا الإجراء تهمة يعاقب عليها القانون بغرامة لا تتجاوز 1200 بير (58دولاراً).[1] لكن القانون رقم 2009/652 بشأن محاربة الإرهاب يمنح الحكومة سلطة التدخل في حقوق العمال في تكوين المنظمات بما في ذلك ما يتم من خلال التسجيل والإدارة الداخلية وحل تلك المنظمات.

والواقع أن هذه الأوضاع تأتي ذلك في ظل بيئة قضائية ضعيفة؛ حيث نص القانون على استقلال القضاء، وعلى الرغم من أن المحاكم المدنية تعمل بدرجة كبيرة من الاستقلال إلا أن المحاكم

[1] Ethiopia Human Rights Report**, op.cit**, pp 35,36

الجنائية ما زالت ضعيفة ومعرضة للتأثير والنفوذ السياسي لا سيما أنها تعمل في ظل إقرار الدستور بإنشاء المحاكم الدينية أو العرفية.

سابعا الحق في تقرير المصير:

من أجل الحفاظ على إثيوبيا من ظاهرة الانقسام والتشتت خاصة وان جل مطالب الإثنيات تمحورت حول الانفصال عن الدولة وتكوين دول مستقلة عن اثيوبيا خاصة بهم، أعلنت اثيوبيا عن ميثاق بموجبه يمكن لكافة الأمم والقوميات في البلاد الحق في تقرير مصيرها، سمحت لكل جماعة عرقية بإقامة حكم ذاتي بدءا من مستوى المقاطعات، ووضع الأساس لتشكيل حكومات محلية وإقليمية على أساس نمط من التسوية بين الجماعات العرقية في البلاد، وحددت تسعة مناطق على أساس عرقي، وتم الاعتراف بأربعة وستون مجموعة إثنية، وصنفت المجموعات الإثنية الباقية على أنها أقليات لا يحق لها تشكيل حكومات محلية، لكن لها الحق في التمثيل في المجالس المحلية، وقد كان هذا الميثاق هو الحجر الأساس لما عرف بعد ذلك بالفيدرالية

بصفة قانونية فعلية نصت المادة 39 من الدستور الإثيوبي (دستور 1995) على:

- ✓ حق جميع الشعوب والأمم والجنسيات في تقرير المصير دون قيد أو شرط، بما في ذلك الحق في الانفصال.
- ✓ الحق في الكلام، والكتابة وتطوير لغتهم الخاصة، وتطوير وتعزيز ثقافتهم والحفاظ على تاريخهم.
- ✓ الحق في الحكم الذاتي.

المواد 39 و42 و47 من الدستور توضح بأن الحق في الانفصال هو جزء من الحق في تقرير المصير للشعوب، أيا كان عددهم ووضعهم السياسي أو تاريخهم والقيد الوحيد من هذا هو أن جميع الهيئات الإقليمية والمحلية ملزمين بأداء واجباتهم وممارسة حقوقهم في إطار مبادئ الديمقراطية سيادة القانون وطبقا للقواعد الدستور الإثيوبي

وتشير ديباجة الدستور على أن الأمم والقوميات والشعوب من اثيوبيا لابد لها وان تساهم في بناء "مجتمع قوي متماسك على أساس سيادة القانون بالتالي ضمان السلام الدائم والنظام الديمقراطي والتقدم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

ثامنا التقسيم الإقليمي(الإداري):

نص دستور 1995 على نظام اتحادي يضم تسع مقاطعات مقسمة على أساس عرقي ديني ومذهبي، حيث سبق وأن تحدثا عن هذا التقسيم في الفصل الثاني. أين تم الاعتراف بجماعات تمثل الأغلبية

العرقية في الدولة: عفر، أمهرا، بني شنقول –غماز -، غامبيلا هراري، أورومو، الصومالية وتيغري، الأمم الجنوبية، إضافة إلى منطقتين ذواتا وضع خاص (أديس ابابا ودير داوا) منطقين إداريتين.

تاسعا المشاركة المجتمعة في إدارة الموارد الطبيعة:

أدى غياب المشاركة الشعبية في إدارة الموارد خلال نظام الدرج إلى رفض سياسات الحكومة التي تصاغ وتنفذ مثل العمل الجماعي، القرى، إعادة التوطين، حملات إعادة التشجير، الحفاظ على التربة[1]، كما تسببت الكثافة السكانية العالية في إثيوبيا إلى الاستخدام غير المستدام للموارد التربة المياه والغابات، وزيادة الطلب على الطاقة، حيث تم حرمان الأراضي من الغطاء النباتي (تزايد الطلب على الحطب)[2]

وهو ما أدى إلى إشراك الفلاحين والرعاة من مختلف الإثنيات في إدارة موارد الدولة التي لهم حقوق فيها، والحصول عليها لإشباع حاجياتهم، إضافة إلى ذلك سعت إثيوبيا إلى توعية الشعب بضرورة حسن الاستغلال والمحافظة على الموارد المتاحة

[1] The state of natural resources in arid,**Semi- arid and national action programme to combat- desertification**, environmental protection authority, Addis Ababa, vol 1, November 1998, p41

[2]**Ibid**, p40

جدول رقم: 3.3 يوضح آليات استيعاب التعددية الإثنية

الاتجـــــاه العام	الثقافة	الاقتصاد	السياسات
الامتصاص	-انـدماج اجتمـاعي وسـكني حسب الطبقات - تعليم إصـلاحي طبقا للغة السـائدة وسـهولة الوصـول للتعليم الجامعي	-اعتمادات مالية للتطوير - برامج صحية وترفيهية - تدريب في العمل - قوانين مضادة للتمييز	- حقـوق مدنيـة وسياسـية مضمونة - تعزيـز انتقـائي للأحـزاب السائدة والمناصب الحكومية - ضمان مصالح الأقليات
التعددية	-حمايـة الإختلافـات الثقافيـة والدينية - التعليم والإعلام بعدة لغات	- تأهيـــل إجتمـــاعي واقتصادي للمجموعة - تمثيـل المجموعـة فـي الوظائف الخاصة والعامة	- تمثيـل المجموعـات فـي المجالس الحكومية

المصدر: تيدر روبرت جار، **أقليات في خطر**، (ترجمة) مجدي عيد الحكي، سامية الشامي، د ط، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994، ص369.

جدول يوضح آليتين لاستيعاب التعددية الإثنية على المستوى الثقافي، الاقتصادي والاجتماعي، الأولى تمثل في الامتصاص كفرض قوانين مضادة للتمييز وضمان الحقوق المدنية والسياسية، والثانية تتمثل في التعددية كتمثيل المجموعة في الوظائف الخاصة والعامة، وفي المجالس والائتلافات الحكومية.

شكل رقم: 2.3 مخطط يوضح الآليات الاستيعابية لعملية إدارة التعددية الإثنية في إثيوبيا

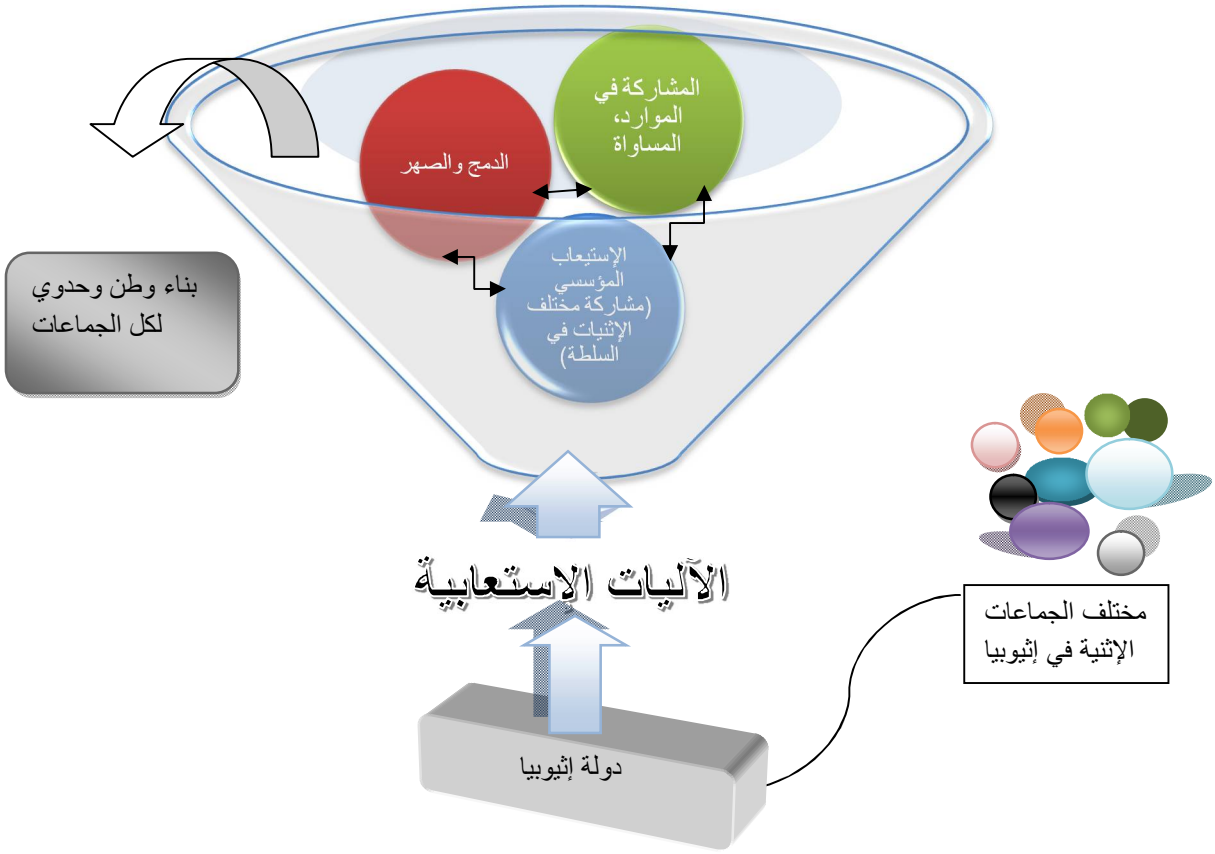

من إعداد الطالبتان

المخطط أعلاه يعد بمثابة تلخيص لما قمنا بالحديث عنه سابقا.

المطلب الثاني: تطبيق السياسات القسرية (الهيمنة التطهير العرقي الترحيل القسري):

تواجه إثيوبيا السمات النموذجية ل "دولة ضعيفة"، عدم الثقة في الدولة الذي يقلل من رغبة المواطنين في الامتثال لقواعدها، نتيجة ذلك تتبنى الدولة ممارسات استبدادية تتناقض مع الأهداف.

قامت الدولة الإثيوبية بمجموعة من السياسات للمحافظة على توازنها العرقي والحد من مشكلات التعدديات (غالبا ما تلجأ الدول الضعيفة المشكوك في شرعيتها لتبني سياسات قمعية عنيفة تجاه أفراد مجتمعها للحفاظ على بقائها) وهي كالتالي:

أولا الإبادة الجماعية في إثيوبيا:

بدأت نية تدمير الجماعات لدى هيلا سيلاسي بسبب الكراهية العرقية والدينية عام 1973، كان يحتقر الإسلام خاصة، وقد كان الاورومو هم أكثر الناس معاناة من المجاعة تم اختيارهم على وجه التحديد للجوع والهلاك.

نفى **سيلاسي** وجود أي مجاعة في البلاد لكنه سرعان ما اتضح ذلك للعيان، وتمكنت وسائط الإعلام العالمية من القيام بالعملية التي كانت شبه مستحيلة وهي الوصول إلى مجموعة من الوثائق التي تثبيت محنة الضحايا، قوبل ذلك برد فعل سلبي شرس[1] من قبل الحكومة التي أظهرت نمط الإنكار المألوف.

عندما لم يعد الإنكار خيارا قابلا للتصديق، حاول سيلاسي إعاقة جهود الإغاثة حيث كتب كابوسينسكي **kapuscinski** أن إمدادات المساعدات تختفي قبل أن تصل إلى الضحايا الجّوع[2]، استخدام التجويع والموت لإيذاء السكان المستهدفين مع **منجستو** الذي هيأ مرة أخرى مجاعة كبرى كانت متعمدة التي أدت إلى إفساح المجال أمام الموت الجماعي بسبب الجوع. سياسة التجويع تستخدم في إثيوبيا كسلاح موت بطئي وتدمير الجماعة المختارة، إبادة جماعية غير مباشرة حيث كان هناك حولي 14000 شخص يموتون في الأسبوع.

على الرغم من نقص المعلومات الصادقة تجاه هذه المسألة إلا أنه يمكننا أن نستنتج من الطريقة التي تلاعب بها النظام في وسائل الإعلام ومع الجماعات الانتهاكات التي إرتكبت ضد بعض الإثنيات.

في أكتوبر 1984 سمح لوسائل الإعلام عرض الحقيقة والرؤى المترتبة على المجاعة بعد علم جمعية الإغاثة والتنمية المسيحة، المجتمع الدولي بالوضع المأسوي[3]، حينها صدم العالم بما يجري في إثيوبيا من انتهاك لحقوق الإنسان.

بعد ذلك تم الإعلان عن برنامج لإعادة التوطين مع تقديم وعود بانه سينهي المجاعة، لكنه أصبح وسيلة أخرى لقتل الأشخاص الغير مرغوب فيهم من خلال توسيع نطاق الجوع، وقد قال بعض من الباحثين أن إعادة التوطين بالتأكيد هي قتل الناس بمعدل أسرع من المجاعة.

ثانيا التجربة الإثيوبية لإعادة التوطين (التهجير والإخلاء القسري للسكان)

[1] Mariam Mesfin Wolde, **Rural Vulnerability to Famine in Ethiopia 1958-1977**, Paractical Action Publishing, 1986, p48.
[2] Ryzard Kapuscinsky, **The Emperor**, New York: Vintage International Random House, 1978, p119.
[3] Jason W Clay and Bonnie K, Holcomb, **Politics and the Ethiopian Famine 1984-1985**, Cambridge, Cultural Survival, 1986, p29.

1) إعادة التوطين في ظل النظام الإمبراطوري: في الستينات والسبعينات، كانت هناك بعض الخطط الاستيطانية التي تديرها بعض الإدارات الحكومية والمنضمات غير الحكومية التي صممت أساسا لتحقيق اهداف محددة ومحدودة[1]، في ذلك الوقت جرت إعادة التوطين التي ترعاها الإمبراطورية لتعزيز هدفين: الأول هو ترشيد استخدام الأراضي بالتالي زيادة عائدات إثيوبيا، والثاني توفير موارد إضافية للفلاحين وتوسيع المساحة المستزرعة بالتالي يزيد الإنتاج الزراعي الإجمالي.

كما تم الترويج عنها بأنها تعد وسيلة أيضا لخلق العمالة، للمستوطنين من الفلاحين الذين لا يملكون أرضا، والمستأجرين، والرعاة والمزارعين، والعاطلين عن العمل في المناطق الحضرية والجنود السابقين، من الصعب الادعاء بأنها ناجحة لأنها كثيرا ما فشلت في تحقيق الأهداف المقصودة، حيث كانت التكاليف مرتفعة ومعدل النجاح منخفض (الصعوبات كانت ناجمة عن عدم كفاية التخطيط للبرامج، الموظفين ليسوا بذوي الخبرة في المجال إضافة إلى عدم كفاية الدعم المقدم من الميزانية).

2) إعادة التوطين في إطار الدرج: كان ينظر لهذه السياسة على أنها المقياس الأساسي لإعادة تأهيل ضحايا المجاعة، إعادة التأهيل في ظل نظام الدرج واجهت سلسلة من النكسات ومجموعة من المشاكل[2]، في الفترة من 1984 إلى 1986 أعاد الدرج توطين حوالي 600.000 شخص معظمهم في الأراضي المنخفضة في غرب إثيوبيا، في الفترة نفسها فقد حوالي 33000 مستوطن أرواحهم بسبب المرض والجوع والإرهاق، كما تكبدت الدولة أضرار لحقت بالبيئة وفقدان الماشية وغيرها من الممتلكات، تم إنفاق نصف بليون بير على إعادة التوطين.

3) إعادة التوطين في إطار الجبهة الثورية للشعب الإثيوبي: بعد الإطاحة بالنظام العسكري الماركسي، إعادة التوطين المخطط لها علقت إلى أجل غير مسمى، غير أن حكومة الجبهة الشعبية الثورية للشعب الإثيوبي أبدت مؤخرا تأييدها لإطلاق خطط إعادة التوطين في بعض أنحاء البلد، التي ينظر إليها كعنصر رئيسي وأساسي في المساعي الرامية لمعالجة المشكلة الرئيسية المتمثلة في انعدام الأمن الغذائي في إثيوبيا الذي يعزى إلى الجفاف المتكرر وتدهور الموارد الطبيعة والنمو السكاني السريع. بدأت الحكومة الإثيوبية برنامج إعادة التوطين الجديد في عام 2003 كجزء من الاستراتيجية الوطنية للأمن

[1] Berhane k, **Resettlement and the quest for Food Security in Ethiopia**, MEDREK, Vol.1, No.3, pp 2-7.
[2] Rahmato D, **Searching for Tenure Security? The Land Policy and New Initiative in Ethiopia**,Addis Ababa:Forum of Social Studies, 2004, p24.

الغذائي، وكان الهدف هو إعادة توطين 2.2 مليون شخص من المرتفعات إلى السهول الزراعية الخصبة في غضون ثلاث سنوات شمل البرنامج تيغري، أوروميا، أمهرة خاصة[1].

قالت هيومن رايتس ووتش أن الحكومة الإثيوبية تحت برنامجها**Villagization قرى**، تقوم بنقل ما يقارب 70.000 شخص من السكان الأصليين من منطقة غامبيلا الغربية إلى القرى الجديدة التي تفتقر إلى الغذاء الكافي، والأراضي الزراعية، والرعاية الصحية والمرافق التعليمية، كما أكدت بأن قوات امن الدولة هددت مرارا وتكرارا السكان كما قامت بالاعتداء والاعتقال التعسفي للقرويين الذين يقاومون عمليات النقل. كتبرير لذلك تقول الحكومة تم تصميم هذا البرنامج لتوفير الوصول إلى البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية.

كما قامت بالتخطط لإعادة توطين 1.5 مليون شخص سنة 2013 في أربع مناطق هي غامبيلا عفر الصومالية وبني شنقول –غماز -، بدأت عملية إعادة التوطين في عام 2010 في غامبيلا، وقد اظهرت أبحاث هيومن رايتس ووتتش سياسة الترحيل القسري هي المسؤولة عن اضطراب توازن البقاء على قيد الحياة بالنسبة للكثيرين في المنطقة.

من 2008 حتى يناير 2011 استأجرت إثيوبيا 3.6 مليون هكتار على الأقل من الأراضي وهي مساحة تعادل مساحة هولندا، للاستثمار في غامبيلا، تم منحها للمستثمرين الأجانب للاستثمار الزراعي التجاري.[2]

يعتقد أن النقل الطوعي المخطط للأفراد والأسر الضعيفة هو أمر أساسي في ضمان أمنهم الغذائي، وفي الوقت نفسه تخفيف الضغط الهائل على قاعدة الموارد الهشة في المرتفعات على وجه الخصوص، لذلك اعتبرت الحكومة إعادة التوطين هي الحل الأرخص والأكثر قابلية للتطبيق لمشكلة انعدام الأمن الغذائي على أساس توفير الأراضي في مناطق الاستقبال، القوة العاملة للمقيمين، تخفيف الضغط، ومع ذلك فإن تنفيذ خطط إعادة التوطين التي ترعاها الدولة معقدة بطبيعتها، وتبين التجارب في إثيوبيا وفي أماكن أخرى من إفريقيا والعالم أجمع ان الأمور غالبا ما تكون خاطئة في عمليات إعادة التوطين ما لم تتم إدارتها بعناية فائقة، وبما إن إثيوبيا منطقة غير ساحلية فإنها تعاني من الجفاف

[1] Sonja, Fransen and Katie Kuschminder, **Migration in Ethiopia: History, Current Trends and Future Prospects**, papers Series: Migration and Development, Maastricht Graduate School of Governance, December 2009, p15.
[2] Ethiopia: Forced Relocations Bring Hunger, Hardship, in: https://www.hrw.org/news/2012/01/16/ethiopia-forced-relocations-bring-hunger-hardship.

والمجاعة الدورية، وهناك شريحة كبيرة من سكانها 10 او عشرين في المائة يعتمدون على المعونة الغذائية كل يوم للبقاء على قيد الحياة[1]

تتحصل إثيوبيا على العديد من المساعدات الخارجية حيث تعتبر واحدة من أكبر المستفيدين في العالم من المساعدات، وتلقى ما يقارب 3 مليارات دولار من الولايات المتحدة سنويا، بما في ذلك البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي والمفوضية الأوروبية، والمملكة المتحدة وكندا وألمانيا وهولندا.[2]

الشكل رقم: 3.3 رسم بياني يبين إجمالي المعونة الغذائية إلى إثيوبيا 1952-2015

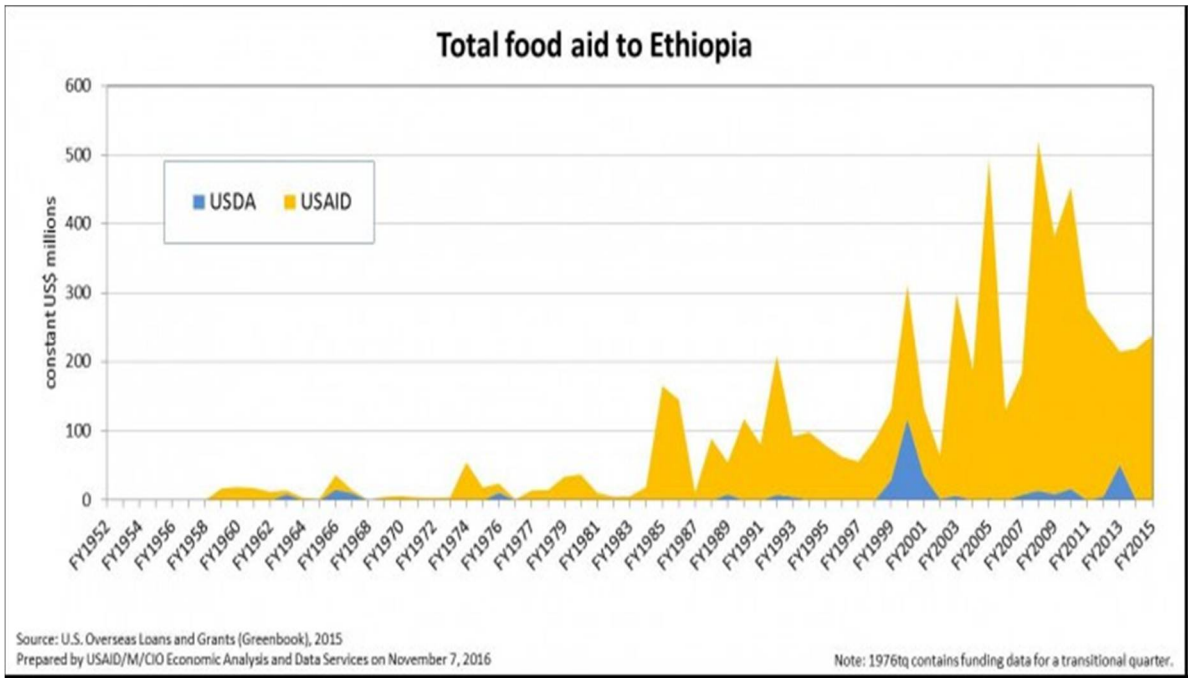

SOURCE: HISTORY OF USAID IN ETHIOPIA, IN:
https://www.usaid.gov/ethiopia/history-usaid-ethiopia

نلاحظ من خلال الرسم البياني في الأعلى أن نسبة المساعدات الغذائية التي تصل إلى إثيوبيا سنويا في زيادة مستمرة، حيث نرى ارتفاع رهيب في نسبة وصول واستقبال المعونات بين عامي 2005 و2009، بينما تنخفض تدريجيا بعد عام 2011 وذلك راجع للالتفاتة الجدية للحكومة الإثيوبية للمجال الاقتصادي

[1] Human Rights Watch (HRW), **Development without Freedom**, October 2010, pp14, 15.
[2] **Ibid**, p. 4

بقيامها بمجموعة إصلاحات إضافة إلى توفر الرجل الأجنبي في البلاد (الاستثمار) العوامل التي ساهمت في التنفيس عن الدولة نوعا ما.

تعد إثيوبيا واحدة من البلدان السائرة نحو النمو فى إفريقيا، إلا أنها تعد خامس أكبر متلق في العالم للمساعدات التنموية، والأكبر في أفريقيا. وفي عام 2014 تلقت إثيوبيا 665 مليون دولار من المساعدات الأمريكية موجهة للتنمية، وفي سعيها لتحقيق النهضة، وبذريعة "التنمية"، قامت بانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، من عمليات الإخلاء القسري وتشريد الملايين من الناس من أراضيهم التقليدية، والاستيلاء على الأراضي في أورومو، وتغيير حدود الأقاليم لا سيما في المناطق التي تقطنها الأكثرية الأورومية.

وكان حجر الزاوية في نشاط الوكالة الأمريكية للتنمية GTP في إثيوبيا نقل 1.5 ملايين شخص من المناطق المستهدفة للمناطق الصناعية وفق برنامج حكومي مدعوم من الوكالة. وضغط الحكومة من أجل تنفيذ هذا المشروع عن طريق تهجير السكان قسرا من مناطقهم دون مراعاة لحقوقهم، وعندما قاوم السكان، تم تخويفهم عن طريق العنف والاغتصاب والسجن والترهيب والإكراه السياسي، والحرمان من المساعدات الإنسانية، بما في ذلك المواد الغذائية[1].

عملت الدولة على سياسة التوطين القسري جنبا إلى جنب مع سياسات الاستثمار في الأراضي إثيوبيا. في أوائل عام 2008، شرعت الحكومة الإثيوبية بشأن عملية منح ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية للمستثمرين الأجانب والمواطنين بأسعار بخسة. كما حاول النظام هدم 30000 منزل في لافتو جنوب مدينة أديس أبابا من أجل أغراض التوسعة، الأمر الذي أدى لمواجهات وصدام كبير بين الأمن والمواطنين[2]. وهذا يشير إلى انتهاك كبير لحقوق تملك الأراضي والتعويض في إثيوبيا[3].

وقد كانت هناك العديد من حالات العنف بين سكان مقاطعة هامر في جنوب منطقة أومو، وقوات الأمن أدت إلى مقتل حوالي 48 شخصا، نتيجة احتجاجات على خلفية التهميش الاقتصادي

[1] Human Rights, **Ethiopian Human Rights Count Country Assessment**, Network of networks of HIV positive in Ethiopia (NEP+), 2011, pp 77, 78.

[2] Human Rights in Ethiopia - An Update, Tom Lantos Commission Briefing, April 19, 2016, in: https://humanrightscommission.house.gov/events/hearings/human-rights-ethiopia-update-0 09.05.2017

[3] Human Rights Approach to Land Rights in Ethiopia. in: https://www.researchgate.net/publication/228246941_Human_Rights_Approach_to_Land_Rights_in_Ethiopia 09.05.2017

للمجتمعات المحلية وتحويل أراضي الرعي التقليدية إلى مشاتل السكر الحكومية ذات النطاق الواسع بالإضافة إلى القيود المفروضة على الصيد.

ثالثا سياسات التهميش والإقصاء (الهيمنة):

إن خضوع الأغلبية لحكم الأقلية، يستدعى إجراءات صارمة مزيدا من استخدام العنف وأدوات الترهيب من أجل إحكام السيطرة. وهو الأمر الذي أدى لسوء إدارة النظام السياسي وتراجع قدراته الاستخراجية والتوزيعية، وانتهاج سياسات التهميش والقمع، وتحقيق التنمية غير المتوازية وفي أحيان كبيرة تكون على حساب الفقراء والجماعات الأخرى.

ولقد تعرض سكان إقليم الأورومو وهم الأغلبية للعديد من الانتهاكات، وقد كانت هناك تقارير حول عمليات الاعتقال الجماعية التي تتم بشكل دوري وغالبا ما تكون عملية الاعتقال التعسفية ولفترة طويلة دون محاكمة[1]، وأدت الاحتجاجات التى جرت خلال العام الماضي فى هذا الإقليم إلى مصرع أكثر من 104 أشخاص وجرح المئات بعدما فتحت قوات الأمن النار على المشاركين في المظاهرات التي شهدتها مناطق عديدة في إثيوبيا ضد الحكومة، وسقط في منطقة أوروميا، ما لا يقل عن 67 شخصا، وألقي القبض على المئات خلال الاحتجاجات

بينما لقي في إقليم أمهرة ثاني أكبر العرقيات، شمال البلاد، ما لا يقل عن 30 شخصا حتفهم في مدينة بحر دار وسبعة آخرين في مدينة قوندر، وكان عشرات الآلاف من الأشخاص قد تظاهروا في العديد من مدن المنطقة للتعبير عن سخطهم من الاعتقالات والانتهاكات المستمرة ضد المعارضين والنشطاء والسياسيين الذين يدعمون قضية استقلال إقليم أوروميا. وردت الشرطة باستخدام الشرطة للغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية ضد المتظاهرين، وهو ما أثار موجة جديدة من الاحتجاجات ضد الحكومة الحالية. وتتظاهر جماعة أورومو منذ العام الماضي على ما يعتبرونه اضطهادا غير مبرر من قبل السلطات الإثيوبية خاصة بعد الموافقة على خطة لتوسعة أديس أبابا، أدت إلى سقوط أكثر من 400 قتيل منذ بداية التظاهرات. إلا أن الحكومة قررت سحب المشروع في النهاية[2].

كما سبق ذكره آنفا فإنه يوجد في إثيوبيا تسعة أقاليم، وبكل إقليم برلمان ورئيس، بعضها أقاليم غنية، وبعضها يعاني الفقر ومنها الأقاليم المسلمة كإقليم العفر الذي يعاني من الفقر المدقع والجوع

[1] Ethiopia**, Written statement submitted by The Advocates for Human Rights**, Submission to the United Nations Human Rights Council, Nineteenth Session of the Working Group on the UPR (Second Cycle) (Apr-May 2014), 5/1 of 18 June 2007, pp2-4

[2] بدون كاتب،" 104 قتلى في تظاهرات جديدة ضد حكومة إثيوبيا"، في:

10.05.2017 **http://www.hespress.com/international/317022.html**

والعطش. كما توجد أعلى نسبة وفيات بين الأمهات عند الولادة والأطفال حديثي الولادة وفقا لتقديرات اليونيسيف، نتيجة لنقص الخدمات الطبية، مما أدى أيضاً إلى انتشار العديد من الأمراض والأوبئة.

ورغم أن الأغلبية من المسلمين، فإن المراكز السياسية السيادية كلها في يد المسيحيين، فرئيس الجمهورية مسيحي، وكذلك رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب ونوابه. فالمسلمون في إثيوبيا يشكلون الأغلبية إلاّ أنهم لا يحظون بنفوذ سياسي يتناسب مع هذا العدد الكبير، وهذا يعود إلى المعاناة الشديدة من نظم الحكم المتتالية، سواء في الإمبراطورية أو الجمهورية؛ إذ يُنظر إليهم على أنهم أعداء البلاد، حيث يتم هدم مساجدهم ومؤسساتهم الدعوية وعلى الرغم من تغير الأوضاع بعد سقوط النظام الشيوعي وصياغة دستور إثيوبي يسوِّي بين جميع الديانات، وتزايد اهتمام الحكومة الحالية بأوضاع المسلمين، إلاّ أن هذا الأمر لم يواكبه صعود سياسي للمسلمين أو تزايد لتمثيلهم في مجلس الوزراء وحكام الولايات[1].

رابعا التعذيب والممارسات المهينة:

كان هناك العديد من الشكاوى والتقارير التي تفضح حالات تعذيب وابتزاز واغتصاب داخل مراكز الاحتجاز والسجون، كما استخدم محققو الشرطة الانتهاكات البدنية والنفسية، والضرب والصدمات الكهربائية، للحصول على اعترافات في مقرات التحقيق الشرطية المركزية في أديس أبابا "مايكيلاوي". وفي تقرير هيومان رايتس ووتش 2013، تم رصد انتهاكات مشابهة مثل عمليات الضرب والضغط وتعليق المعتقلين من أيديهم في الأسقف، بالإضافة إلى التهديدات اللفظية والسجن الانفرادي داخل المكان، وما زالت السلطات تعيق إمكانية وصول الدبلوماسيين والمنظمات غير الحكومية إلى مقر التحقيقات بمايكيلاوي[2].

كما شهدت الانتهاكات أيضا حرمان مسجوني الرأي من الأدوية والمتعلقات، فقد تم حرمان كل منأولبانا ليليسا وبيكيلي غيربا من العلاج الطبي وهما من زعماء المعارضة ومن سجناء الرأي، ويعانيان من حالة صحية سيئة في سجن كاليتي في إثيوبيا، واللذان قدقُبض عليهما في أغسطس2011 ، بعد أيام من لقائهما مع أعضاء من منظمة العفو الدولية، ووُجهت

[1] بدون كاتب،" الإسلام والمسلمون في إثيوبيا"، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، في: http://taseel.com/articles/1049 10.05.2017

[2] Abiyou, Girma Tamirat,"The Police and Human Rights in Ethiopia", in: http://www.abyssinialaw.com/blog-posts/item/1475-the-police-and-human-rights-in-ethiopia?tmpl=component&print=1

•يشغل منصب الأمين العام في حركة العدالة والحرية الديمقراطية، وهي جماعة إثيوبية معارضة محظورة قانونيا، عضو سابق في الحزب الحاكم في إثيوبيا، وهي الجبهة الثورية الديمقراطية لشعب إثيوبيا، شغل كذلك منصب نائب محافظ أديس أبابا في الفترة من عام 1991 إلى عام 1994، ثم استقال لخلافه مع الحكومة

لهما تهمة ارتكاب جرائم إرهابيةنظراً لتأييدهما لجماعة "جبهة تحرير أورومو" المحظورة. أيضاً وأثناء وجوده في صالة العبور قادما من الإمارات العربية المتحدةومتجهاً إلى إريتريا، تم القبض على أندارغاشو تسيغي* ، وهو ناشط سياسي إثيوبي يوم 24 جويلية 2014، وأعيد قسرا إلى إثيوبيا، وقد تعرض للتعذيب والمعاملة السيئة.

خامسا الممارسات التعسفية والحرمان غير القانوني من الحياة:

ارتكبت قوات الأمن عمليات قتل تعسفية في مناسبات عدة، فمنذ نهاية الحملة الانتخابية في 21 مايو 2015 حتى إعلان نتائج الانتخابات في 22 يونيه، أعلنت أحزاب المعارضة عن مقتل 6 من أعضاء بما في ذلك أحد المرشحين من الحزب الأزرق، وقد تمت عمليات القتل في الولايات الجنوبية بالإضافة إلى مناطق أوروميا وأمهارا وتجراي وطالت عملية القتل بعض السياسيين البارزين مثل صموئيل أويكي، مؤسس حزب سمایاوي، وكذلك تادسه أبرهة عضو ائتلاف "مدرك" المعارض، كما تم العثور في 19 يونيو 2015 على عضو مدرك برهانو إربو قتيلا بالقرب من أحد الأنهار في منطقة هدية بعد 24 ساعة من قيام اثنين من ضباط الشرطة باقتياده من منزله. وتوفي أسرات هايلي، مراقب الانتخابات نيابة عن "مدرك" في وحدة أديو كاكا، بمقاطعة غنبو وريدا بمنطقة كيفا، بعد تعرضه للضرب المتكرر من قبل مسؤولي الشرطة في 5 يوليو 2015. ولم يحقق في أي من هذه الوفيات إلا في حالة صموئيل أويكي. وكانت المحاكمة "صورية"، وتهدف إلى حماية الجاني الحقيقي[1].

وفي 13 و14 جوان 2015 قامت قوات الأمن بفتح النيران على المتظاهرين وقتلت ما لا يقل عن 6 أشخاص وأصابت الكثيرين وقد شارك المتظاهرون في تظاهرة سياسية غير مسموح بها في مقاطعة شيلجا في منطقة أمهارا (شمال جوندار) مدعومة من مؤيدي أحد الأحزاب الصغرى والذين يمثلون مجموعة الكيمنت العرقية الذين رفضوا قبول نتائج الانتخابات وادعاءات نزاهتها من قبل حركة أمهرا الوطنية الديمقراطية وهي أحد الأحزاب الأربعة الرئيسية التي تحكم البلاد.

وفي أكتوبر 2014 قام مسلحون بقتل 126 من أفراد الشرطة ومن المدنيين في منطقة جامبلا وقد حدث اشتباك بين مجموعة ماجانجير العرقية وبين قوات الأمن الإثيوبية القومية، وفي ديسمبر 2014

[1] منظمة العفو الدولية، **تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2016/2015**، حالة حقوق الإنسان في العالم، إثيوبيا، ص 55.

قام المسئولون باتهام ما لا يقل عن 46 فردا بمن فيهم مسئولين من حكومة جامبيلا الإقليمية بأعمال إرهابية وقد تم محاكمتهم في نهاية العام بموجب إعلان مكافحة الإرهاب (ATP)[1].

وقد اندلعت أيضاً احتجاجات الطلاب، في 19 نوفمبر 2015، في منطقة أوروميا ضد مشروعات توسع مدينة أديس أبابا إلى المدن والقرى الصغيرة، وتحولت الاحتجاجات إلى اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن الذين قد استخدموا القوة المفرطة مما أدى إلى مقتل العشرات بين صفوف المتظاهرين وضباط الشرطة، واستمرت موجة العنف حتى نهاية 2015.

ومن الواضح أن هناك تعسفا في استخدام السلطة واستباحة للمعارضين والمحتجين من جانب السلطات، وهذا لا يستثنى أيا من الشخصيات البارزة فضلا عن المواطنين العاديين، وكل ذلك يتم خارج نطاق القانون وبدون أي مسئولية سياسية أو قانونية تقع على السلطة.

سادسا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي:

على الرغم من أن الدستور والقانون قد حظر الإيقاف والاعتقال التعسفي إلا أن الحكومة قد تجاهلت تلك النصوص، فقد كان هناك العديد من التقارير التي أفادت بوجود عمليات الإيقاف والاعتقال التعسفي من قبل الشرطة وقوات الأمن على مستوى الدولة. ولا يتم تنفيذ الضمانات المتعلقة بالإشراف القضائي الفعال على عمليات الإيقاف وشروط الاعتقال كما هو مطلوب بموجب المادة 19 من الدستور الإثيوبي والمادة 9 من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

حيث أنه يوجد ما لا يقل عن 20000 سياسيا أوروميا يقبعون في السجون الإثيوبية منذ شهر مارس 2014، وفي 15 مارس 2015 اعتقلت الشرطة أوموت عجوة أوكووي، وأشينيي أوستن تيتويك وجمال عمر حجيل في مطار أديس أبابا بولي الدولي، بينما كانوا في طريقهم إلى حضور ورشة عمل في نيروبي، كينيا. وكانت الورشة من تنظيم منظمة "الخبز للجميع" غير الحكومية وبدعم من منظمتي "إنيوا سيرفايفل" و "غراين" غير الحكوميتين. وتم اتهام الثلاثة الماثلين أمام المحكمة بتهم إرهابية وذلك بموجب إعلان مكافحة الإرهاب (ATP). واحتجزت الشرطة الرجال الثلاثة 161 يوما بدون كفالة في مركز اعتقال مايكيلاوي، إلى ما بعد الأشهر الأربعة التي يسمح بها إعلان مكافحة الإرهاب، والذي بموجبه وجهت إليهم التهم في 7 سبتمبر 2015. وفي 19 مايو، كان بيكيلي جيربا* وأعضاء آخرون في حزب كونغرس أورومو الفيدرالي يقومون بحملات انتخابية في أوروميا وعندها قامت الشرطة وضباط الأمن المحليون بضربهم، وألقوا القبض عليهم واحتجزوهم، واضطر بعضهم للفرار إلى كينيا.

[1] Documentary U S Policy Ethiopia A Failed State! - Produce Jan, 2015 , in : http://www.zeethiop.com/documentary-u-s-policy-ethiopia-a-failed-state-produce-jan-2015_2d373bf50.html 10.05.2017

وفي 24 و25 ماي تم إلقاء القبض على أكثر من 500 من أعضاء "مدرك" في مختلف مراكز الاقتراع في منطقة أوروميا. وتم التعامل مع الناخبين بعنف من قبل رجال الأمن؛ مما أدى إلى حرج ومقتل عشرات[1].

وعقب أسابيع من الاحتجاجات على مستوى منطقة أوروميا والتي بدأت في أواخر نوفمبر 2015 في معارضة "خطة أديس أبابا الرئيسية" التوسعية، اعتقل الأمن آلاف الأشخاص بشكل تعسفي، فضلا عن اعتقال الطلاب داخل الحرم الجامعي.

سابعا الاحتجاز قبل المحاكمة:

اعتقلت السلطات الأشخاص دون أوامر قضائية وحرمانهم من الاتصال بمحامين، وفي بعض الحالات من أفراد أسرهم، ولا سيما في المناطق النائية، وقد أفاد بعض المعتقلين بأنهم محتجزون لعدة سنوات، واتهامهم بعدة جرائم دون محاكمة. وكثيرا ما تسبب التأخير في المحاكمات بطول المدة والإجراءات القانونية، والأعداد الكبيرة من المحتجزين، وعدم الكفاءة القضائية، ونقص في الموظفين

[1] منظمة العفو الدولية تقرير، **منظمة العفو الدولية للعام 2016/2015، مرجع سابق.**

●قادة بارزين من المعارضة

الشكل رقم: 4.3 مخطط يبين أهم السياسات القسرية التي تتبعها إثيوبيا في إدارتها التعددية الإثنية

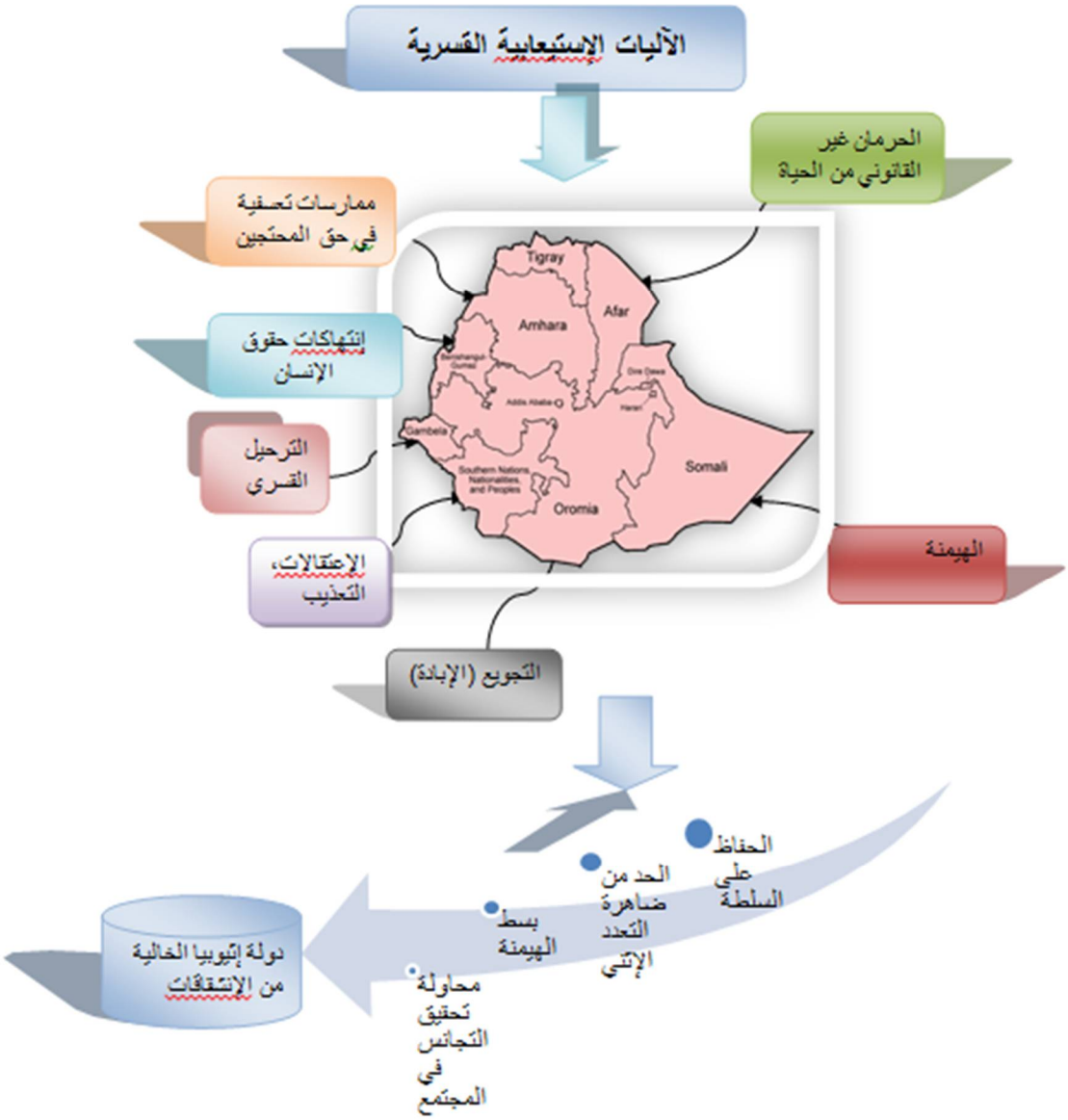

من إعداد الطالبتان

المخطط أعلاه تلخيص لمجمل السياسات القسرية التي تحدثنا عنها سابقا بالتفصيل

المبحث الثاني: دور المؤسسات غير الرسمية في إدارة التعددية الإثنية

للأنساق الاجتماعية غير الرسمية دور مهم في المحافظة على الامن الداخلي للدولة من خلال أعمالها وبرامجها الموجهة للمجتمع تقوم بدور أو عملية الضبط الاجتماعي أو التنشئة الاجتماعية من خلال وضع ضوابط محددة أو نشر وبلورة قيم اجتماعية معينة في المجتمع.

لهذه المؤسسات (غير الرسمية) سمة تميزها عن المؤسسات الأخرى بحكم استقلاليتها نوعا ما عن السلطة، يحاول النظام السياسي إيجاد قدر من التفاهم والاتفاق العام بينه وبين المجتمع بشكل يعطيه القدرة والفاعلية في الحركة والتأثير وتنفيذ سياساته العامة، وبذلك يسّخر الكثير من أجهزته وبتخصيص الذكر غير الرسمية، لنشر الأيديولوجية المرادة (التعبئة والتماسك الاجتماعي) وخلق قدر من الثقة التفاهم والاتفاق العام بين الجماعات فيما بينها وبين الجماعات والسلطة في حد ذاتها وفي سبيل تحقيق ذلك تستعين تلك الاخيرة بمجموعة الأدوار التي يقوم بها التنظيم غير الرسمي، وهذا ما سوف نتطرق إليه.

المطلب الأول: دور المجتمع المدني

يستخدم هذا المصطلح على نطاق واسع للدلالة على التنظيم الطوعي [1]غير الحكومي في التكوين (لم ينشأ بواسطة الدولة) يعمل في مجال الإغاثة وتقديم الخدمات، أو أنشطة التنمية، هو منظمة غير هادفة للربح أو بالأحرى منظمة تخدم الذات تعمل لخدمة الفئات المحرومة، (لديه أهداف ونشاط يخدم غرض الجماعة) ويشمل قطاعات مختلفة من المجتمع الاجتماعي.

أصبح المجتمع المدني في وقتنا الحاضر موضوعا مركزيا للتفكير ويحظى بمزيد من الاهتمام في دول العالم كافة، في الخطابات السياسية، وسائل الإعلام... وأصبح له دور ريادي في مجال المشاركة في صنع السياسة العامة، عن طريق تأطير المواطنين وتمثيلهم وضمان مشاركتهم البناءة في إقتراح الحلول الملائمة لمشاكلهم، وإيصالها إلى السلطات العليا.[2]

المجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة

[1] حسنين توفيق إبراهيم، **التطور الديمقراطي في الوطن العربي: قضايا وإشكاليات**، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000 ، ص22.

[2] سمية أوشن، **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010/2009، ص ص 27،28.

المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ورغم أنه يعلي من شأن الفرد إلا أنه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات.[1]

بالنسبة لإثيوبيا فهي دولة ذات استثنائية القادة المفكرين والفاعلين، من مختلف ألوان الطيف السياسي والمجتمع المدني، رسخت نفسها في شيء واحد إما الحفاظ على السلطة أو الاستيلاء على السلطة،[2] والمجتمع المدني فيها هو المفتاح المفقود للحفاظ بنسبة قليلة على الإصلاح السياسي وشرعية الدولة وتحسين الحكم.

لا يوجد سوى عدد قليل جدا من منظمات المجتمع المدني المعترف بها قانونيا التي تعمل في مجال إدارة الخلافات داخل إثيوبيا، وبما ان هذه المنظمات قليلة جدا في العدد فإن قدرتها على المعالجة بالتأكيد ستكون محدودة، لا تصل إلا لأجزاء فقط من البلاد، في حالة إثيوبيا بعد قرون من الاستبداد والاضطهاد وعقد ونصف من الشمولية، سيكون من السذاجة ان نأمل في ان ينبثق مجتمع قوي ونابض بالحياة !!!، ولكن الطريق طويلة لجعله يعمل لصالح شعب إثيوبيا، لكن هذا لا يعني أنه لم يقم بأي دور ولم تكن له أي فعالية.

من خلال ما سبق ذكره سوف نحاول عرض الأدوار التي لعبها المجتمع المدني في مجال إدارة التعددية الإثنية في إثيوبيا وفيما تمثلت أنشطته؟

ظهر المجتمع المدني الحديث في إثيوبيا خلال فترة الملكية الإقطاعية وكان عبارة عن نقابات عمالية وجماعات المزارعين والمنظمات الطلابية تعمل في اتحاد لإسقاط الحكومة. في عام 1991 فتح الفضاء السياسي في ظل الحكومة التي تقودها الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية المثّبتة حديثا، وبدأت جماعات المجتمع المدني في التوسع بشكل كبير بحلول عام 2000، كان هناك 310 منظمة غير حكومية وطنية مسجلة.

سنت الحكومة الإثيوبية الجمعيات الخيرية، قانون إعلان منظمات المجتمع المدني التي ترسخت في ظل الحكم الملكي، وقد دمرت في ظل النظام العسكري لمنغستو.

خلق المجتمع المدني ثقافة سياسية جديدة في إثيوبيا التي يمكن ان تساعد في دفع ديمقراطيتها الوليدة، قرون من الحكم الإقطاعي، التوترات العرقية، عدم المساواة...، عوامل هامة للغاية تقف في

[1] الحبيب الجنحاني، **المجتمع المدني وأبعاده الفكرية**، ط1، دمشق: دار الفكر، 2003، ص 15.

[2] The Role of Civil Society in Ethiopia's Current Crisis: Who will make the first move ? in: https://ethioexplorer.com/the-role-of-civil-society-in-ethiopias-current-crisis-who-will-make-the-first-move/ 24.04.2017

طريق ثقافة سياسية ديمقراطية، حيث لعبت منظمات المجتمع المدني دورا رئيسيا في توفير المعلومات للجمهور حول كيفية العيش في مجتمع ديمقراطي، كما تقوم بتعزيز العقد الاجتماعي بين الدولة والشعب من خلال توعية المواطنين حول حقوقهم ومسؤولياتهم، (يهدف إلى صهر الهويات والثقافات المختلفة في هوية واحدة).

إثيوبيا لديها تراث ثقافي قوي، ومختلف مؤسسات المجتمع المدني مبنية على أساس نظم الدعم الذاتي الذي لعب دور كبير في التخلص من بعض المشاكل والعقبات داخل الدولة وتحقيق نوع من الامن والاستقرار، لأنها تسمح للمجتمعات في التعامل مع مشاكلهم بطريقتهم الخاصة، وفرض القيم الاجتماعية التي تساعد الناس على احترام بعضهم البعض وبناء الثقة فيما بينهم، يصف بعض الكتاب هذه الأساليب بالتقليدية (مورست هذه الأليات لسنوات في إثيوبيا)، في حين يرى البعض الاخر منهم بأنها الأساليب او الآليات الأصلية الضرورية.[1]

اجتذبت **الأحداث الكارثية للجوع**[2] في عامي 1973 و1984 أعداد كبيرة، كان انشغالهم في البداية الإغاثة من المجاعة وإعادة التأهيل،[3] وفي الوقت المناسب مددت أنشطة خدماتهم في التنمية طويلة المدى، خاصة بعد ظهور ضعف الدولة في توفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها حيث أصبح من المستحيل أن توفر الدولة للشعب ما وعدت به عندما أطيح النظام القديم.

هنا أصبحت المنظمة غير الحكومية الصورة التي لا غنى عنها، أعدادهم انتشرت منذ منتصف 80، اليوم هناك ما يفوق 350 منظمة، على الرغم من ان تأثيرها لا يفوق الحد الأدنى بسبب عدم وجود الموارد التي هي زيادة نسبية من 34% في عام 1994 إلى 68% في عام 2006.

كما شاركت منظمات المجتمع المدني في المقام الأول داخل إثيوبيا في رعاية الأسر والمسائل الصحية الأساسية، برامج توفير وسائل الراحة، وقد استفاد حتى الآن 14% من الجماهير الريفية وخلقت 14000 منصب وظيفي، ومنذ عام 1984 أنفقوا 49% على المشاريع الزراعية و 8.7% على الصحة، و7.5% على برامج التنمية الحضرية، و6.2% على حماية البيئة، والمبلغ المخصص للتعليم أقل من 4%، كما اجتذبت مشاريع الصرف الصحي والمياه أقل من 4% .

[1] Sisay Gebre-Egziabher, **What Role Should civil Society organization Play to Address Ethnic conflicts in Ethiopia?,** International Conference on African Development Archives. Paper 106, Western Michigan University, 2007, p17

[2] Civic Freedom Monitor: Ethiopia, the international center for not-for-Profit Law, in: http://www.icnl.org/research/monitor/ethiopia.html 25.02.2017

[3] Zegeye, Asfaw, **General Overview of NGOs in Ethiopia**, in Agri-Service Ethiopia, 2000, pp.1-15.

تقوم المنظمات بتقديم أساليب مبتكرة مفيدة للقوميات الريفية في حياتها اليومية، حتى يوما هذا لم يشارك المجتمع المدني في الدعوة السياسية خوفا من انها قد تجعلهم في مأزق مع الحكومة التي قد تبقيهم باستمرار تحت الحراسة.[1]

1) الرابطة الإثيوبية للمحاميات: أنشأت عام 1995 أهدافها المعلنة توعية عامة للجماهير حول النساء الإثيوبيات اللواتي لديهن جيل بعد جيل تعرضن لإساءات صارخة لحقوق الإنسان حيث واجهن التعصب الإداري والقانوني والاجتماعي والتعصب الذي شمل العنف المنزلي والاختطاف والاغتصاب والاعتداء، وتشغل الرابطة نفسها بالضغط على الحكومة لاعتماد إصلاحات قانونية من أجل تغيير جميع الأحكام القانونية غير المنصفة والجنسانية التي تؤثر سلبا على حقوق النساء في المجتمع.

فمن الواضح انه في إثيوبيا ظلت المرأة مهمشة في المرتبة الدنيا من حيث المساواة في الساحة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية على مدى أجيال، كانت تفتقر إلى صوت مسموع في المجتمع.

بحلول عام 2000 قدمت الرابطة المساعدات القانونية المجانية إلى 30000 امرأة من خلال مكتبها الولائي في أديس أبابا، وعشر مكاتب فرعية تقع في أماكن نائية مثل أسوسا في منطقة بني شنقول، معظم الذين استفادوا من هذه الخدمة هم من الاسر المدنية الفقيرة والفلاحية، وقد أنجزت المنظمة حتى الآن الكثير من الأعمال الهادفة وهي تسعى الآن إلى زيادة مشاركة المرأة في العملية الديمقراطية ليس فقط كناخبين بل أيضا كمسؤولين.

2) اتحاد نقابات العمال: يمكن القول بأنه أقدم المنظمات غير الحكومة، لكن أهم ولادة فعلية له كانت في أوائل 1960، وصلت عضويته إلى 70.000 قبل الإطاحة بالإمبراطور هيلا سيلاسي، في 1976 وقع المجلس العسكري على المنضمة وجعلها هيئة منصاعة للنظام، يتم تعبئتها فقط لدعم هذا الأخير كلما نشأت الحاجة.[2]

3) لجنة السلام والتنمية(PDC): وهي منظمة غير حكومية محلية تعمل في أجزاء مختلفة من البلاد، لها دورا فعالا في منع حدوث صراعات كما تسعى دائما إلى حلها إن وجدت، تقوم بتعزيز التعاون والتفاهم بين الفئات الاجتماعية والدينية والعرقية والسياسية المختلفة في إثيوبيا.

[1] Paulos Milkias, "The Role of civil Society in Promoting Democracy and Human Rights in Ethiopia", Concordia University, Ph.D. marianopolis College. P 13-16, In: http://www.ethiomedia.com/carepress/author_paulos.pdf

[2] **Ibid**, pp 17-19.

تعتقد منظمات المجتمع المدني أن السلام والتنمية يسيران جنبا إلى جنب وأن الاستقرار والتقدم يتشابكان بشكل وثيق، الرعاة في إثيوبيا غالبا ما يعيشون في مناطق شبه معزولة أين يتم تهميشهم من مبادرات التنمية، غالبا بسبب قلة الموارد في تلك المناطق، هنا يبرز دور المجتمع المدني و بشكل كبير من خلال شروعه في أنشطة تنموية إما بالتعاون مع المنظمات المجتمعية (منظمات المجتمع المدني)، أو مكاتب القطاع الحكومي، تهدف إلى تحسين الامن الغذائي والإنتاج الزراعي و تنويع خيارات سبل العيش، والتدخل هنا يتم من خلال الحوار مع المجتمعات المحلية للتأكد من أنها تعكس احتياجات وأولويات المجتمع والعمل على حصر المشاكل هنا ومنع تفاقمها، لابد من الذكر بأن منظمات المجتمع المدني لا يمكن ان تعالج كل احتياجات الإثنيات أو تحقيق تنمية في كل المناطق[1].

تم إعاقة دور المجتمع المدني الإثيوبي في دعم حقوق الإنسان والحريات من خلال إصدار إعلان قانون المؤسسات والجمعيات الخيرية رقم 2009/621، وعد هذا الإعلان مخالفا الدستور الإثيوبي والمعايير والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، حيث إنه يضع قيودا تمويلية وقيودا أخرى على منظمات حقوق الإنسان فضلا عن أن مخالفته أصبحت تهمة جنائية. وبالفعل منذ عام 2011 يتم استخدام هذا القانون لتجميد أكثر من مليون دولار أمريكي تنتمي إلى 2 من كبرى منظمات حقوق الإنسان بالدولة وهما: مجلس حقوق الإنسان والنقابة الإثيوبية للمحاميات الإناث[2].

ورغم ذلك تدعي حكومة إثيوبيا الحالية بأن مشروع إعلان الجمعيات والرابطات هو مسعى حميد لتعزيز الشفافية المالية لدى المنظمات غير الحكومية ومساءلتها أمام المسهمين في عملها، وفي حقيقة الأمر، ليس الأحكام الرئيسية التي يتضمنها سوى آلية للسيطرة على هيئات المجتمع المدني ومراقبتها ومعاقبة من لا ترضى الحكومة عنها[3].

3) وسائل الإعلام: تعتبر أهم وسيلة من وسائل التأثير على الجماهير، غالبا ما تعد وظيفة الصحافة ووسائل الإعلام عامة تعزيز للسياسات والأنشطة الحكومية، فإثيوبيا لا تعتبر الصحافة كرقيب أو منتقد لها نظرا لسيطرتها المستمرة للإعلام المرئي والمسموع، لا تحتاج إلى مبررات وجودها، خدمتها للمجتمع هو المبرر في حد ذاته، الصحافة لا يمكن ان تساعد فقط في توفير المعلومات لكن أيضا في مكافحة

[1] Sisay Gebre-Egziabher, **op.cit**, pp 19-23

[2] Human Rights , **Amnesty International: Public Statement**, Ethiopia: 25 Years of Human Rights Violations, 2 June 2016, AI INDEX: AFR 25/4178/2016, pp. 2،3.

[3] بدون كاتب،" إثيوبيا تعد لفرض قيود صارمة على المجتمع المدني.. ينبغي تعديل التشريع القمعي الجديد أو إلغاؤه"، في: https://www.hrw.org/ar/news/2008/07/01/239129 11.05.2017

خطاب الكراهية وخلق بيئة آراء متوازنة، يمكن لها أن تكون أداة جيدة في بيئة صحية وفاعلة[1] كما يمكنها ان تلعب دورا كبيرا في تغيير الرأي العام إما سلبا او إيجابا، كما ان للمجتمع المدني دور في دعم هذه المؤسسة في توعية الناس من اجل السلم وتشجيع الحلول السلمية دائما دون اللجوء للعنف.

الصحافة داخل إثيوبيا كانت موجودة منذ عهد الإمبراطور هيلا سيلاسي الاول 1930-1974، كانت مثل أبواق مستعدة للحكام[2]، تلعب دورا في سد الفجوة بين الثقافات والأديان والطوائف داخل المجتمع الواحد، التي غالبا ما تقوم بعرض حالة من الانسجام بين الأقليات والدولة المركزية.

لوسائل الإعلام تأثير كبير على مختلف الإثنيات في إثيوبيا لما يلعبه الخطاب الإعلامي من دور فعال في نسبة التعايش التي وصلت إليها إثيوبيا، أيضا محاولة التحكم في أفكار الفرد الذي يسعى لتحقيق مصالح معينة، حيث يدفع التلاعب بهذه المصالح نوع من التوجه التلقائي الذي يسوق الفرد لا شعوريا إلى المرغوب (عبارة عن دعايات تخاطب الوسط الذي يعيش فيه الفرد)

من المعروف أن إثيوبيا تحكم القبضة الحديدية على وسائل الإعلام داخلها بالتالي فهي تعد لسان الحكومة الناطق، في النظام الحالي تملكها الحكومة الإثيوبية وتسيطر عليها تستخدمها لتفعيل الهويات الإثنية لمكاسب النخبة السياسية، لكنها بغض النظر عن ذلك تعد صوت كل القوميات فيها كما ان توسع وسائل الإعلام المحلية في مختلف أنحاء البلاد ساعد المجموعات العرقية في استخدام لغتهم، وتعزيز ثقافتهم، وسرد القصص عن دينهم[3].

تم إنتاج أفلام وثائقية باللغة الامهرية تبرز التنوع العرقي في إثيوبيا وجمال الدولة، كان للمونتاج قدرة كبيرة على جذب انتباه المشاهدين، والغاية من ذلك هو تحقيق التجانس اللغوي والديني الهوياتي من خلال إظهار وجود المساواة بين الأمم والقوميات والشعوب في النظام السياسي، إضافة إلى تسليط الضوء على الإنجازات الكبيرة في مجالات السلام والديمقراطية وضرورة البحث عن المصلحة العامة (الدولة) بدل التركيز على مصلحة الأفراد، تم بث هذه البرامج في السنوات التالية: **2009، 2011، 2013.**

[1]Nora Kuusik, "The role of the Media in Peace Building : Conflict Management and prevention",in: http://www.e-ir.info/2010/08/28/the-role-of-media-in-peace-building-conflict-management-and-prevention/ 11.05.2017

[2]Ethiopia Press, Media, TV, Radio, Newspapers, PRESS REFERENCE, in: http://www.pressreference.com/Co-Fa/Ethiopia.html 12.05.2017

[3]Hailu, MiDeksA, **The Discursive construction of nation, and People's Day by the Ethiopian Broadcasting Corporation**, Thesis of Master, Addis Ababa: THE GRADUATE SCHOOL OF JOURNALISM AND COMMUNICATION, Addis Ababa University 2015, pp. 89-91

خلال الأنظمة السابقة وسائل الإعلام كانت تتماشى والأهداف الرئيسية للحكومة، لا يحق لمختلف الإثنيات الكلام والكتابة ونشر أي شيء عن ثقافتهم تاريخهم أو دينهم.

انتهاك الخصوصية ووسائل الاتصال والمراسلات: هناك العديد من الانتهاكات الخاصة بالتصنت على المكالمات الهاتفية لقادة المعارضة وتلفيق التهم لهم من خلال الادعاء بأنهم ممثلون لبعض الجماعات المهتمة بالحصول على التبرعات المالية والتي سماها البرلمان باسم المنظمات الإرهابية.

وقد كانت شركة الاتصالات الإثيوبية الحكومية هي المورد الوحيد لخدمات الإنترنت في الدولة، حيث قامت الحكومة بتقييد إمكانية الوصول لبعض المحتويات المتاحة عبر الإنترنت، وقامت بإغلاق العديد من المواقع بما في ذلك المدونات ومواقع المعارضة ومواقع جينبوت7 وأولف وأونليف، كما قامت الحكومة بإغلاق بعض المواقع الإخبارية بشكل مؤقت مثل موقع الجزيرة وموقع البي بي سي ولم تكن هناك إمكانية للوصول إلى العديد من المدونات والمواقع الإخبارية التي تديرها جماعات المعارضة مثل موقع أديس نيجر ونازريت والمجلة الإثيوبية وموقع سيبر إثيوبيا ومجلة كوارتيرو أمهاريك وموقع كينزاي إثيوبيا ومنتدى الإعلام الإثيوبي.

وقد اتخذت السلطات عدة خطوات لمنع إمكانية الوصول إلى موردي الشبكات الافتراضية الخاصة التي تسمح للمستخدمين لمراوغة الفحص الحكومي فيما يتعلق بتصفح الإنترنت والبريد الإلكتروني، وقد قامت السلطات بمراقبة المكالمات الهاتفية والرسائل النصية والبريد الإلكتروني، وقد أسفرت هذه المراقبة عن العديد من الاعتقالات.

وفي مركز **سيتزن لاب** 2013 وهو أحد مراكز البحوث الكندية بجامعة تورنتو؛ فإنه قد تم تحديد 25 دولة بما فيها أثيوبيا امتلكت خوادم (سيرفرات) مرتبطة ببرامج المراقبة التي يطلق عليها اسم(**Finfisher**)، وبحسب هذا التقرير فإن تلك البرامج قد زادت شهرتها حيث تم استخدامها في الهجمات المستهدفة ضد حملات حقوق الإنسان وناشطي المعارضة في الدول التي بها سجلات حقوق إنسان مشتبه فيها، ولذلك فإن حملة فينسباي (**FinSpy**) يقال إنها قد استخدمت صورا لمجموعة جينبوت7 وذلك كطعم لاصطياد المستخدمين، فبالإضافة إلى أنشطتها المحلية استخدمت الحكومة برنامج فينسباي وذلك لمراقبة الأنشطة التي يقوم بها الإثيوبيون المقيمون في الخارج عبر الإنترنت[1].

[1]Human Rights, **Ethiopia Human Rights Report: Country Reports on Human Rights Practices**, United States Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, 2015, p33

وفي ضوء التوترات الأخيرة في أوروميا والمواجهات بين المواطنين والأمن منذ أوت 2016، قررت الحكومة الإثيوبية قطع الاتصالات وكذلك منع الدخول إلى مواقع التواصل الاجتماعي وخدمات الرسائل القصيرة، التي لا تزال تعمل بطريقة متقطعة.

نص الدستور والقانون على حرية التعبير والصحافة ومع ذلك فإن الواقع لا يتفق مع ذلك، فالصحفيون والأشخاص الذين ينتقدون الحكومة يتعرضون للإيقاف والاعتقال؛ مما أثر بشكل سلبي على حرية التعبير، لذا هناك بعض الصحفيين والمحررين ودور النشر قد هجروا البلاد نتيجة سوء أوضاعهم. ففي نهاية 2015 على سبيل المثال تم اعتقال 99 صحفيين ومدونين وتم إيقاف اثنين منهم في فبراير 2016، وقد تم إدانة أحد الصحفيين بموجب إعلان محاربة الارهاب وتم الحكم عليه بـ 7 سنوات سجنا.

وفيما يتعلق بحق النشر والتوزيع كان يوجد في إثيوبيا أكثر من 200 ناشر مستقل بما في ذلك أكثر من 60 صحيفة تابعة لوزارة الإعلام بموجب قانون الصحافة لعام 1992، وقد عملت هذه الجهات في ظل ضوابط تجرم التشويه والتحريض العرقي، ووصلت عقوبتها إلى 3 سنوات سجنا. لكن فى عام 1998 تم تطبيق قانون الصحافة والذي خفض بشكل كبير أعداد المنشورات الإعلامية المستقلة في إثيوبيا إلى أقل من، وبالتوازي مع تحجيم مساحات النشر والتعبير كانت هناك تحديات لوجستية فيما يتعلق باستخدام دور النشر والطباعة الحكومية؛ بما يعنى الاتجاه نحو تقييد حرية الصحافة والتعبير[1].

وفيما يتعلق بحرية الإعلام فقد سيطرت الحكومة على المحطة التلفزيونية الوحيدة التي تبث محليا والتي كانت هي المصدر الرئيسي للأخبار المقدمة لمعظم المواطنين إلى جانب الإذاعة، وقد قامت الحكومة بالتشويش على محطات البث الإذاعية الأجنبية في الوقت ذاته الذي يحظر القانون على المنظمات السياسية والدينية والأجانب امتلاك المحطات الإذاعية[2].

وفيما يتعلق **بالرقابة أو القيود على المحتوى:** تسبب تحرش الحكومة بالصحفيين إلى قيامهم بعدم كتابة تقارير حول الموضوعات الحساسة، وممارسة الرقابة الذاتية بشكل روتيني.

كما أفرطت الحكومة في استخدام إعلان مكافحة الإرهاب لقمع حرية التعبير من خلال الاعتقال المستمر للصحفيين والمحاكمات التي طال أمدها: وبموجب إعلان مكافحة الإرهاب اعتقل واتهم ما لا يقل عن 17 صحفيا. كما فر كثيرون من البلاد بسبب التخويف والمضايقة والتهم الجنائية ذات الدوافع السياسية.

[1]Human Rights , **Amnesty International, op.cit**, pp 4, 5.

[2]Press Freedom Violations in Ethiopia, Sue Valentine – Committee to Protect Journalists – November 14, 2014, p2

وفي يناير 2014، قامت مؤسسة الصحافة الإثيوبية الحكومية ومؤسسة الأخبار الإثيوبية بنشر تقرير يدعي بأن اديس جوداي ومجلة فاكت ولومي كانت تدعم الإرهاب وتدمر الاقتصاد وبالتالي تم إغلاق تلك المنافذ الإعلامية من قبل الحكومة بل وعند مواجهة الصحفيين الذين يعملون لصالح تلك الجهات أحكاما بالسجن فروا خارج البلاد.

وقد تم محاكمة أكثر من 10 صحفيين أو الحكم عليهم بالسجن في إثيوبيا وقد تم اعتقال بعض منهم بطرق وظروف غير آدمية مثل تيميسجين ديساليجين. ومن ثم، فإن الاستخدام المستمر لقانون الإرهاب من أجل إخراس ألسنة الصحفيين أمثال ريوت اليمو واسنكندر نيجا وزيلالين وورك قد وضع إثيوبيا من بين أكثر 10 دول أكثر رقابة في العالم وذلك بحسب تقرير لجنة حماية الصحفيين لعام 2015.

غير أنه في 16 أكتوبر 2015، برأت المحكمة العليا خمسة منهم من تهمة الإرهاب، بعد أن أمضوا أكثر من 500 يوماً من الاحتجاز السابق للمحاكمة. وفي 22 أكتوبر، أدانت المحكمة العليا غيزاو تاي، مدير داديموس للترفيه والصحافة، وحكمت عليه في غيابه بالسجن لمدة 18 عاما بتهمة الإرهاب[1].

المطلب الثاني: دور القيادات الدينية

مسألة الخطاب الديني وأهميته في محاربة العنف ظاهرة بدأت تشغل الباحثين ورجال الدين[2] منذ القدم، والأهم من ذلك ساسة معظم الدول، نظرا لما يعيشه العالم من توترات قائمة على التعصب الديني والعقدي والمذهبي. وقد انتشرت المؤتمرات والندوات الداعية إلى تجديد هذا الخطاب وتوجيهه للفئات المراد غسل أدمغتها، وبذلك تستطيع التوصل إلى مجموعات متفاهمة ينفذون أجنداتها السياسية القائمة على تطويع المقدس والديني. الذي يميل دائما إلى نشر ثقافة السلام والتعايش واحترام التنوع الثقافي والديني.

[1] منظمة العفو الدولية، **تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2016/2015**، مرجع سابق.

[2] بدون كاتب، **مكافحة التطرف ودور العلماء في تجديد الخطاب الديني**، مجلة العرب، ع9900، 27 أفريل 2015، ص13.

القيادة (leadership) هي نشاط أوسع بصورة عامه من القيادة (command) ولا تشمل فقط السلطة بل أيضا القدرة على التأثير على الآخرين[1]، للأخذ بالزمام والسير نحو غاية مرسومة " والقائد عند العرب الأقدمين هو:" المرشد، الدليل، الهادي[2]

1) تعريف **القيادات الدينية**:

هي عبارة عن شخصيات أفراد وأشخاص، مثل: العلماء، والدعاة، وأساتذة الجامعات، والأئمة. أو الشخصيات الاعتبارية، مثل: الهيئات، المساجد الكنائس. التي لها دور بارز في تحقيق

الأمن والسلم المحلي والإقليمي والعالمي، من خلال عملية التأثير على الآخرين ليعملوا من اجل تحقيق هدف معين[3] .

تفترض القيادة وجود علاقة بين طرفين: القائد **(الإمام أو البابا)** الذي يتمتع بصلاحية الإمرة والنفوذ والجمهور أو الشعب أو الأمة التي تسلم بوجود هذه القيادة وتذعن لتوجيهاتها ولأوامرها وتدين لها بالطاعة والولاء[4].

هناك توقع عام في معظم المجتمعات أن بمقدور الدين بل ومن واجبه أن يشارك في إحداث السلام فيما بين الجماعات داخل الدولة، وهو التوقع الذي غالبا ما يساعد على فتح الباب أمام صنع السلام الديني[5].

2) دور **الخطاب الديني** في تعزيز روح الوحدة الوطنية:

على مر التاريخ كان للزعماء الدينيين في إثيوبيا دور هام في توجيه الخلافات القائمة على أساسا ديني هوياتي مذهبي...، إلى المنحى الذي تراه الدولة مناسبا، كان سيلاسي أول ملك قام بتعزيز دور الكنيسة وجعلها مركزا للمقاومة ضد الاحتلال الإيطالي، كما كان لرجال الدين الحرية الكاملة في التمتع بالمناصب المتميزة في المجتمع، كان يقوم بسياسات لاستيعاب الناس الذين ليس لديهم أوراق اعتماد التبعية. إضافة

---

[1] صامويل هيز و وليم توماس، **تولي القيادة: فن القيادة العسكرية**، (ترجمه) سامي هاشم، د ط، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984، ص ص18 -20.

[2] جميل كاظم المناف، **القيادة والأزمة الحضارية**، د ط، بغداد: دار الرشيد، 1980، ص 40.

[3] أحمد السيد كردي، "مفهوم القيادة في الإدارة"، في: http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/666118 11.05.2017

[4] بدون كاتب، فصل الأول: تجسيدات القيادة، في: http://www.almaaref.org/books/contentsimages/books/dirasat/alkiyada/page/lesson1.htm 01.05.2017

[5] ديفيد، أر سموك. *خاتمة في حوار الأديان وبناء السلام*. د ط، واشنطن، طباعة معهد السلام الأمريكي، 2002، ص 127

إلى ذلك وعلى الرغم من ان الكنيسة كانت في مركز الهيمنة الإثيوبية فإنها لم تكن قادرة على التكيف مع التغييرات التي تحدث في الشؤون العالمية المعاصرة.

تأسست الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية في القرن الرابع على مذاهب القديس مارك (كنيسة الإمبراطورية) [1]، كانت بمثابة حصن للدولة وعنصرا في الهوية العرقة للأمهرة والتغراي المهيمنة، وعلى النقيض من ذلك انتشر الإسلام بين الجماعات المتنوعة عرقيا والمنتشرة جغرافيا في أوقات مختلفة، بالتالي إثيوبيا لم توفر نفس الدرجة من الوحدة الدينية داخلها لأن المعتقدات والطقوس كانت متباينة وعلى نطاق واسع.

كان النظام الإمبراطوري يتسامح مع المسلمين فعلى سبيل المثال احتفظت الحكومة بالمحاكم الإسلامية التي كانت تتعامل وفقا للشريعة الإسلامية، إلا أنه تدرجيا تم الاستيلاء على المدارس الإسلامية وأثبطت السلطات الإمبراطورية تدريس اللغة العربية كما تم إعفاء المسلمين من الوصول إلى سلطة الدولة[2]، إضافة إلى ذلك فإن سلوكات الإداريين الناطقين للأمهرية ونمطهم العام للهيمنة المسيحية تميل إلى تنفير المسلمين، ما ترتب عن ذلك استياء الجماعات التي تتبع اديان أخرى، التي غالبا ما عبرت عن سخطها وغضبها باحتجاجات متكررة ورفع شعارات ومطالب يسعون لتحقيقها.

من اجل احتواء تطلعات الانفصاليين وصوماليين في منطقة أوغادين من ناحية والمطالب الانفصالية للجماعات الأخرى (إرتيريا قبل الانفصال) قام الإمبراطور بتقديم تنازلات للمسلمين، وهو قرار لم يكن بالجيد بالنسبة للمسيحيين الأرثوذكس والكنيسة[3].

وقد أحدثت ثورة عام 1974 تغييرا كبيرا في الوضع الرسمي للكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية والأديان الأخرى، وفي عام 1975 أعلن نظام الدرج أن جميع الأديان متساوية، ووفقا لتعداد 2007 فإن الإسلام هو ثاني أكثر الديانات ممارسة على نطاق واسع في إثيوبيا بعد المسيحية.

لا يمكن أن ننكر أن الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية قد قامت بدور هام في تعزيز الهيكل الاجتماعي القائم فهي لم تسهم فقط في تعزيز سلطة الأمهرا وإضفاء الشرعية عليها، ولكنها كانت أيضا مصدرا لتماسك ووحدة شعب الأمهرا خاصة عندما ركزت في دعايتها على أنه شعب الله المختار. فضلا

[1] Markakis J, **Ethiopia: Anatomy of a Traditional Polity**, New York: Clarendon Press of Oxford University Press, 1974, p157

[2] Loukeris K, **Religion and Nationalism: The Greek-Turkish and Ethio-Somali Conflicts**, Institute for Social Studies, Netherlands: Working Paper Series No. 196, 1995, p16.

[3] Tony Karbo, **Religion and social cohesion in Ethiopia**, international journal of Peace and Development Studies, Vol.4(3), July2013, p47

عن التمييز الإثني في شغل المناصب العليا في الجهاز الإداري للدولة وكذا القيادة العليا للجيش ظلت حكرا على كبار الضباط من أبناء الطبقة الأرستقراطية الأمهرية[1].

لكن مع بداية الدستور الاتحادي لإثيوبيا عام 1995 شاركت المؤسسات الدينية الإثيوبية بشكل فردي وجماعي في تعزيز التكامل الاجتماعي والروحي للشعب الإثيوبي، والهدف من ذلك احترام التنوع والعيش في وئام، ولتعزيز هذه القيم قامت IRCE مجلس المشترك بين الأديان، وهي وكالة رائدة مسؤولة عن جمع مختلف الأديان والديانات لمعالجة قضايا الاستبعاد الاجتماعي والتنمية في البلاد، وتشمل IRCE الأرثوذكس الكنيسة الإثيوبية، الكنيسة الإثيوبية الكاثوليكية، الكنيسة السبتية الإثيوبية، الكنائس الإنجيلية الإثيوبية، والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في إثيوبيا، كما تم إنشاء IRD-E لتطوير العلاقات الشخصية بين قادة مختلف الأديان، والهدف الأساسي هو التعرف على مختلف وجهات النظر الثقافية والأيديولوجية لكل دين[2]، ومن خلال جلسات الحوار تكشف قدرتهم على توجيه مختلف الإثنيات إلى تبني أفكار تتوافق ومصالح الحكومة باعتبار أن لغتهم في الخطاب ذات تأثير كبير على الشعب أو الأمة التي تسلم بوجود هذه القيادة وتذعن لتوجيهاتها ولأوامرها وتدين لها بالطاعة والولاء.

لعبت الجهات الدينية في الأوساط الإثيوبية دورا كبيرا في سد الفجوة بين الدولة ومختلف الإثنيات في إثيوبيا، بإعادة بناء العلاقات الاجتماعية، وتحويل المجتمعات المنقسمة إلى تكتل موحد، يناهض العنف والشتات من خلال المصالحة، والترويج لضرورة التماسك الاجتماعي الذي يقصد به عملية بناء القيم والمجتمعات والحد من التفاوت في الثروة والدخل وتمكين الناس عموما من الشعور بأنهم منخرطون في مشروع واحد، وانهم أعضاء في نفس المجتمع.

المبحث الثالث: دور المؤسسات الأمنية في إدارة التعددية الإثنية

تسعى إثيوبيا جاهدة لتكون دولة الاستقرار في القرن المضطرب من افريقيا، ومن أجل تحقيق ما تصبوا إليه تقوم بتخويل عدة مهام لأجهزتها الأمنية التي لديها سمعة جيدة لنوعية وفعالية إنجازاتها على الرغم من وسائلها المحدودة. يوجد تنسيق بين الشرطة الإقليمية والاتحادية والجيش مع ضرورة إبراز دور المخابرات (جهاز الامن القومي) أثناء القيام بمهامهم، لكن يختلف التنسيق فيما بين المؤسسات السابق ذكرها ويتفاوت حسب المنطقة والمشاكل التي فيها.

[1] إبراهيم أحمد و نصر الدين إجلال، محمود رأفت، **مرجع سابق**، ص ص 62 -66.

[2] Tony, Karbo. Op.cit, p49.

المطلب الأول: دور المخابرات

تميز الأمن القومي في فترة الدرج 1974 الذي بني على أسس أيديولوجية كانت مختلفة جذريا عن تلك الفترة الإمبريالية السابقة، مرحلة ما بعد الثورة للنظام أظهرت الأهداف الأمنية، وكان أول الأهداف الأساسية لإثيوبيا هو بقاء صورة الدولة التي تتألف أساسا من استقلالها السياسي.

نظرا للحكومات برئاسة منليك، هيلا سيلاسي، ومنغستو هايلى مريم، تمثل الهدف الثاني الأساسي في الحفاظ على النسيج الهش للوحدة الوطنية جنبا إلى جنب مع الحفاظ على سلامة أراضي الدولة، حيث تحدث منغستو وقال بأن "الأولوية القصوى لدينا الوحدة والحرية وسلامة أراضي إثيوبيا والكرامة الوطنية"[1]

جهاز المخابرات الوطني والأمن الإثيوبي تأسس في عام 1995، ويتمتع حاليا من وضع وزاري، يقدم التقارير مباشرة إلى رئيس الوزراء، ويتولى جمع المعلومات اللازمة لحماية الأمن القومي، وقد استخدم قدرات المراقبة لمنع الهجمات الإرهابية، وقمع المعارضة الداخلية عبر سلسلة من الزمن[2].

أنشئت خدمة **الأمن والمخابرات الوطنية (NISS)** في 1994-1995، اقتصرت مهمتها خلال تلك الفترة على المجالات التالية: الأمن والهجرة وشؤون الجنسية. وقد تم تغيير اسمها إلى **جهاز الأمن والمخابرات** في 07/2006 حيث أصبح من الضروري تعزيز الاستخبارات الوطنية والأمن من أجل الحماية والدفاع عن سيادة إثيوبيا الاتحادية من الجماعات المتمردة التي تهدد وحدة الدولة وبنائها، والدستور والنظام الدستوري، ضرورة كذلك تحديد السلطة والواجبات المسخرة لها، والمحافظة الأمن الوطني عبر تعزيز السلام، والتنمية والديمقراطية والحكم الصالح في البلد.

المكتب الرئيسي لهذه المؤسسة متواجد في أديس أبابا، وقد يكون لها فروع ومكاتب في أماكن أخرى حسب الاقتضاء.

أولا صلاحيات وواجبات المخابرات في اثيوبيا:

[1] Marcus Harold**, Continuities in Ethiopian Foreign Policy from Menelik to Mengistu**, In The Ethiopian Revolution and its Impact on the Politics of the Horn of Africa: Proceedings of the Second International Conference on the Horn of Africa. New York: New School for Social Research, 1987, p129

[2] State security in Ethiopia, CRU Reporte, September 2016, in: https://www.clingendael.nl/pub/2016/power_politics_and_security_in_ethiopia/2_state_security_in_ethiopia 11.05.2017

1 / التحقيق في أي نشاط داخلي وخارجي يهدف إلى الإطاحة بالدستور والنظام الدستوري بصورة غير مشروعة؛ متابعة التهديدات ضد النمو الاقتصادي الوطني والأنشطة الإنمائية، كشف المؤامرات وجمع المعلومات الاستخبارية والأدلة وتقديمها إلى الهيئة المناسبة

2 / تنسيق التعاون الوطني لمكافحة الإرهاب، والجماعات المتمردة أينما وجدت[1]

3/المتابعة والتحقيق وجمع المعلومات الاستخبارية والأدلة بالتعاون مع الأجهزة ذات الصلة حول أماكن تواجد خلايا الإرهاب والتطرف المهددة للدولة والأفراد.

4 / متابعة التحركات التي تهدد الأمن الاقتصادي، وتقديم المعلومات إلى الهيئة المناسبة. (في الكثير من الأحيان هجوم الجماعات الإثنية الغاضبة يكون صوب المنشآت الاقتصادية)

6 / جمع المعلومات الاستخبارية والأدلة على الجرائم الخطيرة الأخرى التي تشكل تهديدا للمصلحة الوطنية والأمن، بالتعاون مع غيرها من الأجهزة ذات الصلة.

7 / من أجل حماية الأمن القومي ومنع التهديدات الوطنية، ومراقبة السلوك تستعين المخابرات بالمحكمة لجلب ملفات الأشخاص الذين لهم دور كبير في تذكية المظاهرات والإحتجاجات داخل البلاد.

كان ولا يزال لهذه المؤسسة دور كبير في مجرى الاحداث داخل إثيوبيا لما تقوم به من أدوار جد مهمة لضمان امن وسيرورة الاستقرار مكملة بأداء الأجهزة الأمنية الأخرى والتي سنتطرق إليها في المطلب الثاني والثالث.

المطلب الثاني: دور الشرطة

وجدت الشرطة في إثيوبيا في عهد الإمبراطور 1913 كان يعرف الشرطي آنذاك ب **Yektema Zebegna** حارس المدينة، تأسيسها كان من قبل الغزو الإيطالي، الغرض منها في ذلك الوقت هو الحفاظ على أمن العاصمة.

في عام 1974 فترة حكم الدرج، تم الإعلان عن دمج الشرطة مع الجيش (المجلس العسكري) لتوفير الأمن وحماية الأمة، بعد سقوط هذا النظام أي عام 1991 وجد من الضروري إعادة إنشاء مؤسسة الشرطة لقدراتها الجيدة في عملية التنظيم، واقتصر عملها في أداء الواجبات التالية: تطوير النظام الديمقراطي، الحفاظ على السلام، في عام 1995 الشرطة الفدرالية الاتحادية الإثيوبية EFP أنشأت

[1] Abrham Yohannes, " National intelligence and security service re-establishment proclamation", in : https://chilot.me/2013/10/national-intelligence-and-security-service-re-establishment-proclamation-draft/, 11.05.2017.

للحفاظ على القانون والنظام والتعامل مع مكافحة الشغب، لخدمة الشعب واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية، منع الجريمة، التحقيقات. لجنة الشرطة الاتحادية الحالية عملها بدأ بمرسوم 720 عام 2004 استنادا إلى مبدأ عدم الشراكة، خدمة محايدة للمجتمع، الالتزام بالأخلاق والكفاءة، وجودة الخدمة.[1]

تاريخيا فقدت الشرطة في إثيوبيا العلاقة الجيدة مع المجتمع، لم يكن هناك اتصال مع الأفراد كان هناك نوع من التجاهل، كما لم تقدم فرص مشاركة الافراد في أعمال الشرطة، حيث أنه عند حدوث حالات الشغب المتكررة غالبا ما تصعب عملية السيطرة على الأوضاع. ما أدى مؤخرا إلى الإقرار بأهمية مشاركة المجتمع المحلي في شؤون الشرطة والدوريات المدنية، حيث أعلنت الحكومة الإثيوبية أنه ينبغي أن يستند جهاز الشرطة على مشاركة الناس،[2] حيث يرى هذا الأخير أنها أفضل وسيلة (الشرطة المجتمعية) لحفظ الأمن في الوقت الراهن، لأنه من خلال التماس التعاون يمكن للشرطة أن تحصل على معلومات ودعم يجعلها أكثر فعالية في عملها. ظهرت الشرطة المجتمعية باعتبارها نموذج تحولي وخطوة رئيسية لها وللمجتمع للعمل معا من اجل حل المشاكل داخل الدولة.

تعتبر إثيوبيا حالة فريدة في شرق إفريقيا استطاعت -على الأقل في هذه السنوات-الموائمة بين الشمولية والتطور الاقتصادي وتحقيق استقرار نسبي ساهم في تحقيق إنجازات اقتصاديه كبرى، لكن تلك الإنجازات تواجه تهديدات حقيقية تتمثل في الحركات الإثيوبية المعارضة ضد النظام الحاكم للبلاد والذي تهيمن عليه الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الأثيوبية التي تحكم البلاد بقبضة من حديد[3]. تقول ماري هاربر محررة الشؤون الافريقية في بي بي سي، أن الاحتجاجات العنيفة داخل إثيوبيا تعد أكبر تهديد لاستقرارها منذ ربع قرن[4].

إثيوبيا غالبا ما صفق لها لأرقام النمو الاقتصادي الذي تشهده، ولكن أيضا كثيرا ما انتقدت لسجلها في مجال حقوق الإنسان. شارك سبعة وخمسون من الأحزاب السياسية في الانتخابات، ولكن لا تزال هناك العديد من المجموعات المسلحة الخارجة عن القانون الذين يقاتلون الحكومة التي كانت في

---

[1] Munira, Yassin Ali, **Private Security Company in Ethiopia: in The Case of Addis Ababa, activitis, Challenges and Opportunites**, A thesis of Master, ADDIS ABABA UNIVERSITY, School of Graduate studies, institute For Peace And Security Studies, 2016, p16

[2]Mesay, Fikru Balcha, **Assessing the Role of Community Policing in Crime Prevention: Challenges and Prosects, the Case of Bahil Adarash Sub-City, Hawassa,** Ethiopia: A Thesis of Master, Hawassa University, College of Law and Governance, 2014, p1.

[3] بدون كاتب،" إثيوبيا: احتجاجات أوروميا جس نبض أم تمرد حقي؟"، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، في: mogadishucenter.com

[4]بدون كاتب،" إثيوبيا تفرض حالة الطوارئ بعد تصاعد الاحتجاجات ضد الحكومة"، في: http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/10/161009_ethiopia_protests_emergency 12.05.2017

السلطة منذ عام 1991[1]، عقب نهاية الانتخابات سنة 2005 شهدت إثيوبيا موجة احتجاجات عارمة من المعارضين الذين اتهموا الحكومة بتزوير الانتخابات، كما فقدت المعارضة الإثيوبية مقعدها الوحيد في البرلمان عقب الانتخابات التشريعية في 2015، وهو ما جعل المعارضين يتهمون النظام بخنق صوت المعارضة[2]، كما تصدى الطلاب لمقترحات الحكومة **بمصادرة أراض** يملكها أفراد من قومية الأورومية، أكبر إثنية في البلاد، وبدأت **حمى الفوضى** بالانتشار، التي تؤثر على **الاستقرار** الذي كانت تتمتع إثيوبيا منذ أكثر من عقدين. إضافة إلى الاحتجاجات الأخيرة بخصوص توسيع العاصمة اديس ابابا حيث قوبل هذا الاقتراح برفض شديد من طرف الجماعات الإثنية الإثيوبية ما أدى إلى ضرورة تدخل الشرطة للسيطرة على الأوضاع.

تقوم الشرطة من اجل الحفاظ على الاستقرار الداخلي ومنع دعوى وانتشار الاحتجاجات التي تبرز من حين لآخر وتفشي ظاهرة اللاأمن، بمواجهة المحتجين الذين أرادوا تدمير المرافق الحكومية والبنية التحتية، والتصدي لهم، خاصة الذين استهدفوا الشركات المملوكة للأجانب (الأمر الذي يهدد الاقتصاد الإثيوبي النامي قد يحرم من تدفق الاستثمارات الأجنبية) شركات البستنة الهولندية، وشركة الغزل والنسيج التركية والألغام التي يملكها الملياردير النيجيري أليكو دانغوت، التي تضررت في الاحتجاجات الأخيرة، وتستخدم في ذلك المنهج القمعي، التعنيف، الغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين، الإعتقال، الضرب، أحيانا إيقاف وسائل الاعلام الاجتماعية، والقتل (من اجل خلق إستقرار وهمي)

في عام 2011 قامت الشرطة بعمليات اعتقال موسعة استباقية لمنع تنظيم المظاهرات وقد تم اعتقال مئات الطلاب وأعضاء أحزاب المعارضة في إقليم أوروميا على خلفية انتفاضات ومظاهرات الربيع العربي في تلك الفترة وقد تم اعتقال عدد كبير من أعضاء أحزاب المعارضة والطلاب والمعارضين الآخرين بما في ذلك الصحفيين المستقلين ومؤيدي الإصلاح وقد تم اعتقال أعضاء أحزاب المعارضة السياسية بإقليم أورومو من قبل قوات الأمن في سبتمبر 2011 بالإضافة إلي عدد من الطلاب في أوت 2011 وقد تم اعتقال أكثر من 75 طالبا من جامعة وليجا واداما ومدينة جيمبي في ديسمبر من العام نفسه.

وفي عام 2012 -2013 احتشد المسلمون في إثيوبيا ونظموا احتجاجا ضد سياسات الحكومة تجاههم، وقد كانت هناك عدة تقارير حول ارتكاب ووقوع عدة حوادث منها إطلاق الذخيرة الحية على

[1]Marthe, van der Wolf, " Ethiopian Opposition Parties Vow to Continue Peaceful Struggle", in: http://www.voanews.com/a/ethiopian-opposition-parties-vow-to-continue-peaceful-struggle/2833923.html 12.05.2017

[2]بدون كاتب،" إثيوبيا: قتلى في تدافع بعد استخدام الشرطة الرصاص الحي لتفريق احتجاجات بمنطقة أوروميا"، في: http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/10/161002_ethiopia_protest_security

المحتجين العزل وتعذيبهم وضربهم وكاد الأمر يمتد في بعض الحالات إلى المتفرجين مما أسفر عن وقوع العديد من الضحايا ما بين قتيل وجريح[1].

كما قتل نحو 50 شخصا في أوت 2016 في اشتباكات بين الشرطة ومحتجين مناوئين للحكومة في شمال وغرب-وسط إثيوبيا، بحسب ما أفادت به المعارضة ومصادر دبلوماسية لوكالة فرانس برس، ويقول معارضون إثيوبيون ومنظمات مدافعة عن حقوق الإنسان إن حصيلة ضحايا الاحتجاجات التي شهدتها إثيوبيا، منذ عام 2015، بلغت 450 شخصا، ومئات الجرحى والمعتقلين[2]،

بحسب تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش أسفرت الإحتجاجات حتى الآن عن مقتل أكثر من 140[3] شخصا على يد قوات الأمن التي استخدمت قوة مفرطة لتفريق المتظاهرين. وتقول المنظمة أن لديها شهادات تفيد بأن الشرطة أطلقت النار على المتظاهرين وتركت جثثهم في الشوارع. لكن مصادر في الحكومة الإثيوبية رفضت حصيلة القتلي التي أعلنتها المنظمة وذكرت أن القتلى أقل بكثير مما تنشره وسائل الإعلام العالمية ومنظمات حقوق الإنسان، وأن العمليات التي تقوم بها الشرطة هي حماية للدولة ممن يريدون نشر الفوضى والإرهاب فيها بدعم خارجي.

المطلب الثالث: دور الجيش

يجب أن ندرك ان هناك صلة جوهرية بين الجيش (المؤسسة العسكرية) والنظام السياسي، فهي دعامة له في وظائفه الأساسية بجانب الأدوار الأخرى داخل الدولة، المؤسسة العسكرية ليست كيانا مستقلا عن الإطار السياسي، بل هي تستمد جذورها منه، ويبرز دور هذه المؤسسة خاصة في حالة فشل القيادة السياسية في السيطرة على الأوضاع الداخلية للدولة، أو حالة وجود تهديد خارجي.

يعتبر "تشارلز كولي" و"ديفنز" المؤسسات بأنها: مجموعة مقاييس معقدة تعتمد على المجتمعات في مواجهة حاجاتها الأساسية بطريقة نظامية وعقلية. والمؤسسات حسب آراء ديفنز تكون على خمسة أنواع تبعا للوظائف التي تقدمها للمجتمع، فهناك المؤسسات الدينية، الاقتصادية، العائلية، السياسية والعسكرية[4].

---

[1]Human Rights , **Amnesty International**, **op.cit**. pp 5, 6

[2]أماني عبد الغني،" إثيوبيا تواجه الاحتجاجات بإعلان الطوارئ 6 أشهر"، في:
http://www.almasryalyoum.com/news/details/1021641 11.05.2017

[3]104 قتلى في تظاهرات جديدة ضد حكومة إثيوبيا، **مرجع سابق**.

[4]دينكن ميتشل، **معجم علم الاجتماع**، (ترجمة) إحسان محمد حسن، ط1، بيروت: دار الطليعة، 1981، ص128.

المؤسسة العسكرية هي واحدة ضمن مؤسسات الدولة غير السياسية، نظراً لكونها تقوم بوظيفة غير سياسية قوامها الذود عن أرض الوطن ضد أي أخطار قد تهدد أمنه واستقراره واستمراره[1]، وبمدلولها الواسع تشتمل على القوات المسلحة بفروعها الرئيسية الثلاثة البرية والجوية والبحرية.[2]

كما يقصد كذلك بالمؤسسة العسكرية بأنها: تنظيم تسلسلي هرمي يضم أناسا مسلحين، تنشئة الدولة وتحصر دوره في مهمتين أساسيتين: ضد المعتدين عليها، ونقل الحرب خارج حدودها، وتكلفته استثنائية بحفظ النظام في الداخل[3]. كما يعرف الجيش على أنه مؤسسة من مؤسسات الدولة وليس جهازا أو أداة بإمرة السلطة، فهو مؤسسة للامة وليس للنخبة الحاكمة، شأنه في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى، ومعنى ذلك أن مؤسسة الجيش نصاب مستقل في الكيان السياسي، ومحايد في علاقات السياسة والسلطة والمجتمع[4]. يعرف هواردHaward القوة العسكرية "هي القدرة على استخدام العنف لحماية وإنفاذ أو بسط سلطة "

لإثيوبيا مؤسسة عسكرية تميزت بتكوينها وأدائها عبر مراحل متسلسلة من الزمن، كان الجيش الإثيوبي في السابق تقليدي جيش فلاحين، لم يكن مؤسسة فعالة ومستقرة مكرسة للحرب ويمكن تمييزها عن المجتمع، كما كان يستخدم تكتيكات بدائية، تم إنشاء الجيش الإقليمي في عام 1959 للحفاظ على الامن الداخلي، كما تم التخلي عن الطريقة التقليدية.[5]

نما الجيش الإثيوبي إلى حد كبير تحت الدرج (1974-1987)، والجمهورية الشعبية الديمقراطية إثيوبيا تحت منغستو (1987-1991)، وخصوصا خلال النظام الأخير.

كانت العقيدة الإثيوبية مبنية على المبادئ العامة السوفياتي، لأن الضباط الإثيوبيين تدربوا في الاتحاد السوفياتي سابقا، حيث انه في أي حالة فوضى تمتاز بالتكتيكات الهجومية والهجمات الجماعية (كذلك الاستخدام الرشيد للمخابرات).

---

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، **العسكريون والحكم في أفريقيا مع التطبيق على نيجيريا**، رسالة ماجستير، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1985، ص 12.

[2] محمد، طه بدوي، **النظرية السياسية – النظرية العامة للمعرفة السياسية**، د ط، الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، 1991، ص 218

[3] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، د ط، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991، ص129.

[4] أحمد ولد داده وآخرون، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص16

[5] BEROUK MESFIN, **The Role of Military Power IN Ethiopia's National Security 1974-1991**, A Thesis Of Master, Addis Ababa: School Of Graduate Studies, addis Ababa University, 2002, pp, 62-65

كثيرا ما تخوض القوات الاثيوبية في مكافحة التمرد الحملات ضد مختلف الجماعات التي تعتبر تهديدا للدولة، من خلال تكتيكات حرب العصابات التقليدية سواء أثناء الحملات في إريتريا، والحرب الأهلية الإثيوبية التي أطاحت الاثيوبي الدكتاتور العسكري السابق منغستو هايلي مريم في عام 1991[1] أو ضد الجبهات المعارضة للنظام.

نما الإرهاب في إثيوبيا عام 1974 من حركة سلمية نسبيا لإنهاء عهد الإمبراطور هيلا سيلاسي، ألغت الحكومة الماركسية البرلمان، علقت الدستور وألقت القبض على الإمبراطور، الذي توفي في الحجز، وبدأ تأميم الدرج لجميع الأراضي باستخدام شعار "**الأرض إلى حارث التربة**".

في عام 1976 بدأ الدرج بقتل من يشتبه في أنهم أعضاء في حركة المقاومة والاعتقال التعسفي والتعذيب والاعتداء الجنسي،[2] أي شخص يشتبه في كونه تابع لجماعات المعارضة يعتقل يعذب ويقتل .

سبتمبر 1976 في منطقة سيدامو تم قتل 176 امرأة، وذبح الأطفال وكبار السن من الرجال من قبل المؤسسة العسكرية (الدرج)، اعتمدت منغستو السياسة الستالينية عندما أعلن "الرعب الأحمر" (إعدام جماعي) في عام 1977، حيث امتلأت شوارع أديس أبابا وغيرها من المدن والبلدات من جثث القتلى الشباب والعمال والمثقفين، ضحايا ما قام به الجيش من أجل الحفاظ على بقائه وتحقيق الاستقرار !!! داخل البلاد، والتخلص من المعارضة نهائيا.

وغالبا ما كان أورومو هم المشتبه فيهم، تعرضوا للاضطهاد، إخضاع هذه الجماعة عمدا لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا، وكان هدف المؤسسة العسكرية آنذاك الحد من نمو جبهة تحرير أورومو، والتخلص من هذه الجماعة.

1988 كانت القوات البرية في اوج قوتها، وبعد ظهور الجماعات المتمردة، تم تكوين القوات البرية إلى أربعة جيوش ثورية التي تشكلت على أساس إقليمي من أجل السيطرة على مجريات الأحداث في كل منطقة:

HQ الجيش الثوري في هرر جنوب شرق البلاد مهمته السيطرة على الحدود الإثيوبية الصومالية، وأنشطة الجماعات المتمردة الإثيوبية مثل الجبهة الإسلامية لتحرير أوروميا، وجبهة تحرير أورومو، وكذلك الجماعات المتمردة الصومالية المعارضة[1].

[1] See Gebru Tareke, **The Ethiopia-Somalia War of 1977 Revisited**, The International Journal of African Historical Studies, Vol 33, No 3, 2000, pp 635-667.
[2]TOM MCGHEE," Red Terror in Ethiopia killed thousands between 1976 and 1978", in: http://www.denverpost.com/2013/07/11/red-terror-in-ethiopia-killed-thousands-between-1976-and-1978/ 13.05.2017

HQ الجيش الثوري في أسمرة ويتمركز في الأجزاء الشمالية من إريتريا مهمته حراسة الحدود الإثيوبية السودانية والسيطرة على تدفق اللاجئين للحد من ظاهرة التنوع داخل البلاد.

HQ الجيش الثوري في تيغراي كلف بالسيطرة على الحدود الإثيوبية السودانية والتغلب على أنشطة جبهة تحرير تيغري وجبهة تحرير أورومو

HQ الجيش الثوري المتمركز في جنوب شوا، كلف بالسيطرة على الحدود الإثيوبية الكينية خاصة.[2]

عام 1993 أعلنت الحكومة التي يقودها تجراي بعد الإطاحة بنظام الدرج عن خطط لإنشاء قوة دفاع متعددة الأعراق. تنطوي هذه العملية على خلق المهنية فئة الجيش وضابط جديدة وتسريح العديد من الجنود غير النظاميين الذين قاتلوا ضد الحكومة العسكرية.

تميزت إثيوبيا لفترة وجيزة بنوع من الاستقرار الذي شهد احتجاجات تمكنت الحكومة في كثر من الأحيان من إخمادها وتفريق المحتجين من المظاهرات، في حين واجهت خلال السنتين الماضيتين 2015-2016 موجة احتجاجات التي صنفت الأعنف في سجل التظاهرات المألوفة داخل البلاد، اتسمت بتبادل للعنف إذ قام المتظاهرون بحرق مراكز للشرطة ونهب بعض المزارع الممنوحة لأجانب، من طرف جماعات تعاني التهميش السياسي والاقتصادي وتطالب بتوفير أجواء من الحرية والديمقراطية، وتحسين مستوى المعيشة، وزيادة الدخل في ظل ارتفاع الاسعار (خاصة الأورومو والامهرا).

ما أدى بخروج الجيش إلى الشارع وبداية حظر التجول من أجل مواجهة التهديد المباشر لأمن الدولة والأفراد داخلها، حيث بثت الإذاعة الإثيوبية الرسمية بيانا قالت فيه "أعلن مجلس الوزراء **حالة الطوارئ في أكتوبر 2016** التي ستكون نافذة للتعامل مع العناصر المعادية للسلام المتحالفة مع قوى أجنبية وتهدد سلام وأمن البلاد.

وأضاف البيان أن مجلس الوزراء ناقش الأضرار التي احدثتها الاحتجاجات في عموم البلاد، و انه يستم السيطرة على الأوضاع في القريب العاجل، وقال رئيس الوزراء الإثيوبي هيلي ماريام ديسالين في خطاب متلفز "نضع سلامة مواطنينا أولا، فضلا عن أننا نريد أن نضع حدا للأضرار التي ارتكبت ضد مشاريع البنى التحتية والمؤسسات التعليمية والمراكز الصحية ومباني الإدارة والمؤسسات العدلية"[3]،

---

[1] Fontrier Marc**, La Chute de la Junte Militaire Ethiopienne 1987-1991, The Fall of the Ethiopian Military Junta**, Paris: L' Harmattan.1999, p148.

[2] **Ibid**, p49

[3] بدون كاتب،" إثيوبيا تفرض حالة الطوارئ بعد تصاعد الاحتجاجات ضد الحكومة"، في:
13.05.2017 http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/10/161009_ethiopia_protests_emergency

وأضاف رئيس الوزراء الإثيوبي: "حالة الطوارئ ضرورية لاستعادة السلام والاستقرار خلال فترة قصيرة"، مضيفا أن الحكومة تبحث تطبيق إصلاحات و بأنه يعتزم إجراء محادثات مع أحزاب المعارضة ووضع خطط للحوار معهم[1] ويلقي العنف بظلاله على مساعي الدولة لتطوير القطاع الصناعي والذي جعلها واحدة من أسرع اقتصادات أفريقيا نموا، لكن الحكومة تعرضت لانتقادات دولية متزايدة ومعارضة شعبية بسبب نهجها السلطوي في التنمية[2]

بموجب تعليمات نشرت في نفش الشهر أكتوبر 2016 تم فرض قيود على المعارضة وتحركات الدبلوماسيين وتطبيق حظر للتجول حول المشروعات الكبرى. يحظر على أحزاب المعارضة إصدار أي تصريحات لوسائل الإعلام المحلية والأجنبية ينظر إليها على أنها تمثل تهديدا "لسيادة وأمن البلاد ونظامها الدستوري.

كما تشملت الإجراءات منح الجيش خاصة صلاحيات إيقاف المشتبه بهم وتفتيشهم وتفتيش منازلهم من دون إذن قضائي، وحظر أي اتصال بجماعات معارضة تصنفها الدولة "حركات إرهابية" (الأورومو).

وتتضمن الإجراءات الجديدة فرض حظر للتجول ليلا يحظر بموجبه على أي شخص الاقتراب من المنشآت الاقتصادية ومشروعات البنية التحتية والتنمية الزراعية والمصانع، كما يحظر أيضا على الدبلوماسيين الانتقال لمسافة تبعد أكثر من أربعين كيلومترا عن العاصمة لاعتبارات خاصة بأمنهم[3].
وقد لقي عشرات المدنيين حسب منظمات حقوقية [4]حتفهم في الاحتجاجات من قبل الجيش الذي تصدى لهم بالقوة.

بعدما تمكن الجيش بصفة خاصة من السيطرة على الأوضاع في الشارع الإثيوبي تم **رفع بعض القيود في حالة الطوارئ في مارس 2017**، وتشمل **إنهاء حظر التجول والحركة في محيط المؤسسات الحكومية والمشروعات الاستثمارية** ، كان قد حدد لها من السادسة مساءً إلى السادسة صباحًا بالتوقيت المحلي، كما أنهت الاحتجاز والتفتيش دون أمر من المحكمة، وبث الرسائل عبر الإذاعة والتلفزيون،

[1] بدون كاتب،" إثيوبيا تعلن حالة الطوارئ لفرض النظام بعد احتجاجات"، في:
http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN1290F1 13.05.2017

[2] ياسين بوتيتي،" إثيوبيا تعلن حالة الطوارئ"، في: https://arabic.rt.com/news/844516- إثيوبيا-تعلن-حالة الطوارئ-/
13.05.2017

[3] بدون كاتب،" إثيوبيا تعلن قيودا جديدة ضمن حالة الطوارئ"، في:
http://www.aljazeera.net/news/international/2016/10/17/إثيوبيا-تعلن-قيودا-جديدة-ضمن-حالة-الطوارئ 13.05.2017

[4] بدون كاتب، "إثيوبيا تعلن حالة الطوارئ بعد أشهر من الاحتجاجات العنيفة ضد الحكومة"، في:
http://www.france24.com/ar/20161010 13.05.2017

إضافة إلى التصوير، أضاف الوزير الإثيوبي أنَّ رفع هذه القيود جاء بعد عودة السلم والأمن والاستقرار الذي تشهده بلاده. وسبق أن ألغت السلطات الإثيوبية، في نوفمبر الماضي، القيود على تحرك أعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى أديس أبابا، بعد أن تمَّ تحديد تحركهم بمسافة أقصاها 40 كيلو متراً عن مركز العاصمة، ما لم يحصل الدبلوماسي على تصريح رسمي من السلطات[1].

كخلاصة لهذا الفصل نقول بأن إثيوبيا قد قامات بمجموعة من الاستراتيجيات من أجل إدارة التعددية الإثنية داخلها وقد قسمت هذا العمل بين: **أجهزتها السياسية الرسمية** (السلطة التشريعية والتنفيذية) التي كان لها الفضل في تحقيق الاندماج إلى حد ما داخل المجتمع من خلال مجموعة من السياسات الاستيعابية (التساومية والقسرية)، وطرح مجموعة من البدائل لانفصال الجماعات عن الدولة من عدمه، المطلب الذي غالبا ما أرق الدولة. مؤسسات إثيوبيا الرسمية ساهمت وإلى حد كبير في تكوين رابطة فيما بين الحكومة والجماعات الإثنية لكونها تعد إدارة للحركة والمشاركة، ووسيلة مساعدة على إضفاء الشرعية.

و**أجهزتها غير الرسمية** التي برز دورها خاصة في الخطاب الموجه الذي لعب على امتصاص بعض الفروقات الموجودة بين الأقليات في الدولة بحيث سمح ذلك للدولة بالتحرك وممارسة بعض السياسات بأريحية، أيضا لعبت دور كبير في استيعاب الجماهير الإثيوبية بحكم انها مكونة من منظمات ساعدت في كثير من الأحيان في نشر أيديولوجيات وفرض تنشئة معينة من خلال مراكز مناسبة يمكنها التأثير على عقول الإثيوبيين تراها السلطة بالجيدة لخلق قدر من الثقة والاتفاق العام بين مختلف الأطياف والحكومة

أثر انفصال إريتريا عن إثيوبيا بشكل كبير جعلها تتخوف من كل تمرد يبرز داخلها لذاك تسعى جاهدة من اجل تحقيق استقرار داخلي وقمع المعارضة أينما وجدت بالتالي الحفاظ بقاء دولة اسمها إثيوبيا إلى الاستعانة إضافة إلى ما سبق ذكره **بمؤسساتها الأمنية** من مخابرات وشرطة وجيش التي بالرغم من وسائلها المحدودة إلا أن عملها فعال في دحض محاولات زعزعة الاستقرار ونشر الفوضى وتصعيدها على مر السنوات خاصة وانه كان هناك تنسيق فيما بين الأجهزة الأمر الذي ساعد إلى حد كبير في قدرة إثيوبيا دائما في السيطرة على الأوضاع الداخلية دون تدخل أي طرف أجنبي في شؤونها.

[1] بدون كاتب.، "إثيوبيا ترفع بعض قيود حالة الطوارئ"، في: http://alamatonline.com/2017/03/15 13.05.2017

الفصل الرابع: استراتيجيات تسوية ازمات التعددية الاثنية في اثيوبيا:

حرصت إثيوبيا منذ سنوات على معالجة الاختلالات الموجودة في التركيبة السكانية من جهة والمشاكل التي تستقبلها من تلك الأخيرة من جهة أخرى، ومن اجل تفادي الدخول في نزاعات قد تؤدي إلى تفكك الدولة وتأزم الأوضاع خاصة بعد انفصال إريتريا التي كانت من قبل تحت حكم إثيوبيا إلى غاية إقامة كيان مستقل عام 1993م، سعت ولازالت تسعى إثيوبيا غالبا إلى ضبط الأمور لأنها تتخوف من تكرار السيناريو في ظل وجود حركات انفصالية داخل الدولة مدعومة من أطراف خارجية حسب رأيها. سبق وأن تكلمنا في الفصل الثالث عن الآليات التي طبقتها إثيوبيا لإدارة الجماعات الإثنية، ومن أجل إكمال عملية بناء دولة تتسم بالتعايش السلمي، والتخلص من جميع بؤر التوتر، كان ولابد على هذه الدولة أن تطبق استراتيجيات تقود إلى خلق نسيج اجتماعي متماسك ومتعايش في ظل دولة واحدة، وبالتالي تحقيق الاستقرار السياسي، بالخروج من دولة استبدادية ظالمة والدخول في مرحلة انتقالية كقاعدة أولية، من ثم تطبيق مجموعة إصلاحات، تساعد على خلق بيئة متوازنة مستقرة.

المبحث الأول: العدالة الانتقالية كآلية للتسوية

تعنى العدالة الانتقالية بإرث الانتهاكات التي تعاني منها المجتمعات في أعقاب الحروب الأهلية أو فترات من حكم الأنظمة التي تتصف ممارساتها بالديكتاتورية وترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بغرض ضمان بقائها في السلطة. فالعدالة الانتقالية تعد منهجا شاملا لإعادة البناء الاجتماعي والمصالحة الوطنية وبناء وتفعيل مؤسسات الدولة، من خلال اتخاذ إجراءات قانونية وقضائية وغير قضائية لضمان مستقبل آمن تعلو فيه سيادة القانون وتسوده قيم المواطنة[1].

المطلب الأول: خلفية عن الانتهاكات في إثيوبيا

من عام 1930 حتى عام 1991، كما سبق وأن قلنا كان تاريخ إثيوبيا يهيمن عليه اثنان من الأفراد: هيلا سيلاسي الأول، الذي أصبح الإمبراطور في عام 1930، ومنغستو هايلى مريم، الذي أصبح الحاكم بعد هيلا سيلاسي، بعد أن أطيح به في عام1974، فقد عرفت فترة حكم هيلا سيلاسي مجموعة من التغيرات التي حاول إدخال نظام ضريبي أكثر إنصافا ولكنه أحبط في هذه المحاولات من قبل النبلاء وملاك الأراضي وحاول تعزيز الحكومة الوطنية وإنشاء جهاز قضائي وطني، بالإضافة إلى صياغة دستور جديد في عام 1955، ولكن الحكومة الإثيوبية (البرلمان ومجلس النواب) لم تلعب أي دور في صياغته.

[1] هايدي الطيب، **تجربة العدالة الانتقالية في إفريقيا**، ط1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016، ص 7.

بعد سقوط ذلك الأخير في عام 1974 وقعت إثيوبيا تحت سيطرة المجلس العسكري المعروف باسم الدرج الذي حكم البلاد مدة 17 سنة، وأعلن إثيوبيا دولة اشتراكية جديدة مع الوحدة التقدمية كهدفها[1]، بعد استلام الحكم علق الدرج الدستور وأنشأ الحكومة العسكرية ورفض كل الدعوات لحكم مدني. بدأ الدرج الأعمال القمعية من خلال اعتقال حوالي 60 من مسؤولي النظام السابق دون محاكمة. وتميزت هذه الفترة بفظاعة الانتهاكات ففي عام 1977 خطط المئات من الشباب لمظاهرة وطنية تطالب بالحكومة المدنية ووفقا لشهود عيان في ماي 1977، أعدم أكثر من 1000 شاب. ذهبت انتهاكات الدرج إلى صور أبعد من ذلك فعلى سبيل المثال طلب من الأسر التعرف على جثث شبابها الذين قتلوا أن تدفع الرصاصات التي استخدمت لقتل أبنائها وبناتهم قبل أن يدعوا الجثة[2].

وفي جويلية 1977، قتل أكثر من 1000 شخص واحتجز 1503 شخصا تعسفيا بسبب كونهم عضوا في حزب سياسي أو آخر، وأسوء ما حدث عندما أطلق الإرهاب الاحمر في نوفمبر 1977 واستمر حتى عام 1980. ووفقا لبعض الكتاب، أعدم حوالي 30000 إلى50000 شخص بدون محاكمة أمام المحكمة وافادت منظمة العفو الدولية أنه بحلول نهاية حملة الإرهاب الأحمر أعدم 150,000 إلى 200,000 شخص[3].

أطيح بالدرج بعد حكم دام 17 عاما من قبل الجبهة الديمقراطية الثورية(EPRDF) عام 1991، بعدما شهد الشعب الإثيوبي أبشع صور الظلم والاضطهاد والقتل، كما واجه النظام معارضة قوية ومقاومة من مختلف الجماعات السياسية وكذلك السكان، وبصرف النظر عن المعارضة والمقاومة المدنية كانت هناك معارضة مسلحة ضده التي أدت إلى فترة طويلة من الصراع المسلح الداخلي، وتم اعتقال حوالي 1,900 شخص يشتبه في ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان. أنشأت الحكومة الانتقالية مكتب خاص للتحقيق وملاحقة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان خلال عصر منغستو[4].

المطلب الثاني: العدالة الانتقالية في إثيوبيا

بعد مدة قصيرة من استلام السلطة أنشأت الحكومة الانتقالية من قبل الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية بقيادة مكتب خاص لملاحقة وإعطاء العدالة للضحايا ومرتكبي حكم الدرج 17 عاما، فلقد

[1] Shimelis Kassa Kebede, "Democracy and good governance post 1991 in Ethiopia", international journal of political science and Development, 20 April 2015, p 176, in: http://www.academicresearchjournals.org/IJPSD/PDF/2015/April/Kebede.pdf 24.04.2017
[2] Girmachew and Alemu Aneme, **Apology and trials: The cace of the red terror trials in Ethiopia**, African Human Rights Law Journal 6, 1, 2006, pp, 65, 66.
[3] **Ibid**, p 66.
[4] **Ibid**, p67.

دعت الجبهة جميع القوى السياسية داخل إثيوبيا وخارجها للمشاركة في مؤتمر وطني انتقالي في جويلية 1991 تم تأسيس حكومة انتقالية ذات قاعدة عريضة من إثيوبيا، مع ممثلين من الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية وأحزاب المعارضة أبرزها جبهة تحرير أورومو.[1]

فيما يتعلق بنوع العدالة التي يجب أن يطلع عليها النظام الجديد، اشار **Sarkin** إلى ما يلي: يتوقف نوع العدالة التي يتم اتباعها على نوع الانتقال الذي توجد فيه ثلاثة أنواع واسعة: الإطاحة والإصلاح والتوفيق.

إن الإطاحة بالنظام هب مصير النظام الذي رفض الإصلاح: قوى المعارضة تصبح أقوى وتطغى أخيرا على النظام القديم. وعند إجراء الإصلاح، تقوم الحكومة القديمة بدور حاسم في التحول إلى الديمقراطية. وفي البلدان التي يكون فيها التغيير نتيجة حل توفيقي، فإن النظام القائم والقوات المعارضة متساوية على قدر المساواة ولا يمكن أن تجعل الانتقال إلى الديمقراطية دون بعضها البعض. وهذا ما حدث في جنوب إفريقيا[2].

ووفقا ل**Sarkin** فإن حالة إثيوبيا تقع تحت الإطاحة، وأن نوع العدالة التي يتعين النظر فيها هو على يد الفائز والحكومة الانتقالية في إثيوبيا(TGE) اختارت نموذج الادعاء الذي يلعب دورا في شفاء الآلاف من الإثيوبيين الذين انتهكت حقوقهم أثناء حكم منغستو، ومع ذلك تظهر التجارب مع محاكمات جرائم الحرب الاخرى أنه من الصعب تلبية آمال وتوقعات الضحايا خلال هذه المحاكمات. وغالبا ما لا يشارك الضحايا في المحاكمات، وكثيرا ما يحرمون من التجربة الشاذة لعملية تركز عليهم كضحية[3].

أولا: تأسيس مكتب المدعي العام الخاص: أنشئ مكتب المدعي العام (SPO) من خلال رقم 22 لعام 1992 وقد عمل منذ أوائل عام 1993 والمكلف بالتحقيق في الجرائم التي ارتكبها المسؤولين في النظام السابق، يهدف مكتب المدعي العام لهذه الحالات محاكمتهم بموجب المبادئ القانونية الدولية باعتبارها جرائم ضد الإنسانية[4].

---

[1]Sarah Vaughan, **Ethiopia: A Situation Analysis and Trend Assessment**, Report: WRITENET independent analysis, January 2004, p 17

[2]Sarkin Jeremy, **Transitional Justice and the Prosecution model: The experience of Ethoipia. Journal of Law**, Democracy and Development 3, University of the Western Cape, 1999, p253.

[3] **Ibid**, pp 253,254.

[4] Johan, M.Cohen,**Transition toward Democracy and Governance in Post Mengistu Ethiopia**, Harvard Institute for International Development (HARVARD UNIVERSITY), Development Discussion Papers No 493, June 1994, p23.

والولاية الممنوحة لمنظمة SPO هي إنشاء سجل تاريخي لتجاوزات نظام منغستو من أجل معرفة الجمهور والأجيال القادمة وتقديم المسؤولين جنائيا عن إنتهاكات حقوق الإنسان والفساد إلى العدالة وبما أن ولاية مكتب المدعي العام تغطي نطاقا واسعا، فقد خططت المنظمة لمحاكمة المحتجزين في ثلاث فئات: الجبر المؤقت العاجل، وصانعو السياسات وصناع القرار، والقادة الميدانيون – العسكريون والمدنيون والمرتكبون الفعليون للقتل والتعذيب وغير ذلك من الجرائم[1].

وبدأت المحاكمة غيابيا للرئيس السابق منغستو هايل مريم في 4 تشرين الثاني / نوفمبر 2003، أي بعد عقد تقريبا من بدء جلسات الاستماع: "ينتظر حوالي 426 6 متهما -من بينهم 106 من كبار المسؤولين -بما في ذلك نحو 000 3 متهم غيابيا. وقد تم إصدار أكثر من 1569 قرارا -تم إصدار 017 1 قرارا بالإدانة وفقا للأرقام المنشورة "[2]. ويولى سببان رئيسيان للتأخيرات: أولا، أن المكتب لم يوجه اتهامات إلا بعد سنتين أو ثلاث سنوات من بدء الاحتجاز، وثانيا الصعوبة البالغة نظرا لاختفاء أثر الشهود وغير ذلك من مصادر الأدلة. وتستمر الإجراءات في المحكمة الاتحادية العليا في أديس أبابا وفي عدد من مقاعد الدولة. وفي أوائل عام 2003، أفيد بأن المدعي العام الخاص قال إن جميع المحاكمات ستكتمل بحلول عام 2004 [3]

ثانيا: عمل النيابة العامة (الوطنية) في إثيوبيا

من قراءة ديباجة إعلان تأسيس مكتب المدعى العام الخاص، الإعلان رقم 92/22 يمكن أن نستنتج إلى حد ما أنه من بين العديد من محركات توظيف نموذج النيابة العامة يمكن أن يكون الجدير بالذكر هذه هي: جلب الجناة للمحاكمة من أجل تثقيف الناس وإخطار المجرمين بجرائمهم البشعة والمروعة لمنع تكرار الحكم الفاشي للحكومة السابقة. وتعطي ديباجة الإعلان دليلا على الدافع السياسي وراء إنشاء مكتب الادعاء فضلا عن أسباب تقديم الجناة إلى العدالة. في نهاية المطاف، سبب في اختيار الحكومة الانتقالية التي تقودها الجبهة الثورية للشعب الإثيوبي أن هذا الطريق قد يحتاج إلى مزيد من الدراسات والتحليل العميق، ومع ذلك، وفقا لساركين، قد تكون القوى الدافعة على النحو التالي:

- إدماج "الجماعات السياسية " في قوائم جرائم الإبادة الجماعية في القانون الجنائي (قانون العقوبات) في إثيوبيا: يتضمن قانون العقوبات الإثيوبي قواعد دولية والقانون العرفي المتعلقة بالإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وانتهاكات عام 1949 اتفاقيات جنيف. وكما

[1] Sarkin, Jeremy, **op. cit**, pp156,157.
[2]United Nations, **Ethiopia: Defence Trial of Ex-president Begins**, United Nations Integrated Regional Information Network. 4 November 2003.
[3] Amnesty International, **Annual Report 2003: Ethiopia**, London, 2003, p 159.

هو محدد في اتفاقية الإبادة الجماعية، فإن الإبادة الجماعية تتكون من أفعال ارتكبت "بقصد تدمير جماعة وطنية أو إثنية أو عرقية أو دينية". ومع ذلك، توسع المادة 281 من قانون العقوبات الإثيوبي نطاق الفئات المستهدفة تضم الجماعات السياسية في تلك القائمة. هذا التمييز مهم بشكل خاص منذ تم توجيه الإرهاب الأحمر إلى أعداء منغيستو السياسيين[1].

- وفي وقت إنشاء منظمة العمل الدولية (1992)، استخدام القانون الدولي باعتباره الأساس لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب يشكل مشكلة أساسية، جرائم نظام منغيستو حدث في نزاع داخلي، ولكنه لم يكن متأكدا ما إذا كان دوليا فإن القانون العرفي ينطبق على تلك الصراعات. ونظرا للقيود المتصورة للقواعد الدولية، فإن الطريقة الوحيدة لمحاكمة الجناة المزعومين بجرائم حرب هي توجيه الاتهامات إليهم بموجب قانون العقوبات الإثيوبي الذي لا يشترط ارتكاب جرائم حرب في نزاع دولي[2].

- وأتاح استخدام القانون المحلي ميزة أخرى في نظر منظمة العمل الدولية: عقوبة الإعدام وفي حين أنه ليس من الواضح بموجب القانون الدولي ما إذا كان الحكم بالإعدام ممكنا أم لا، يسمح القانون الجنائي الإثيوبي بالقتل من الدرجة الأولى والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وبما أن الحكومة لا ترغب في استبعاد عقوبة الإعدام "لمطالب العدالة من الضحايا وأقاربهم" كان اختيار القانون المحلي ضروري. وفي تشرين الأول / أكتوبر 1995، رفضت المحكمة طلب المدعى عليهم تنظر محاكم دولية في محاكمات [3].

ولدى نموذج الادعاء أيضا أنصاره. وفي هذا الصدد، يدافع جير ماشيو عن العدالة الانتقامية في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان: يقول إنه في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، تكون العدالة التفضيلية، وهي المسؤولية في هذه الحالة من الحكومة للمقاضاة[4].

وفي هذا المنعطف، تجدر الإشارة إلى المبادئ الكامنة وراء ذلك توظيف نموذج الملاحقة القضائية تمشيا مع فكرة المكان والفضاء التي اقترحها ولفغانغ ساكس **Sachs Wolfgang** ، أثناء مناقشة الفرق الأساسي بين العالمية ومحلية، ساكس يجلب فكرة الفضاء والمكان الذي يسلط الضوء على الطريق تتطلع

[1] Amnesty International, **Annual Report 2003: Ethiopia**, London, 2003
[2] **Ibid.**
[3] **Ibid**.
[4] Girmachew, **op. cit**, p 64.

العالمية إلى فرض فكرتها التي تركز على الفضاء على الثقافات المحلية التي تركز على المكان. ووفقا له، فإن وجهة النظر العالمية تصف العديد من الثقافات بأنها متخلفة ونقصها ولا معنى لها، مما يحرم من وجود ثقافات محلية كما ترتبط بها أماكن معينة مع شعوب الخاصة بهم. من ناحية أخرى، تسعى وجهة النظر المحلية وهي فكرة تركز على المكان من خلال الاعتراف بالثقافات المحلية، حيث يتقاسم الناس اللغة والعادات تشكيل نمطا خاصا في العالم[1].

وأعتقد أن نظام العدالة الانتقالية الإثيوبي أصبح ضحية للمركز القضائي العالمية بتجاهل سبل الانتصاف المحلية التي تركز على الأماكن، والتي كان يمكن أن تكون مفيدة والحفاظ على علاقات متناغمة بين المجتمعات المختلفة. من خلال توظيف عالميا نظام قضائي قابل للتطبيق ومقبول قد تنجح الحكومة الحالية في الحصول على الاعتراف الدولي على الرغم من الإخفاق في تحقيق المصالحة.

ثالثا: نموذج النيابة العامة فيما يتعلق بالعدالة الإنتقالية

وكما لاحظ ساركين، فإن التجارب تسمح بالاعتراف بنسخة واحدة من الأحداث واحدة فقط من الأحداث. ومن ناحية أخرى، تقوم لجنة تقصي الحقائق بتحليل نسخ مختلفة من الأحداث ويمكنها التحقق من صحة أكثر من نسخة من خلال قبول شهادات مختلفة وإدراج جميع الإصدارات في تقرير يصبح التاريخ رسمي. في حين أن المحاكمات يمكن أن تساعد في الوصول إلى الحقيقة، والنظام القضائي يجب أن يلتزم بمبادئ الإجراءات القانونية الواجبة وتخصيص المسؤولية الفردية وليس الجماعية. وغالبا ما تقتصر التجارب على اكتشاف الحقيقة معايير إثبات الإدانة في محاكمة جنائية أعلى من المعايير التي يجب تحقيقها في محاكمة مدنية ومن ثم، فإن الأحكام المذنبة ليست بعيدة عن التيقن ويمكن أن يكون للبراءة أثر مدمر على الضحايا والمجتمع عموما. ويجب أيضا أن نتذكر أن الهدف من المحاكمة هو التوصل إلى حكم بالذنب، وليس لمساعدة الضحايا في عملية انتعاشهم ومن ثم، يمكن أن تكون هناك أوجه قصور وعيوب رئيسية في استخدام نظام العدالة الجنائية في مرحلة انتقالية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان[2].

وعلاوة على ذلك، فإن العقوبات الجنائية هي الانتقام الذي يتخذه المجتمع ضد المرتكبين، وبالتالي فإنه لا يركز على الضحية حتى العقوبات المدنية التي تستجيب للخسارة المادية للضحية، لا يمكن أن تلتئم الجرح الداخلي للضحية[3].

[1] Sachs Wolfgang, **One word in Wolfgang Sachs (eds), The development dictionary: A guide to Knowledge as power**, Zed Books. pp, 111 – 125.
[2] Sarkin Jeremy**, op.cit**, p254.
[3] Matua Makau, **A critique of rights in transitional Justice: An African experience,** Buffalo Legal Studies Research Paper Series, Paper No 032, 2012.

وإذا رأينا أن أداء SPO تمشيا مع هذه الانتقادات للعدالة الجنائية نظام كأداة لفترات الانتقالية، يمكننا أن نلاحظ الكثير من أوجه القصور الكثيرة على سبيل المثال، وبدأ المكتب عملية سماع أكثر من 2 500 شاهد وجمع أكثر من 250 000 صفحات من الوثائق وتحليلها وإدخالها في قواعد بيانات الحاسوب، وفي أكتوبر 1994 وضع مكتب المدعي العام اتهامات ضد الجناة الأوائل وفي ذلك الوقت، سجن نحو 1300 شخص وبينما حددت المنظمة أهدافا لتوجيه الاتهام إلى جميع المتهمين بحلول عام 1994، لم يتحقق ذلك وفي نهاية عام 1996 كانت التهم الموجهة إلى 1 218 شخصا من مجموع المعتقلين البالغ عددهم 1 800 قدم في المحكمة العليا الاتحادية في إثيوبيا، وفي فيفري 1997، أعلن أن 5 198 شخصا قد اتهموا بارتكاب أعمال الإبادة الجماعية وكان هناك ما مجموعه 2 246 محتجزا، في حين أن تمت الموافقة على 2 292 شخصا متبقين في حالة الامتناع عن التصويت، ومع ذلك لم يكن هناك سوى جميع المزاعم بحلول عام1998[1]. وعلاوة على ذلك لاحظ فومباد **Fombad**، كان التركيز كان أقل على قول الحقيقة وأكثر على محاكمة المتهمين، وتسجيل ما حدث[2].

وعلاوة على ذلك، فإن المحاكم في إثيوبيا تعاني من نقص في عدد الموظفين، ويرجع ذلك جزئيا إلى قرار الحكومة إزالة عشرات القضاة ذوي الخبرة بعد توليهم السلطة، وبالتالي فإن النقص الشديد في الموظفين المدربين فضلا عن القيود المالية، يحد من سير عمل الجهاز القضائي وهناك أيضا قيود على الموارد تؤدي إلى تراكم الأعمال في المحاكم[3].

وقد تميزت جميع التجارب سنوات من التأخير، وفي عام 1999 العديد من المحاكمات فإن آلاف المحتجزين ما زالوا محتجزين ونتيجة لهذه المشاكل المدعى عليهم في بعض الأحيان يتم توجيه الاتهام إليهم ومحاكمتهم جماعيا في كثير من الأحيان المحامين المعنيين من قبل لم تكن المحاكم كافية المهارات، ونتيجة لانتقادات هذه المشاكل وغيرها، يرى الكثيرون أن هذه التجارب غير عادلة ولا تؤدي إلى نتيجة محايدة وموضوعية.

فإن فرض عقوبة الإعدام أثر أيضا على دعم المحاكمات من الخارج. وقد بدأت هذه المخاوف عندما كان منغستو في جنوب أفريقيا في ديسمبر 1999 وحقوق الإنسان واتهمت هيومن رايتس ووتش بالقلق من نزاهة المحاكمات الإثيوبية عودة منغيستو إلى إثيوبيا. غير أن هذه المجموعات اقترحت أن تحاول جنوب أفريقيا من محاكمة منغستو أمام محاكمها. ومما يبعث على القلق البالغ والأهمية الحيوية

[1] Mark Kertsen, societies emerging from conflict, Series on Transitional Justice No6, Cambridge UK,
2011, p 32

[2] Fombad Charles Manga," Transitional Justice in Africa", The Experience With Truth Commissions, 2008, in: http://www.nyulawglobal.org/globalex/Africa_Truth_Commissions.html 27.03.2017

[3] Sarkin Jeremy, **op.cit**, p263.

بالنسبة للضحايا أنه من الصعب جدا الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمحاكمات حيث لا توجد معلومات أو تغطية تذكر في وسائط الإعلام[1].

وإذا كان الهدف هو توفير بعض الإغلاق للضحايا، وإخضاع الأشخاص للمساءلة عن جرائمهم، فإن هذا الدور محدود بالوقت الذي تستغرقه هذه المحاكمات. وكلما طال الوقت، كلما كان من الصعب على الأدلة الوقوف على التدقيق، وتتلاشى الذاكرة الفردية، وتتضاءل مصلحة الناس. تأثير هذه التجارب لا يمكن أن يكون الرنين التي كان يمكن أن يكون قريبا بعد الانتقال إلى الديمقراطية، ومع استمرار التأخيرات، تتحول المصلحة العامة إلى المزيد قضايا عاجلة والملحة مع مرور الوقت تأتي القضايا السياسية الأخرى في المقدمة. وتظهر التجربة أيضا أن بشكل عام المحاكمات كثيرا في كثير من الأحيان لا تلبي آمال وتوقعات الضحايا. وهم لا يشاركون في كثير من الأحيان في المحاكمة، وغالبا ما يحرمون من تجربة الشفاء من العملية التي تركز عليها كضحايا، بمعزل عن الآخر، التجارب تسمح للاعتراف فقط بنسخة واحدة من الأحداث[2].

والأهم من ذلك أنه في مجتمع يمر بمرحلة انتقالية، تتألف المحاكم في كثير من الأحيان من قضاة من النظام القديم، وبالتالي فإن قرارتهم قد لا تستجيب لاجتياحات الديمقراطية، وإذا تم تعيين قضاة جدد، فقد لا يكونون على استعداد لإصدار قرارات التي هي مثيرة للجدل سياسيا[3].

وهنا يمكننا أن نلاحظ أنه في كليهما، لا سيما في تعيين القضاة القدامى أو الجدد لم ينظر في مصالح الضحايا، وبدلا من ذلك فإن القضاة إما يميلون إلى الوفاء بمصلحة القاعدة الجديدة لتنفيذ ما يتطلبه القانون.

وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب معيار الإثبات في محاكمة جنائية أعلى من ذلك المطلوبة في قضية مدنية، فإن أحكام الإدانة بعيدة كل البعد عن أن تكون مؤكدة. وكما لاحظ هيرمان، فإن معاقبة الزعماء السياسيين السابقين رؤية إيجابية لإعادة البناء الاجتماعي ما عدا خلق كسر رمزي للنظام القديم. لا يفعل شيئا مباشرة أو استعادة كرامة الضحايا أو التصدي للفساد الأعمق للعلاقات يتخلل المجتمع[4].

بينما كانت قضيتهم قيد المحاكمة يوم 13 أغسطس 2004، كتب 33 من كبار المسؤولين الدرج السابقين رسالة إلى رئيس وزراء البلاد في السعي إلى تمكينهم من " طلب من الجمهور الاثيوبي

[1]Sarkin Jeremy, **op.cit**, p263
[2] **Ibid**.
[3] **Ibid**, p 264.
[4]Blatz, V. Charles, **Reason peace Transitional Justice and Punishment**, International Journal of peace studies, Vol. 11, No. 1, 2006, p 60.

عفوهم عن الأخطاء التي قاموا بها عن علم أو غير علم " والحكومة الحالية لم تمنحهم الفرصة للقيام بذلك[1].

لم ينكر جيرماتشو مساهمة الاعتذارات كخطوة نحو المصالحة المطلوبة في البلاد قلقه هو الاعتذار يمكن أن تستخدم كسبب تكتيكي[2]. ومع ذلك، فإنه لا يقدم أي دليل على وجود مثل هذه المصالح الدقيقة على جانب المسؤولين السابقين. بل يجادل بأنه على الرغم من أن الاعتذار قد يكون له جوانب إيجابية فإنه لا يمكن أن تستوعب المحاكمات بسبب طبيعة الإجراءات القضائية ذاتها. ووفقا له، فإن المحاكمات هي في معظمها حول التحقق من المسؤولية الفردية من خلال تطبيق قواعد القانون وتقديم الأدلة ذات الصلة. في القانون، والحقيقة هي المطالبة التي تدعمها الأدلة. ومن ثم، فإن الحق في الانتصاف الفعال لا يشمل المقاضاة والتحقيق فحسب، بل يشمل أيضا واجبات والتعويض وإعادة التأهيل والرضا وضمان عدم تكرار الدولة[3].

إذا لم يكن العفو مقايضة للاعتذار، فهل يجلب ذلك المسؤولية القانونية عند الاعتراف بالعمل؟ في اعتذار القانون لا تؤخذ على أنها قبول الحقائق بسبب إمكانية التأثير المناسب. وعلى الرغم من أن جمعيات تقصي الحقائق في مجتمعات أخرى جمعت أدلة ذات صلة بالمقاضاة اللاحقة. وفي حالة إثيوبيا، تمت تسوية مسألة العفو أو الإفلات من العقاب بالفعل عندما اختارت الحكومة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وملاحقة مرتكبيها[4]. هذه الحجة، في الواقع سابقة لأوانها لأن نية طالبي الاعتذار لم تثبت بعد ما إذا كانت استراتيجية تكتيكية للعفو أو فعل اعتراف حقيقي للمصالحة.

وأخيرا خلص **Girmachew** إذا كان المسؤولون الدرج يبحثون عن عملية حيث يمكنهم الاعتذار للجمهور، بينما في الوقت نفسه تلقي إعفاء من المسؤولية، طلبها للاعتذار يكاد يكون حقيقي. الاعتذار لا يؤدي تلقائيا إلى العفو. الاعتذار ضروري في العملية العلاجية. غير أنه لا ينبغي أن يكون ذريعة للتهرب من العقاب والمسؤولية[5].

إذا كانت العدالة الانتقالية هي شفاء الضحايا واستعادة العلاقات من أجل تحسين المستقبل المشترك، وينبغي ألا يحرم الجناة على الأقل من معرفة الحقيقة بمعرفتهم أو بحقائقهم تلك الأوقات الشريرة أمام الجمهور كجزء من المرحلة العدالة الانتقالية.

---

[1] Girmachew, **Op. cit**, p67.
[2] **Ibid**, p82.
[3] **Ibid**.
[4] **Ibid**, p 83.
[5] **Ibid**, p 84.

ولو سمح للجناة المزعومين بإبلاغ وقائع تلك الأوقات الرهيبة، كنا سنرى النسخة الأخرى من الوقت، والتي ربما ساعدت الضحايا على فهم الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الوقت الذي أدى بهم وحالة العقل التي دفعتهم لاتخاذ مثل هذه التدابير الشنيعة والعديد من محركات الأقراص اعتبارا من الأساس المنطقي لارتكاب تلك الجرائم. وبما أن الأجهزة الانتقامية أو القانونية تكون دائما في يد الحكومة، يمكن توظيفهم في أي وقت وفقا للتشريعات القائمة. غير أن الجانب التصالحي للعملية من شأنها أن يساعد مرتكبيها وضحاياها على شفاء علاقاتهم، وهو ما يجلب بطبيعة الحال السلام والتنمية الدائمين للمجتمعات ككل، كان يمكن اعتباره أداة لتعزيز التحول إلى الديمقراطيات.

كما أشار **John P.Lederach** الى ان "العلاقة هي أساس كل الصراع وإيجاد حل طويل الأجل وبالمثل، تقوم المصالحة على الآليات التي تشرك جانبي الصراع مع بعضهم البعض كعلاقة البشر"[1]، وأود أن أقول إن إثيوبيا ضيعت الفرصة لإدماج جانب العلاقات الإنسانية من أجل تحقيق مصالحة مستدامة بدلا من أن تهدف فقط إلى معاقبة مرتكبيها، وهو ما لا يفيد أحد في نهاية المطاف، وكما أفيد مؤخرا فقد أفرج عن 16 شخصا من بين 23 من كبار المسؤولين في ديرغ، الذين أدينوا بارتكاب جرائم ضد الإنسانية ووضعوا في السجن من السجن مدى الحياة إلى عقوبة الاعدام، 16 منها صدر في أكتوبر 2011 بشأن الإفراج المشروط[2]. يحدث هذا في الواقع، من خلال إشراك الزعماء الدينيين، ولكن من دون توفير بيئات مواتية للمصالحة والشفاء.

المبحث الثاني: التسوية القانونية

إن استمرار الدولة مرتبط بمدى استجابتها لمختلف المطالب التي تستوجب صياغة سياسات إصلاحية فعالة وشاملة، تتيح الحصول على موارد اللازمة لتلبية هذه المطالب. لقد حرصت الدولة الإثيوبية على تبني العديد من السياسات العامة التي من شأنها تحقيق القدر الكافي من الرخاء والتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لذا تبنت الحكومة الإثيوبية جملة من الإصلاحات التي مست جميع القطاعات التي من شأنها دفع عجلة التنمية والنهوض بالبنية التحتية للمجتمع الإثيوبي وتوفير حياة أفضل لهم، فلقد عانت إثيوبيا الكثير في مجال التنمية من جراء السياسات المنتهجة من قبل الأنظمة السابقة.

المطلب الأول: الإصلاحات على المستوى الإقتصادي

[1] Lederach John Paul, **Building peace: Sustainable reconciliation in divided societies**, America, United Ststes Institutes of peace press Washington D.C, 1997, p 26.
[2] The Reporter," Dreg officials released from Jail", 2011, in: https://www.tesfanews.net/16-derg-officials-released-from-ethiopia-jail/ 30.04.2017

لقد انتهجت إثيوبيا التوجه الاشتراكي بعد ثورة 1974 مع ضوابط قوية للدولة، حيث تم نقل جزء كبير من الاقتصاد إلى القطاع العام، بما في ذلك معظم الصناعات الحديثة والزراعة والتجارية على نطاق واسع، وجميع الأراضي الزراعية والممتلكات الإيجار في المناطق الحضرية، وجميع المؤسسات المالية كم يسمح ببعض المشاريع الخاصة ومشاركة رأس المال في قطاعات معينة، لكن منذ عام 1991 اتخذت الحكومة الانتقالية بعض الخطوات القانونية عن طريق الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي المخطط له نحو اقتصاد السوق الحر. ومع ذلك لم يتم التغلب على بعض التحفظات القائمة على أيديولوجية. أعلنت الحكومة الانتقالية بقيادة الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي بعد فترة قصيرة من استيلاءها على السلطة أن البلاد سوف تتبع سياسة اقتصادية تقودها السوق. وقد تميز العقد الأول من نظام الجبهة الثورية للشعب الإثيوبي الثوري للشعب الإثيوبي (1991-1999) بسلسلة من الإصلاحات في إطار برنامج العمل الاستراتيجي بهدف عكس النظام الاقتصادي للقيادة عن طريق تعزيز المنافسة وفتح الاقتصاد وتعزيز القطاع الخاص. وفي هذه الفترة نفذت الحكومة ثلاث مراحل لبرامج الإصلاح التي ترعاها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[1].

في ظل بقاء البيع غير المقيد وشراء الأراضي غير مسموح به، كما لا تزال الشركات الأجنبية لا تعامل مثل تلك المحلية، في حين حققت خصخصة الشركات المملوكة للدولة بعض النجاحات[2]. أول نقطة سجلت ما بين (1992-93) كانت بداية رسمية لتحقيق الاستقرار واسعة النطاق وبرنامج التكيف الهيكلي للحد من الفقر والانتقال إلى اقتصاد السوق. وشملت العناصر الرئيسية للجولات المختلفة لإصلاحات المرحلة الأولى[3]:

السياسات المالية الحكيمة (وذلك أساسا عن طريق تخفيض عدد موظفي الجيش والموظفين المدنيين، والضرائب الإصلاح وانخفاض الإنفاق الدفاعي) والسياسات النقدية (الحد من تحقيق الدخل من العجز المالي).

- وهو تصحيح كبير لسعر الصرف الاسمي المفرط.

- رفع القيود على العديد من الأسعار.

[1] Mulu Gebreeyesus, "Industrial policy and development in Ethiopia: Evolution and present experimentation", Learning to Compete, Working Paper No.6, p8, in: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/L2C_WP6_Gebreeyesus-1.pdf 01.05.2017

[2] Ethiopia, "Bertelsmann Transformation Index 2003", p 4, in : http://bti2006.bertelsmann-transformation-index.de/fileadmin/pdf/en/2003/EasternAndSouthernAfrica/Ethiopia.pdf 02.05.2017

[3] Berhanu Abegaz, "Aid and Reform in Ethiopia, Aid and Reform in African Project of The World Bank", August 1999, p 28, in: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.196.2365&rep=rep1&type=pdf 02.05.2017

- وتحرير التجارة الخارجية ونظام النقد الأجنبي.

- استقلالية الشركات المملوكة للدولة والخصخصة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

- وإصلاح السوق المالية، بما في ذلك الترخيص لستة بنوك محلية خاصة.

- قانون الاستثمار الليبرالي مع سلطة الاستثمار التي يتم تنظيمها على أنها "محطة واحدة".

وقد أولت اثنتان من هذه البرامج اهتماما أكبر للتنمية الزراعية / الريفية، والقطاعات الاجتماعية، والبنية التحتية، والطاقة، والتصدير، وتنمية القطاع الخاص، والقطاع المالي، أيضا تنفيذ برنامج لإصلاح الخدمة المدنية، وهو يشمل خمسة مجالات من بينها الإدارة المالية، والإصلاح القضائي، وإدارة الموارد البشرية، ونظم الإدارة العليا، وإدارة الموارد البشرية، وتقديم الخدمات.

وقد تم بالفعل توفير الدعم المالي والفني في عام 1991 من قبل بنك التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الذي أيد في وقت لاحق أيضا برنامج التكيف الهيكلي (SAP) من1993- 1996[1].

ويرتكز الاقتصاد الإثيوبي على عدد من القطاعات هي الزراعة، الثروة الحيوانية، الصناعة، قطاع التعدين والطاقة، والتجارة.

إن الزراعة تمثل إلى حد كبير قاعدة الاقتصاد في إثيوبيا حيث يشكل القطاع الزراعي نحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد و85% من الصادرات، وأكثر من 80% من إجمالي العمالة في قوة العمل[2]، يواجه القطاع العديد من التهديدات منها تدهور التربة بسبب الجفاف، وارتفاع معدلات الإعانات، وضعف البنية الأساسية. تعمل الحكومة مع USAID لمكافحة هذه القضايا من خلال توفير التعليم الزراعي، والتكنولوجيا، وتحسين الطرق. كما تقوم الحكومة حاليا بتنظيم أسعار المحاصيل من خلال

[1] Giulia, Mascagni, "A Fiscal History of Ethiopia: Taxation and Aid Dependence 1960-2010", ICTD Working Paper49, March2016,p 23, in: http://ictd.ac/publication/2-working-papers/104-a-fiscal-history-of-ethiopia-taxation-and-aid-dependence-1960-2010 03.05.2017

[2] Ethiopia Economic Outlook 2016," The Story Behind the Numbers", Deloitte, p 10, in: https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/et/Documents/tax/Economic%20Outlook%202016%20ET.pdf, 03.05.2017

مؤسسة التسويق الزراعي التي ستكون مسؤولة عن التأثير على أسعار السوق وشراء المحصول بأسعار متزايدة لزيادة دخل المزارعين[1].

في حين أن النظام السابق "الدرج " قد انتهج من السياسات من أجل تطوير الزراعي ففي البداية تم تشكيل مزارع الدولة بتأميم المزارع التجارية الكبيرة التي يملكها الأفراد قبل الإصلاح الزراعي لعام 1975. كانت أهداف مزارع الدولة:

- زيادة الإمدادات الغذائية المحلية.

- إنتاج فائض للتصدير وكذلك لإحلال الواردات.

- تعزيز نقل التكنولوجيا في الزراعة من خلال إدخال التقنيات الزراعية أفضل.

وكان الحجم الكلي للمزارع الدولة في إثيوبيا يقدر بحوالي 71000 هكتار لما يقارب من عشر سنوات بين 1975 – 1985/1984. هذه تشكل 0.5 في المئة من الأراضي الزراعية سنويا و1.8 في المئة من إجمالي إنتاج الحبوب[2]، بمجيء الحكومة الانتقالية تم مناقشة كيفية تطوير الزراعة وتأكيد على توجيه الدعم الحكومي بعيدا عن مزارع الدولة للزراعة الفلاحين ونظام الإنتاج الرعوي من خلال بناء البنية التحتية الريفية (الطرق، المياه) التوسع في تقديم الخدمات الإرشادية في جميع أنحاء البلاد. بما في ذلك الأراضي الجافة (الرعوية) كما تم تصميم سياسات تعزز الإنتاج الزراعي من خلال تحسين زراعة المحاصيل عن طريق توفير التقنيات تخص الري وتوفير الأسمدة الكيماوية.....إلخ .

لذلك قامت الحكومة الإثيوبية منذ عام 1991 بتنفيذ استراتيجيتها الخاصة بالتصنيع الذي تقوده التنمية الزراعية (ADLI) التي تعتبر الزراعة محركا للنمو. وكان هدفه الرئيسي هو: تحسين خدمات الإرشاد الزراعي، تشجيع الاستخدام الأفضل لموارد الأراضي والمياه، تعزيز فرص الحصول على الخدمات المالية، تحسين فرص الوصول إلى الأسواق المحلية وأسواق التصدير، توفير البنية التحتية الريفية. ولقد اعتمدت الحكومة الإثيوبية استراتيجية التصنيع للتنمية الزراعية الحالية (ALDI)التي اعتمدتها حكومة إثيوبيا هي عموما الاستراتيجية الصحيحة بسبب هيمنة الزراعة في اقتصاد البلاد.

[1]Ethiopia Economic Outlook 2016, **Ibid.**
[2] National Action Programme to Combat Desertification, Environmental Protection Authority, Addis Ababa, November 1998, p 38.

لقد أقر دستور عام 1995 ملكية الدولة للأراضي باعتبارها الإطار القانوني، في حين أن سياسة الأراضي الاتحادية لعام 1997 وفرت حيزا لبعض الاختلاف بين القواعد الدستورية والاتحادية من خلال منح كل دولة إقليمية الحق في صياغة سياسة إقليمية للأراضي، غير أن المبادئ المطبقة في عملية صياغة هذه القوانين واللوائح لم تكن واضحة تماما كما يبدو أن المادة 40 من الدستور الإثيوبي لعام 1995 تنص على مايلي: " والحق في ملكية الأراضي الريفية والأراضي الحضرية، فضلا عن جميع الموارد الطبيعية مكرسة حصرا الدولة وشعوب إثيوبيا، الأرض هي الملكية المشتركة للدول وجنسيات وشعوب إثيوبيا "[1].

وقد استفادت العديد من الحكومات الإقليمية من الصلاحيات المخولة لها في دستور عام 1995 وإعلانها رقم 89 لصياغة سياساتها المتعلقة بالأراضي، ومن بينها منطقة تيغراي (1997، المعدل 2002)، ومنطقة أمهارا (2000)، وأوروميا (2002)، والأمم الجنوبية (2003). وبما أنه وفقا للدستور، فإن سياسات الأراضي الإقليمية يجب أن تكون متفقة مع القانون الاتحادي، وأن جميع السياسات الإقليمية تصادق على ملكية الدولة للأراضي والمزارعين لا يحصلون إلا على حقوق الانتفاع بممتلكات من دون حقوق نقل، مثل البيع أو الرهن العقاري. وتؤكد جميع الإعلانات الإقليمية الحق في استئجار الأراضي، على الرغم من أن معظم المناطق تقيد فترة الإيجار.

وفي الوقت نفسه، هناك أيضا اختلافات ملحوظة في السياسات الإقليمية فيما يتعلق بأمن الحيازة، وحقوق التأجير والميراث، وكذلك حق الحكومة الإقليمية في إعادة توزيع الأراضي. وهذه الاختلافات في التشريع الإقليمي تعني ضمنيا أن أمن الحيازة سيكون ملحوظ تختلف في مختلف مناطق إثيوبيا، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة إعادة توزيع قطع الأراضي، وبشأن تعريف حقوق المستعملين وإصدار الشهادات[2].

كما استحدثت الحكومة مجالس تقوم بتعزيز روابط شركاء التنمية الزراعية والريفية والمجالس الاستشارية (**ARDPLAs**)، وهذه المجالس الريفية متعددة لأصحاب المصلحة التي يرأسها المجلس ووكالة ذات الصلة على المستوى الإقليمي، والمنطقة، و وريدا. ويتمثل هدفها في تعزيز نهج تشاركي في تقديم الخدمات والتنمية الزراعية من خلال تيسير التفاعل بين أصحاب المصلحة المعنيين. ومن شأن المشروع، الذي يعتمد على المبادئ التوجيهية، أن يوسع نطاق برنامج تنمية المناطق الريفية إلى جميع

[1] Article 40 the Right to Property, in: http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/en/et/et007en.pdf . 07.05.2017

[2]Grewett Wibke and Korf Benedikt, **Ethiopia: Reforming Land Tenure,** Review of African Political Economy, No.116: 203 -220, ROAPE Publications Ltd., 2008.

مكاتب[1] برنامج AGP ويوسع العضوية ليشمل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في التنمية الريفية، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص.

لقد تم إحراز تقدم لجذب المستثمرين الأجانب إلى الزراعة التجارية، وتنص عقود تأجير الأراضي في سياق ما يسمى دوليا " الاستيلاء على الأراضي " أو "التدافع الثاني لإفريقيا ". هذه العقود تنطوي على الأرباح مع انخفاض في الضرائب[2].

إلى جانب الزراعة لدى إثيوبيا وفرة من الموارد الطبيعية لأغراض توليد الطاقة، ولا سيما الطاقة الكهرومائية. ومع ذلك، اعتبارا من عام 2014، تم استخدام 8٪ فقط من 54 ميغاواط المحتملة، مع الالتزام ضئيل يظهر نحو تطوير القدرة على استخدام بقية. ومع ذلك، فقد اعترفت وزارة المياه والري والكهرباء مؤخرا بهذه الإمكانات، واكتشفت أن إثيوبيا (المساهم في 86٪ من النيل الأزرق) لديها قدرة 45.000 ميغاواط في مجال الطاقة المائية، مما يجعلها ثاني أعلى في كل أفريقيا[3].

وتعمل وزارة المياه والطاقة والمياه عن كثب مع مرفق الكهرباء الإثيوبي (**EEU**) والطاقة الكهربائية الإثيوبية (**EEP**) لجذب المستثمرين في صناعة الطاقة الكهرومائية. وقدم البنك الدولي إلى إثيوبيا ملايين الدولارات لقروض مدتها خمس سنوات، من أجل تيسير تنمية الطاقة. وتخطط الحكومة لزيادة الربط بالشبكة الكهربائية بحلول عام 2020[4].

لذا فإثيوبيا طبقت منذ التسعينيات نموذج " الدولة التنموية " ، مع اضطلاع الحكومة بدور كبير في الاقتصاد. وقد ساهمت مستويات الاستثمارات العامة المرتفعة في تحقيق نمو اقتصادي هائل منذ عام 2000، حيث وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي السنوي 218 1 دولار أمريكي في عام 2014. ورغم ارتفاع مؤشر التنمية البشرية من 0.284 إلى 0.435 خلال هذه الفترة، يقع تصنيف إثيوبيا في المرتبة 173 من أصل 187 بلدا تم إخضاعها للمسح[5].

أما يخص البنية التحتية (الطرق، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والمطارات ومشاريع المياه والصرف الصحي) فاليوم أصبحت شبكة الطرقات جيدة نظرا لتوسيعها وتحسينها، وفيما يتعلق بالنقل الجوي أصبحت إثيوبيا البلد الإفريقي الرائد في المجال حيث تعتبر الخطوط الطيران القليلة التي تستوفي

[1] Joint Context Analysis Ethiopia, September 2015, p22, in: http://www.vliruos.be/media/6401824/ethiopia.pdf 07.05.2017
[2] Giulia Mascagni**, Op. Cit**, p27.
[3] Ethiopia Economic Outlook 2016, **Op. Cit**, p 9.
[4] **Ibid**.
[5] جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الإتحادية، برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية، 2016، ص1.

شروط ومعايير السلامة الدولية وتوفر الخدمات في كافة أرجاء القارة وما وراءها. ويعتبر مطار بول أديس أبابا الدولي واحدا من ثلاثة مطارات هامة داخل القارة.

أما فيما يخص الصناعة، فإن بيئة السياسات المواتية التي أوجدتها الإصلاحات الاقتصادية في إثيوبيا، مقترنة باستقرار الاقتصاد الكلي، أعادت تنشيط قطاع الصناعة التحويلية والاقتصاد بوجه عام. فعلى سبيل المثال، ارتفعت القيمة المضافة للصناعة والصناعة التحويلية في عام 1993 بنحو 31 في المائة و49 في المائة على التوالي، مما عكس الاتجاه التنازلي في السنوات الثلاث السابقة. غير أن فترة النمو المرتفع لم تدم طويلا وبدأت تتباطأ بحلول عام 1996. ولم يكن نمو القيمة المضافة للصناعة وقطاع الصناعة التحويلية في الفترة 1996-2003 سوى 5 و3 في المائة سنويا على التوالي، وهو إلا أنها متواضعة مقارنة بالسنوات السابقة[1].

وضعت سياسة صناعية شاملة في 2003/2002. وكانت السياسة الصناعية أكثر وضوحا في العمل من جانب مختلف استراتيجيات القطاع الفرعي وخطط التنمية المتعاقبة مثل برنامج التنمية المستدامة والحد من الفقر 2002 / 03-2004 / 05 وخطة العمل من أجل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر 2005 / 06-2009 / 10، وخطة النمو والتحول 2010 / 11-2014 / 15. وقد أولت خطة التنمية الأولى اهتماماً كبيراً لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، بينما توسع نطاق السياسات في القطاعين الثاني والثالث ليشمل تنمية القطاع الحضري والصناعي. ويتمثل التركيز الرئيسي للمعهد في دعم القطاعات الموجهة نحو التصدير واليد العاملة كثيفة. وأدخلت أدوات سياسية مختلفة لدعم وتوجيه التنمية الصناعية.

وشهدت إثيوبيا نموا اقتصاديا بعد بدء تنفيذ هذه السياسات. وفي الفترة ما بين 2004/2003 و2011/2010، نما الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 10.6 في المائة سنويا. كما نمت جميع القطاعات الرئيسية بما فيها الصناعة بنسبة تزيد على 10 في المائة خلال هذه الفترة. وعلى الرغم من النمو المرتفع والمستمر على مدى العقد الماضي، ظل هيكل الاقتصاد الإثيوبي في الأساس دون تغيير[2].
في عام 2002 – 2003، بعد عشر سنوات في السلطة وضعت الحكومة استراتيجية التنمية الصناعية الإثيوبية (IDS) فالمبدأ الأساسي لهذه الاستراتيجية هو ربط الزراعة بالصناعة بالنظر إلى الطابع الزراعي للاقتصاد، كما هناك مبادئ أخرى بما في ذلك التوجه نحو التجارة والدور النسبي للقطاع العام والخاص.

[1] Mulu Mascagni , **op. cit**, p9.
[2] **Ibid**.

وتعترف الاستراتيجية بدور القطاع الخاص كمحرك في عملية التصنيع، وعلى النقيض من النصائح الليبرالية الجديدة فإن الاستراتيجية تجادل صراحة لدور قوي للدولة. ليس مجرد ميسر ولكن أيضا كقائد (أي تقديم الدعم المباشر والتنسيق وتوجيه القطاع الخاص)، مستوحاة من تجربة شرق آسيا وقد أدخلت الحكومة لغة "الدولة التنموية" كمبدأ سياستها بشأن العلاقة بين الدولة والأعمال.

وتشير الاستراتيجية إلى آليتين هامتين يمكن للحكومة من خلالها إشراك القطاع الخاص وتعزيزه، وخلق بيئة مواتية، وتوفير الدعم المباشر لقطاعات مختارة[1].

نفذت إثيوبيا طائفة واسعة من الإصلاحات المؤسسية منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بهدف معالجة الاختناقات التي تعترض تنمية القطاع الخاص. وكان من بين المبادرات البارزة برنامج إصلاح الخدمة المدنية الذي بدأ في عام 2001 في إطار البرنامج الوطني الأوسع لبناء القدرات. وكان تقديم الخدمات أحد المجالات الرئيسية الخمسة للبرنامج، وقدم "برنامج خاص" لسياسة تحسين الأداء وتقديم الخدمات في الوزارات والوكالات ذات الأولوية التي تربط مباشرة مع القطاع الخاص[2].

وقد ساهمت المبادرة، جنبا إلى جنب مع مجالات برامج الإصلاح الأخرى، في تعزيز هندسة الأعمال التجارية كمبادرة إدارية رئيسية. وفي هذه الفترة، نفذت الحكومة في وقت واحد إصلاحات أخرى شملت تسجيل الأعمال التجارية، وتنقيح جوهري لقانون الاستثمار، وتحديث النظام الضريبي الذي يستحدث ضريبة القيمة المضافة، وسياسة المنافسة القائمة، وأصلح جزئيا إدارة الجمارك[3].

وأدى إصلاح الخدمة المدنية، ولا سيما استعراض أساليب العمل، إلى إعادة هيكلة كبيرة في المكاتب الحكومية التي تقدم الخدمات إلى القطاع الخاص. وقد تحسن تقديم الخدمات نتيجة لذلك. وتم تخفيض الإجراءات والوقت اللازم لتسجيل الأعمال التجارية / الترخيص في إثيوبيا بدرجة كبيرة[4].

وقد أدركت إثيوبيا منذ وقت طويل، بأهمية تحسين هياكلها الأساسية للنقل من أجل خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية. وتم تنفيذ برنامج لتنمية قطاع الطرق لمدة عشر سنوات على مرحلتين من 1997 إلى 2007. وتم تمديد خطة تطوير الطرق حتى عام 2010 في إطار المرحلة الثالثة. ويهدف جزء كبير من

[1] Mulu Mascagni , **op. cit**,, p22.
[2] **Ibid**, p24.
[3] Giulia Mascagni, **op. cit**, p31.
[4] Mulu, **Op. Cit**, p 25

هذه المشاريع إلى تحسين الصلات مع البلدان المجاورة ولا سيما الموانئ البحرية. كما قامت الحكومة باستثمارات ضخمة لتطوير قطاعي الكهرباء والاتصالات في فترة المشروع[1].

ويعتبر إنشاء المناطق الصناعية في مختلف أنحاء البلد اتجاها استراتيجيا واحدا في تعزيز التنمية الصناعية في البلد.

وتحقيقا لهذا الهدف اتخذت الحكومة عددا من التدابير منها تزويد المدن الصناعية بالهياكل الأساسية اللازمة (مثل الطرق والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية والمياه)، وتنظيم جهاز مسؤول مكلف بمهمة تعزيز وتنظيم هذا النشاط. وفي هذا الصدد، تحظى قطاعات التصدير باهتمام خاص وتدعمها السلطات الاتحادية مباشرة.

فعلى سبيل المثال خصصت وزارة التجارة والصناعة مناطق صناعية خاصة لقطاعات التصدير، بما في ذلك صناعات الألبسة والأحذية على مقربة من العاصمة أديس أبابا. كما خصصت السلطات الإقليمية مناطق خاصة للتنمية الصناعية[2].

كما ينظر إلى المناطق الصناعية على أنها آلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تابعت الحكومة هذا المشروع بقوة. وفي الآونة الأخيرة، خصصت المناطق الصناعية للمستثمرين الأجانب على أساس مجموعة البلدان التي وعدت بتعبئة عدد كبير من المستثمرين والانخراط في قطاعات متنوعة ولكن أساسا التصدير.

وبدأ هذا النظام يجتذب اهتمام المستثمرين الأجانب، وحتى الآن، تم منح العقارات الصناعية الحصرية للمستثمرين الصينيين والهنديين والتركيين والمصريين. وأداء مبادرة هذه المدن الصناعية أقل بكثير من التوقعات. على سبيل المثال، كانت الصين أول بلد يمنح منطقة صناعية في دوكيم، على بعد 37 كم شرق العاصمة أديس أبابا المعروفة باسم "المنطقة الصناعية الشرقية" في عام 2007. ما يصل إلى 80 شركة صينية تعمل في مجال المنسوجات والجلود وتصنيع من المتوقع ان تشارك معدات البناء[3] في المنطقة الصناعية برأسمال متوقع يقدر بحوالي 5 مليارات يوان يموله صندوق التنمية الصيني الإفريقي. ومع ذلك، فإن عدد شركات التصنيع التي أنشئت في المنطقة الصناعية حتى نهاية عام 2012 لم يتجاوز ستة شركات، وكان معظمها يعمل في أنشطة الإنتاج المتعلقة بالبناء. ولا تزال حالة المناطق الصناعية الأخرى في مرحلة مبكرة ولا يزال يتعين النظر إلى أدائها.

[1] Mulu, **Op. Cit**, p25.
[2] **Ibid**, p26.
[3] **Ibid**.

وعلى الرغم من الأنشطة الترويجية الواسعة النطاق لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن وجود الشركات المملوكة للأجانب في الصناعات التحويلية الإثيوبية محدود بوجه عام[1].

كما تعد الصناعات النسيجية والجلدية هما الصناعات التصديرية الأكثر تفضيلا التي حظيت باهتمام دائم من صانعي السياسة الإثيوبية. كمالا يزال قطاع الصناعات التحويلية يساهم بحصة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين لا تزال الإمكانيات الكاملة للقطاع الخاص مقيدة بقيود مناخ الأعمال المختلفة. وقد اتجهت الاستثمارات العامة المرتفعة إلى حشد القطاع الخاص، وأدت إلى اتساع فجوة توفير الاستثمار (17.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2015/2014) وفجوة القطاع الخارجي[2].

المطلب الثاني: الإصلاحات على المستوى الاجتماعي

سعت إثيوبيا إلى تبني إصلاحات فعالة من أجل تقديم حياة أفضل للفرد الإثيوبي في إطار وضع سياسات تتماشى ومطالب المجتمع بمختلف أطيافه، ومن المشاكل التي تواجه الحكومة هو توفير الإمكانيات اللازمة للقضاء على كل مسببات الفقر والجهل ونقص في الهياكل الصحية ... إلخ.

توجد العديد من الأسباب التي أدت إلى الفقر المدقع في إثيوبيا منها: الحروب والجفاف المتكرر والكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان والنزوح والهجرة، والتوزيع غير العادل للثروة، وعدم المشاركة في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعدم كفاية القدرات. وتشمل الاستراتيجيات الموضوعة لحل هذه المشاكل التوسع في الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم وخلق فرص عمل وإنشاء وتعزيز نظام الضمان الاجتماعي. الاستراتيجيات أيضا إعطاء الاهتمام الواجب لرفاه الفقراء والنساء والأطفال وكبار السن والعجزة.

وعلى مدى العقدين الماضيين، اعتمدت **إصلاحات عديدة** في إثيوبيا **تهدف إلى القضاء على الفقر وتحقيق نمو عريض ومتسارع ومستدام**. وقد أعدت الحكومة خطة للتنمية المعجلة والمستدامة للقضاء على الفقر، التي أعطت الأولوية لتوجيه الموارد إلى القطاعات الرئيسية بغية التعجيل بالحد من الفقر من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية. وتم تنفيذ خطة التنمية المعجلة والمستدامة للقضاء على الفقر من 2005-2006 إلى 2009-2010. يهدف البرنامج إلى: تحسين القدرة على التنفيذ، تعزيز النمو

[1] Mulu, **Op. Cit**, p26.

[2] Federal Democratic Republic of Ethiopia Country Strategy Paper2016-2020. African Development Bank Group, Earc Department, 2015, P 2, in: https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Project-and-Operations/ETHIOPIA_CSP_BPPS_EN.pdf 09.05.2017

الاقتصادي المتسارع والمستدام، إدارة النمو السكاني، تمكين المرأة، تعزيز الهياكل الأساسية، تنمية الموارد البشرية، إدارة المخاطر والتقلبات، وخلق فرص عمل[1].

وعلاوة على ذلك، لا تزال جودة الوظائف في كثير من القوى العاملة تشكل مصدر قلق، نظرا لأن نسبة عالية من فرص العمل لا تزال تنشأ في الاقتصاد غير المنظم، في حين لا تزال البطالة مشكلة خاصة لمجموعات محددة مثل النساء والشباب في المناطق الحضرية. وعلاوة على ذلك، لا تزال قضايا مثل الفقر العامل منتشرة، ولا تزال نسبة عالية من الأسر الإثيوبية تكسب أقل مما هو ضروري للبقاء على قيد الحياة. وعلى الرغم من ارتفاع الأرباح في العمالة بأجر خارج الزراعة، فإن انخفاض معدل الأجور (أي حصة العمال الذين يحصلون على أرباح شهرية أقل من ثلثي الوسيط) بالنسبة للعمل غير الزراعي يشير إلى عدم المساواة المستمرة في الجور بين الرجال والنساء -التأمل، من المعايير والقيم الثقافية التي تحد من فرص المرأة في التعليم وفرص العمل[2].

يحدد الحد الأقصى لوقت العمل ثماني ساعات في اليوم و48 ساعة في الأسبوع للعاملين في القطاع الخاص من خلال إعلان العمل. وكما هو الحال في العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فإن ارتفاع وتزايد حصص العمال في الساعات المفرطة في إثيوبيا يدل على انتشار الفقر وعدم كفاية العرض أو النمو في الوظائف المأجورة بما فيه الكفاية في سوق العمل. وقد أحرز بعض التقدم في مجال الضمان الاجتماعي. وتم توسيع نطاق تغطية نظام المعاشات التقاعدية، الذي يقتصر على موظفي الخدمة المدنية والشرطة والجيش وأعضاء البرلمان، ليشمل موظفي المؤسسات العامة التي تمت خصخصتها. وتم توسيع نطاق هذا المخطط ليشمل القطاع الخاص الرسمي في جويلية 2011[3].

أما **فيما يخص التعليم** فقد خضع نظام التعليم في إثيوبيا تغييرات كبيرة خلال القرن الماضي، والتحول أكثر من نظام الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية (التي سيطرت على مدى قرون عديدة من قبل) إلى نظام التعليم العلماني. ومنذ ثورة عام 1974، شهدت إثيوبيا تحسنا هائلا في عدد السكان المتعلمين: فقد انتقلت نسبة الأمية البالغة 90 % في 1974 إلى نسبة 48 % عام 2016[4].

ولإثيوبيا، بوصفها بلدا اتحاديا، مؤسسات تعليمية مختلفة تعمل على عدة مستويات وبمسؤوليات مختلفة، في السياسة التعليمية للبلد. وتقوم مكاتب التعليم الإقليمية بإعداد خطط وبرامج تستند إلى السياسة

[1] Tefera Derebew, "At the 39 Session of Food and Agriculture Organization", Roma, 2015, in: http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/bodies/Conference_2015/Statements/Ethiopia.pdf 09.05.2017

[2] Joint Context Analysis Ethiopia, **op. cit**, p28.

[3] **Ibid**, p29.

[4] Ethiopia Economic Outlook 2016, **Op. cit**.

الوطنية. وتسهل مكاتب التعليم المحلية تنفيذ الخطط والبرامج. ووضع مكاتب في ولاية وريدا **(Wored)** (تنفيذ خطط وبرامج على مستوى المدارس)[1].

أما **فيما يخص استخدام اللغة** فعلى الرغم من أن اللغة الأمهرية هي لغة العمل في الحكومة غير أنه يحق لكل إقليم اختيار لغة العمل الخاصة به، كما يمكنه اختيار لغته الخاصة للتعليم في المدارس الابتدائية ومن بين نحو 80 لغة محلية في البلاد هناك 22 لغة تستخدم الآن في المدارس الابتدائية داخل كل إقليم. بالإضافة إلى وجود أقاليم فضلت استخدام اللغة الأمهرية في العمل والتعليم على غرار الولايات في الإقليم الجنوبي مثل أوروميفا، غوراغينا، ويليتينا، غاموغنا...إلخ، نظرا لنقص الموارد باللغة المحلية بما في ذلك نظام الكتابة والموارد التعليمية الكافية، تم إنشاء والتخطيط لمدارس الإقليمية للجنوب وأوروميا الإقليميين والمدارس البدوية والمدارس الإعدادية من أجل توفير إمكانية الوصول التعليمي إلى الأطفال[2] في المجتمعات الرعوية، كما تم تنفيذ خطط فيما يخص الوحدات الإعلامية لتصميم ونقل البرامج باللغات المحلية في إطار قطاع التعليم الاتحادي[3].

أما **في المجال الثقافي** هناك اعتراف متساوي بالأعياد والطقوس الدينية، والتعبير الحر عن العادات والتقاليد التي تتميز بها كل جماعة إثنية.

أما **فيما يخص قطاع الصحة** ففي إثيوبيا تتولى وزارة الصحة الاتحادية على الصعيد الوطني ومكاتب الصحة الإقليمية على المستوى الإقليمي مسؤولية قيادة القطاع الصحي. وظائف وزارة الصحة الاتحادية هي[4]:

- بدء السياسات والقوانين وإعداد الخطط والميزانية والتنفيذ.
- ضمان إنفاذ القوانين والأنظمة والتوجيهات من الحكومة الاتحادية.
- إجراء الدراسات والبحوث.

[1]Joint Context Analysis Ethiopia, **Op. Cit**, p 35.
[2]Alem Habtu," Ethnic Pluralism as an Organizing Principle of the Ethiopian Federation", Dialectical Anthropology, Vol. 28, No 2, 2004, pp 103, 104, in: http://www.jstor.org/stable/29790705?seq=1&cid=pdf-reference#fndtn-page_scan_tab_contents 10.05.2017
[3] Ibid.
[4] WHO Africa,"Ethiopia Country Profile", Leadership and government Analytical summary, http://www.aho.afro.who.int/profiles_information/index.php/Ethiopia:Analytical_summary_-_Leadership_and_governance , 10.05.2017

- الموافقة على العقود والاتفاقيات الدولية وفقا للقانون.

- تقديم المساعدة والمشورة عند الضرورة إلى الأجهزة التنفيذية الإقليمية.

فقد عملت اثيوبيا منذ سنوات ماضية على تحسين المستوى الصحي للسكان حيث قامت بانتهاج سياسة صحية وطنية فقد أنشئت في عام 1991 نظام الرعاية الصحية الأولية بهدف ضمان الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية بما في ذلك الوقاية وتعزيز الصحة، العلاج، وإعادة التأهيل. واعتمدت الحكومة الإثيوبية عدة خطط لتنمية القطاع الصحي منذ 1997/1996. وتسترشد هذه البرامج بسياسة الصحة الوطنية التي تركز على إضفاء الطابع الديمقراطي على نظام الرعاية الصحية وإضفاء الطابع اللامركزي عليه، وتطوير المكونات الوقائية والترويجية والعلاجية للرعاية الصحية، وضمان إمكانية حصول جميع السكان على الرعاية الصحية، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في قطاع الصحة. وأصدرت وزارة الصحة الاتحادية مجموعة واسعة من الاستراتيجيات المتعلقة بالصحة الإنجابية وخدمات صحة الأم والطفل وتدريب الموظفين الصحيين الجدد والعاملين في مجال الإرشاد ونشرهم. وأنشأت الوزارة أيضا صندوق حزمة أداء الأهداف الإنمائية للألفية وأعطت الأولوية لصحة الأم[1] وبوصفها بلدا ناميا في شرق أفريقيا، لا تزال الأمراض المعدية المدارية والفقر ذات أولوية بالنسبة للرعاية الصحية الإثيوبية. وإلى جانب فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، فإن السل - بما في ذلك السل المقاوم للأدوية المتعددة والملاريا - تتحمل إثيوبيا أيضا عبئا كبيرا من أمراض المناطق المدارية المهملة.

التزمت الحكومة بتحسين الرعاية الصحية لشعبها، وقد قطعت خطوات كبيرة نحو هذا الهدف في السنوات الأخيرة. وكان أحد النهج لتحسين الرعاية الصحية في إثيوبيا من خلال رفع مستوى القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية في البلد، وفي السنوات 2005-2009، ارتفع عدد العاملين في مجال الرعاية الصحية من 37 397 إلى 31 664 من خلال تدريب 12 595 ممرضا و5 511 موظفا صحيا و2 070 طبيبا و31 804 من العاملين في مجال الإرشاد الصحي[2].

وقد حددت خطة التنمية في قطاع الصحة في إثيوبيا الرابعة لسنوات 2011-2015 أولويات الحكومة للصحة لتحقيق هذا الهدف. ومن بين هذه الأولويات تنمية الموارد البشرية للصحة بما في ذلك

[1]Ministry of Health (2010) Health Sector Development Plan IV 2010/11 – 2014/15, Addis Ababa, in: http://www.nationalplanningcycles.org/sites/default/files/country_docs/Ethiopia/ethiopia_hsdp_iv_final_draft_2010_-2015.pdf 11.05.2017

[2] African Health Workforce Observatory AHWHO Human Resources for Health – Country Profile, Ethiopia, 2010, (Accessed June 5, 2015), In: http://www.hrh-observatory.afro.who.int/images/Document_Centre/Country_profile_Ethiopia.pdf?ua=1 11.05.2017

زيادة عدد الأطباء وتعزيز برامج التدريب العليا[1]. وكان تدريب ونشر العاملين في مجال الإرشاد الصحي أحد الاستراتيجيات التي وضعت من خطة تنمية القطاع الصحي. وكان هذا نهجا مبتكرا لتحسين فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية عن طريق وضع العاملين الصحيين على مستوى منخفض في المجتمع، وحصلت الحكومة الإثيوبية على الثناء على ذلك على الصعيد الدولي. وكان بناء مرافق الرعاية الصحية من أجل تحسين تغطية الخدمات الصحية استراتيجية أخرى، وعلى الرغم من زيادة عدد المراكز الصحية والمراكز الصحية والمستشفيات، هناك مسعى جاري لتوسيع نطاق ذلك في جميع أنحاء البلد[2]. وفيما يتعلق بالتغطية الصحية، وضعت وزارة الصحة استراتيجية للتأمين الصحي تتألف من عنصرين هما التأمين الصحي الاجتماعي والتأمين الصحي المجتمعي[3].

يعد **القطاع الصحي** من القطاعات الحساسة وعلى الرغم من جميع تدابير التحرير الاقتصادي والسياسي، فإن الحالة الصحية في إثيوبيا لا تزال واحدة من أسوأ الأوضاع في العالم . وبعد أكثر من عقد من التحرير الاقتصادي وإلغاء الضوابط التنظيمية، لا يستطيع نصف السكان الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، والنسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على المياه المأمونة، والصرف الصحي، والرعاية الصحية الأولية، وما إلى ذلك منخفضة جدا حتى على مستوى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

المطلب الثالث: الإصلاحات على المستوى السياسي (الدستور والإنتخابات)

لقد عرف المجال السياسي، تحول النظام السياسي من الترتيب المركزي الأحادي الحزب إلى ما يمكن أن يكون اتحادا متقدما على نحو جذري من الولايات، استنادا إلى انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب إلى مكتب تمثيلي، والفصل الرسمي لسلطات السلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضاء. وذلك إستنادا للدستور والممارسة الانتخابية التي عرفتها إثيوبيا منذ 1992.

أولا: الدستور

إن الدستور وثيقة تتمتع بدرجة واسعة من القبول الشعبي الذي بدوره يساعد على نقل الشرعية إلى السلطة العامة ويوجه ممارسة السلطة على غرار ما ينص عليه الدستور.

[1] Federal Democratic Republic of Ethiopia Ministry of Health Health Sector Development Plan IV 2010/11–2014/15. 2010, (Accessed June 5, 2015), In: http://www.nationalplanningcycles.org/sites/default/files/country_docs/Ethiopia/ethiopia_hsdp_iv_final_draft_2010_-2015.pdf 11.05.2017

[2] Federal Democratic Republic of Ethiopia, Ministry of Health about the Ministry: Programs and Projects. (Accessed December 27, 2015). In: http://www.moh.gov.et/programsprojects 11.05.2017

[3] Joint Context Analysis Ethiopia, **Op. Cit**, p29.

فقد عرفت إثيوبيا العديد من الدساتير التي جاءت كوثيقة لتنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والإجتماعية داخل البلاد، وصدر أول دستور مكتوب في عام 1931، حيث بدأ تدوين القوانين خلال نظام الإمبراطور هيلا سيلاسي الأول (1930-1974)، شهدت فترة حكمه إثنين من الدساتير دستور 1931 ودستور المعدل 1955. علما بأن قبل عام 1931 كان لدى إثيوبيا دستور تقليدي غير مكتوب معقد ومكرس من قبل المثل العليا للنظام الملكي[1].

فقد ترك الدستور 1931 سلطات الإمبراطور هيلا سيلاسي المطلقة كما هي، كما حافظ إلى حد بعيد على امتيازات النبلاء. فكان الإمبراطور هيلا سيلاسي هو الذي يعين أعضاء مجلس الشيوخ من تلك الطبقة، بينما كان النبلاء والرؤساء المحليون بدورهم يعينون مجلس النواب.

ولم يكن لدى البرلمان حق يذكر في المبادرة بسن التشريعات أو رسم السياسة، مما جعله مجرد أداة للموافقة الشكلية على ما يضعه الإمبراطور أمامه من أمور. وبالمثل، لم يكن الوزراء يملكون حقا يذكر في المبادرة أو القيام بأي عمل مستقل وكانوا يعينون من خارج البرلمان ويعدون مسؤولين أمام الإمبراطور هيلا سيلاسي مباشرة[2].

أما الدستور المعدل 1955 فلقد واصل تعزيز عملية المركزية، وقد تم تفصيل الأحكام المتعلقة بسلطات وامتيازات الإمبراطور في الدستور الجديد. من الناحية النظرية، كان الدستور هو القانون الأعلى للأرض التي تحكم حتى الإمبراطور. وقد تفكر حتى في وجود حكومة وزارية مستقلة مسؤولة أمام الملك والبرلمان، وغرفة منتخبة، وقضاء مستقل، ولكن هذه الأحكام الليبرالية طغت عليها الامتيازات التنفيذية المخصصة للإمبراطور الذي مارسها على نطاق واسع.

ورغم الإدراك الواضح لفكرة الفصل بين السلطات، لم يطرأ تغيير يذكر على موقف الإمبراطور. وكان رئيس الدولة والحكومة على حد سواء، وواصل الإشراف على القضاء من خلال شيلوت (محكمة التاج)[3]. دخل حيز التنفيذ حتى عام 1974 عندما أطيح بالإمبراطور هيلا سيلاسي في انقلاب عسكري بقيادة منغستو هايلي مريم، وأوقف عمل دستور 1955 والمؤسسات المدنية الرئيسية.

[1]Vibhute, K.I, **Right To Access To Justice in Ethiopia: An Illusory Fundamental Right?**, Journal of the Indian Law Institute, Vol 54: 1, 2012, p 67.

[2]آدو براهن، **تاريخ إفريقيا العام – إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية 1880 – 1935-**، المجلد السابع، اللجنة العلمية الدولية للتحرير.

[3] Assefa, Fisha," The Process of Centralization (1930 -1991)", 2013, in: http://www.abyssinialaw.com/study-on-line/item/1089-process-of-centralization 11.05.2017

وفي عام 1987 صدر دستور جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية (PDRE) الذي يكفل بعض الحقوق والحريات الأساسية للإثيوبيين، ويعرب عن التزام النظام باحترامها، ولكن كما عرض التاريخ تم تكريمه من قبل الحاكم العسكري مع تجاهل تام وانتهاك واسع للحقوق والحريات[1].

وبناء على ذلك، دعت الجبهة الثورية للشعب الإثيوبي، في الأول من جويلية1991، إلى عقد مؤتمر وطني بلغ ذروته باعتماد ميثاق الفترة الانتقالية ليكون بمثابة دستور مؤقت. وعملا بالميثاق، أنشئ مجلس للممثلين يحكم الأمة إلى أن يتم انتخاب حكومة دائمة.

ثم جاء دستور جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية في عام 1994ويدخل حيز التنفيذ في عام 1995، الذي ظهر كوثيقة لمصير ملايين الإثيوبيين بعد التحول السياسي لإثيوبيا من الإمبراطورية إلى الجيش إلى نظام حكم الجمهورية الديمقراطية، يكفل العديد من الحقوق والحريات الأساسية، وتحتل هذه الجماعات الاتحادية والجبهة الاتحادية، التي يتم ملاءمتها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ثلث مساحة الدستور.

ثانيا: الانتخابات

وكما لاحظ العديد من العلماء، فإن النظم الانتخابية تمارس تأثيرا قويا على عملية ترسيخ الديمقراطية والواقع أن أول انتخابات تنافسية أو "انتقالية" هي لحظات حاسمة بالنسبة للبلدان الحديثة الديمقراطية. على الرغم من أن هذه الانتخابات نقطة بداية فقط ففي كثير من الأحيان نتائجها تؤثر بشكل حاسم على مسار الديمقراطية في المستقبل، والواقع أن من يفوز في الانتخابات الانتقالية غالبا ما يكون لديه الفرصة لإعادة كتابة قواعد اللعبة لصالحه، وبالتالي تؤثر بشكل كبير في المستقبل التطورات السياسية[2].

أنشئت اللجنة الوطنية للانتخابات في ديسمبر 1991 وعملت حتى نوفمبر 1993، عندما حل محلها المجلس الوطني للانتخابات في إثيوبيا. وقد تم تفويض أعضاء اللجنة من بين أعضاء مجلس النواب بهدف تجسيد المجموعات السياسية الرئيسية في المجلس. وعملت اللجنة الوطنية للانتخابات في مكاتب المعهد الوطني للإثيوبيين عن كثب مع الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي والمجلس، واللجان الانتخابية في 14 منطقة، وقد أنشئت هذه الاخيرة بموجب الإعلان رقم 11 لعام 1992، وتنص هذه المادة على البعثات الانتخابية على ثلاثة مستويات قضائية (المنطقة والمنطقة والويريدا) وتحدد

[1]Vibhute ,**op. cit**, p 68.
[2]John Ishiyama, "Examining the 2005 Ethiopia Parliamentary Election Results Under Alternative Electoral Rules", Western Michigan University, Center for African Development Policy Research, 2008, p 1, in: http://scholarworks.wmich.edu/cgi/viewcontent.cgi 12.05.2017

صلاحيات وواجبات هذه اللجان الانتخابية، ومتطلبات الأهلية للناخبين والمرشحين، الطرق المتعلقة بعملية تسجيل الناخبين، وإجراءات ترشيح المرشحين[1].

وقد أجريت ثلاثة انتخابات على الصعيد الوطني في إثيوبيا في الفترة من 1992 إلى 1995: الانتخابات الإقليمية والمقاطعات في عام 1992، والانتخابات الوطنية للمندوبين إلى مؤتمر دستوري في عام 1994، وانتخابات الممثلين في المجالس الإقليمية والبرلمان الوطني، استنادا إلى الدستور الجديد في أيار / مايو 1995. وقام مراقبو الانتخابات الدوليون بتصنيف هذه الانتخابات بأغلبية ساحقة، فضلا عن الانتخابات البرلمانية الثانية التي أجريت في عام 2000 [2]، التي فازت بها الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية (**EPRDF**) وحلفاؤها بأغلبية ساحقة، في حين حصلت المعارضة على 12 مقعدا من أصل 547 مقعدا. وانتخابات عام 2005 التي شهدت فيها إثيوبيا موجة من العنف والاحتجاجات التي أدت إلى سقوط أكثر من 200 شخص واعتقال عشرات من الناشطين السياسيين الذين رفضوا نتائج الانتخابات. وقد بلغت نسبة التصويت 85 % وقد فازت فيه الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية حيث حصدت على 370 مقعدا بينما تحصلت المعارضة على 177 مقعدا. وكان هذا تقدما ملحوظا وصل إلى 25 % مقارنة بانتخابات 2000 حيث لم تحتل إلا على 12 مقعدا.

انتخابات 2010 كانت أكثر إثارة للجدل محليا وإقليميا ودوليا، حيث تمكنت الأحزاب المعارضة على 210 مقعدا من أصل 547 مقعدا. وفي انتخابات 2015 فازت الجبهة الحاكمة (**EPRDF**) بنسبة 71% [3].

المبحث الثالث: بناء دولة وطنية لكل التعدديات الإثنية

سعى النظام الإثيوبي خلال المرحلة الانتقالية إلى بناء دولة ديمقراطية تضمن الحريات لكافة الجماعات الإثنية، فقد كانت استراتيجية بناء الأمة التي استخدمها العديد من الحكام الإثيوبيين تتعلق أساسا بمركزية سلطة الدولة وقهر وتوسيع الأراضي التي أعطت في نهاية المطاف إثيوبيا شكلها الجغرافي والديموغرافي الحالي.

[1]Johan M.Cohen, **Transition toward Democracy and Governance in Post Mengistu Ethiopia,** Harvard Institute for International Development, Development Discussion Papers No 493, HARVARD UNIVERSITY, June 1994, p 18.

[2]Bertelsmann Transfor mation Index 2003, p3, in: https://www.bti-project.org/fileadmin/files/BTI/Downloads/Reports/2003/pdf/BTI_2003_Chad.pdf 12.05.2017

[3] يونس عبدلي موسى، إثيوبيا بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 2016، ص ص، 9، 10.

وعلى وجه الخصوص، أدى التوسع الإقليمي لمينليك الثاني نحو الجنوب والشرق والغرب إلى نقل الإمبراطورية الحبشية المتجانسة نسبيا إلى فسيفساء من مجموعات عرقية ولغوية وثقافة ودينية مختلفة، ويبدو أن انتقالها إلى النظام الاتحادي الحالي هو نتيجة للنضال من جانب شعبها.

ومن المعروف على نطاق واسع أن هذه الدولة الأفريقية القديمة لم تقع تحت الحكم الاستعماري، باستثناء الاحتلال الإيطالي القصير بين عامي 1936 و1941. وقبل بضع سنوات، كانت هناك مبادرات محلية نحو تحديث إدارة البلاد[1]، إلا أنها لم تكن في مستوى تطلعات الشعب الإثيوبي.

المطلب الاول: الفيدرالية كآلية للتسوية

تتشكل الحكومات الاتحادية في أي بلد نتيجة للعمليات السياسية والتاريخية الفريدة، أما في الحالة الإثيوبية، فتتعلق المشكلة بمشروع بناء الدولة فشلت من خلال الاستيعاب والمركزية.

كان الاهتمام بالفيدرالية بين صانعي الدستور في إثيوبيا رد فعل ونتيجة في وقت واحد لتاريخ طويل من النزعة المركزية التي اتبعت وخاصة خلال الحكم العسكري منذ عام 1974 حتى عام 1991، وتشكل الانتماءات الإثنية السمة الرئيسية لدستور إعلان جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية رقم 1995/1 وأساس التنظيم الداخلي للدولة الاتحادية، وكثيرا ما يشار إلى الفيدرالية الإثيوبية بأنها إثنية[2].

ويبدو أن اعتماد الفيدرالية في إثيوبيا كان مدفوعا بمشكلة إيجاد هيكل الدولة المناسب الذي يمكن استخدامه كأداة لإدارة التنوع الإثني المعقد للبلد والحد من الصراعات الإثنية تشكل تحديات حاسمة في البلد والواقع أن سجل الفيدرالية أدى ذلك إلى الاعتراف بالحقوق الثقافية واللغوية للجماعات الإثنية في البلد، وتشير تلك الصراعات التي تنشأ حول مجموعة من القضايا مثل تقرير المصير /الانفصال، وسياسة تقاسم الموارد، والسلطة السياسية، والتمثيل، والهوية والمواطنة والحدود العرقية والإقليمية وغيرها وفي محاولة لمعالجة هذه المخاوف والمظالم العميقة، اعتمد الميثاق الانتقالي في إثيوبيا في شكل دستور مؤقت في انتظار مشروع وإصدار دستور.

وقد أنشأ الميثاق شكلا من أشكال الحكومة يشبه إلى حد كبير الاتحاد أو "شبه اتحاد"[3]، تأسيس ميثاق الحكومة الانتقالي في إثيوبيا هيكل الحكومة الانتقالية والقوميات مضمونة للحفاظ على هويتهم، وإدارة

[1] Shimelis, **Op. cit**, p 175.
[2] Tsegaye, Regassa, **State Constitutions in Federal Ethiopia: A Preliminary Observation**, Asummary for the Bellagio Conference, March 22-27, 2004, p1.
[3] Tsegaye, Regassa, **Learning to live with conflicts: Federalism as a tool of conflict management in Ethiopia - an overview**,Mizan Law Review, Vol 4,No:1, March 2010, P

شؤونهم الخاصة داخل أراضيهم المحددة، وحقوقهم في المشاركة في الحكومة المركزية على أساس التمثيل العادل والسليم، والحق في تقرير المصير[1].

وبناء عليه، فإن إعلانا لاحقا في إثيوبيا أقام 14 منطقة فقط، معظمها يتألف من أكثر من مجموعة عرقية واحدة، حتى لو حدد الإعلان أربع وستين "مجموعة عرقية"[2].
ثم أنشأت الحكومة الانتقالية في إثيوبيا اللجنة الدستورية المكلفة بإعداد مشروع دستور لتقديمه إلى جمعية دستورية منتخبة على وجه التحديد. وقد صادقت على مسودة الدستور في 8 ديسمبر عام 1994، ودخل حيز التنفيذ في 21 أوت 1995. وهكذا، أصبحت إثيوبيا رسميا ودستوريا اتحادا من هذا اليوم فصاعدا الذي يتكون من تسع ولايات إقليمية[3].

أولا: الجوانب الهيكلية لإتحاد إثيوبيا:

ينص الدستور الإثيوبي على هيكل دولة اتحادي وديمقراطي يتألف من كيانين مختلفين، الدولة الاتحادية، الولايات الإقليمية (الأعضاء)[4]. ويحدد هذا القانون ويوزع صلاحيات ووظائف الكيانين[5]. ويتطلب ذلك من الكيانين احترام صلاحيات آخر[6].يمارس كل كيان السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ضمن مجاله المخصص وهو مستقل عن بعضها البعض[7]. وتقتصر صلاحيات الدولة الاتحادية على المسائل المنصوص عليها صراحة في المادة 51 والمادة 55 من الدستور في حين تشمل دول المنطقة جميع وهي مسائل لا تعطى صراحة أو متزامنة للدولة الاتحادية[8] .

96,in:https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/123456789/8721/Tsegaye%20Regassa.pdf?sequence=1&isAllowed=y12.05.2017

[1] The Transitional Period Charter of Ethiopia, Part One, Article 2 (b) ands (c), p.2 http://www.icla.up.ac.za/images/constitutions/ethiopia_constitution.pdf 12.05.2017

[2] Proclamation No. 7/1992, **which is a Proclamation to provide for the establishment of National or Regional Self-Governments**, Negarit Gazeta, 51st year, No. 2 Addis Ababa, 14th January 1992. Article 3, p.91.

[3] Abduletif kedir, "Exploring Consociational Features of the Ethiopia Federation: A constitional-legal analysis", p29, in: http://repository.smuc.edu.et/bitstream/123456789/2749/1/Abduletif%20Kedir.pdf 12.05.2017

[4] The Federal constitution of Ethiopia, Article 1 and Article 50(1), in: http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/en/et/et007en.pdf 12.05.2015

[5] **Ibid, Article** 50(8) cum Articles 51, 52, 55 & 98.

[6] **Ibid, Articles** 50(8).

[7] **Ibid, Article** 50(2).

[8] **Ibid, Article** 52.

إن إنشاء إدارة حكومية تقدم أفضل وجه للحكم الذاتي والنظام الديمقراطي القائم على سيادة القانون، ووفقا للدستور الاتحادي الإثيوبي فإن المسؤوليات التالية مدرجة ضمن القوى المتبقية للدول المكونة:[1]

- سن وتنفيذ الدساتير والقوانين الخاصة بها.
- إعداد وتنفيذ السياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية لدولها.
- تحصيل الضرائب والرسوم على مصدر دخل الدولة.
- إعداد وإدارة ميزانياتها الخاصة.
- إدارة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وفقا للقوانين الاتحادية.
- سن وتنفيذ القوانين المتعلقة بإدارة موظفي الدولة وشروط عملهم.
- إنشاء قوة الشرطة والحفاظ على النظام العام والسلام داخل أراضيها.
- وباعتبارها سياسات ذات طابع عرقي -إقليمي، فإن الولايات المكونة لها الحق في استخدام وتعزيز لغاتها وثقافاتها وتاريخها[2] .

ويقتصر دور الدولة الفيدرالية في هذا الصدد على ترسيم وتنفيذ "المعايير على مستوى البلد ومعايير السياسات الأساسية للصحة العامة والتعليم ... لحماية التراث الثقافي والتاريخي والحفاظ عليه "[3]. وعلى سبيل المثال، لا يمكن للدول الاتحادية أن تنتهك السلطة الحصرية للدول المكونة في تحديد لغات عملها[4].

[1] **Ibid, Article** 52(2).
[2] **Ibid, Article** 5(3), 39(2).
[3] **Ibid, Article** 51(3).
[4] **Ibid, Article** 56(3).

هذا النمط من تخصيص السلطات المحددة للكيان الاتحادي وسلطات غير محددة للكيانات المكونة هو نتيجة لعملية إعادة بناء الدولة الإثيوبية على أساس الاعتراف بحق المجتمعات الإثنية الإقليمية في تقرير المصير والحاجة إلى إنشاء اتحاد اتحادي. فالجماعات الإثنية هي، بصفتها أصحاب الحق في تقرير المصير، وحتى الانفصال فالعنصر الأبرز في الحق في الحكم الذاتي، على النحو المعترف به في الدستور الإثيوبي، هو أنه يشمل الحق غير المشروط لكل "أمة وجنسية وشعب" في إثيوبيا لتقرير المصير، بما في ذلك الحق في الانفصال[1]. مما يميز الدستور الإثيوبي عن غيره بوصفه الدستور الوحيد الذي يعترف صراحة بالحق في الانفصال. ومع ذلك، واعترافا بالحاجة إلى العيش معا من أجل السعي إلى تحقيق مصالح اجتماعية واقتصادية وسياسية مشتركة، فقد وافقت بحرية وصراحة على التخلي عن بعض أجزاء سيادتها للكيان الاتحادي.

ثانيا: المؤسسات المكونة للاتحاد الفيدرالي الإثيوبي

1)الهيئة التشريعية الاتحادية: للحكومة الاتحادية مجلسان مختلفان، هما مجلس ممثلي الشعب ومجلس النواب[2]. ويختلف كل منهما عن الآخر في صلاحياته ووظائفه إلا في المسائل المحددة دستوريا التي تقع ضمن اختصاصه المتزامن. فعلى سبيل المثال، يطلب من المجلسين في جلسة مشتركة اتخاذ "التدابير المناسبة عندما تكون سلطات الدولة غير قادرة على اعتقال انتهاكات حقوق الإنسان في نطاق ولايتها"[3].

إن مجلس النواب هو الجهاز التشريعي للدولة الاتحادية ولديها صلاحيات التشريع في جميع المسائل التي يكلفها الدستور بالولاية القضائية الاتحادية[4]. بيد أن دور مجلس الاتحاد في عملية وضع القوانين يقتصر على مسائل محددة مثل التعديل الدستوري[5]، وبدء مشروع القوانين المدنية[6]، الموافقة على مشروع القواعد الإجرائية لمجلس التحقيق الدستوري[7] واعتماد إدارته الداخلية[8]. وتتصل صلاحيات مجلس الاتحاد بضرورة الحفاظ على الميثاق الدستوري وتعزيزه فيما بين مختلف الجماعات الإثنية في إثيوبيا. وقد أنشئ مجلس الاتحاد، وهو مجلس الأمم والقوميات والشعوب، من أجل الحفاظ على علاقاتها القائمة على توافق الآراء على أساس المساواة واحترام تنوعها مع تحقيق التزامها بدعم الدستور. وتتمثل أهم صلاحية مجلس

[1] **Ibid, Article** 39
[2] **Ibid ,Article** 53.
[3] **Ibid, Article** 55(16) and Article 62(5).
[4] **Ibid, Article** 55(1) and (29).
[5] **Ibid, Articles** 104 and 105.
[6] **Ibid, Article** 62 (8).
[7] **Ibid, Article** 84(4).
[8] **Ibid, Article** 62(11).

الاتحاد هو سلطة تفسير الدستور[1] وخلافا للعديد من الأنظمة الفيدرالية الأخرى، لا يعهد إلى المحكمة الدستورية أو المحكمة الاتحادية العليا بإلزام القضايا الدستورية في إثيوبيا.

في إثيوبيا، إن التمسك بالنزاعات الدستورية ليس مسألة قانونية بحتة ولكنه ينطوي على حل سياسي وعلى الرغم من أن مجلس الاتحاد هو الذي يملك سلطة البت في "جميع النزاعات الدستورية" [2]، فإنه يدعمه مجلس تحقيق دستوري، الذي أنشأه الدستور سلطة التحقيق في المنازعات الدستورية وتقديم توصياته إلى مجلس الاتحاد[3] إذا رأى أن من الضروري تفسير الدستور.

2)السلطة التنفيذية الاتحادية: عملا بالدستور الإثيوبي، يكون للحزب السياسي أو ائتلاف الأحزاب السياسية التي تحصل على أكبر عدد من المقاعد في المجلس سلطة تشكيل وقيادة السلطة التنفيذية للحكومة الاتحادية [4]، وتتحمل سلطة الدولة الاتحادية[5]، وهذا الربط المباشر يجعل السلطة التنفيذية لا تخضع فقط لمجلس ممثلي الشعب وإنما أيضا القناة التي تنفذ من خلالها البرامج السياسية لحزب الأغلبية أو ائتلاف الأحزاب.

لذلك، يمكن للمرء أن يرى الحكومة التنفيذية نمط "**وستمنستر**" في القضية الإثيوبية.

وتتألف السلطة التنفيذية من رئيس الوزراء ومجلس الوزراء. وهم يمارسون أعلى السلطات التنفيذية للدولة الاتحادية[6]. وفي حين ينتخب رئيس الوزراء من بين أعضاء مجلس النواب، يختار رئيس الوزراء أعضاء مجلس الوزراء ويعينهم مجلس النواب[7]، ويتحمل كل من هذين المجلسين المسؤولية أمام مجلس نواب الشعب[8]. ومجلس الوزراء مسؤول أيضا أمام رئيس الوزراء[9].

3) السلطة القضائية الاتحادية: ويتألف القضاء الإثيوبي من نظامين متوازيين للمحاكم الاتحادية ومحاكم الولايات، ومن بينها السلطة القضائية الموزعة[10].

وتكمن السلطة القضائية الاتحادية في المحاكم الاتحادية بينما تمنح السلطة القضائية للدولة لمحاكم الولايات[1].

---

[1] **Ibid Article** 62(1).
[2] **Ibid, Article** 83(1).
[3] **Ibid, Articles** 82, and 84 (1).
[4] **Ibid, Article** 56.
[5] **Ibid, Article** 73(2).
[6] **Ibid, Article** 72(1).
[7] **Ibid, Article** 73(1) and Article 74(2).
[8] **Ibid, Article** 72(29).
[9] **Ibid, Article** 76(2).
[10] **Ibid, Article** 78(2) and (3).

ويتوخى تنظيم كلتا المنظمتين إنشاء هياكل هرمية ذات ثلاث طبقات، وما يقابلها من انقسامات في الولايات القضائية. وعلى المستوى الاتحادي، لا ينص الدستور إلا على المحكمة الاتحادية العليا، تاركا إنشاء المحاكم الاتحادية العليا ومحاكم الدرجة الأولى إلى مجلس ممثلي الشعب، الذي يجوز له أن يقرر بأغلبية ثلثي الأصوات إنشاء مثل هذه المحاكم على نطاق البلد أو في بعض أجزاء البلد إذا رأت ذلك ضروريا[2]. وفي غياب هذا القرار، تخصص ولايات المحكمة العليا الاتحادية والمحاكم الابتدائية على التوالي للمحاكم العليا للدولة والمحاكم العليا للدولة[3]

ثالثا: نظام الإدارة المحلية في إثيوبيا

ينص دستور عام 1995، الذي أنشأ البلد باعتباره اتحاد متعدد الإثنيات على قيام تسع ولايات ككيانات دون وطنية تشكل إثيوبيا الاتحادية، بسبب الطبيعة العرقية واللغوية والدينية التي على أساسها تم تشكيل الدولة لأن " اللغة والهوية ونمط التسوية وموافقة الأشخاص المعنيين " هي الأساس التي تحدد حدود الدولة وفقا للمادة 46 (2) من الدستور[4].

وقد أسفرت عملية اللامركزية وتفويض التي شهدت اثيوبيا في السنوات القليلة الماضية في المؤسسات السياسية والإدارية الجديدة. لقد تغير إدخال نظام اتحادي ميزان القوى لصالح دول المنطقة التي أنشئت حديثا والتي لها التشريعية والتنفيذية والقضائية الخاضعة لولايتها القضائية.

وفي الربع الأخير من القرن الماضي، شاركت بلدان كثيرة في عملية اللامركزية عن طريق نقل مسؤوليات الدولة إلى مستويات الحكومة الدنيا. ويعتقد أن نقل السلطة هذا ليس فقط تحقيق الاستقرار السياسي والمساهمة في الحكم الديمقراطي، بل أيضا تحسين تقديم الخدمات وتحقيق الإنصاف. وقد أدى تغيير الحكومة في عام 1991 في إثيوبيا إلى نظام لامركزي للحكم.

وهذا خروج عن النظام السياسي السابق الذي لم يسمح بالحكم الذاتي والتنمية المؤسسية والوئام بين مختلف الجماعات الإثنية. وشملت الاستجابة الدستورية لعام 1994 وضع إطار مؤسسي جديد يقوم على نقل السلطة الرسمية إلى حد كبير.

وبدأت الحكومة جولات متتالية من تعميق اللامركزية، ونقل السلطات والولايات إلى الولايات الإقليمية، ثم إلى سلطات المقاطعات التي هي نتيجة لاعتماد نظام اتحادي للحكومة في إثيوبيا. ومع انتقال السلطة إلى الحكومات الإقليمية، يتحول تنفيذ السياسات الاقتصادية وبرامج التنمية، إلى حد كبير، من المركز إلى الأقاليم وشرعت حملة اللامركزية في إثيوبيا على مرحلتين:

[1] **Ibid, Article** 78(2) and (3).
[2] **Ibid, Article** 78(3).
[3] **79Article** 78(3) and Article 80(2).
[4] Tsegaye, **Op. Cit**.

وتركزت الموجة الأولى من اللامركزية (1991-2001) على إنشاء وتمكين الحكومات الوطنية / الإقليمية ومن ثم أطلق عليها اسم "اللامركزية في المستوى المتوسط" وخلال هذه الفترة، أنشئت حكومات الولايات الوطنية / الإقليمية مع تغييرات في نظام الحكم المحلي والمركزي.

وقد كلفت الحكومات الوطنية / الإقليمية بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية فيما يتعلق بجميع المسائل داخل مناطقها، باستثناء تلك التي تقع ضمن اختصاص الحكومة الاتحادية (الدفاع والشؤون الخارجية والسياسة الاقتصادية وما إلى ذلك)، وعلى وجه الخصوص، يتم تمكينها، من بين أمور أخرى، من إصدار الدساتير الإقليمية وغيرها من القوانين، وتخطيط وتنفيذ التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وكانت اللامركزية المالية التي وضعت تقاسم الإيرادات بين المناطق والحكومات المركزية، وأدخلت التحويلات والإعانات، جزءا من عملية اللامركزية.

وتهدف اللامركزية المالية إلى مساعدة الحكومات الإقليمية عن طريق تعزيز قدرتها على تنمية مواقعها من خلال المبادرة الذاتية. ويهدف أيضا إلى تضييق الفجوات القائمة في النمو الاقتصادي والتنمية فيما بين المناطق[1].

وتناط السلطة التنفيذية للدولة برئاسة كل مقاطعة ينتخبها المجلس التشريعي للولاية من بين أعضائها[2]، وعلى غرار رئيس الوزراء الوطني، يمارس الرئيس السلطة التنفيذية مع أعضاء آخرين في مجلس الوزراء. ويكون أعضاء مجلس الوزراء مسؤولين أمام الهيئة التشريعية للولاية لممارسة سلطاتهم وأداء مهامهم.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الاختلالات المالية بين المناطق والاعتماد الشديد من جانب الحكومات الإقليمية على ذلك استمرت الحكومة الاتحادية "نقل الإعانات"[3].

وفي حين سجلت الموجة الأولى من اللامركزية إنجازات هامة في الحكم المحلي والحكم الذاتي الإقليمي، فإنها لم تكن قادرة على تحقيق حكم ذاتي حقيقي، ولا سيما في مستويات الإدارة الدنيا حيث يكون الحكم واللامركزية أكثر الأمور أهمية. وعلى الرغم من أن الدستور يسمح بإنشاء مقاطعات مع مجالسها المنتخبة، فإن الافتقار إلى السلطة والموارد والسلطات قد حدها من المشاركة الفعالة في الحكم الذاتي الديمقراطي.

وبالإضافة إلى ذلك، تتمتع السلطات المحلية والإقليمية بسلطة رقابة وتفتيش ورصد على أنشطة حكومات وريدا. وقد دفعت هذه الظروف الحكومة المركزية إلى اتخاذ مبادرة لزيادة نقل السلطات والمسؤوليات إلى المقاطعات في عام 2001.

[1] Jin Sang lee, **The Process of Decentralisation in Ethiopia since 1991: Issues on Improving Efficiency,** Korea Review of International Studies, pp, 9-10.
[2] The Federal constitution of Ethiopia: Articles 125 – 141.
[3] Jin Sang, **Op. cit**, p11.

وقد تحقق ذلك من خلال برنامج اللامركزية على المستوى المحلي **(DLDP)** وبرنامج الإدارة الحضرية **(UMP)**. ويدعو البرنامج إلى تضافر الجهود من جميع مستويات الحكومة، من الاتحادية إلى كيبيليس[1]. وتتناول أيضا الديمقراطية واللامركزية كما تقرأ في وثائق إطار السياسات والاستراتيجيات.

وخلافا للموجة الأولى من اللامركزية، التي لها تغطية متزامنة على نطاق البلد، كانت الموجة الثانية تقتصر في البداية على الدول الإقليمية الأربع، وهي أوروميا وأمهارا وتيغراي والأمم الجنوبية، الجنسيات والشعوب ".

واستتبعت هذه العملية تشريعات تمكينية للحكومات المحلية، والإصلاح المالي، وإعادة الهيكلة المؤسسية، وتنمية القدرات، وتهدف إلى تمكين مجال الحكم المحلي بما في ذلك المقاطعات والبلديات لتقديم معظم الخدمات الأساسية بطريقة تستجيب، فضلا عن تعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية المحلية.

وكانت أداة المالية العامة الرئيسية التي تستخدمها المناطق لضمان سرعة تطبيق اللامركزية في مسؤوليات التسليم في المقاطعات هي منحة جماعية موجهة نحو صيغة موجهة نحو الإنصاف. ومن المتوقع أن يؤدي هذا النقل، الذي تم تنفيذه لأول مرة في السنوات المالية 2001-2002، إلى تمكين السلطات المحلية من اتخاذ قرارات تخصيصية حاسمة وفي هذه العملية، وتعزيز استجابة تقديم الخدمات فضلا عن المساءلة المتدنية. وبالإضافة إلى ذلك، تبسيط المناطق، وفي بعض الحالات، القضاء على الطبقات الإدارية المتوسطة بين المكاتب والأقاليم، أي المقاطعات والمناطق. وقد أعيد توزيع الموظفين الإقليميين والمحليين بسرعة إلى مجمعات إدارية خاضعة للمساءلة أمام المسؤولين التنفيذيين المحليين[2].

وهكذا، فإن تعميق وتوسيع نطاق عملية اللامركزية مهد الطريق لتعزيز المقاطعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المركزية. وبغية ضمان الاستقلال الذاتي المحلي للموارد، تعتزم الحكومة تنفيذ المنح الجماعية مباشرة إلى المقاطعات. وسيوفر ذلك أساسا لمشاركة هادفة من جانب الناس في برامج التنمية المحلية[3].

أهداف اللامركزية وتشمل: زيادة الكفاءة الإدارية، والمشاركة المحلية في تخطيط وإدارة التنمية وتخصيص الموارد بحيث تعكس بشكل وثيق أولويات التنمية للسكان المحليين. هذا النوع من بنية تحقيق

[1] Jin Sang, **Op. cit**, p12.

[2] Zemelak Ayele, "Local government inEthiopia: still an apparatus of control?", Law Democracy &Development, vol.15, Afrique Sud, University of the Western Cape, 2011, p11, in: https://repository.uwc.ac.za/bitstream/handle/10566/1092/AyeleLocalGovernment2011.pdf?sequence=1&isAllowed=y 12.05.2017

[3] Serdar Yilmz and Varsh Venugopal, **Local Government Discretion and Accountability in Ethiopia**,Internation Studies Program Working Paper 08-38, Georgia, December 2008, p4.

لامركزية أساسا الحكومة ولكن في الممارسة تضيع الفرصة إلى حد كبير لبعض دول المنطقة لأنها ضعيفة فنيا والحكومة المركزية لا تزال تسيطر على الموارد المالية وغيرها، بما في ذلك القوى العاملة المدربة. الأكثر تضررا من هذه الحكومات الإقليمية التي هي الرعوية إلى حد كبير مثل منطقة 5 (صومالي)، المنطقة 2
(عفر الأرض) ومنطقة 6 (بني شنقول).

المطلب الثاني: تطبيق سياسة الائتلاف

ترجع مراحل تطبيق السياسة الائتلافية في إثيوبيا إلى بداية التسعينات أين اتحدت مختلف النخب السياسية المكونة للإثنيات الرئيسية في إثيوبيا من أجل تحقيق المساواة والعدل بين مختلف الجماعات الإثنية ، حيث تم تأسيس الجبهة الثورية الديمقراطية للشعب الإثيوبي في عام 1991، وهو عبارة عن تحالف بين أهم القوى الفاعلة في الساحة السياسية الإثيوبية وتستند إلى الإيديولوجية الماركسية اللينينية نظرا لتأثر قيادات الجبهة بالفكر الماركسي خلال الستينات، وتعد جبهة تحرير تيغري **(TPLF)** نواة الرئيسية للجبهة التي تأسست في عام 1975، بعد وقت قصير جدا من تولي الدرج السلطة[1]. مثل العديد من الحركات السياسية الحالية في إثيوبيا، نشأت من الحركات الطلابية اليسارية في جامعة أديس أبابا في أواخر 1960.

تشكلت الجبهة الشعبية لتحرير تيغري في الأصل كحركة مقاومة بهدف إنشاء تيغراي مستقل، على الرغم من أن هذا البرنامج القومي المحض تم تعديله في وقت مبكر، وتعين على الجبهة الشعبية لتحرير تيغري أن تعيد نفسها بإجراء تعديلات كبيرة من حيث التوجه السياسي والأيديولوجية والتعبئة من أجل القيام بدور وطني والقدرة على هزيمة الحزب الديمقراطي.

كانت جبهة تحرير تيغري الشعبية بحاجة إلى التفكير في مستقبلها في السياسة الوطنية الإثيوبية، وبالتالي توسيع وفتح عضويتها إلى مختلف الإثنيات، بخلاف مجموعة تيغراي الإثنية، من أجل خلق حركة ائتلافية قوية للمنظمات الإثنية لكسب النصر العسكري على نظام الدرج[2]، وعلى الرغم من أن مؤسسي المنظمة كانوا جميعا من المثقفين، فقد استندوا إلى مقاومتهم لتعبئة الفلاحين ضد ما عرفوه بأنه النظام الاستبدادي والمركزي والإثنوقراطي الذي يحكم إثيوبيا.

[1] Young J, **Peasant Revolution in Ethiopia: The Tigray People's Liberation Front 1975-1991**, Cambridge: Cambridge University Press, 1997
[2] Asnake Kefale, **Federalism and Ethnic Conflict in Ethiopia: a Comparative Study of the Somali and Benishangul-Gumuz Regions**, Doctoral Thesis, Hollande, University Leiden, 2009, p 69.

وتمكنت جبهة تحرير شعب تيغري من تقديم نفسها باعتبارها المنظمة السياسية الوحيدة التي لديها القدرة على إدارة الاتحاد، بعد أن شكلت بنية الجبهة الشعبية الثورية الديمقراطية في عام 1988 من خلال تجميع المكونات الإثنية الأخرى، بما في ذلك الأمهرة، الأورومو، والأحزاب في الإقليم الجنوبي، وتتمثل الأحزاب المكونة للإئتلاف إلى جانب جبهة تحرير التيغراي، الحركة الديمقراطية الإثيوبية (EPDM) التي كانت رائدة في حركة أمهارا الوطنية الديمقراطية (ANDM) ، ومنظمة أورومو الديمقراطية الشعبية (OPDO) التي حلت محل جبهة تحرير أورومو(OLF) التي تأسست في جانفي 1974 من قبل مجموعتين:

- المجموعة السياسية: الحركة القومية السرية للأورومو الناشئة عن حل الجمعية " المتشا- توليما بالإضافة إلى أعضاء الحركة الطلابية وقد مثل هؤلاء الهيئة المركزية للجبهة.

- المجموعة العسكرية: وتتكون من العناصر القومية الأورومية التي شاركت في الكفاح المسلح لحركة مزارعي بالي لالإضافة إلى عناصر التي هاجرت إلى الخارج وتلقت تدريبات عسكرية ثم عادت إلى أوروميا[1].

وكانت جبهة تحرير أورومو نشطة في الكفاح المسلح ضد الحكومة السابقة (الدرج)، وكان شريكا في الحكومة الانتقالية من عام 1991 حتى يونيو 1992[2]. لكنها انسحبت من العملية السياسية وأصبحت المنظمة الديمقرطية لشعب الأورومو (OPDO)هي المشاركة في الإئتلاف وأصبحت تحتكر السلطة السياسية في ولاية الأورومو منذ 1992[3]. وكذا الجبهة الشعبية الديمقراطية الإثيوبية الجنوبية (SNNPRS)، وبالإضافة إلى هذه الأحزاب، اكتسبت الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي عدة أطراف تابعة لها في مرحلة لاحقة.

أولا عمل الإئتلاف:

[1] محمد أحمد عبد اللطيف محمد، **مرجع سابق**، ص ص، 61 -62.

[2] Ethiopia: Accountability Past and Present, Amnesty International April 1995 Al Index: Afr, 1995.

[3] بدون كاتب، "الأورومو :.كبرى قوميات إثيوبيا وأشدها حرمانا"، نشر بتاريخ 2016/10/7 في الموقع:
http://www.aljazeera.net/home/print/f2543b4a-bc1a-44bb-9be3-0cdcb2096083/7e37c3fb-bdff-4b12-990d-0beda2c9ae0a 12.05.2017

قادت الجبهة الشعبية الثورية للشعب الإثيوبي البلاد منذ إسقاط نظام منغستو في عام 1991، بدأت في البداية كحزب سياسي إقليمي في التيغري (جبهة تحرير شعب تيغري) ونمت لتصبح وطنية، وكان ميليس زيناوي زعيما للجبهة.

لذلك فالائتلاف أبدى رغبته وإرادته السياسية لمعالجة العديد من المشاكل الإثيوبية السابقة بما في ذلك المسائل الوطنية بشكل فعال. لذا تحرك قادتها بسرعة لملء فراغ السلطة الناجم عن انهيار نظام منغستو، وفي غضون أسابيع قليلة أنشأت حكومة انتقالية.

وقد عقد مؤتمر وطني لهذا الغرض في جويلية1991. وأسفر ذلك عن توقيع ميثاق انتقالي من ممثلي الأحزاب السياسية المختلفة[1]. وهكذا، كانت الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (**EPRDF**) لديها قبضة قوية على السلطة بالفعل في المرحلة الإنتقالية.

وقد سعى الائتلاف منذ البداية للسيطرة السياسية المباشرة على جوهر النظام الاتحادي في إثيوبيا، وهي المناطق الرئيسية الأربعة تيغراي وأمهرة وأوروميا والأقاليم الجنوبية.

فبعد تغيير السلطة في عام 1991، انتشر مقاتلو الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي في جنوب إثيوبيا، وأرسلوا أعضاء محليين للتحدث إلى مجتمعاتهم الإثنية، وتشجيعهم على ترشيح لجان محلية للسلم والأمن. وكانت هذه بمثابة إدارة انتقالية في انتظار الانتخابات، وتم تشجيع أعضائها على الانضمام إلى المنظمات المحلية الجديدة المعروفة باسم المنظمات الديمقراطية الشعبية، أو المنظمات الإنمائية المحلية[2].

وتستند الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي (**EPRDF**) إلى الإيديولوجية الماركسية اللينينية، وتشتمل على شكل من أشكال الديمقراطية "الشعبية" بدلا من الديمقراطية "الليبرالية" حيث تقدر المشاركة الجماعية على التعددية الموجه نحو الفرد، ما تسميه الجبهة "الديمقراطية الشعبية" يقوم على المشاركة الجماعية المجتمعية، والتمثيل القائم على توافق الآراء، ومع ذلك بقي جوهر الديمقراطية الثورية غامضة للمراقبين الأجانب وأعضاء المعارضة[3].

---

[1]Shimelis Kassa Kebede, **Democracy and Good Governance Post 1991 in Ethiopia**, International Journal of Political Science and Development, 2015, p177.

[2]Sarah Vaughan," Ethiopia: A Situation Analysis and Trend Assessment", Writenet independent analysis, January 2004, p 15, in: http://www.refworld.org/docid/406d299c4.html 12.05.2017

[3] Marco Bassi," Federalism and Ethnic Minorities in Ethiopia: Ideology", Territoriality, Human Rights, Policy. DADA Rivista di Antropologia post-globale, VI, n.1, Italy, June 2014, p 53, in: http://www.dadarivista.com/Singoli-articoli/2014-Giugno/02.pdf 12.05.2017

في عام 1999 حاول تيودور فستال **Theodor Vestal** أن يحدد كيف يمكن للمركزية الديمقراطية، أي أيديولوجية مصممة لنظام الحزب الواحد، أن تعمل في بيئة دستورية متعددة الأحزاب.
وأفاد فستال بأن الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي، قد بنت هيكلا داخليا موازيا للهيكل الإداري، مع وجود فروع إضافية في مختلف قطاعات الحياة المؤسسية. وهكذا وجميع المكاتب الحكومية والمؤسسات والوكالات الرئيسية جزءا من شبكة الجبهة[1].

وقد تولت الوحدات التنظيمية التابعة للجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي السيطرة على الأنشطة في الولايات الإقليمية، على جميع المستويات الإدارية.

ويتمثل الهدف السياسي الاستراتيجي للجبهة في إقامة نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب مستقر يتم فيه احترام الحقوق الإنسانية والديمقراطية للمواطنين، التي يؤيدها الدستور، واحترام المؤسسات الديمقراطية والثقافة من خلال المشاركة الشعبية التي تلت ذلك في الحياة السياسية والاقتصادية للبلد. ولقد عملت من أجل ترسيخ التضامن بين شعوب إثيوبيا من خلال احترام حقوق الشعوب وعلى أساس المساواة والعدالة.

وبما أن إثيوبيا بلد متعدد الجنسيات، فإن الطريق لتوجيه جنسياتها وشعوبها المختلفة من أجل النضال ينبغي أن يكون من خلال جبهة تتألف من منظمات متعددة الجنسيات، وليس في إطار تنظيمي للأفراد. ولأن الجبهة المكونة من منظمات متعددة الجنسيات سوف تفي بمسألتين أساسيتين:

- إن الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي كونها منظمة للدول والقوميات، فإنها تكرس احترام حقوق وقيم الدول والقوميات الإثيوبية، كما ينبغي أن تشمل المنظمات التي يتم تشكيلها على أساس الأمم والقوميات لحماية حقوق وفوائد الأمم والقوميات.

- المنظمات الوطنية هي المنظمات التي تشكلت من أجل حماية حقوق وفوائد دولهم وجنسياتهم في إطار البرنامج الديمقراطي الثوري. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإن تشكيل منظمات الأمم والقوميات التي تحكمها الأهداف الديمقراطية التي تعزز الأخوة والوحدة بين مختلف المنظمات أمر أساسي، فتشكيلها تحت جبهة ديمقراطية ثورية واحدة سيكون الخيار الأفضل لتحقيق هذا الهدف.

[1] Marco Bassi,**op.cit**.

وبالنسبة للمنظمات الوطنية / القومية التي ستلاحظ تحقيق أهداف ديمقراطية ثورية تؤكد فوائدها، وهي مستعدة للعمل بالتعاون مع الجبهة الثورية للشعب الإثيوبي الثوري للشعب الإثيوبي، ستسعى الجبهة إلى وضع إطار تنظيمي للعمل في شراكة وبصورة مشتركة، كما سيكون لها هيكل تنظيمي داعم لاستيعاب أنصار آخرين.

وينبغي للمنظمات الأعضاء أن تحقق أهدافا ديمقراطية ثورية في مناطق كل منها، وأن عليها واجب تنفيذ قرارات الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي على الصعيد الوطني. ومع ذلك، ستتاح لكل منظمة عضو في الجبهة الفرصة لمزامنة البرنامج والخطة العامة للجبهة وفقا لمناطق كل منهما، تيسير شؤونها التنظيمية الداخلية، وإرسال ممثلين إلى مختلف أجهزة الجبهة، وسيكون لهم الحق في استبدال ممثليهم عند الحاجة. وبما أن العضو قد انضم إلى الجبهة بمصلحته الخاصة، فإن حريته في الإقلاع عن الجبهة محفوظة.

غير أن الحاجة إلى الإقلاع عن العضوية تصبح فعالة بموجب المواد المنصوص عليها في هذا النظام الأساسي. كما أن جميع أعضاء الجبهة تمتع بنفس الحقوق والالتزامات، لهم الحق في التشاور على قدم المساواة بشأن القضايا المشتركة، والمشاركة في عمليات صنع القرار والتمثيل على قدم المساواة في قيادة الجبهة[1].

لكن برزت العلاقة المتوترة بين الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي وجبهة تحرير أورومو وقد قاطعت انتخابات 1992، وغادرت الحكومة الانتقالية في وقت لاحق وحملت السلاح ضد جبهة تحرير تيغري الشعبية / الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي.

وقد أعربت الجبهة عن عدم رضاها عن رغبة المجموعة القيادية في احتكار العملية السياسية وإجراء الانتخابات، وأكدت مطالبتها باستقلال شعوب أورومو "المستعمرة". فإقليم الأورومو يمثل أكبر وأغنى منطقة في الاتحاد كما توجد في وسط العاصمة أديس أبابا، فلم يكن أمام جبهة تحرير تيغري الشعبية / الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي أي خيار سوى تهدئة التوترات العرقية والمطالب الإقليمية من أجل تجنب انهيار إثيوبيا.

ومن خلال الاعتراف بالصراع العرقي على أنه واقع، فإن الحكومة كانت قد اتهمت بتنفيذ نفس السياسات القمعية مثل الأنظمة السابقة.

[1]Christoph Van der Beken, **Federalism and the Accommodation of Ethnic Diversity: The Case of Ethiopia**, Proceedings of the 3rd European Conference on African Studies, Belgique Ghent University Academy, 2009, p14.

وهذا قد يفسر جزئيا السبب في أن الخطاب العرقي قد خفف من منتصف التسعينات فصاعدا، من أجل الحفاظ على وحدة الإقليم التي لا تزال هشة، وتحسين الإمكانيات الاقتصادية في بلد كان لا بد من إعادة بنائه[1].

المبحث الرابع: انعكاسات السياسات المتبعة على أمن واستقرار إثيوبيا

إن إتباع سياسة ما فيما يتعلق بالجانب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ينجر عنه انعكاسات قد إيجابية أو سلبية التي تقود هذه الأخيرة إلى زعزعة أمن واستقرار الدولة، لذا فقد قامت الحكومة الإثيوبية منذ سنوات بانتهاج سياسات المراد منها تحقيق التنمية والاستقرار السياسي داخل إثيوبيا بعدما عانت لسنوات من القمع والاضطهاد الممارسة ضد مختلف أفراد المجتمع الإثيوبي، وتتمثل أهم الانعكاسات في:

المطلب الأول: على المستوى السياسي

عندما استولت الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي على سلطة الدولة في عام 1991، كانت إثيوبيا في قبضة الصراع العنيف المتعدد، الذي هدد بتمزيق البلد. وقد نجحت التنازلات الجذرية التي قدمها النظام الجديد في جلب جميع الأطراف المتحاربة تقريبا إلى طاولة المفاوضات، وحصلت على فترة من النعمة تعزز فيها سيطرتها على جهاز الدولة وتطلق عملية الإصلاح الدستوري والسياسي.

ولقد شهدت إثيوبيا بعد بضع سنوات من تولي الجبهة الحكم ظهور الصراعات مرة أخرى، وبعضها القديم، وبعض جديد. وبالمقارنة مع الماضي القريب، فإن شدته منخفضة، وفي كثير من الحالات يكون زائدا. وهو لا يشكل تهديدا خطيرا في الوقت الراهن للنظام أو للدولة. إلا أن احتوائه يتطلب وجودا عسكريا قويا في بعض المناطق ويستهلك موارد شحيحة.

وفي الوقت نفسه، فإنه يخلق جوا من انعدام الأمن وعدم الاستقرار، مما يعيق التنمية في المناطق التي هي في أشد الحاجة إليها. والأهم من ذلك كله، أنه يمثل تهديدا مدمرا لحقوق السكان المعنيين أو المحاصرين في الصراعات[2].

ويمكن تصنيف الصراعات المستمرة في إثيوبيا اليوم إلى ثلاثة أنواع رئيسية. في المناطق متعددة الإثنيات في الجنوب يبدو أنه قد انتشر في ظل الفيدرالية الإثنية، وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال الصراع على مستوى منخفض فيما يخص السيطرة على الدولة، من قبل عدد من المعارضين للنظام السياسي،

[1] Jean Nicolas Bach, EPRDF's Nation- Building: Tinkering With convictions and pragmatism, Cadernos de Estudos Africanos, 27, 2014, pp, 112-113.
[2] Sarah Vaughan, Op. cit, pp, 27-28.

على الرغم من أن تغيير النظام بدأ من داخل السكان، تحولت علاقات السلطة إلى التسلسل الهرمي الجديد الذي يمكن أن تتسم السياسة من أعلى إلى أسفل.

وقد مارست الحكومة الاتحادية سيطرة متزايدة على المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي، مما استبعد السكان المحليين من المشاركة السياسية. وقد تكون السيطرة المكثفة ضرورية لأمن الدولة. ومع ذلك، فإنه يزيد من تآكل الثقة في الحكومة وإبعاد السكان المحليين عن السياسة. ولذلك، وصف كيلر إثيوبيا بأنها اتحاد "متحد"، بعد تمييز ألفرد ستيبان عن "عقد معا" والاتحادات "المشتركة. في البداية، كان الاتحاد الإثيوبي يهدف إلى عقد المجموعات الإثنية المختلفة معا. ولكن في الوقت الحاضر، تتمتع الدولة المركزية بسلطة تحديد أي مجموعة إثنية لها الحق في إدارة سليمة[1].

ويمكن وصف النظام السياسي في إثيوبيا بأنه يخضع لحزب واحد مهيمن، وهو أمر يثير مجموعة من الأسئلة حول طبيعة الديمقراطية الناشئة في إثيوبيا. فعلى سبيل المثال، من أصل 547 مقعدا في مجلس النواب الشعبي، تمتلك الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي 546 مقعدا. ولا تزال أحزاب المعارضة ضعيفة للغاية من حيث الحجم والقدرات التنظيمية والموارد المادية والبشرية[2].

ففي الخطاب السياسي في إثيوبيا، هناك خطان متعارضان للحجج حول ضرورة الفيدرالية الإثنية، ويعارض سطر واحد من الحجج الفيدرالية الإثنية على أساس أنه قد يؤدي إلى نشوب نزاع بين الطوائف العرقية وتمزق البلد.

فعلى سبيل المثال: يرى والي إنغيدايهو أن السياسة الإثنية القائمة في إثيوبيا تعزز الصراعات والتنافس بين العديد من المجتمعات الثقافية، وبالتالي فإنها تضعف أي احتمال لإحلال السلام الدائم والاستقرار السياسي[3]. كما يدعي دانيال كيندي أن الفيدرالية الإثنية ستمنع إمكانية إقامة اقتصاد وطني مزدهر من خلال الحد من حركة العمالة ورأس المال[4].

وعلى النقيض من ذلك، يرى **إندرياس إيشيت** أن الفيدرالية الإثنية هي الوسيلة المؤسساتية المثلى، أي فعالة وممكنة ومسموح بها إثنيا للانتقال إلى الحكم الديمقراطي في إثيوبيا، لأنها لا تسمح فقط بحرية التعبير من قبل الجماعات الإثنية - اللغوية لهوياتها الجماعية وذات طابعها الخاص بل يضمن

[1] Marijike Frank, **Effect of Ethnic Federalism in Ethiopia, Holding Together or Splitting Apart?,** Institute Guadalajara, Ethnicity, Diversity and Democracy, EDC Project, 2009, p 10.
[2] Sarah, Vaughan. **Op. cit**, p19.
[3] Walle Engedayehu, Ethiopia: Democracy and the Politics of Ethnicity**,** (1993) 2 Africa Today 30.
[4] Daniel Kendie, **Which way the Horn of Africa: Disintegration or Confederation**, Paper presented at the 6th MSU Conference on North-East Africa, April 23-25, 1992) 165.

أيضا تمثيلهم ومشاركتهم في عملية الحكم، ومن ثم فهو أفضل الوسائل التأسيسية القابلة للتطبيق للديمقراطية في إثيوبيا[1].

هناك اختلافان هامان في البرنامج السياسي بين الجبهة الثورية للشعب الإثيوبي الثو ومعظم المعارضة حول قضايا حيازة الأراضي، والفيدرالية الإثنية السابقة على حق الانفصال. وفي حين أن معظم أحزاب المعارضة تتفق على التزامها بالملكية الخاصة للأراضي، فإن هناك اتفاقا ضئيلا على الفيدرالية بين المنظمات الإثنية الإثيوبية (فإن جبهة تحرير أورومو، على سبيل المثال، لا تعترض على إدراج الانفصال، بل إلى أن الأوروميون لم "يسمح لها" بممارسة الحق)[2].

وعلى الرغم من أن الاتحاد الإثني يهدف إلى تحقيق مراسلات بين الحدود الإثنية والحدود الإقليمية، فمن الواضح أنه من الناحية العملية لا يمكن أبدا أن يحدث تداخل كامل. ويصدق ذلك بوجه خاص في إثيوبيا مع تقاليدها الطويلة في الهجرة الداخلية وإعادة توطين الجماعات الإثنية.

سبق أن ذكرنا أن ست دول فقط من أصل تسع دول إقليمية في إثيوبيا تسيطر عليها مجموعة معينة. من ثم فإن ست ولايات هي الولايات إثنية توفر محفلا للمجموعات الإثنية الاسمية لممارسة مختلف جوانب حقها في تقرير المصير، على النحو الوارد في المادة 39.

وهذا يعني أن الغالبية العظمى من المجموعات الإثنية ال80 في إثيوبيا لا تسيطر، ولكنها تشكل أقلية في إحدى الولايات الإثنية الست، فإن مصطلح "الأقلية الإثنية" يستخدم بالتالي للجماعات الإثنية التي لا تسيطر على الدولة الإقليمية التي يعيشون فيها. وبالتالي، فإن أفراد المجموعات الإثنية الستة الذين يعيشون خارج "ولاياتهم الإقليمية" (مثل أمهارا الذين يعيشون في منطقة أوروميا) يعتبرون أيضا أقليات إثنية.

وهذا يدل على أن جميع الولايات، لها أقليات إثنية. ومن ثم، فإن نجاح الفيدرالية الإثيوبية يجب أن يقاس أيضا بتحقيقها للوحدة في التنوع على الصعيد الإقليمي، الذي سيعتمد على قدرة الأقليات الإثنية على حماية حقوقها.

أما بالنسبة للمجموعات الإثنية التي ليس لها منطقتها، تشكل المناطق التسعة الحالية للاتحاد الإطار الذي يجب أن تمارس من خلاله حقوقها. ومع ذلك، ينبغي ألا يؤدي ذلك إلى إغفال أن الدستور الاتحادي يقدم هذه المجموعات الإثنية إمكانيتين لإنشاء كيانهما الإقليمي داخل الاتحاد أو خارجه. ويمكن أن يتكرر أنه وفقا للمادة 39 من الدستور، لجميع الدول والقوميات والشعوب الحق في الانفصال عن الاتحاد. وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 47 على أن لجميع الدول والقوميات والشعوب التي ليس لها منطقتها بعد الحق في إقامة منطقتها.

[1] Andreas Eshete, 'Making ethnic Federalism' (Paper presented at the Constitution-Making Conference, South Africa, May 1997) 17-19.
[2] Sarah. Op. cit

ولكن وكما أشير إليه أعلاه، فإن السياق السياسي ليس مواتيا تماما لممارسة الحق في الانفصال. كما أنه لا يفضي إلى إنشاء دول إقليمية جديدة. على سبيل المثال، عندما طلب سيداما (مجموعة عرقية في المنطقة الجنوبية) إنشاء دولتهم الإقليمية، رفضت الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي[1]. وقاوم الحزب الحاكم بنفس القدر طلبا مماثلا من بيرتا (إحدى المجموعات العرقية التي تعيش في بني شنغول - غوموز)، خشية أن يؤدي قبول هذا الطلب إلى مطالب مماثلة من جماعات إثنية أخرى[2].هكذا نرى مرة أخرى أن الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي الثوري ليست على استعداد لقبول العواقب الكاملة لتركيز الدستور على الحقوق الإثنية. ويقال إن الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي تشاطر اليوم الرأي اللينيني الذي يرى منح حق تقرير المصير كاستراتيجية لتحقيق الوحدة وليس كغاية في حد ذاتها[3]. ويبدو أن البيان التالي الذي أدلى به ميليس زيناوي، رئيس الوزراء ورئيس الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي، يؤكد ذلك: " "ليس هناك طريقة للانفصال يمكن أن يحدث صباح غرامة ببساطة لأن الحق هو المجسد في الدستور. في الواقع، تم وضع شرط الانفصال في الدستور من أجل تجنب مثل هذا الاحتمال "[4].

وعلاوة على ذلك، قبل بضع سنوات، كانت هناك مؤشرات قوية على أن الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي في طريقها إلى الإصلاح من تحالف مكون من أربعة من الأحزاب العرقية في حزب سياسي واحد مع أربعة فروع إقليمية. والواقع أن الجبهة الديمقراطية الشعبية الإثيوبية الجنوبية، الحزب الحاكم في الدولة الجنوبية، التي كانت في السابق تحالف يضم 20 حزبا من أصل عرقي، اندمجت في حزب سياسي واحد في أيلول / سبتمبر 2003. وهذا لا يعني أن الأحكام الدستورية التي تمنح جميع المجموعات العرقية الحق في الانفصال أو الحق في منطقتها هي حكم حكيمة، ولكن هذه هي نتيجة للدستور لا يميز بين الفئات الثلاث للأمم والقوميات والشعوب.

ومن ثم ستكون الحجة هي أن الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي يجب أن تقبل تنفيذ حقوق المجموعات العرقية المدرجة في الدستور، ولكن يجب مراجعة الدستور بطريقة تمنح حقوقا مختلفة

[1]Lovise Aalen, **Institutionalising the politics of ethnicity – Actors, powers and mobilisation in southern Ethiopia under ethnic federalism**,Oslo: University of Oslo PhD thesis, 2008, p. 164.
[2] Christophe Van der Beken **Op. cit**, p18.
[3] Sarah Vaughan, **Ethnicity and Power in Ethiopia**, Edinburgh: The University of Edinburgh PhD thesis, 2003), p. 171.
[4] Jon Abbink, **Ethnicity and Conflict Generation in Ethiopia: Some Problems and Prospects of Ethno-Regional Federalism**, Journal of Contemporary African Studies, Vol. 24, Nr. 3 ,2006, p. 394.

للفئات الثلاث للدول والقوميات والشعوب. وبعبارة ملموسة، يمكن أن يعني ذلك أن الحق في أن ينفصل وأن يقتصر الحق في إنشاء منطقة منفصلة على مجموعات إثنية معينة[1].

المطلب الثاني: على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

لقد خطت الدولة الإثيوبية خطوات كبيرة في سبيل تعزيز الاقتصاد الوطني وتطويره مما جعلها تصنف من أسرع الاقتصاديات نموا في القارة الإفريقية، لذا تمكنت الحكومة خلال السنوات القليلة الماضية من ضمان مستويات عالية من التقدم الاقتصادي الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى دعم المانحين الدوليين والاستثمار الاجنبي، ولكنها في المقابل تواجه تزايد الخلافات الداخلية بسبب الحرمان وانعدام المرافق الضرورية لتلبية الحاجيات اليومية. لذلك لابد من إستناد السياسات التنموية الوطنية إلى عوامل تعزيز الحلقة الحميدة للتنمية الريفية والحضرية[2].

بالرغم من استفاد العديد من الإثيوبيين من التحديث الاقتصادي إلا أن الكثير منهم يشعر بالإستبعاد من الفرص والموارد التي تواصل الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي السيطرة عليها. وتتطلب شرائح الطبقة الوسطى الحضرية والخاصة على وجه الخصوص مزيدا من القدرة على صنع القرار[3].

فقد كانت أول النتائج السياسية المهمة فيما يتعلق بالتنمية الحضرية في إثيوبيا اللامركزية، وبالتالي النقل التدريجي للسلطة والموارد من الحكومة المركزية إلى مستويات أدنى من الحكومة المحلية مثل المقاطعات والبلديات لخلق مزيد من الفرص للموطنين وللمشاركة المجتمع مما يؤدي إلى تحسين الخدمات[4].

إلا أن إنتهج الحكومة في تسيير شؤون كل إقليم إلى اللامركزية أدت إلى تخلف بعض المناطق عن غيرها في أنشطة الحكومة ووظائفها. وقد أظهرت المناطق الناشئة، وهي غامبيلا، وبنيشانغول - غوموز، وعفار، والصومالي، ثغرات في القدرة على استخدام الميزانية والتخطيط وتنفيذ الأنشطة الإنمائية. ويرجع إلى وجود هياكل محدودة، في حين تكون متاحة إلى حد كبير في مناطق أخرى. وقد دفع ذلك إلى التعاون فيما بين الأقاليم في تنفيذ المهام اللامركزية؛ والتعاون بين منطقتي تيغراي وعفر، ومناطق أمهرة وعفار، وغامبيلا هي أمثلة على ذلك[5].

---

[1] Christophe Van der Beken, **Op. cit**, p19.
[2] Alok Tiwari and Samson Kasshun**. Op. cit**, p65.
[3] Ethiopia : Ethnic Federalism and its Discontents, Crisis Group African Report N°153, Bruxelles, 4 Septemder 2009, p1, in: https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/153-ethiopia-ethnic-federalism-and-its-discontents.pdf 10.05.2017.
[4] Alok, Tiwari and Samson Kasshun, **Op. cit**, p72.
[5] Jin Sang lee, **The Process of Decentralisation in Ethiopia since 1991: Issues on Improving Efficiency**, Korea Review of International Studies, p5.

نستخلص مما سبق أن إثيوبيا قد مرت بمرحلة مهمة في تاريخها المعاصر، حيث عرفت تطبيق آليات مؤسساتية وسياسات تنموية من أجل تخطي الأزمات التي تواجهها في ظل مجتمع تعددي إثني في زيادة مستمرة وإنجاح عملية إقامة دولة تجمع مختلف الجماعات تحت غطاء المصلحة الوطنية، ففي عام 1991 تم الانقلاب على الحكم السابق لمنغستو، الذي امتازت فترة حكمه بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في حق الشعب الإثيوبي ما أدى إلى ظهور العديد من الحركات التحررية منها جبهة تحرير التيغراي والأورومو التي طالبت بالانفصال والتخلص من الحكم الاستبدادي، لكن فيما بعد توحدت مع مختلف النخب السياسية بالإضافة إلى الفلاحين وجل سكان ضد حكمه واستطاعت إسقاطه. بعدها تم إنشاء حكومة انتقالية التي تألفت من النخب السياسية التي تنتمي إلى الجماعات الإثنية الرئيسية في إثيوبيا، وقد شهدت المرحلة تبني العدالة الانتقالية التي تعد منهجا شاملا لإعادة البناء الاجتماعي وإقامة وتفعيل مؤسسات الدولة، لذلك أنشئت مكتب خاص يُعنى بملاحقة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان خلال فترة حكم منغستو، حيث يتم إخضاع الأشخاص المتهمين للمحاكمة في إطار تحقيق العدالة وإعطاء ضحايا حقهم، ومحاولة تخطي المرحلة السابقة والمضي نحو تكوين دولة تحتضن كل أفرادها.

كما عرفت المرحلة الانتقالية ما بين 1991 و 1994 مناقشات بشأن صياغة دستور يضمن الحقوق والحريات لكافة الجماعات الإثنية وإقامة نظام سياسي يكفل المشاركة السياسية للجميع، حيث تم اعتماد الفيدرالية كآلية لتسوية إشكال كبير يخص الجماعات التي التنوع الإثني وبالتالي تبني اللامركزية السياسية في تسيير البلاد ومنح الحكم الذاتي للولايات المكونة للاتحاد، حيث لكل ولاية حكومة محلية تقوم بتسيير شؤونها وفق دستورها الخاص، وبالتالي خلق نموذج توافقي (ديمقراطية توافقية) وتكاملي يستند على تقاسم السلطة بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، مما يضمن الاستقرار السياسي الذي حقق نتيجة لتحالف الأحزاب الرئيسية تحت اسم الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي، والتي استطاعت حمل لواء التغيير وإقامة دولة قومية واحدة تضم جميع الإثنيات الموجودة، وتعد جبهة تحرير التيغراي النواة الرئيسية لتشكيل هذا التحالف إلى جانب أمهارا الوطنية الديمقراطية، ومنظمة أورومو الديمقراطية الشعبية والجبهة الشعبية الديمقراطية الإثيوبية الجنوبية وبالتالي ضمان أغلبية في مجلس النواب لحل مشاكل الإثنيات التي تمثلها بعيدا عن الابتزازات والأحقاد السياسية، وإلى جانب ذلك وفي إطار تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تبنت الحكومة الإثيوبية سياسات تنموية في جميع القطاعات وعلى كافة الأصعدة للارتقاء بالفرد سعيا منها لتقديم الخدمات الضرورية وتوفير الإمكانيات اللازمة من أجل المحافظة على وحدة إثيوبيا ومنع نشوب خلافات التي من شانها إعاقة العملية التنموية والسياسية في البلاد وتفتيت و تفكيك الدولة.

خاتمة:

بعد التطرق إلى كافة العناصر ذات الصلة بموضوع الدراسة، وبناءا على الإشكال والتساؤلات الفرعية المطروحة في المقدمة، فإننا توصلنا في النهاية إلى العديد من النتائج التي قد تقدم حلول جديدة غير متناولة في دراسات سابقة لها صلة بموضوع دراستنا. وفي الآتي تلخيص لاهم نتائج الدراسة:

-من خلال الدراسة نخلص إلى أن عامل التنوع الإثني في حد ذاته ظاهرة متواجدة بأي مجتمع من المجتمعات، وقد أدركنا ما مدى صعوبة بل استحالة وجود مجتمع يخلو من ميزة التعدد والتنوع سواء العرقي أم اللغوي أو الديني.

- بالرغم من طرح العديد من الآليات والسياسات كنماذج جاهزة للتطبيق على المستوى النظري والأكاديمي إلا انه هناك صعوبة إسقاطها على الواقع، لأن الاعتماد على نوع واحد دون آخر يعتبر قاصرا، إلى جانب انعدام وجود آليات مناسبة يمكن تعميمها على كافة الدول نظرا لاختلاف الظروف الزمانية والمكانية لكل دولة، بالإضافة إلى اختلاف التركيبة المجتمعية الموجودة داخلها.

-تركيبة المجتمع الإثيوبي إثنية محضة، يعتبر مجتمعا تعدديا بامتياز، الإثنية تشكل عصب المجتمع الإثيوبي.

-نستنتج بأن آلية إدارة التنوع مصحوبة باستراتيجيات لتسوية المشاكل والأزمات من قبل السلطة السياسية الحاكمة، هي التي تحدد دور بعد متغير التنوع الإثني في تحقيق وحدة واستقرار أي مجتمع بصفة عامة والمجتمع الإثيوبي باعتباره وحدة الدراسة بصفة خاصة.

-بالنظر إلى التسلسل التاريخي لنظام الحكم لاحظنا العديد من المحاولات المتواصلة لإيجاد صيغة للحكم في إثيوبيا قبل تطبيق النظام الفدرالي بدت ظاهريا تسعى لاستيعاب الجماعات.

-تمثلت مطالب الجماعات الإثنية في إثيوبيا بين مطالب اندماجية ليس الهدف منها الانفصال عن الدولة "مطالب متعلقة بالاعتراف بالمساواة بالعدالة بشكل السياسات كالمطالبة بالحقوق السياسية والمدنية" ومطالب انفصالية الهدف منها الاستقلال عن إثيوبيا وتكوني دول جديدة، "مطالب غلبا ما أرهقت كيان الدولة وهددت وحدويتها".

-قامت السلطات الحاكمة من أجل المحافظة على إثيوبيا باستعمال درجات عالية من العنف، حيث قوبلت مطالب الجماعات عبر فترات زمنية مختلفة بالحرمان والقمع والقوة.

- استعملت إثيوبيا أسلوب التضليل وتشتيت المعارضة عن القضايا الجوهرية، عبر سياسة الإلهاء بتفويضها لمؤسسات ومنظمات هي في الأصل تابعة لها.

-حرصت إثيوبيا على **إدارة التعددية الإثنية** بانتهاج توليفة مركبة مزج بين الآليات الاستيعابية تقاسم السلطة... والقوانين القسرية فرض السيطرة بإتباع سياسات عديدة... (مع العلم بأن الأنظمة السابقة التي عرفتها إثيوبيا اعتمدت على القمع والاضطهاد ضد مختلف الجماعات الإثنية التي تفوق 80 جماعة إثنية تختلف عن بعضها البعض) مصحوبة **بسياسات تسوية للخلاف** سياسات وآليات تمكنها من إزالة الخلافات الإثنية، ويمكن إبراز أهم الآليات والسياسات المتبعة من طرف الحكومة على النحو التالي:

*انتهاج سياسات تساوميه تهدف إلى دمج وصهر مختلف الجماعات الإثنية داخل الدولة مع مراعاة خصوصية كل جماعة من خلال الاعتراف بالتنوع الموجود في إثيوبيا، على عكس الانظمة السابقة التي حاولت فرض ثقافة وهوية واحدة للجماعة الحاكمة على باقي الجماعات الاخرى.

*تمت تلبية أهم المطالب التي تسعى الجماعات لتحقيقها، الإدماج السلمي لمختلف الجماعات الإثنية واحتوائها داخل كيان واحد عن طريق الاستيعاب المؤسساتي بفتح المجال للمشاركة في السلطة وكذا الاعتراف بهم بمذاهبهم وبمعتقداتهم.

*انتهاج آليات قسرية كالإبادة، الترحيل أو التهجير القسري وإعادة التوطين التي تتم في إطار التنمية الحضرية ومحاولة تحقيق الأمن الغذائي للسكان الذين يقطنون في مناطق تنعدم فيها الحاجيات الضرورية، إضافة إلى استغلالها الأراضي للاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى اللجوء إلى الاعتقالات في حق معارضي النظام الذين تراهم تهديدا صريحا لاستقرار السياسي.

-لا يخفى على أي باحث مهتم بالشأن الإثيوبي مدى أهمية دستور 1995 والتغييرات التي أدخلها على الدولة، وكيف أثر إيجابا على تحسين الوضع الأمني وتحسين الوضع المعيشي والتنموي نسبيا عبر الأقاليم بصفة عامة والشمالية بصفة خاصة.

-اعتماد الحكومة على مكتب المدعي العام المكلف بالتحقيق في الانتهاكات والجرائم التي ارتكبت خلال فترة حكم منغستو في محاولة لإحلال العدالة وتقديم الجناة أمام المحاكم **للمسألة**، سعيا منها لقلب صفحة الماضي والتطلع للمستقبل من خلال إصلاح مؤسساتي وتفعيل دورها لصالح الخدمة العامة

*تطبيق آلية الفيدرالية من أجل بناء دولة وطنية تحوي كل التعدديات، والتخلص من هاجس المطالب الانفصالية

-خلق **نموذج توافقي** وتكاملي لتقاسم السلطة واعتماد اللامركزية في تسيير البلاد.

*تصنف الجماعات الإثنية في إثيوبيا على أساس عرقي إثني مذهبي، مراعاة لذلك تم تقسيم البلاد إلى تسعى مقاطعات.

*إتباع سياسة ائتلافية من خلال عقد تحالف مع أهم القوى السياسية ذات الانتماءات الإثنية الموجودة في إثيوبيا (جبهة تحرير التيغراي، الحركة الديمقراطية الإثيوبية، ومنظمة أورومو الديمقراطية الشعبية، الجبهة الشعبية الديمقراطية الإثيوبية الجنوبية) تحت اسم الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي، من أجل خلق قاعدة سياسية مشتركة وواسعة تضم أهم الجماعات الإثنية المؤثرة في البلاد تحت غطاء الوحدة الوطنية

- احتكار السلطة من طرف الحزب الحاكم منذ 25 سنة، في ظل تقييد نشاط المعارضة.

*إن النموذج الإثيوبي لإدارة التعدد الإثني كان إلى حد ما ناجح من خلال امتصاصه لمختلف الصراعات العنيفة مقارنة بما كان يحدث سابقا، لذلك فبناء مجتمع سياسي يتمثل في إطار دولة قومية يتجانس فيها العنصر البشري على النحو الذي يهيأ لترسيخ الوحدة الوطنية بين أفراده، كما تعد إطار فعالا وواقيا لبروز ظاهرة التعددية الإثنية.

نتيجة عامة:

انطلاقا من النقاط السالفة الذكر نصل إلى أن النموذج الذي قمنا بإسقاطه على دولة إثيوبيا استطاع ان يقدم تفسيرا لمجريات الأحداث داخل إثيوبيا، حيث من خلاله تمكنا من تحليل الأسباب الخلفية وراء تمرد الجماعات الإثنية وبروز مطالبها للعلن، ومجمل السياسات التي طبقتها إثيوبيا ضد هذه الأخيرة.

لا شك في أن النموذج الإثيوبي في عملية الإدارة والتسوية لا يعد مثاليا، أو قابلا للتعميم، نتيجة السلبيات التي تحسب عليه، إلا أنه أثبت نجاعته في الحفاظ على الدولة والسيطرة على الأوضاع في كل مرة من خلال الأليات والاستراتيجيات التي يقوم بها ويطبقها لمواجهة جل التهديدات من المعارضين للنظام وسياساته

آفاق البحث:

تتمثل في اقتراحنا في استعمال الإدارة والتسوية في إثيوبيا، من أجل تحليل نوع من التوترات والأزمات التي تحدث داخل الدول خاصة المتنوعة عرقيا والتي لا تصل إلى مرحلة نزاع، لأنه تم ضبطها ومنعها من الوصول إلى مرحلة تصعيد.

قائمة المراجع والمصادر:

قائمة المراجع و المصادر

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1- (أحمد ولد داده وآخرون،**الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

2- إبراهيم سعد الدين، **الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي**، د ط، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 1994.

3- إبراهيم سعد الدين، **تأملات في مسألة الأقليات**، د ط، الكويت: دار سعاد الصباح، 1992.

4- أبو العينين محمود ، **إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا**، ط1، ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، 2008.

5- أر سموك ديفيد، **خاتمة في حوار الأديان وبناء السلام**، د ط، واشنطن: طباعة معهد السلام الأمريكي، 2002.

6- أندرو رينالدزوين وآخرون، **أشكال النظم الانتخابية**،(ترجمة) أيمن أيوب، د ط، ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،2002.

7- الحصري ساطع، *ماهي* **القومية**، د ط، بيروت: دار العلم للملايين، 1963

8- الجنحاني الحبيب، **المجتمع المدني وأبعاده الفكرية**،ط1، دمشق: دار الفكر، 2003.

9- الشامي صلاح الدين، **الدولة: دراسة في الجغرافيا السياسية**، مصر:منشأة المعارف، 2001.

10-الطيب هايدي، **تجربة العدالة الإنتقالية في إفريقيا**، ط1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016.

11- الظاهر نعيم ابراهيم، **إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي**، الأردن:عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2010.

12- المختار مطيع، **القانون العام: مفاهيم ومؤسسات**، ط1، الرباط: دار القلم للطباعة والنشر، 2007.

13- المناف كاظم، جميل. *القيادة والأزمة الحضارية*، د ط، بغداد، دار الرشيد، 1980.

14- بدوي طه محمد، **النظرية السياسية – النظرية العامة للمعرفة السياسية**، د ط، الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، 1991 .

15- براهن آدو ، **تاريخ إفريقيا العام – إفريقيا في ظل السيطرة الإستعمارية 1880 – 1935-**، المجلد السابع، اللجنة العلمية الدولية للتحرير.

16-بريلو مارسيل، **علم السياسة**، منشورات عويدات، ط3، بيروت: 1993.

17-بغدادي عبد السلام إبراهيم، **البعد الإيجابي في العلاقات العربية – الإفريقية والتعددية الإثنية كرابط ثقافي**، ط1،بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

18- بغدادي عبد السلام إبراهيم، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، د ط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

19- بغدادي، عبد السلام إبراهيم، **الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في إفريقيا**، سلسلة أطروحات دكتوراه، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

20- بنيوبأحمد شوقي، **العدالة الإنتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب**، *حلقة نقاشية*،د ط، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

21- بيليس جون و سميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**،(ترجمة) مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

22- جورج أندرسون، **مقدمة عن الفدرالية ماهي الفدرالية؟ وكيف تنجح حول العالم؟**،(ترجمة) مها تكلا، وكالة التنمية الدولية الكندية (cida)، منتدى الأنظمة الفدرالية، 2008.

23- حافظ صلاح الدين، **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي**، د ط، الكويت: عالم المعرفة، 1982.

24- حريق إليا، **الثورة الإثنية والاندماج السياسي في الشرق الأوسط**، بيروت: دار الساقي، 1998.

25- حمدان جمال، **شخصية مصر: دارسة في عبقرية المكان**، ج2، د ط، القاهرة: عالم الكتب، 1981.

26- حيدر إبراهيم و علي ميلاد حنا،**أزمة الأقليات في الوطن العربي**، د ط، دمشق: دار الفكر، 2002.

27- خليفة الفهداوي فهمي، **السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل**، دط، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2002.

28- خليفة عبد الرحمن، **إيديولوجيا الصراع السياسي**، د ط، القاهرة: دار المعرفة الجديدة، 1999.

29- دايموند لاري، **الديمقراطية: تطورها وسبل تعزيزها**،(ترجمة) فوزية ناجي و جاسم الدفاعي، د ط، بغداد: دار مأمون للترجمة والنشر، 2005.

30- ديلويي هيوا حاجي، **الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية**، ط1، أربيل: مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2008.

31- روبرت جير تيد، **لماذا يتمرد البشر؟**،(ترجمة) مركز الخليج للأبحاث، ط2، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2003.

32- روبرت جار تيدر، **أقليات في خطر**، (ترجمة) عبد الحكيم جدي و الشامي سامية، د ط، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994.

33- روبرتسون جيمس ، **السودان من الحكم البريطاني إلى فجر الاستقلال**، (ترجمة) عابدين الخاجي، د ط، بيروت: دار الجيل، 1996.

34- رينوفان بيير وباتيستدوروزيل جان، **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية**، (ترجمة) فايز كم نقش، ط3، بيروت-باريس: منشورات عويدات، 1989.

35- زايد أحمد، **الدولة: دراسة ف علم الإجتماع**، القاهرة: مكتبة النصر،2002 .

36- سافيدان باتريك، **الدولة والتعدد الثقافي**،(ترجمة)، مصطفى الحسوني، د ط، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2011.

37- سبيلا محمد، **الأسس الفكرية لثقافة حقوق الإنسان**، ط1، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2010.

38- سعودي عبد الغني محمد، **قضايا إفريقية**، د ط، الكويت، عالم المعرفة، 1980.

39- شلبي علاء، **العدالة الإنتقالية في السياقات العربية**،ط1، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، 2013.

40- طرابلسي نور و علي أحمد، **النزاع الصومالي الإثيوبي**، د ط، القاهرة: مطبعة أطلس، 1987.

41- عاشور مهدي محمد، **التعددية الإثنية: إدارة الصراعات واستراتجيات التسوية**. د ط، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية،2002.

42- عباس عبد الرزاق، **الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية**، د ط، بغداد، مطبعة اسعد.

43- عبدلي يونس موسى، **إثيوبيا بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل**، الصومال: مركز مقديشو للبحوث والدراسات، 2006.

44- علي عبد الخفاف، **جغرافية السكان أسس عامة**، د ط، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

45- عواجي غالب بن علي، **المذاهب الفكرية ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها**، ط1، جدة: المكتبة العصرية الذهبية،2006.

46- عودة عبد الملك، **إفريقيا تتحول: كلام في الديمقراطية**، د ط، القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، 2010.

47- فليجة أحمد نجم الدين، **أفريقيا دراسة عامة وإقليمية**، د ط، بغداد: مؤسسة شباب الجامعة.

48- قيلي محمد مكاوي بهاء الدين،**تسوية النزاعات في السودان – نيفاشا نموذجا -**، د ط، السودان: مركز الراصد للدراسات، 2006.

49- كلارك جون، **جغرافية السكان**،(ترجمة) محمد شوقي، د ط، الرياض: دار المريخ، 1984.

50- لطفي وفاء، **التعددية المجتمعية**، مركز المشرق العربي للدراسات الحضارية والإسترتيجية، القاهرة: 2012 .

51- لو أمباي، **إشكالية السلطة في إفريقيا-مع التطبيق على نيجيريا -**، د ط، الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية،1998.

52- لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**،(ترجمة) محمد بن احمد مفتي و محمد السيد سليم، ط1،الرياض: عمادة شؤون المكتبات بجامعةالملك سعود،1989.

54- ليبهارت أرنت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، (ترجمة) حسني زينه، ط1، بغداد-بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، ط1، 2006.

55- محمد أبو عيانة فتحي، **جغرافيا أفريقيا**، د ط، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1987. 56- محمد العزاوي دهام،**الأقليات والأمن القومي العربي**، د ط، عمان: مؤسسة وائل للنشر، 2003.

57- محمد جبر السيد، **المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الإسلامية**، د ط، الإسكندرية: منشأة دار المعارف، 1990.

57- محمد عبد اللطيف و محمد أحمد، **التطور السياسي لجبهة تحرير أورومو**، ط1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.

58- محمود حسن عبد الرحمن، **الإسلام في شرق إفريقيا من القرن 18 إلى القرن** *20*، ط1، بيروت: مركز الوحدة العربية، 2011.

59- مزروعي علي و تايدي مايكل، **القومية والدول الجديدة في إفريقية (من حوالي 1935 إلى الوقت الحاضر)**،(ترجمة) شاكر نصيف لطيف، ج2، ط1، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1990.

60- مسعد عبد المنعم نيفين، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، ط1، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1988.

61- مصطفى كامل، **قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث**، د ط، القاهرة: بروفيشنال للإعلام والنشر، 1986.

62- مقلد إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، ط4، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1985.

63- ملخص كتاب لـ: بيتروبد، **العرق والطبيعة والثقافة: من منظور أنتروبولوجي**، بلوتو، لندن:2002.

64- مهدي إحسان ، **مبادئ القانون الدولي العام في السلم والحرب**،دمشق: دار الجليل للطباعة و النشر، 1984.

65- مولود عمر محمد، **الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق**، بغداد: مؤسسة موكدياني للطباعة والنشر، 2003 .

66- نصر الدين إبراهيم أحمد و محمود رأفت إجلال، **القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية**، د ط، القاهرة، دار النهضة العربية، 1985.

67- نصر الدين، إبراهيم أحمد، **الاندماج الوطني في إفريقيا: نيجيريا نموذجا**، ط1، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1998.

68- النقيرة عبد الله محمد، **انتشار الإسلام في شرقي أفريقية ومناهضة الغرب له**، د ط، الرياض: دار المريخ، 1982.

69- هادي عزيز رياض، **من الحزب الواحد إلى التعددية**، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1995.

70-هيز صامويل و توماس وليم، **تولي القيادة: فن القيادة العسكرية**،(ترجمه) سامي هاشم، د ط، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984.

17- وهبان أحمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث. د ط، جامعة الإسكندرية، د س.

27- وهبان أحمد، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**، ط2، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1998.

الموسوعات:

1- الجاسور ناظم عبد الواحد، **موسوعة علم السياسة**، د ط، عمان: دار مجد لاوي، 2004.

2- الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، د ط، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991.

3- الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسية –الجزء الأول-**، لبنان**:** المؤسسة العربية للدراسات والنشر - دار الهدى -.

4- معن زياد، **الموسوعة الفلسفية العربية**، د ط، بيروت: معهد الإنماء العربي، د س.

القواميس و المعاجم

1- ابن منظور، **لسان العرب**، إعداد وتصنيف يوسف خياط،بيروت: دار لسان العرب، المجلد الأول، د س.

2- بدوي أحمد زكي، **معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية**، ط 2، بيروت: مكتبة لبنان، 1986.

3- ذبيان سامي (محرر)، **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**. د ط، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، 1990.

4- ظاهر حسين، **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011.

5- عتريس محمد، **معجم بلدان العالم**، د ط، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2002.

6- مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط3، القاهرة: شركة الأوفست الشرقية، 1985.

7- ميتشل دينكن، **معجم علم الاجتماع**،(ترجمة) إحسان محمد حسن، ط1، بيروت: دار الطليعة، 1981.

8- هلال علي الدين و مسعد نفين، **معجم المصطلحات السياسية**، د ط، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1996.

الرسائل الجامعية :

1- إبراهيم محمد ليله عطا حسيني، **اتجاهات النمو السكاني والتنمية البشرية في إثيوبيا**، أطروحة دكتوراه، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2012.

2- الأعور محمد البشير، **الانقسامات الاجتماعية والتنمية والديمقراطية والاستقرار السياسي في دول شرق إفريقيا1990-2009**، رسالة ماجستير، الجزائر: كلية العلوم السياسة والإعلام، جامعة الجزائر، 2010.

3- أوشن سمية، **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010/2009.

4- إيدابير أحمد، **التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي**، مذكرة ماجستير، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011-2012.

5- بركان إكرام، **تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية**، رسالة ماجستير، باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2010.

6- بلعيد سمية، **النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا**، رسالة ماجستير، قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدويلة، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009

7- بن قاصير موسى، *البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي*، رسالة ماجستير، باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007-2008.

8- حاجيات رابحة، **الحركات الانفصالية في الدول الفيدرالية: دراسة في النموذج اليوغسلافي**، رسالة ماجستير، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2003-2004.

9- حسانين عوض محمد فتحي، **السياحة وأثرها على التنمية في جمهورية اثيوبيا: دراسة في جغرافية السياحة**، أطروحة دكتوراه، القاهرة: كلية الآداب، جامعة القاهرة ،2011.

10- حسن عبد الرحمن حمدي، **العسكريون والحكم في أفريقيا مع التطبيق على نيجيريا**، رسالة ماجستير، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1985.

11- زقاع عادل، **النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث**، رسالة ماجستير، باتنة: كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2004.

12- ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية-التحديات والرهانات**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة،2008

13- عبد الحكيم عموش، **تحليل أبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات، دراسة نموذج القضية الكردية**، رسالة ماجستير، الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1994.

14- عبد الرازق حنان، **الآليات المؤسساتية لإدارة التعددية الإثنية: دراسة حالة إقليم الباسك بإسبانيا منذ 1959**، رسالة ماجستير، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007.

15- قسوم سليم، **الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية- دراسة في تطوير مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية-**، رسالة الماجستير، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2010.

16- قوجيلي سيد أحمد، **الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية**، رسالة الماجستير، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2011.

17- لطفي وفاء عبد الواحد حسين، **التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراف والدروس المستفادة للمنطقة العربية –دراسة حالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق**، رسالة ماجستير، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.

18- مرابط رابح، **أثر النزاعات العرقية على استقرار الدول: دراسة حالة نيجيريا**، رسالة ماجستير، الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990.

19- مربعي بلقاسم، **آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة: دراسة في النموذج الماليزي**، رسالة ماجستير، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

المجلات:

1- أبو العينين محمود، **إدارة الصراعات في إفريقيا**، مجلة الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، العدد 59، القاهرة، 2000.

2- أبو العينين محمود، **التعددية العرقية ومستقبل الدولة الإثيوبية**، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد الخاص،1994.

3- أزراج عمر، **ظاهرة الأقليات والإثنيات في بلداننا: تطبيق الديمقراطية هو العلاج**، جريدة العرب، 2008/12/26.

4- **أضواء على دولة قارتنا -إثيوبيا-**، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الثاني فبراير 2013.

5- **التحولات الديمقراطية في إفريقيا: السودان نموذجا**، ندوة أمانة الشباب والطلاب الحزب الإتحادي الديمقراطي فرع مصر، جريدة الإتحاد الدولية، 15 ديسمبر 2001.

6- العنبكي حسن طه حميد، **تطورات الصراع الإريتري – الإثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية والدولية**، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 3،العددان 1، 2، 2010.

7- الطيب البشير عبد الوهاب، **البعد الإثني في السياسة الداخلية وعملية التحول الديمقراطي**، آفاق أفريقية، العدد18، 2005.

8- إبراهيم احمد نصر الدين، **مشكلة الاندماج الوظيفي في إفريقيا والخيار السوداني**، مجلة المستقبل العربي، العدد 63، بيروت،1981 .

10- إبراهيم توفيق، حسنين، التطور **الديمقراطي في الوطن العربي: قضايا وإشكاليات**، مجلة السياسة الدولية، العدد142، أكتوبر2000 .

11- بدون كاتب،**القرن الإفريقي: مسرح لصراعات محلية وإقليمية**، مركز القدس للدراسات السياسية، العدد الواحد والعشرون-السنة الخامسة-، فيفري2007.

12- بدون كاتب، **مكافحة التطرف ودور العلماء في تجديد الخطاب الديني**، مجلة العرب، ع9900 ، 27 أفريل 2015.

13- برقوق سالم، **الأقليات المسلمة وآليات حمايتها**، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 10، مارس 2010.

14- برهان غليون، **الإثنية والقبيلة ومستقبل الشعوب البدائية**، مجلة التسامح، العدد الثاني والعشرون، ربيع 2003.

15- بغدادي إبراهيم، عبد السلام ، **مشكلة الأقليات في القرن الإفريقي-دراسة حالة العفر في أريتريا وجيبوتي واثيوبيا-**، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 59، الشارقة، 1998.

16-سوتاس إيريك، **العدالة الإنتقالية والعقوبات**، المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 90، العدد 870، يونيو/ جوان2008 .

17-علي، أبو زهري وآخرون، **اتجاهات طلاب الجامعات الفلسطينية نحو العنف ومستوى ممارستهم له**، مجلة جامعة الأقصى، المجلد12، العدد1، جانفي2008.

18-عمار جاد، **المتغيرات السكانية والصراعات السياسية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 119، مصر: مركز الدراسات الاستراتيجية الأهرام، جانفي 1998

19-عودة عبد الملك، **نهاية الظالم الإمبراطوري في إثيوبيا**، السياسة الدولية، العدد 38، د م، جانفي 1974.

20- قرم جورج، **إنتاج الإيديولوجيا وصراعات الهوية في المجتمع اللبناني**، مجلة دراسات عربية، العدد 11، بيروت: سبتمبر 1978.

21- قلادة سليمان وليم، **حوار علمي حول الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، السياسة الدولية، العدد 92، أبريل 2003 .

22- محمد أحمد مواهب،**القوميات الإثيوبية والتجربة الديمقراطية**، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 5، 5 يناير، 1996.

23- مكي محمد أحمد حسن، **الأوروموا(الجالا): دراسة تحليلية**، دراسات إفريقية، العدد الثالث، الخرطوم: المركز الإسلامي الإفريقي، أفريل 1987.

24- مهدي صالح حبيب، **دراسة في مفهوم الهوية**، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، ع13، 2009.

التقارير والندوات:

1- منظمة العفو الدولية، **حالة حقوق الإنسان في العالم: إثيوبيا**، تقرير منظمة العفو الدولية، 2016/2015.

2- جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الإتحادية، برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية، 2016.

3- خميس محمد خلود، **التجربة الانتخابية الإثيوبية الثالثة بعد التحول نحو الديمقراطية**، في مجموعة باحثين، من ندوة(النظم الانتخابية إطار نظري. وتجارب عربية ودولية)، مركز الدراسات الدولية، 2006.

4- عبد الخالق نيفين، **الأبعاد السياسية لمفهوم التعددية: قراءة في واقع الدول القطرية واستقرار لمستقبلها**، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 1993.

5- علوان حسين، **النظام السياسي في إثيوبيا، حلقة دراسية**، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، الجامعة المستنصرة، 1986.

6- عوض جابر سعيد، **مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة: مراجعة نقدية**، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 1993.

7- نصر الدين، إبراهيم، **الديناميات السياسية في إثيوبيا من نظام الحكم الإمبراطوري إلى ممارسات الدرج**، الندوة الدولية للقرن الإفريقي بالقاهرة1985، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، 1987.

المواقع الإلكترونية:

1- أبو آدم، "لمحة عن تاريخ أوجادين"، في:

http://www.ogadennet.com/arabic1/?p=49

2- أبو يوسف زيد،" أوغادين أو الصومال الغربي.....احتلال الأحباش.....منذ 8194.....فلسطين ثانية"، منتديات ستار تايمز، في:

http://www.startimes.com/?t=29729199

3- أحمد السيد كردي،" مفهوم القيادة في الإدارة"، في:

http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/666118

4- أسامة عوض الله،" أديس أبابا.. أيام التفاوض الستة بين الحكومة والحركة"، في:

https://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-46082.htm

5- أسماء، الخولي،"إثيوبيا تدخل من باب التحول الصعب"، في:

/http://aawsat.com/home/article/533676

6- أماني عبد الغني، "إثيوبيا تواجه الاحتجاجات بإعلان الطوارئ 6 أشهر"، في:

http://www.almasryalyoum.com/news/details/1021641

7- أميرة عبد الحليم،" إحتجاجات الأورومو في إثيوبيا ردا على تاريخ من المظالم بحق الأغلبية العرقية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2017، تاريخ زيارة الموقع في:

http://acpss.ahram.org.eg/News/5466.aspx

8- أيمن، شبانة، "الظهور الإثيوبي في جنوب الشرق الأوسط"، السياسة الدولية. في:

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/1772.aspx

9-أيمن السيد عبد الوهاب، "إريتريا إشكاليات بناء الدولة والتفاعل مع بيئة إقليمية مضطربة (1-2)"، في:

http://www.acrseg.org/40103

10-الأورومو..كبرى قوميات إثيوبيا وأشدها حرمانا، نشر بتاريخ 2016/10/7 في الموقع:

http://www.aljazeera.net/home/print/f2543b4a-bc1a-44bb-9be3-0cdcb2096083/7e37c3fb-bdff-4b12-990d-0beda2c9ae0a

11-السعو صابرين،" مدينة هرر في إثيوبيا"، في:

http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9_%D9%87%D8%B1%D8%B1_%D9%81%D9%8A_%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7

12-السلطان فاخر، "التعددية في بعدها السياسية"، في:

http://www.metransparent.com/old/text's/fakher-sultan/fakher-sultan-multipartism-in-politics-htm

13-المنقوري عبد الله حسن ،" الأبعاد الجيوسياسية لإنفصال جنوبي السودان"، في:

http://khartoumspace.uofk.edu:8080/bitstream/handle/123456789/7353/paper13.pdf?sequence=1&isAllowed=y

14- بدون كاتب،" 70% من الإثيوبيين يطالبون بالانفصال"، وكالة كليوباترا للأنباء، في:

http://www.misrjournal.com/1004525

15-بدون كاتب، "104 قتلى في تظاهرات جديدة ضد حكومة إثيوبيا"، في:

http://www.hespress.com/international/317022.html

16-بدون كاتب، "إثيوبيا ترفع بعض قيود حالة الطوارئ"، في:

http://alamatonline.com/2017/03/15

17- بدون كاتب، "إثيوبيا تعلن حالة الطوارئ بعد أشهر من الاحتجاجات العنيفة ضد الحكومة"، في:

http://www.france24.com/ar/20161010

18- بدون كاتب،" إثيوبيا تفرض حالة الطوارئ بعد تصاعد الاحتجاجات ضد الحكومة"، في:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/10/161009_ethiopia_protests_emergency

19- بدون كاتب،" إثيوبيا تفرض حالة الطوارئ بعد تصاعد الاحتجاجات ضد الحكومة"، في:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/10/161009_ethiopia_protests_emergency

20- بدون كاتب،" إثيوبيا تعد لفرض قيود صارمة على المجتمع المدني.. ينبغي تعديل التشريع القمعي الجديد أو إلغاؤه"، في:

https://www.hrw.org/ar/news/2008/07/01/239129

21- بدون كاتب،" إثيوبيا تعلن حالة الطوارئ لفرض النظام بعد احتجاجات"، في:

http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN1290F1

22- بدون كاتب،" إثيوبيا تعلن قيودا جديدة ضمن حالة الطوارئ"، في:

http://www.aljazeera.net/news/international/2016/10/17/إثيوبيا-تعلن-قيودا-جديدة-ضمن-حالة-الطوارئ/

23-بدون كاتب،" إثيوبيا: احتجاجات أوروميا جس نبض أم تمرد حقي؟"،مركز مقديشو للبحوث والدراسات، في:

http://mogadishucenter.com/tag

24- بدون كاتب،" إثيوبيا..خطى متسارعة نحو اقتصاد صناعي"، في:

www.aljazeera.net/.../economyandpeople/2017

25- بدون كاتب،" إثيوبيا: قتلى في تدافع بعد استخدام الشرطة الرصاص الحي لتفريق احتجاجات بمنطقة أوروميا"، في:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/10/161002_ethiopia_protest_security

26-بدون كاتب،" احتجاجات مسلمي إثيوبيا.. الأسباب والنتائج-قراءات إفريقية"، في:

www.qiraatafrican.com/.../احتجاجات-مسلمي-إثيوبيا-الأسباب-والن

27- بدون كاتب،"احتجاجات الاورومو والأمهرا في إثيوبيا إلى أين؟"، في:

http://aawsat.com/home/article/793296/

28- بدون كاتب،" الإحتجاجات في إثيوبيا: الأبعاد والسيناريوهات. مجلة قراءات إفريقية"، في:

www.qiraatafrican.com

29- بدون كاتب، "أديس أبابا، إثيوبيا"، في:

https://www.tripadvisor.com.eg/Tourism-g293791-Addis_Ababa-Vacations.html

30- بدون كاتب،" التركيب السكاني"، مجلة قراءات إفريقية، في:

https://www.qiraatafrican.com/country/info/37?c=68

31- بدون كاتب، "التعليم في إثيوبيا الإنجازات والتحديات"، في:

http://mogadishucenter.com/

32- بدون كاتب،" الإسلام والمسلمون في إثيوبيا"، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، في:

http://taseel.com/articles/1049

33-بدون كاتب،" الفلاشا جذورهم وأصولهم التاريخية ومعتقداتهم الدينية"، في:

http://furat.alwehda.gov.sy/node/133511

34-بدون كاتب،" المسلمون في إثيوبيا"، في:

http://www.assakina.com/politics/minorities/23973.html

35-بدون كاتب،" المواصلات في إثيوبيا"، شبكة ومنتديات زاد المسافر، في:

https://www.travelzad.com/vb/t130215.html

36- بدون كاتب،" النظام السياسي"،مجلة قراءات إفريقية، في: **www.qiraatafrican.com**

37- بدون كاتب،" الأورومو.. كبرى قوميات إثيوبيا وأشدها حرمانا"، في:

http://www.aljazeera.net/home/print/f2543b4a-bc1a-44bb-9be3-0cdcb2096083/7e37c3fb-bdff-4b12-990d-0beda2c9ae0a

38- بدون كاتب،" أوغادين"، موسوعة الجزيرة، في:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2014/11/14/%D8%A3%D9%88%D8%BA%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%86

39- بدون كاتب،" بائل العفر أو المعافرة (الدناقيل)"، في:

http://www.alnssabon.com/showthread.php?s=e409d0e03a28be534f711b5102d266bd&t=18318

40- بدون كاتب،"جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية"، في:

http://www.moqatel.com/behoth/dwal-modn1/ethiopia/sea04.doc.cvt.htm

41- بدون كاتب،"جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية"، في:

http://www.f-law.net/law/showthread.php?11650

42-بدون كاتب،" جمهورية إثيوبيا الفدرالية"، كوكب المعلومات. في:

http://www.kawkab.info/info-48-1.html

43- بدون كاتب،" 'زعيم 'بني شنقول': إثيوبيا تجرأت وتخطط لبيع المياه كالنفط لمصر"، البوابة نيوز، في:

http://www.albawabhnews.com/314676

44- بدون كاتب،" عمل خاص/أديس أبابا/ عاصمة إثيوبيا3، منتديات ستار تايمز، في:

http://www.startimes.com/?t=31376910

45- بدون كاتب،" فصل الأول: تجسيدات القيادة"، في:

http://www.almaaref.org/books/contentsimages/books/dirasat/alkiyada/page/lesson1.htm

46- بدون كاتب،" قطة الخلاف"، منتديات ستار تايمز، في:

h**ttp://www.startimes.com/?t=29729199**

47- بدون كاتب،" مسلمو إثيوبيا... الضحايا الجدد لـ"ذريعة الإرهاب". في:

https://www.islamtoday.net/ein/artshow-15-171074.htm

48- بدون كاتب،" معلومات اقتصادية عن جمهورية إثيوبيا الفدرالية"، في:

https://fuad1983.wordpress.com/page/10/?app-download=ios

49- بدون كاتب،" من هم بني شنقول"، مدونة الدويم للدراسات التاريخية، في:

http://boshker.blogspot.com/2009/09/blog-post_7614.html

50- بدون كاتب،" واقع المسلمين في إثيوبيا بين الغثائية والضياع (تقرير)"، منتدى أنصار السنة، في:

http://www.ansarsunna.com/vb/showthread.php?t=39105

51- حمدي عبد الرحمن حسن،" الجيش والسياسة والاستقرار في إفريقيا"، في:

http://alarab.com.qa/details.php?docld=76705&issueNo=454&secld=15

52- حمو فداء الدين جوان ،" سبل التغيير في الدول النامية (التنمية الاقتصادية، والتنمية السياسية، والتنمية الاجتماعية)، في:

http://ara.yekiti-media.org

53- خليل صلاح،" إثيوبيا وأزمة إقليم أوجادين.. هل ينجح اتفاق التسوية؟"، الحوار المتمدن،دراسات وأبحاث في التاريخ والتراث واللغات، العدد3480، 2011، في:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=274751

54- دندان عبد الغاني،" النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية: إطار نظري وإبستمولوجي"، في:

http://download.mrkzy.com/do.php?id=786207

55- رشا السيد عشري،"الإحتجاجات في إثيوبيا: الأبعاد والسيناريوهات"، في:

www.qiraatafrican.com/.../الاحتجاجات-في-إثيوبيا-الأبعاد-والسينا

56- رياض حسن محرم،"حول الصراعات القبلية وانتفاضة الأورومو في إثيوبيا"، الحوار المتمدن، العدد 5020، ديسمبر 2015، في:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=497673

57- زقاع عادل،" تدخل طرف ثالث في النزاعات الإثنية، فحص إفتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي والبنائي"، في:

spmehazem.yolasite.com/.../العلاقات الدولية٪ 20٪ 20٪ 20٪ عالم واحد

58- سالم موسى،" اللغة وأثرها في توجيه وتقييد الفكر البشري"، في:

http://www.middle-east-online.com/?id=101374

59- سامر حياتي،"أين تقع إثيوبيا"، في:

http://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%8A%D9%86_%D8%AA%D9%82%D8%B9_%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7

60- ستيفن وولت،" العلاقات الدولية:عالم واحد، نظريات متعددة"،(ترجمة) عادل زقاغ وزياني زيدان، في:

http://www.geocities.com-adelzeggagh/polreview.html

61-شوفي مريم،" إفريقيا بين تعاظم حدة النزاعات الإثنية والسعي نحو تطبيق الديمقراطية"، في:

www.maspolitiques.com/ar/index.../751-2017-01-19-12-29-56

62- عبد الرحمان فيصل و طه علي"، تقرير المصير والانفصال"، في:

http://www.sudaress.com/sudanile/21212

63- عبد الفتاح عمر،" اللغة العربية في إثيوبيا (خلفيات الانتشار وعوامل الانحسار)"، في:

http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=18328

64- علاء الدين السيد،" تظاهرات إثيوبيا: طبيعة الاحتجاجات.. وهل لها علاقة بسد النهضة"، في:

https://www.sasapost.com/ethiopia-unrest/

65- عمرو ابو بكر،" قضايا نظرية عن مفهوم العلاقات الدولية"، في:

http://fekr-online.com/index.php/article/%D8%B9%D9%86-

66- فؤاد علي و بكر علي،"أديس أبابا عاصمة المؤتمرات"، في

http://fuadalibeker.blogspot.com/2013/02/blog-post_9788.html

67- فؤاد علي و بكر علي،" الاستثمار الزراعي في إثيوبيا"، في:

https://fuad1983.wordpress.com/page/9/?app-download=ios

68 -فيصل عبد الرحمان و علي طه،" تقرير المصير والانفصال"، في:

http://www.sudaress.com/sudanile/21212.

69- قادر جبار،" الفيدرالية: تجسيد لتعايش مفهومي الوحدة والتنوع على سطح واحد"، في:

http://www.alhiwartoday.net/node/6842

70-قادرن جبار،" الفيدرالية: تجسيد لتعايش مفهومي الوحدة والتنوع على سطح واحد"، في:

http://www.alhiwartoday.net/node/6842

71- قاموس المصطلحات السياسية،بوابة فلسطين القانونية، في:

www.pal-lp.org

72- كفاية العبادي،"أين تقع أديس أبابا"، في:

http://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%8A%D9%86_%D8%AA%D9%82%D8%B9_%D8%A3%D8%AF%D9%8A%D8%B3_%D8%A3%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D8%A7

73- محمد الفاتح علي،"ماذا يجري في إثيوبيا؟"، في:

http://www.noonpost.org/content/13358

74- محمد عمر أبرار،" الأثر الثقافي التركي في إثيوبيا: مدينة هرر نموذجا"، مركز البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، في:

research.iua.edu.sd / مؤتمر%20العلاقات%20الإفريقية%20التركية

75- معلومات عن إثيوبيا، سفارة المملكة العربية السعودية في:

http://embassies.mofa.gov.sa/sites/Ethiopia/AR/AboutHostingCountry/HostingCountryInfo/Pages/default.aspx

76- مفهوم الدولة .. اتفاقية وستفاليا كانت البداية الحقيقية لقيام الدولة الأمة، في:

http://hewarpost.com/?p=216

77- ميرفت عوف،" الثورة تجتاح إثيوبيا.. هل تنجح في إسقاط النظام؟"، في:

https://www.sasapost.com/ethiopia-protests

78-ياسين بوتيتي،" إثيوبيا تعلن حالة الطوارئ"، في:

https://arabic.rt.com/news/844516/-إثيوبيا-تعلن-حالةالطوارئ -

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

المراجع باللغة الفرنسية:

Les livers:

1- Domian Moore**, Ethnicité et politique de la ville**, paris: L'harmattan, 2001.
2- Joseph Yacoub, **les minorités dans le monde : fait et analyses,** paris : desclee de brower, 1998.
3- Marc Fontrier**, La Chute de la Junte Militaire Ethiopienne 1987-1991, The Fall of the Ethiopian Military Junta**,Paris: L' Harmattan.1999.

Les dictionnaires :

1- **Encyclopedia Britanica**, vol, 8.
2- Encyclopedia, **Grand Larousse**, paris : Librairie paris Larousse, 1978.
3- **Encyclopdia Universalis**,vol 6 Ency-Univers, France,1974
4- **Le ptit larousse**, grand Format. imprime en Belgique,ed,2001.

5- Harrap's allemande-francias edit Harrap publishing group paris, 1997.

Les Periodiques :

1- Audie Klotz et Cecelia Lynch , **Le constructivisme dans la theorie des relations internationales**, Critique internationale, N 02, fiver 1999.

Les Sites:

1- Christian Geiser, " Les approachestheoriques sur les conflits ethniques et les refugies", 19.11.1998, in : **www.paixbalkans.org/contributions/geiser-parant_bosnie.pdf**
2- Nations Unies Reconnaitre L'existence des minorités en Afrique,2003, p 4. in: **https://www.agora-parl.org/.../MRGI%20-%20Reconnaitre%20l%27existence%20des%2**

مراجع باللغة الإنجليزية:

The Books:

1- Alexander j-c, **core solidarity: Ethnic out group and social differentiation: a multidimensional model of inclusion in modern societies in j.dofnye A-Akiwowo(ed s), National and Ethnic movement, sage**, London, 1980.
2- Alfred Boll Michael, **Multiple nationality and international law**, Martinus Nijhoff Publishers, 2007.

3- Donald Watts, **Federalism, Federations and Ethnic Conflict: Concepts and Thiories**, Canada: Forum des federations,2001

4- D. Smith Anthony, **National identity**, London: pen guin books, 1995.

5- Frederic, Barth (ed). **Ethnic Groups and Boundaries. Boston**, Little Brown, 1969.

6- Gudina, Merera, **Ethiopia Competing ethnic Nationalisms and The Guest for – Democracy 1960-2000**, Netherlands: Shaker Publishing 2003.

7- J, Markakis, **Ethiopia: Anatomy of a Traditional Polity**, New York: Clarendon Press of Oxford University Press.

8- Jacques Maquet, **Power and society in Africa**, (Translated by Jeannte Kup ferman). Kupferman, London: world university library, 1971.

9- Lake David and A.Rotchild Donald , **The international spread of Ethnic conflictK Fear, diffusion,and Escalation**, Princetion,N.J, princet on university press, 1998.

10-Lederach John Paul, **Building peace, Sustainable reconciliation in divided societies**, America: United Ststes Institutes of peace press Washington D.C, 1997.

11-Marcello Lamberti, **Map of Somali dialects in the Somali Democratic Republic,** H. Buske.1986

12- Panayi Panikos, **An Ethnic History of Europe since 1945**, London: Longman, 2000.

13- Pasic Amir, **Culture: Identity and security**, Rockefeller, Brothers fund, N.Y, 1998.

14- (Ramasbothan, Oliver and Others, **Understanding Contemporary Conflict**, 3rd Edition, UK, Malden, MA: Polity Combridge, 2011

15- Roskim, Gand Michael others**, political science: an introduction**, fourth Edition, prentice-hall international,inc,1991

16- Ryzard Kapuscinsky, ***The* Emperor** ,NewYork: Vintage International Random House,1978.

17- Wolfgang Sachs, **One word in wolfgang Sachs (eds), The development dictionary: A guide to Knowledge as power**, Zed Books.

The Dictionary:

1- c.t.oninons(ed),The shorter Oxford English Dictionory, the clarendon press, Oxford.
2- International Encyclopedia of Social Sciences, The Macmillan (2)Company an The Free press, 1972 Volume "1".
3- Morris, H.S. "Ethnic Groups" in the International Encyclopedia of the social sciences, edited by david..sills(1968 Growell collier and Macmillan inc…volume11).
4- Oxford advanced learner's dictionary, Oxford university press, Oxford, NY, 1995.

The Theses:

1- Aalen Lovise, **Institutionalising the politics of ethnicity – Actors, powers and mobilisation in southern Ethiopia under ethnic federalism**, Oslo: University of Oslo PhD thesis, 2008.
2- Clay, W Jason . BonnieK, Holcomb**, Politics and the Ethiopian Famine 1984-1985,**Cambridge, Cultural Survival, 1986.
3- Fikru Balcha Mesay, **Assessing the Role of Community Policing in Crime Prevention: Challenges and Prosects , the Case of Bahil**

Adarash Sub-City Hawassa, A Thesis of Master , Ethiopia: Hawassa University, College of Law and Governance, 2014.

4- Kefale Asnake**, Federalism and Ethnic Conflict in Ethiopia: a Comparative Study of the Somali and Benishangul-Gumuz Regions**, Doctoral Thesis, Hollande: University Leiden, 2009

5- Margaret Mary Nikolas, **False Opposites in Nationalism:an Examination of Dichotomy of Civic Nationalism and Ethnic Nationalism in Modern Europe**, A thesis of Master, Australia: Center for European Studies, Monash University, 1999.

6- Mesfin Berouk, **The Role of Military Power IN Ethiopia's National Security 1974-1991**, A Thesis Of Master, Addis Ababa: School Of Graduate Studies, addis Ababa University, 2002.

7- MiDeksA Hailu**, The Discursive construction of nation, and People's Day by the Ethiopian Broadcasting Corporation**, Thesis of Master, Addis Ababa: THE 8-GRADUATE SCHOOL OF JOURNALISM AND COMMUNICATION,Addis Ababa University 2015.

8- Sarah, *Sarah. Ethnicity and Power in Ethyiopia*, PH.D These, University of Edinburgh,2003.

9- Tesfaye Yonatan, **Institutional Recognition and Accommodation of Ethnic Diversity: Federalism in South Africa and Ethiopia**, A thesis of Doctor, Republic of South Africa: Faculty of Law, University of the Western Cape, 2008.

10 - Vaughan Sarah**, Ethnicity and Power in Ethiopia** , Edinburgh: The University of Edinburgh PhD thesis, 2003.

11- Yassin Ali Munira, **Private Security Company in Ethiopia: in The Case of Addis Ababa: activitis**, **Challenges and Opportunites**, A thesis of Master, Addis Ababa Universty, School of Graduate studies, institute For Peace And Security Studies, 2016.

12- Zemaryam Araya Yanattan, **MultinGual Language policy and Language opportunities and challenges for Nationali Unity and :practice in Ethiopia Development**, A thesis of Doctor, Addis Ababa:
the School of Graduate Studies and the Department of Foreign Language and Literature Addis Ababa University, 2014.

The Periodicals:

1- Abebe Adem Kassie, **Human Rights Under The Ethiopian Constitution: A Descriptive Overview**. 42Mizan Law Review ,Vol. 5 No.1, Spring 2011

2- Adejumobi A Shaheed, **The History Of Ethiopia**, London: Greenwood Press,2007.

3- Alem Habtu**, Ehnic Federalism in Ethiopia: Bckground, Present Conditions and future Prospets**, International Conference on African Development Archives, Paper 57, 2003.

4- Alemu Aneme Girmachew, **Apology and trials : The cace of the red terror trials in Ethiopia**, African Human Rights Law Journal 6, 1. 2006.

5- Andreas Eshete, **Making ethnic Federalism**, Paper presented at the Constitution-Making Conference, South Africa, May 1997.

6- Baxter T.W Paul**, Ethiopia's Unacknowledged problem: The Oromo**, African Affairs: vol77, no308, July1978.

7- Blatz V. Charles, **Reason peace Transitional Justice and Punishment**, International Journal of peace studies, Vol. 11, No. 1, 2006.

8- Bruce J. Berman**."Ethnicity, patronage and the African state: the politics of Uncivil Nationalism"**, African Afairs, vol97, No388, London, oxford University press, 1998.

9- D Fearon Jemes and D latin David, **Ethnicity In surgency and civil war**, politicalsience Review, v97, n1, 2003.

10- De Villiers Bertuse , **Land reform: Issues and challenges**, Johannesburg: Konrad Adenauer Foundation, APRIL 2003.

11- Donald Horowitz, **Ethnic group in conflict**, London: University of carlifornia press, 2000.

12- F.H, Hinsley ,**Nationalism and The international System**, London: Hodder andStoughton,1973.

13- Gebre-Egziabher Sisay,**What Role Should civil Society organization Play to Address Ethnic conflicts in Ethiopia?**, International Conference on African Development Archives. Paper 106, Western Michigan University, 2007**.**

14- Hagmann Tobias. H. Khalif Mohamud, **State and Politics in Ethiopia's Somali region since 1991,** Bildhaan: the International Journal of Somali Studies, (2006).

15- Hultin, Jan**, Rebounding Nationalism: state and Ethnicity in Wollega 1968-1976,** Journal of the international, African institute, Edinburgh: Edinburgh University press, vol.73, no.3, 2003

16- Ibrahim Barki Abdel Rahman**, The Ethnic Map of Ethiopia**, Dirasat ifriqiyya: no19, june 1998.

17- Jalata Asafa, **Ethiopia and Ethnic politics: The Case of Oromo Nationalism**, Dialectical Anthropology, volume18, Numbers3,4, 1993.

18- Jalata Asafa, **Oromo nationalism and the Ethiopian discourse :the searth for freedomand Democracy**, Asmara: the red sea press: 1998.

19- Jalata Asafa and Schaffe Horwood, **Oromo National Political Leaderchip: Assessing the past and Mapping the Future**, the Journal of Oromo Studies, Volume14, Number1, February/March2007.

20- Jean Nicolas Bach, **EPRDF's Nation- Building: Tinkering With convictions and pragmatism**, Cadernos de Estudos Africanos, 27, 2014

21- Jeremy Sarkin, **Transitional Justice and the Prosecution model: The experience of Ethoipia**, Journal of Law, Democracy and Development 3, 20 . University of the Western Cape, 1999.

22- Jon Abbink, **Ethnicity and Conflict Generation in Ethiopia: Some Problems and Prospects of Ethno-Regional Federalism**, Journal of Contemporary African Studies, Vol. 24, Nr. 3 ,2006

23- K Berhane**, Resettlement and the quest for Food Security in Ethiopia**, MEDREK, Vol.1, No.3.

24- Karbo Tony**, Religion and social cohesion in Ethiopia**, international journal of Peace and Development Studies, Vol.4(3), July2013.

25- Kefale Asnake, **Ethnic Decentralization and the Challenges of Inclusive Governance in Multiethnic Cities: The Case of Dire Dawa**, Ethiopia: Regional & Federal Studies, Vol 24, No 5, 20 Dec 2014.

26- lawer Gunter and Stefao Smis**, NeW Dimension to the Right to self Determination, Astudy of International Response to Kosovo crisis" nationalism and Ethnics politics"**,v6,n2,2000.

27- LoukerisK, **Religion and Nationalism: The Greek-Turkish and Ethio-Somali Conflicts**, Institute for Social Studies, Netherlands: Working Paper Series No. 196, 1995.

28- Lovise Aalen, **Ethnic Federalism and Self-Determination for Nationalities in a Semi- Authoritarian State: the Case of Ethiopia**, International Journal on Minority and Group Rights, Vol 13, 2006

29- M.Cohen, Johan. *Transition toward Democracy and Governance in Post Mengistu Ethiopia,* Harvard Institute for International Development (HARVARD UNIVERSITY), Development Discussion Papers No,493. June 1994.

30- Makau Matua, **A critique of rights in transitional Justice: An African experience**, Buffalo Legal Studies Research Paper Series, Paper No. 032, 2012.

31- Makinda Sam M, **Democracy and Multi-Party Politics inAfrica**, Journal of Modern African Studies,vol 34, No 4, Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

32- Mohammed Yasin Yasin, **Political history of the Afar in Ethiopia and Eritrea**, In: Afrika Spectrum 43 GIGA Institute of African Affairs, Hamburg 2008.

33- National-intelligence-and-security-service-re-establishment-proclamation, Proclamation No. ---------- /2013.

34- Paldam Martin**,<<does economic growth lead to political stability>>,** university of Aarhus.

35- Press Freedom Violations in Ethiopia, Sue Valentine – Committee to Protect Journalists – November 14, 2014.

36- Regassa Tsegaye, **Learning to live with conflicts: Federalism as a tool of conflict management in Ethiopia - an overview**, Mizan Law Review, Vol 4,No:1, March 2010.

37- Roe Paul, **The Intrastate Security Dilemma: Ethnic Conflict as a Strategy**, Journal of Peace research, V° 36 N° 2 March 1999.

38- Shimelis Kassa Kebede, **Democracy and Good Governance Post 1991 in Ethiopia**, International Journal of Political Science and Development, 2015.

39- Sandole, Denis J.D. And Others**, Handbook of Conflict and Resolution**, London: Routledge: taylor & Francis Group, 2009.

40- Smith Antony, **AEurope of nation or the nation of Europe?,** Journal of peace research, N2.

41- Tareke Gebru**, The Ethiopia-Somalia War of 1977 Revisited**, The International Journal of African Historical Studies, Vol 33, No 3, 2000.

42- Tishkov Valery, **Forget the 'nation': post-nationalist understanding of nationalism**, Ethnic and Racial Studies,Vol23, 2000.

43- Tiwari Alok and Kassahum Samson, **URBAN Development in Ethiopia: Chllenger and Policy Responses**, The IUP Journal of Governance and Public Policy, Vol.7, No.1, March 2012.

44- Vibhute K.I**, Right To Access To Justice in Ethiopia: An Illusory Fundamental Right?**, Journal of The Indian Law Institute, Vol, 54: 1, 2012.

45- Victor realite shale, **Ethnic coflit in the horn of Africa**, the electoral institute of southern Africa, April 2004.

46- Walle Engedayehu, '**Ethiopia: Democracy and the Politics of Ethnicity' (1993)** , 2 Africa Today 30.

47- Young J, **Peasant Revolution in Ethiopia: The Tigray People's Liberation Front 1975-1991**, Cambridge: Cambridge University Press, 1997

The Reports and Conference:

1- Amnesty International, Public Statement, Ethiopia: 25 Years of Human Rights Violations, 2 June 2016, AI INDEX: AFR 25/4178/2016.

2- Asfaw Zegeye, **General Overview of NGOs in Ethiopia**, in Agri-Service Ethiopia, 2000.

3- Blacha Gutema Berbanu**, Ethnicity and restructuriog of the state in Ethiopia**, Aalborg University, Duper Research, Series, Working Paper No.6.

4- United Nations Human Rights ,**Ethiopia**, Written statement submitted by The Advocates for Human Rights, Submission to the United Nations Human

Rights Council, Nineteenth Session of the Working Group on the UPR (Second Cycle) (Apr-May 2014), 5/1 of 18 June 2007.

5- **Ethiopian Human Rights Count Country Assessment**, Network of networks of HIV positive in Ethiopia (NEP+), 2011.

6- Fransen Sonja and Kuschminder Katie**, Migration in Ethiopia: History**, Current Trends and Future Prospects, papers Series: Migration and Development, Maastricht Graduate School of Governance, December 2009.

7- Habtu Alem, **Ehnic Federalism in Ethiopia: Bckground, Present Conditions and future Prospets**, International Conference on African Development Archives. Paper 57, 2003.

8- Human Rights Watch (HRW), **"Development without Freedom"**, October 2010.

9- Negash TeKeste**, Education in Ethiopia: From Crisis to the Brink of Collapse**, Discussion paper23, Nordiska Afrikainstituet, Uppsala: Sweden, 2006.

10- Rahmato *D*,**Searching for Tenure Security? The Land Policy and New Initiative in Ethiopia**, Addis Ababa: Forum of Social Studies, 2004.

11- societies emerging from conflict, Series on Transitional Justice No.6, Cambridge UK, 2011.

12- UNICEF, Livelihoods and Vulnerabilities Study**, Gambella Region of Ethiopia**, 2006.

13- ZitelmannTomas**, Norms and practice, Ethnic Federalism in the Federal 30-Ethiopia: Accountability Past and Present**, Amnesty International April 1995 Al Index: Afr, 1995.

14- Beaudoin M.C. Mellissa**, Protracted social conflict : Areconceptualization and case analysis**, University of south carolina, 2013.

15- **Democratic Republic of Ethiopia**, Centre of Modern Oriental Studies, Contriution to the Winter Course for Iraqi University Staff at the Friec Universitat Berlin, 5-27 February 2004.

16- Eshete Andreas, **Abuses and Uses of Cultural Diversity: African Past, Ethiopian Present**, Paper presented at the Fifth International Conference on Federalism, Addis Ababa: December 2010.

17- Human Rights ,**Ethiopia Human Rights Report**, Country Reports on Human Rights Practices, United States Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, 2015.

18- *Ethiopia Human Rights Report*. Country Reports on Human Rights Practices for 2015 United States Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor.

20- **Ethiopia: Defence Trial of Ex-president Begins,** United Nations Integrated Regional Information Network. 4 November 2003.

21- Harold Marcus, **Continuities in Ethiopian Foreign Policy from Menelik to Mengistu**, In The Ethiopian Revolution and its Impact on the Politics of the Horn of Africa: Proceedings of the Second International Conference on the Horn of Africa. New York: New School for Social Research.

22- Human Rights **, HUMR 4501 Ethnic Challenges to the Nation State: Studying State Responses from a Human Rights perspective case study: Ethiopia.**

23- The Economist Intelligence Unit's Index of Democracy 2010.

24- Jin Sang lee, **The Process of Decentralisation in Ethiopia since 1991: Issues on Improving Efficiency**, Korea Review of International Studies.

25- Kendie Daniel, **Which way the Horn of Africa: Disintegration or Confederation**, Paper presented at the 6th MSU Conference on North-East Africa, April 23-25, 1992.

26- Macro. International Inc **2008, Ethiopia Atlas of Key Demographic and Health Indicator**s, 2005, Calverton: Macro International, 2008.

27- Marijike Frank, **Effect of Ethnic Federalism in Ethiopia, Holding Together or Splitting Apart?**, Institute Guadalajara, Ethnicity, Diversity and Democracy, EDC Project

28- Mesfin Wolde Mariam, **Rural Vulnerability to Famine in Ethiopia 1958-1977**, Paractical Action Publishing, 1986.

29- National Action Programme to Combat Desertification, Environmental Protection Authority, Addis Ababa: November 1998.

30- Regassa Tsegaye, **State Constitutions in Federal Ethiopia: A Preliminary Observation**, Asummary for the Bellagio Conference, March 22-27, 2004

31- Sewonet Abraham, **Breaking the Cycle of Conflict in Gambella Region**, UN Emergencies Unit for Ethiopia.2002.

32- **The state of natural resources in arid**, Semi- arid and national action programme to combat- desertification, environmental protection authority, Addis Ababa, vol 1, November 1998**.**

33- Vaughan Sarah, **Ethiopia: A Situation Analysis and Trend Assessment**, Report: WRITENET independent analysis, January 2004.

34- Yilmz Serdar and Venugopal Varsh, **Local Government Discretion and Accountability in Ethiopia**, Internation Studies Program Working Paper 08-38, Georgia, December 2008.

The Sites :

1- Countries Ranked by Military Strength (2016), in:

http://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp.

2- Current military capabilities and available firepower for 2016 detailed, in:
http://www.globalfirepower.com/country-military-strength detail.asp?country_id=ethiopia.
3- Economy," Information About Gambela Economy", in:
http://gambelatoday.com/economy/

4-Ethiopia Economic Outlook 2016," The Story Behind the Numbers", Deloitte, in:
https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/et/Documents/tax/Economic%20Outlook%202016%20ET.pdf
5- Ethiopia Military 2017,in:
http://www.theodora.com/wfbcurrent/ethiopia/ethiopia_military.html
6-Ethiopian Paarliament information, "Basic information", in:
7- I.Rotberg, Robert, Nation-State Failure: A Recurring Phenomenon?, in:
www.au.af.mil/au/awc/awcgate/cia/nic2020/panel2_nov6.pdf
8- Madebo Ephrem, "Ethnic Federalism and One Party Rule in Ethiopia", In:
www.ethiomedia.com .
9- Shalerealite Victor," Ethnic coflit in the horn of Africa, the electoral institute of southern Africa", April 2004, in:
http://dspace.africaportal.org/jspui/bitstream/123456789/30487/1/OP19.pdf?1
10- Zoya Hosan, "Diversity and Democracy in India", Jawaharlal Nehru University, in:
www.eesc.europa.eu/resources/docs/zoya_hasan_paper_en.doc
11-Abduletif, kedir, "Exploring Consociational Features of the Ethiopia Federation: A constitional-legal analysis", in:
http://repository.smuc.edu.et/bitstream/123456789/2749/1/Abduletif%20Kedir.pdf

12- Abegaz Berhanu, "Aid and Reform in Ethiopia, Aid and Reform in African Project of The World Bank", August 1999, in:
http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.196.2365&rep=rep1&type=pdf
13- Abegaz Giulia Abegaz, "A Fiscal History of Ethiopia: Taxation and Aid Dependence 1960-2010", ICTD Working Paper49, March2016, in:
http://ictd.ac/publication/2-working-papers/104-a-fiscal-history-of-ethiopia-taxation-and-aid-dependence-1960-2010
14- African Health Workforce Observatory AHWHO Human Resources for Health Country Profile, Ethiopia. 2010. (Accessed June 5, 2015), in:
http://www.hrhobservatory.afro.who.int/images/Document_Centre/Country_profile_Ethiopia.pdf?ua=1
15- Article 40 The Right to Property, in:
http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/en/et/et007en.pdf
16- Ayele Zemelak, " Local government in Ethiopia: still an apparatus of control?", Law Democracy &Development, vol.15, Afrique Sud, University of the Western Cape, 2011, in:
https://repository.uwc.ac.za/bitstream/handle/10566/1092/AyeleLocalGovernment2011.pdf?sequence=1&isAllowed=y
17- Bassi Marco," Federalism and Ethnic Minorities in Ethiopia: Ideology, Territoriality, Human Rights, Policy", DADA Rivista di Antropologia post-globale, VI, n.1, Italy, June 2014, in:
http://www.dadarivista.com/Singoli-articoli/2014-Giugno/02.pdf
18- Bertelsmann Transformation Index 2003, in:
https://www.btiproject.org/fileadmin/files/BTI/Downloads/Reports/2003/pdf/BTI_2003_Chad.pdf
19- Civic Freedom Monitor: Ethiopia, the international center for not-for-Profit Law, in : **http://www.icnl.org/research/monitor/ethiopia.html**

20- COUNTRY/ CITY INFO, in:

http://expogr.com/ethiopia/dentexpo/countryinfo.php.

21-D. Bloom and J. Sachs," Geography, Demography, and Economic Growth in Africa. Havard institute for international Development",1998, in:

https://www.brookings.edu/wp content/uploads/1998/06/1998b_bpea_bloom_sachs_collier_udry.pdf

22-Danielson Gert," Meeting Human Needs, preventing violence : Applying human needs theory to the conflict in Srilanka lisal", September 2005 in**:**

http://www,flebox,vt,edu/users/tcarouso/NVC

23- Demitu Argo," Oromo Art as apolitical Resistance", in:

http://www.academia.edu/6547566/Oromo_Art_as_a_Political_Resistance_by_Demitu_Argo

24- Derebew, Tefera," At the 39 Session of Food and Agriculture Organization", Roma, 2015, in:

http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/bodies/Conference_2015/Statements/Ethiopia.pdf

25-Dire Dawa City Council - Ethiopian Government Portal in:

http://www.ethiopia.gov.et/web/pages/StateDireDawa.

26- **Documentary U S Policy EthiopiaA Failed State! - Produce Jan, 2015, in :http://www.zeethiop.com/documentary-u-s-policy-ethiopia-a-failed-state-produce-jan-2015_2d373bf50.html**

27- Donald Horowitz," Structure and strategy in Ethnic conflict",in:

www.worldbank.org/html/readabcd/horwitz-pdf

28- Du Plessis Anton," Exploring the concept of identity in world politic", in:

http://www.kas.de/wf/doc/kas_5094-544-2-30.pdf

29-Economy – overview, in:

http://www.theodora.com/wfbcurrent/ethiopia/ethiopia_economy.html .

30-Ethiopia Population (2017) – Worldometers in:
http://www.worldometers.info/world-population/ethiopia-population/
31-Ethiopia Press, Media, TV, Radio, Newspapers, PRESS REFERENCE, in:
http://www.pressreference.com/Co-Fa/Ethiopia.html
32- Ethiopia Weather, climate and geography in:
http://www.worldtravelguide.net/ethiopia/weather-climate-geography
33-Ethiopia : Ethnic Federalism and its Discontents, Crisis Group African Report N°153, Bruxelles, 4 Septemder 2009, in:
https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/153-ethiopia-ethnic-federalism-and-its-discontents.pdf.
34- Ethiopia, Bertelsmann Transformation Index 2003, in :
http://bti2006.bertelsmann-transformation-index.de/fileadmin/pdf/en/2003/EasternAndSouthernAfrica/Ethiopia.pdf
35- Ethiopia: Forced Relocations Bring Hunger, Hardship, in:
https://www.hrw.org/news/2012/01/16/ethiopia-forced-relocations-bring-hunger-hardship
36- Ethiopian Governement Portal, the Southern Nations, Nationalities and People's Regional State, in:
http://www.ethiopia.gov.et/web/pages/StateSNNP
37- Ethiopian Government Portal, The Amhara National Regional State, in:
http://www.ethiopia.gov.et/web/pages/StateAmhara
38- Ethiopian Government Portal, The Harari People's National Regional State, in: **http://www.ethiopia.gov.et/web/pages/StateHarari**
39- Ethyopia Population, in:
http://countrymeters.info/en/Ethiopia
40-Federal Democratic Republic of Ethiopia Ministry of Health Health Sector Development Plan IV 2010/11–2014/15. 2010. (Accessed June 5, 2015). in:

http://www.nationalplanningcycles.org/sites/default/files/country_docs/Ethiopia/ethiopia_hsdp_iv_final_draft_2010_-2015.pdf

41- Federal Democratic Republic of Ethiopia: Ministry of Health About the Ministry: Programs and Projects.(Accessed December 27, 2015),in: **http://www.moh.gov.et/programsprojects**

42-Federal DemocraticRepublic of Ethiopia Country Strategy Paper2016-2020. African Development Bank Group. Earc Department. 2015, in: **https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Project-and-Operations/ETHIOPIA_CSP_BPPS_EN.pdf**

43- Fisha Assefa,"The Process of Centralization (1930 -1991)", 2013, in: **http://www.abyssinialaw.com/study-on-line/item/1089-process-of-centralization**

44- Gambella Nilotes United Movement/Army calls for greater freedom (Press Release**),** in: **http://oromiapress.com/unite-must-unity-prevails-success-prevails-freedom-justice-oppressed-ethiopians-tplfeprdf-government-must-stop-killing-detention-intimidation-mass-demonstrators/**

45- Gebreeyesus Mulu," Industrial policy and development in Ethiopia: Evolution and present experimentation", Learning to Compete, Working Paper No.6, in**:** **https://www.brookings.edu/wpcontent/uploads/2016/07/L2C_WP6_Gebreeyesus-1.pdf**

46- Girma Tamirat Abiyou," The Police and Human Rights in Ethiopia", in: **http://www.abyssinialaw.com/blog-posts/item/1475-the-police-and-human-rights-in-ethiopia?tmpl=component&print=1**

47- Group of searchers," IR theory in practice case study", 1999, in: **http://www.oup.uk/pdf/bt/bayhis/cs1/section04.pd**f

48- Habtu Alem,"Ethnic Pluralism as an Organizing Principle of the Ethiopian Federation", Dialectical Anthropology, Vol. 28, No. 2, 2004, in:
http://www.jstor.org/stable/29790705?seq=1&cid=pdf-reference#fndtn-page_scan_tab_contents
49- Health Sector Development Program IV 2010/11 – 2014/15, in:
http://phe-ethiopia.org/admin/uploads/attachment-721-HSDP%20IV%20Final%20Draft%2011Octoberr%202010.pdf,
https://graphics.eiu.com/PDF/Democracy_Index_2010_web.pdf
50- Human Rights Approach to Land Rights in Ethiopia. in:
https://www.researchgate.net/publication/228246941_Human_Rights_Approach_to_Land_Rights_in_Ethiopia
51-Human Rights in Ethiopia - An Update, Tom Lantos Commission Briefing. April 19, 2016. in:
https://humanrightscommission.house.gov/events/hearings/human-rights-ethiopia-update-0
52- Ishiyama John," Examining the 2005 Ethiopia Parliamentary Election Results Under Alternative Electoral Rules", Western Michigan University, Center for African Development Policy Research, 2008, in:
http://scholarworks.wmich.edu/cgi/viewcontent.cgi
53- Joint Context Analysis Ethiopia, September 2015, in:
http://www.vliruos.be/media/6401824/ethiopia.pdf
54- Kara Casulu and Elifl Nilufer-uzgoren," Explaining social constructivist contributionsto security studies", In:
http://www.sam.gov.tr/perceptions/volume%20xii/ExplainingSocial.pdf
55- Kebede Kassa Shimelis," Democracy and good governance post 1991 in Ethiopia", international journal of political science and Development, 20 April 2015, in:

http://www.academicresearchjournals.org/IJPSD/PDF/2015/April/Kebede.pdf

56- KelviJaako Holsti," The State, War, and the state of war, Cambridge studies in international relation1996", In:

https://www.amazon.com/State-Cambridge-Studies-International-Relations/dp/052157790X 18.03.2017

57- Madebo Ephrem" Ethnic Federalism and One Party Rule in Ethiopia", in:

www.ethiomedia.com

58- Manga Charles Fombad," Transitional Justice in Africa", The Experience With Truth Commissions, 2008, in:

http://www.nyulawglobal.org/globalex/Africa_Truth_Commissions.html

59- Marker Sandra, " unmet human needs " ,August 2003, in:

http://www.beyondintractability.org/essay/human-needs

60- Milkias Paulos,"The Role of civil Society in Promoting Democracy and Human Rights in Ethiopia", Concordia University, Ph.D. marianopolis College. in:**http://www.ethiomedia.com/carepress/author_paulos.pdf**.

61- Ministry of Health (2010) Health Sector Development Plan IV 2010/11 – 2014/15, Addis Ababa,in:

http://www.nationalplanningcycles.org/sites/default/files/country_docs/Ethiopia/ethiopia_hsdp_iv_final_draft_2010_-2015.pdf

62- Nora Kuusik, " The role of the Media in Peace Building, Conflict Management and prevention", in:

http://www.e-ir.info/2010/08/28/the-role-of-media-in-peace-building-conflict-management-and-prevention/

63- Paul Roe," The Societal Security Dilemma", in:

www.ciaonet.org/wps/rop01/#12.

64- PHAM PETER," Africa's Economic Prospects in 2017: Ten Countries to Watch", in:

http://www.atlanticcouncil.org/blogs/africasource/africa-s-economic-prospects-in-2017-ten-countries-to-watch .

65- Policies and strategies, in:

http://www.moa.gov.et/policies-and-strategies.

66- Regassa Tsegaye," Learning to live with conflicts: Federalism as a tool of conflict management in Ethiopia - an overview", Mizan Law Review, Vol 4,No:1, March 2010, ,in:

https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/123456789/8721/Tsegaye%20Regassa.pdf?sequence=1&isAllowed=y

67- Sophia Tesfamariam, Ethnic cleasing in ethiopia, in:

http://dehai.org/demarcation watch/articles/Sophia_Tesfamariam_ethnic_cleansing_in_Ethiopia.html

68- State security in Ethiopia, CRU Reporte, September 2016, in:

https://www.clingendael.nl/pub/2016/power_politics_and_security_in_ethiopia/2_state_security_in_ethiopia

69- The Core of Human Rights violation Areas in Afar Region of Ethiopia, in:

http://afar-infocenter.com/the-core-of-human-rights-violation-areas-in-afar-region-of-ethiopia-2/

70-The Federal constitution of Ethiopia: Article 1 and Article 50(1), in:

http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/en/et/et007en.pdf

71-The Region is endowed with rich agricultural resources, some ..., in:

www.diredawabotii.gov.et/Executive%20Summary.doc

72-The Reporter, "Derg officials released from Jail", 2011, in:

https://www.tesfanews.net/16-derg-officials-released-from-ethiopia-jail/

73-The Role of Civil Society in Ethiopia's Current Crisis: Who will make the first move ? in:

https://ethioexplorer.com/the-role-of-civil-society-in-ethiopias-current-crisis-who-will-make-the-first-move/

74-The Transitional Period Charter of Ethiopia, Part One, Article 2 (b) ands (c), **http://www.icla.up.ac.za/images/constitutions/ethiopia_constitution.pdf**

75-Tigray Econimics and Ethiopian Politics, in **:** **http://ecadforum.com/blog/tigray-economics-and-ethiopian-politics/ .**

76-Tigray," Eny clopedia of World Cultures", in: **http://www.encyclopedia.com/places/africa/ethiopia-political-geography/tigray**

77-TOM MCGHEE, "Red Terror in Ethiopia killed thousands between 1976 and 1978", in: **http://www.denverpost.com/2013/07/11/red-terror-in-ethiopia-killed-thousands-between-1976-and-1978/**

78-Van der Beken Christoph," Federalism and the Accommodation of Ethnic Diversity: The Case of Ethiopia", Proceedings of the 3rd European Conference on African Studies, Belgique Ghent University Academy, 2009, in: **https://biblio.ugent.be/publication/695281/file/695287.pdf**

79-van der Wolf Marthe," Ethiopian Opposition Parties Vow to Continue Peaceful Struggle", in: **http://www.voanews.com/a/ethiopian-opposition-parties-vow-to-continue-peaceful-struggle/2833923.html**

80-Vaughan Sarah," Ethiopia: A Situation Analysis and Trend Assessment. Writenet independent analysis", January 2004, in: **http://www.refworld.org/docid/406d299c4.html**

81-W Huitt, " Maslow's hierarchy of needs", Educational Psychology Alternative, Valdosta" G.A Valdosta state university, in: **http://tabacco.t-a-b-a-c-c-o.org/?p=2314**

82- WHO Africa," Ethiopia Country Profile", Leadership and government Analytical summary.

http://www.aho.afro.who.int/profiles_information/index.php/Ethiopia:Analytical_summary_-_Leadership_and_governance.

83- Wibke Grewett and Benedikt Korf," Ethiopia: Reforming Land Tenure", Review of African Political Economy No.116: 203 -220, ROAPE Publications Ltd. 2008. William, G. Cunningham. Theoritical Framework for conflict resolution. in: **http://cain.ulst.ac.uk/conflict/cunningham.htm**

قائمة الاشكال والجداول:

قائمة الأشكال	الصفحة
قائمة أشكال الفصل أول	
/	/
قائمة أشكال الفصل الثاني	
الشكل رقم: 1.2 خريطةتوضح الموقع الجغرافي لإثيوبيا	78
شكل رقم: 2.2 خريطة إثيوبيا المناخية	81
الشكل رقم 3.2 تمثيل بياني للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد الإثيوبي من سنة2006-2016	86
الشكل رقم 4.2 تمثيل بياني للناتج الإجمالي المحلي لإثيوبيا من سنة2006 إلى غاية 2016	87
الشكل رقم: 5.2 خريطة إثيوبيا موضح عليها الأصول اللغوية الأربع الرئيسية في إثيوبيا	102
الشكل رقم: 6.2 خريطة توضح موقع أديس أبابا في إثيوبيا	106
الشكل رقم: 7.2 خريطة إثيوبيا موضح عليها موقع دير داوا،	109
الشكل رقم: 8.2 خريطة إثيوبيا موضح عليها موقع منطقة تغراي	110
الشكل رقم: 9.2 خريطة إثيوبيا موضح عليها موقع أوروميا	111

الشكل رقم: 10.2 خريطة إثيوبيا موضح عليها منطقة عفر	112
الشكل رقم: 11.2 خريطة إثيوبيا توضح بني شنقول-قماز	113
الشكل رقم: 12.3 خريطة إثيوبيا موضح عليها موقع جامبيلا	114
الشكل رقم: 13.2 خريطة أثيوبيا توضح موقع منطقة صومالي، المصدر:	116
الشكل رقم: 14.2خريطة أثيوبيا موضح عليها موقع منطقة الأمم الجنوبية	117
الشكل رقم: 15.2 خريطة أثيوبيا موضح عليها موقع منطقة هراري، المصد	118
الشكل رقم: 16.2 خريطة إثيوبيا موضح عليها موقع منطقة أمهرة	119
الشكل رقم: 17.2 مخطط يوضح الاحتياجات الإنسانية التي تسعى الجماعات الإثنية إلى تحقيقها	127
الشكل رقم: 18.2 مخطط يوضح ولاء الأفراد متى يكون للدولة ومتى يصبح للجماعة	131
الشكل رقم: 19.2 مخطط يوضح الإشكال الذي تعاني منها الدولة الحاوية لجماعات إثنية عند تجاهلها لجماعة معينة لها انتماءات قبلية لطرف خارجي	137
قائمة أشكال الفصل الثالث	
الشكل رقم: 1.3 مخطط يبين مستوى مشاركة المواطنين في الحياة السياسية داخل إثيوبيا منذ 2006-2015	157
شكل رقم: 2.3 مخطط يوضح الآليات الاستيعابية لعملية إدارة التعددية الإثنية في إثيوبيا	162

الشكل رقم: 3.3 رسم بياني يبين إجمالي المعونة الغذائية إلى إثيوبيا 1952-2015	166
الشكل رقم: 4.3 مخطط يبين أهم السياسات القسرية التي تتبعها إثيوبيا في إدارتها التعددية الإثنية	173
قائمة الجداول	
قائمة جداول الفصل الاول	
جدول رقم: 1.1 أهم الإبادات التي حدثت في الكثير من الدول بحق الجماعات عبر العالم	60
جدول رقم: 2.1 أمثلة عن الانفصال الداخلي للدول في إفريقيا	62
جدول رقم: 3.1 يمثل الانتخابات الرئاسية والتشريعية منذ الاستقلال إلى غاية 2010م في منطقة القرن الإفريقي	67
قائمة جداول الفصل الثاني	
جدول رقم: 1.2 نسبة تزايد السكان في دولة إثيوبيا من 1950-2017	82
جدول رقم 2.2 نسبة السكان في كل منطقة من مناطق إثيوبيا وفقا لإحصائيات 2017.	83،84
جدول رقم: 3.2 جدول يبين النسبة السكانية التي تمثلها كل جماعة إثنية داخل إثيوبيا وأماكن تواجد تلك الجماعات داخل الدولة.	100
جدول رقم: 4.2 يبين مقاطعات إثيوبيا: المساحة وأحدث التوقعات الرسمية لنسبة السكان فيه.	105
جدول رقم: 5.2 نسبة السكان في إقليم صومالي سنة 2007-2015	116
قائمة جداول الفصل الثالث	
جدو لرقم: 1.3 يبين نسبة الناطقين لأهم اللغات المتحدث بها في إثيوبيا	151
جدول رقم: 2.3 يبرز اللغات المهيمنة في إثيوبيا والمعمول بها داخل الإدارات الحكومية	152

جدول رقم: 3.3 يوضح آليات استيعاب التعددية الإثنية	161

فهرس المحتوى

الموضـــــــــــــــــــــــــوع	رقم الصفحة
مقدمـــــــــــــــــة	01
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	10
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لدراسةالدولة القومية والتعددية الإثنية	10
المطلب الأول: : مفهوم الدولة القومية	10
المطلب الثاني: مفهوم التعددية الإثنية وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة	17
المطلب الثالث: الجماعات الإثنية مطالبها وتصنيفاتها	28
المبحث الثاني: الإفتراضات النظرية المفسرة لتمرد الجماعات الإثنية	42
المطلب الأول: المقاربة النشؤية	42
المطلب الثاني: المقاربة الإثنو واقعية	43
المطلب الثالث: المقاربة التفاعلية "الوسائلية"	43
المطلب الرابع: المقاربة البنائية	48
المبحث الثالث: آليات إدارة التعددية الإثنية	53
المطلب الأول: استراتيجيات إدارة التعددية الإثنية	53

المطلب الثاني: سياسات إزالة الخلافات العرقية	59
المبحث الرابع: إستراتيجيات تسوية أزمات التعددية الإثنية	65
المطلب الأول: استراتيجيات التسوية القانونية	65
المطلب الثاني: تجربة العدالة الإنتقالية	70
المطلب الثالث: استراتيجية بناء دولة إئتلافية	72
الفصل الثاني: خصوصية وطبيعة التعددية الإثنية في إثيوبيا	74
المبحث الأول: الموقع الجيوسياسي لدولة إثيوبيا	75
المطلب الأول: الموقع الجغرافي لدولة إثيوبيا	76
المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لدولة إثيوبيا	92
المبحث الثاني: التركيبة السوسيوثقافية والتعدد الإثني في إثيوبيا	94
المطلب الأول: التركيبة السوسيوثقافية والخلفيات الإجتماعية للجماعات في اثيوبيا	94
المطلب الثاني: التعددية الإثنية والتقسيم الإداري للمجتمع الإثيوبي	103
المبحث الثالث: عوامل بروز مطالب التعددية الإثنية و مراحل تطورها	120
المطلب الأول: طبيعة البنية المؤسساتية ونظام الحكم في إثيوبيا	120
المطلب الثاني: مراحل تطور مطالب الجماعات الإثنية	126

المبحث الرابع: أثر التعددية الإثنية في إثيوبيا على الإستقرار السياسي	141
المطلب الأول: أزمة الاستقرار السياسي للدولة	141
المطلب الثاني: وسائل المجموعة الإثنية في التأثير على الاستقرار السياسي الإثيوبي	144
الفصل الثالث: إدارة التعددية الإثنية في إثيوبيا	147
المبحث الأول: دور المؤسسات السياسية في إدارة التعددية الإثنية	148
المطلب الأول: تطبيق الآليات الإستيعابية	148
المطلب الثاني: تطبيق الآليات القسرية	162
المبحث الثاني: دور المؤسسات غير الرسمية في إدارة التعددية الإثنية	174
المطلب الأول: دور المجتمع المدني	174
المطلب الثاني: دور القيادات الدينية	182
المبحث الثالث: دور المؤسسات الأمنية في إدارة التعددية الإثنية	185
المطلب الأول: دور المخابرات	186
المطلب الثاني: دور الشرطة	187
المطلب الثالث: دور الجيش	190
الفصل الرابع: **استراتيجيات تسوية أزمات التعددية الإثنية في إثيوبيا**	196
المبحث الأول: العدالة الإنتقالية كآلية للتسوية	196

المطلب الأول: خلفية عن الإنتهاكات في إثيوبيا	196
المطلب الثاني: العدالة الانتقالية في إثيوبيا	197
المبحث الثاني: التسوية القانونية	205
المطلب الأول: الإصلاحات على المستوى الاقتصادي	205
المطلب الثاني: الإصلاحات على المستوى الاجتماعي	214
المطلب الثالث: الإصلاحات على المستوي السياسي	218
المبحث الثالث: بناء دولة وطنية لكل التعدديات	221
المطلب الأول: الفدارلية كآلية للتسوية	222
المطلب الثاني: تطبيق سياسة الإئتلاف	230
المبحث الرابع: إنعكاسات السياسات المتبعة على أمن واستقرار إثيوبيا	235
المطلب الأول: على المستوى السياسي	235
المطلب الثاني: على المستوى الاقتصادي والإجتماعي	239
خاتـــــــــــــمة	241

الملخص :

تناولت دراستنا موضوع إدارة التعددية الإثنية وإستراتيجيات تسوية الخلافات داخل إثيوبيا التي تواجه تحديات وأخطار فرضت عليها نتيجة التوليفة الإثنية التي تتماز بها فهي تعد من بين أحسن النماذج للدراسة في إفريقيا عامة وداخل منطقة القرن الإفريقي بصفة خاصة، ترجع جذور الخلافات والمشاكل داخل هذه الدولة إلى فترات زمنية سابقة أخذت طابع التمرد الإثني للجماعات الإثنية التي تعاني التهميش والإقصاء، وذلك نتيجة للسياسات التي تتخذها السلطة تجاهها، وبذلك هي تضع الدولة على محك الاختبار إما البقاء أو الزوال، ومن اجل تحقيق البناء المجتمعي المتكامل وتفادي تفكك الدولة خاصة وانه في كثير من الأحيان يؤدي التعدد الإثني إلى انقسام اجتماعي للدولة القومية وتلاشيها، وبالتالي يتطلب الأمر اختيار الآليات ورسم الاستراتيجيات المناسبة وتفعيلها بدقة، من اجل المحافظة على دولة اسمها إثيوبيا. قد لا يكون النموذج الإثيوبي لإدارة التعدد الإثني مثاليا، بسبب القصور الذي يميزه، إلا ان تحقيقه لدرجات مقبولة من الاستقرار السياسي والاجتماعي مصاحبة لتقدم اقتصادي، غطت نوعا ما جوانب القصور، خاصة وان إثيوبيا ركزت على أولوية تحقيق الاستقرار السياسي والتنموي على حساب بعض الممارسات الديمقراطية الغربية.

الكلمات المفتاحية: الدولة القومية، إثيوبيا، الإثنية، التمرد الإثني، التهميش، إدارة التعددية الإثنية، تسوية الخلافات، الاستقرار.

Abstract:

Our study addressed the issue of the management of ethnic pluralism and strategys for the settlement of differences within Ethiopia facing the challenges and risks imposed upon them as a result of the ethnic mix of Featured is one of the best models to study in Africa in general and within the Horn of Africa in particular, where the roots of the differences and problems within this state to the previous periods took the nature of ethnic insurgency of ethnic groups that suffer marginalization and exclusion, as a result of policies taken by the authority toward it, and thus is the state of the litmus test, either to stay or disappearing, and in order to achieve integrated community building and to avoid the disintegration of the State, especially that it often leads to social multi-ethnic division of the nation State, it requires more delicate creatures - is even choose The mechanisms and appropriate strategies and activate them carefully, in order to maintain a state called Ethiopia, the Ethiopian model may not be the management of the multi- ethnic ideal, because of the shortcomings of the individuality, but achieved acceptable degrees of political and social stability and the accompanying economic progress, somewhat covered the shortcomings, especially that Ethiopia focused on the priority of political stability and the developmental, at the expense of some Western democratic practices.

Key words: National state, Ethiopia, Ethnic groups, Ethnic rebellion, Marginalization, Management of ethnic pluralism, Settle disputes, Stability.